دراسات

التحولات الروسية في الشرق الأوسط

دراسة جيوسياسية شاملة

الدكتور عدنان بوزان

In public international law

2023

التحولات الروسية
في الشرق الأوسط
" دراسة جيوسياسية شاملة"

تأليف

الدكتور عدنان بوزان

مقدمة الباحث

مع تسارع الأحداث في الشرق الأوسط وتزايد التعقيدات الجيوسياسية في المنطقة، أصبح من الضروري التوقف عند الدور الذي تلعبه القوى الكبرى، وعلى رأسها روسيا. فقد أظهرت روسيا خلال العقدين الماضيين حرصاً كبيراً على استعادة مكانتها كقوة عظمى مؤثرة في السياسات العالمية، وتحديداً في الشرق الأوسط. تدخلها في الأزمات الإقليمية، ولا سيما الأزمة السورية، أحدث تحولات جذرية في توازن القوى وأعاد تشكيل خريطة التحالفات والمصالح في المنطقة بشكل لم نشهده منذ عقود.

إن التحولات الروسية في الشرق الأوسط لا تقتصر فقط على التدخل العسكري أو النفوذ السياسي، بل تتجاوز ذلك لتشمل السياسات الاقتصادية، والدبلوماسية، وحتى الثقافية، بهدف تعزيز وجود روسيا في المنطقة. ومع تزايد المنافسة بين القوى الكبرى، لم يعد بالإمكان تجاهل الدور الذي تلعبه روسيا في تشكيل مستقبل الشرق الأوسط. فقد تحولت إلى لاعب رئيسي يسعى إلى إعادة توزيع النفوذ وتحقيق مصالحه، غالباً على حساب القوى الغربية.

في هذا الكتاب، أقدم للقارئ دراسة شاملة للتحولات الروسية في الشرق الأوسط، تهدف إلى تسليط الضوء على الأبعاد الاستراتيجية وراء هذا التدخل الروسي وتأثيراته المتشابكة على المستويين الإقليمي والدولي. أحاول من خلال هذا التحليل توضيح الدوافع التي جعلت روسيا ترى في الشرق الأوسط منطقة حيوية لمصالحها الوطنية، سواء من خلال تعزيز علاقاتها مع القوى الإقليمية أو في مواجهة القوى الغربية. كما أتناول بالتحليل كيفية استجابة الدول الإقليمية لهذا التدخل، وما إذا كانت ترى في روسيا حليفاً موثوقاً أو مجرد لاعب يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة على حساب استقرار المنطقة.

إن فهم هذه التحولات الروسية يساعدنا في استشراف المستقبل، ويمكننا من استيعاب التغيرات الكبيرة التي تشهدها الساحة الدولية في ظل الصراع بين القوى العظمى على النفوذ. فالتحولات الجارية في الشرق الأوسط ليست بمعزل عن بقية العالم، بل هي جزء من ديناميكيات أوسع تعيد رسم السياسات الدولية وتعكس حالة إعادة ترتيب الأدوار بين القوى الكبرى.

آمل أن يسهم هذا الكتاب في تقديم رؤية معمقة وشاملة للقارئ حول هذه التحولات، وأن يكون مرجعاً مفيداً لكل من يسعى لفهم الأبعاد السياسية، الاقتصادية، والعسكرية لدور روسيا في الشرق الأوسط. سواء كنت باحثاً في الشؤون الدولية أو مهتماً بالسياسات الإقليمية، أعتقد أن هذا الكتاب سيقدم لك تحليلاً متكاملاً يمكن أن يساعدك في فهم أعمق للمشهد المعقد الذي يتشكل أمامنا.

ختاماً، أتمنى أن يسهم هذا العمل في إثراء النقاش حول التحولات الجارية في المنطقة، وأن يكون إضافة قيّمة للبحث الأكاديمي والسياسي في هذا المجال الحساس الذي يشكل محوراً أساسياً للسياسات الدولية في القرن الحادي والعشرين.

المحتويات

العنوان ..... الصفحة

مقدمة الكتاب ٩

الفصل الأول: مقدمة حول التحولات الروسية في الشرق الأوسط ١٠
أولاً: أهمية دراسة التدخل الروسي في سياق السياسة العالمية ١٢
ثانياً: التأثير التاريخي لروسيا في الشرق الأوسط قبل القرن الواحد والعشرين ٣١

الفصل الثاني: الأبعاد التاريخية للتدخل الروسي ٤٧
أولاً: دور روسيا في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة ٤٩
ثانياً: العلاقات الروسية مع دول المنطقة: من السوفيات إلى روسيا المعاصرة ٦٢

الفصل الثالث: الأسباب وراء التدخل الروسي في الشرق الأوسط ٧٨
أولاً: مصالح روسيا الاستراتيجية: الطاقة، التجارة، والقواعد العسكرية ٨٠
ثانياً: الرغبة في استعادة النفوذ العالمي ٨٢
ثالثاً: رد فعل روسيا على الوجود الأمريكي في المنطقة ٨٣

الفصل الرابع: الدماء وحدود الاستقرار:
الشرق الأوسط بين الفوضى وإعادة التشكيل ٩٦
أولاً: دور الصراعات الإقليمية في إعادة رسم الخريطة السياسية ١١٥
ثانياً: تأثير الفوضى على توازن القوى والتحالفات في الشرق الأوسط ١٢٨
ثالثاً: أهمية التدخل الروسي في فرض الاستقرار على المدى الطويل ١٣٠

الفصل الخامس: التدخل الروسي في الحرب السورية ١٤٢
أولاً: تحليل قرار التدخل الروسي في عام ٢٠١٥ ..... ١٤٤
ثانياً: استراتيجيات روسيا العسكرية في سوريا: العمليات والتكتيكات ١٤٩
ثالثاً: التأثيرات على النظام السوري والمعارضة ١٦٨

الفصل السادس: التحولات المستقبلية للتدخل الروسي
في الشرق الأوسط والتأثير على الأزمة السورية ١٧٢
أولاً: نظرة تاريخية على موقع الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية ١٧٤
ثانياً: محددات السياسة الروسية الكلية تجاه منطقة الشرق الأوسط ١٨٣
ثالثاً: الخصوصية السورية في الاستراتيجية الروسية نحو الشرق الأوسط ١٨٧
رابعاً: العلاقات الروسية التركية وتأثيرها على السياسة الروسية في سوريا ١٩٢
خامساً: تأثير الحرب الأوكرانية في السياسة الروسية في سوريا ١٩٨
سادساً: استشراف مستقبل السياسة الروسية في سوريا ٢٠٥

سابعاً: المعارضة السورية في مواجهة السياسات الروسية والأدوات المتاحة ٢١٨
ثامناً: هل يمكن للمعارضة السورية أن تفاوض روسيا؟ ٢٢٤

الفصل السابع: العلاقات الروسية مع القوى الإقليمية ٢٢٧
أولاً: الشراكة مع إيران: المصالح المشتركة والتعاون العسكري ٢٣٠
ثانياً: العلاقات مع تركيا: التحالفات المتغيرة في المنطقة ٢٣٤
ثالثاً: التفاعل مع دول الخليج العربي: من المنافسة إلى التعاون ٢٣٦

الفصل الثامن: تأثير التدخل الروسي على الصراعات الإقليمية ٢٣٩
أولاً: دور روسيا في النزاعات الأخرى: العراق، ليبيا، اليمن ٢٤٣
ثانياً: تأثير التدخل الروسي على الأمن الإقليمي والاستقرار ٢٤٦

الفصل التاسع: الأبعاد الاقتصادية للتدخل الروسي ٢٤٨
أولاً: تأثير العقوبات الغربية على الاقتصاد الروسي
ودورها في استراتيجياته في الشرق الأوسط ٢٥١
ثانياً: استثمارات روسيا في الطاقة والبنية التحتية في الشرق الأوسط ٢٥٣

الفصل العاشر: التحولات الجيوسياسية والنظام الدولي ٢٥٦
أولاً: تأثير التدخل الروسي على الهيمنة الأمريكية في المنطقة ٢٥٧
ثانياً: استجابة القوى الكبرى الأخرى: الصين، أوروبا، ودول أخرى ٢٥٨
ثالثاً: التغيرات المحتملة في النظام الدولي نتيجة التدخل الروسي ٢٦٠

الفصل الحادي عشر: التحديات التي تواجه روسيا في الشرق الأوسط ٢٦٢
أولاً: التحديات العسكرية والسياسية في الحفاظ على النفوذ ٢٦٤
ثانياً: الضغوط الاقتصادية والعقوبات الغربية ٢٦٥
ثالثاً: دور الإعلام والرأي العام في تشكيل السياسات الروسية ٢٦٧

الفصل الثاني عشر: المستقبل: التحولات المحتملة ٢٦٩
أولاً: السيناريوهات المستقبلية للتدخل الروسي في الشرق الأوسط ٢٧٠
ثانياً: تأثير التحولات الجيوسياسية على العلاقات الدولية ٢٧٢
ثالثاً: ما الذي يعنيه ذلك للشرق الأوسط ودول المنطقة؟ ٢٧٤

خاتمة الكتاب ٢٧٧
الكلمة الأخيرة للباحث ٢٧٩

مقدمة الكتاب

تعد منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر المناطق تعقيداً في العالم، حيث تتداخل فيها الديناميات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل معقد. على مدى العقدين الماضيين، شهدت هذه المنطقة تحولات جذرية نتيجة للعديد من النزاعات المسلحة والأزمات السياسية، مما أدى إلى تغييرات في المشهد الجيوسياسي. في هذا السياق، برزت روسيا كفاعل رئيسي يسعى لاستعادة نفوذه التاريخي، الذي فقده بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

تدخلت روسيا بشكل ملحوظ في النزاعات الجارية، وخاصة في الحرب السورية ما تسمى " الثورة السورية"، حيث قامت بتقديم الدعم العسكري والسياسي لنظام الرئيس بشار الأسد. منذ بدء تدخلها في عام ٢٠١٥، أصبحت روسيا قوة محورية في الحرب، مما ساهم في تعزيز قدرة النظام السوري على الصمود أمام التحديات. ولكن هذا التدخل لم يكن مجرد خطوة لدعم حليف، بل كان أيضاً جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى إعادة رسم خريطة العلاقات الدولية في المنطقة وإحياء الدور الروسي كقوة عظمى.

في هذا الكتاب، "التحولات الروسية في الشرق الأوسط، دراسة جيوسياسية شاملة"، سنستكشف تأثيرات التدخل الروسي على الاستقرار الإقليمي والعلاقات الدولية. نهدف إلى فهم كيف أن التحولات الجيوسياسية التي أحدثتها روسيا قد غيرت التحالفات التقليدية وأثرت على الصراعات الجارية. سنقوم بتحليل العوامل التي دفعت روسيا إلى اتخاذ خطواتها في المنطقة، بما في ذلك المصالح الاقتصادية، والأمن القومي، والتحديات التي تواجهها القوى الغربية.

كما سنغوص في العلاقات الروسية مع القوى الإقليمية مثل إيران وتركيا، وكيف أن هذه العلاقات قد تعززت أو تغيرت في ظل التدخل الروسي. سيتناول الكتاب أيضاً كيف تؤثر هذه التحولات على الأمن الإقليمي، وكيف يمكن أن تعيد تشكيل الفهم التقليدي للقوة والنفوذ في الشرق الأوسط.

سوف نقدم أيضاً تحليلات حول التحديات التي تواجهها روسيا في سعيها للحفاظ على نفوذها وسط التغيرات السريعة في السياسات الإقليمية والدولية، مما يتطلب فهماً عميقاً للظروف السياسية والاجتماعية والثقافية التي تشكل الشرق الأوسط.

من خلال هذا الكتاب، نأمل أن نقدم للقارئ نظرة شاملة ومفصلة حول دور روسيا في الشرق الأوسط، والتحديات والفرص التي تواجهها. إن فهم التحولات الروسية في هذه المنطقة ليس فقط ذا أهمية أكاديمية، بل له تداعيات على صانعي القرار والسياسات الدولية، مما يجعل هذا الموضوع من بين أكثر القضايا إلحاحاً في الساحة العالمية اليوم.

الفصل الأول:

مقدمة حول التحولات الروسية في الشرق الأوسط

- **أهمية دراسة التدخل الروسي في سياق السياسة العالمية.**
- **التأثير التاريخي لروسيا في الشرق الأوسط قبل القرن الواحد والعشرين.**

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية على المستويات السياسية، الاقتصادية، والأمنية، مما جعلها ساحة مفتوحة لصراع القوى الكبرى على النفوذ. أحد أبرز هذه القوى هي روسيا، التي عادت بقوة إلى المشهد الإقليمي بعد غياب طويل عقب انهيار الاتحاد السوفيتي. فمع تراجع التأثير الروسي في التسعينيات، بدأ الشرق الأوسط يتأثر بشكل متزايد بالقوى الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة. لكن خلال العقدين الأخيرين، ظهر واضحاً أن روسيا، تحت قيادة فلاديمير بوتين، تعيد بناء سياستها الخارجية لتستعيد دورها كلاعب رئيسي في هذا الجزء الحيوي من العالم.

ما يجعل التحول الروسي في الشرق الأوسط موضوعاً بالغ الأهمية هو تعقيد السياق الذي يحدث فيه. فالمنطقة، التي طالما كانت مرتعاً للتوترات الطائفية والإثنية، ومنطقة تلاقي المصالح المتعددة للغرب والشرق، تشهد اليوم صراعات داخلية وتدخلات خارجية تتشابك فيها القضايا المحلية والدولية على حد سواء. في هذا الإطار، تأتي التحولات الروسية لتكون جزءاً من محاولات موسكو إعادة ترتيب توازن القوى الدولي بما يتناسب مع رؤيتها الجديدة للعالم.

منذ التدخل الروسي المباشر في الحرب السورية عام ٢٠١٥، وحتى مشاركتها المتزايدة في القضايا الإقليمية الأخرى كليبيا، العراق، واليمن، أصبح لروسيا حضور عسكري وسياسي ودبلوماسي ملحوظ في المنطقة. هذا الحضور لا يمثل مجرد توسع للنفوذ الروسي، بل هو تعبير عن استراتيجية كبرى تهدف إلى تقليص الهيمنة الأمريكية في المنطقة من جهة، وتوسيع الدور الروسي في قلب التوازنات الإقليمية والدولية من جهة أخرى. فروسيا لم تعد تكتفي بدور المراقب من بعيد، بل تسعى لتكون قوة فاعلة ومؤثرة في حل النزاعات وصناعة التحالفات.

يعود هذا التحول الاستراتيجي إلى عدد من العوامل. أولها هو الرغبة الروسية في تأكيد مكانتها كقوة عظمى عالمية، بعد سنوات من تراجع الدور السوفيتي وتفكك الإمبراطورية الروسية. في ظل بيئة دولية تشهد تحولات كبرى مع تصاعد النزعات القومية في أوروبا وأمريكا، والحروب التجارية والسياسية بين القوى العالمية، ترى روسيا أن الشرق الأوسط يمثل نقطة محورية لتثبيت هذه المكانة، سواء من خلال التحالفات العسكرية أو الاقتصادية، أو حتى الثقافية. هذا ما يدفع روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع قوى إقليمية كإيران وتركيا، والتعامل بمرونة مع قضايا حساسة مثل الصراع العربي الإسرائيلي، لتبني صورة القوة الوسيطة التي يمكنها التحدث مع الجميع.

ثانياً، هناك العامل الأمني والعسكري. فالوجود العسكري الروسي في سوريا، من خلال قاعدتي حميميم وطرطوس، أتاح لموسكو موطئ قدم استراتيجي على البحر الأبيض المتوسط، ما يمنحها قدرة على التحرك السريع في المنطقة، ويعزز موقعها في مواجهة حلف شمال الأطلسي (الناتو). هذا الوجود العسكري، الذي يتجسد بشكل أساسي في دعم النظام السوري، يعكس رغبة روسيا في حماية مصالحها الجيوسياسية، خاصةً في ظل محاولات واشنطن وعواصم غربية لتقليص النفوذ الروسي في مناطق أخرى من العالم.

ثالثاً، تأتي المسألة الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط. فروسيا، التي تواجه عقوبات اقتصادية غربية منذ أزمة أوكرانيا عام ٢٠١٤، تسعى لتعويض هذه الخسائر من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة. فالدول المنتجة للنفط والغاز في الشرق الأوسط تعد حليفاً محتملاً لموسكو في هذا الصدد، خصوصاً مع تقاطع المصالح في سوق الطاقة العالمي. بالإضافة إلى ذلك، تنظر روسيا إلى المنطقة كفرصة لتعزيز صفقاتها التجارية والعسكرية، مثل بيع الأسلحة، وتعزيز البنية التحتية الاقتصادية في الدول التي تحتاج إلى إعادة الإعمار بعد سنوات من الصراع.

رابعاً، العامل الأيديولوجي والسياسي. تلعب روسيا على وتر مواجهة "الهيمنة الغربية" وتقديم نفسها كقوة بديلة تدافع عن السيادة الوطنية وعدم التدخل في شؤون الدول. هذه الرسالة تلقى صدى لدى العديد من الحكومات في الشرق الأوسط، خاصةً تلك التي تعاني من التدخلات الغربية أو التي تسعى لتوسيع خياراتها في مواجهة الضغوط الأمريكية. وفي هذا السياق، تستفيد روسيا من موجة الاضطرابات الداخلية في الغرب، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، لتعزيز سردية التراجع الغربي وصعود القوى غير الغربية كروسيا والصين.

ورغم نجاح روسيا في تحقيق مكاسب كبيرة في المنطقة، إلا أن هناك تحديات لا تزال تواجه استراتيجيتها. فالشرق الأوسط منطقة معقدة، تشهد صراعات متعددة الأطراف وأجندات متعارضة، مما يجعل من الصعب على أي قوة خارجية أن تفرض إرادتها بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، تبقى المنافسة مع القوى الإقليمية الأخرى مثل تركيا وإيران، والقوى العالمية كالصين والولايات المتحدة، تحدياً دائماً لموسكو. كذلك، فإن التكلفة الاقتصادية والعسكرية للتدخلات الروسية في المنطقة تشكل عبئاً على الاقتصاد الروسي، الذي يعاني أصلاً من أزمات داخلية نتيجة العقوبات الغربية والتحديات الاقتصادية العالمية.

في هذا الكتاب، نسعى إلى تقديم تحليل شامل لهذه التحولات الروسية في الشرق الأوسط، بدءاً من العوامل التاريخية التي شكلت السياسة الروسية في المنطقة، وصولاً إلى الديناميات الحالية والتأثيرات المستقبلية لهذا الدور المتنامي. سنناقش أبعاد هذه التحولات على المستويات المختلفة: العسكرية، الاقتصادية، الدبلوماسية، والثقافية، وكيف تتداخل المصالح الروسية مع مصالح القوى الإقليمية والدولية الأخرى.
من خلال هذا التحليل، نهدف إلى تقديم فهم أعمق للتحولات الجارية في الشرق الأوسط، وما إذا كان الدور الروسي في المنطقة يمثل تحدياً جديداً للنظام الدولي القائم أم مجرد

إعادة توزيع تقليدي للقوى في سياق تنافس القوى العظمى. إن هذه التحولات لا تمثل فقط إعادة ترتيب للتحالفات والمصالح، بل قد تكون جزءاً من دينامية أكبر تعكس التغيرات الأوسع في النظام الدولي المعاصر.

أولاً: أهمية دراسة التدخل الروسي في سياق السياسة العالمية.

دراسة التدخل الروسي في السياسة العالمية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، تعد من القضايا الجوهرية لفهم التحولات الكبيرة التي يشهدها النظام الدولي اليوم. إنّ روسيا، التي كانت تعد قوة عظمى خلال فترة الحرب الباردة بفضل هيمنة الاتحاد السوفيتي، عادت في العقود الأخيرة لتلعب دوراً محورياً في تشكيل التوازنات الدولية والإقليمية، وذلك بعد فترة من التراجع والتهميش الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات. ومع تولي فلاديمير بوتين السلطة عام ٢٠٠٠، أعادت روسيا تموضعها كلاعب دولي رئيسي، مسجلة حضورها في أزمات وصراعات دولية، أبرزها التدخلات العسكرية والدبلوماسية في الشرق الأوسط.

من هنا، تبرز أهمية دراسة هذا التدخل الروسي في السياسة العالمية لعدة أسباب رئيسية تتعلق بآليات التوازن الدولي، طبيعة النظام العالمي المتعدد الأقطاب، وتأثير القوى الكبرى في السياسات الإقليمية والدولية. يمكن تناول هذه الأهمية عبر الأبعاد التالية:

١. إعادة تشكل النظام الدولي: من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية

مع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، دخل العالم مرحلة من الأحادية القطبية، حيث هيمنت الولايات المتحدة بشكل شبه كامل على الساحة الدولية، سواء عسكرياً، سياسياً، أو اقتصادياً. ومع ذلك، بدأت هذه الهيمنة في التراجع منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث برزت قوى أخرى تسعى إلى إعادة توزيع النفوذ العالمي، ومنها روسيا.

روسيا تسعى بشكل واضح إلى تحدي النظام الأحادي الذي قادته الولايات المتحدة لعقود. ويأتي تدخلها في الشرق الأوسط كجزء من هذه الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز النظام العالمي المتعدد الأقطاب. فالتدخل في سوريا، على سبيل المثال، لم يكن مجرد تدخل في صراع محلي، بل هو رسالة إلى القوى الغربية مفادها أن روسيا عازمة على أن تكون جزءاً من أي قرار عالمي يتعلق بالأمن والسياسة الدولية. إن فهم هذا التحول ضروري لاستيعاب التغيرات التي يشهدها النظام العالمي اليوم.

مع انتهاء الحرب الباردة في أوائل التسعينيات، دخل النظام الدولي مرحلة من الأحادية القطبية، حيث أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم. على الرغم من أن هذه الهيمنة الأمريكية تمثل مرحلة من الاستقرار النسبي على الساحة الدولية، إلا أنها أيضاً أثارت تحديات وصراعات جديدة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومع تزايد التوترات السياسية والاقتصادية، بدأت ملامح نظام دولي جديد تتشكل، تمثل بوضوح في الانتقال من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية.

- فهم الأحادية القطبية:
تجسد الأحادية القطبية في قدرة الولايات المتحدة على فرض هيمنتها على معظم الدول، بما في ذلك تحكمها في المؤسسات المالية العالمية، والسيطرة على معظم مفاتيح القرار في الأمم المتحدة، واستخدام القوة العسكرية للتدخل في النزاعات حول العالم. خلال هذه الفترة، اعتبرت القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في صميم السياسة الخارجية الأمريكية، مما أدى إلى استثمار كبير في دعم الحركات الديمقراطية في مناطق متعددة.

ومع ذلك، بدأت تظهر انتقادات لهذه الهيمنة، حيث اعتبر البعض أن الولايات المتحدة استخدمت قوتها العسكرية والسياسية لتحقيق مصالحها الخاصة، مما أدى إلى تفاقم المشكلات في العديد من الدول، مثل أفغانستان والعراق. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك انقسام متزايد في الآراء حول كيفية التعامل مع القضايا الدولية، مما أدى إلى ظهور قوى جديدة تسعى إلى تحدي الهيمنة الأمريكية.

- الانتقال إلى التعددية القطبية:
تعد التعددية القطبية مرحلة جديدة تميزت بظهور قوى جديدة على الساحة الدولية، مثل الصين وروسيا والهند. هذه القوى تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية وتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي، مما أدى إلى إعادة تشكيل التوازنات في النظام الدولي. في هذا السياق، يمكننا ملاحظة عدة عوامل ساهمت في هذا الانتقال:

- النهضة الاقتصادية للصين: مع ارتفاع مستوى نموها الاقتصادي، أصبحت الصين واحدة من القوى العظمى التي تتمتع بنفوذ عالمي متزايد. عبر استثماراتها الضخمة في البنية التحتية وتعزيز علاقاتها التجارية مع دول العالم، تمكنت الصين من تقديم بديل للنموذج الأمريكي، مما أدى إلى تقليل الاعتماد على القوى الغربية.
- عودة روسيا إلى الساحة الدولية: منذ بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت روسيا تحت قيادة فلاديمير بوتين في إعادة تأكيد نفسها كلاعب رئيسي في السياسة الدولية. من خلال تدخلها في صراعات مثل الأزمة السورية، تمكنت روسيا من تعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، مما ساهم في إظهار قدرتها على تحدي الولايات المتحدة وحلفائها.
- تزايد القوى الإقليمية: ظهرت قوى إقليمية جديدة تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة وتحدي الهيمنة الغربية، مثل تركيا وإيران. هذه الدول تستثمر في قضاياها الخاصة وتتعامل مع الولايات المتحدة بطريقة أكثر استقلالية، مما يعكس تحولاً في السياسة الدولية.

- تأثير الانتقال إلى التعددية القطبية:
الانتقال إلى التعددية القطبية له تأثيرات متعددة على الساحة الدولية. تتجلى هذه التأثيرات في عدة مجالات:
- تغير ديناميات العلاقات الدولية: مع وجود عدة قوى عظمى تتنافس على النفوذ، أصبحت الديناميات أكثر تعقيداً. لم تعد العلاقات الدولية خاضعة لهيمنة قوة واحدة، بل تحولت إلى مشهد يضم تحالفات وشراكات متغيرة باستمرار.

• أزمات جديدة: أدى الانتقال إلى التعددية القطبية إلى ظهور أزمات جديدة، حيث تتصارع القوى العظمى حول النفوذ، مما يزيد من احتمالية نشوب النزاعات العسكرية.
• تحديات جديدة للنظام الليبرالي: مع ظهور قوى جديدة، أصبحت المبادئ الليبرالية التي سادت بعد الحرب الباردة موضع تساؤل. فالقوى مثل روسيا والصين تتبنى نماذج بديلة تستند إلى عدم التدخل والسيادة الوطنية، مما يضع تحدياً أمام الهيمنة الغربية.

خلاصة، إن الانتقال من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية يمثل تحولاً كبيراً في النظام الدولي، يعكس تغيرات عميقة في موازين القوى العالمية. لفهم هذا التحول، يجب أن نأخذ في الاعتبار السياقات التاريخية والسياسية والاقتصادية التي ساهمت في تشكيل النظام الدولي الجديد. كما أن دراسة هذه الديناميات تساهم في فهم الصراعات والتحديات التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين.

٢. التدخلات الروسية كاستراتيجية لتعزيز المصالح الجيوسياسية

دراسة التدخل الروسي تكشف عن استراتيجية جيوسياسية معقدة تهدف إلى تحقيق مصالح موسكو في مناطق مختلفة من العالم. الشرق الأوسط هو إحدى هذه المناطق الحيوية التي تمثل تقاطعاً للعديد من المصالح الروسية. فالتدخل العسكري الروسي في سوريا لا يعكس فقط رغبة موسكو في دعم حليفها التقليدي في دمشق، بل يعكس أيضاً هدفاً أكبر يتعلق بضمان الوصول إلى مياه البحر الأبيض المتوسط، والحفاظ على وجود عسكري روسي طويل الأمد في هذه المنطقة الاستراتيجية.

علاوة على ذلك، التدخلات الروسية لا تقتصر على الشرق الأوسط فحسب؛ فقد شهدنا تدخلات أخرى في أوكرانيا وجورجيا، مما يعكس محاولات موسكو لإعادة بناء مناطق نفوذها التقليدية واستعادة نفوذها في الفضاء السوفيتي السابق. ومن خلال هذه التدخلات، تعمل روسيا على تعزيز وجودها الجيوسياسي، مما يجعل دراسة هذه التدخلات ضرورية لفهم كيف يتم إعادة رسم خريطة النفوذ العالمي.

في السنوات الأخيرة، أصبحت التدخلات الروسية في مختلف مناطق العالم، وبالأخص في الشرق الأوسط، تجسيداً لاستراتيجية جيوسياسية متكاملة تهدف إلى تعزيز المصالح الوطنية الروسية. لقد استندت هذه الاستراتيجية إلى مجموعة من الدوافع والأهداف، والتي تتجاوز مجرد النفوذ العسكري لتشمل أيضاً الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية.

- الدوافع الاستراتيجية للتدخلات الروسية:

- استعادة الهيبة العالمية: تسعى روسيا إلى استعادة مكانتها كقوة عظمى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. تدخلها في الأزمات الدولية، مثل الصراع في سوريا، يعكس رغبتها في أن تكون لاعباً رئيسياً في الشؤون العالمية، ويدل على قدرتها على التأثير في مجريات الأحداث.
- حماية الأمن القومي: تعتبر روسيا أن الحفاظ على نفوذها في مناطق معينة، مثل الشرق الأوسط، ضروري للأمن القومي. فمن خلال دعم الأنظمة الموالية لها، مثل

النظام السوري، تسعى روسيا إلى منع انتشار الفوضى والتهديدات الإرهابية التي قد تؤثر على أراضيها.

- التوسع في الأسواق الاقتصادية: من خلال تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط، تهدف روسيا إلى فتح أسواق جديدة لصادراتها، وخاصة في مجالات الطاقة والأسلحة. هذه الاستراتيجية تعزز من موقف روسيا كمصدر رئيسي للطاقة، وتساعدها على تقليل الاعتماد على السوق الأوروبية.

- الأبعاد العسكرية للدخول الروسي:

- التدخل العسكري المباشر: تمثل العمليات العسكرية الروسية في سوريا مثالاً على كيفية استخدام القوة العسكرية كأداة لتعزيز النفوذ. من خلال دعم نظام الأسد، تمكنت روسيا من إقامة قاعدة عسكرية في طرطوس، مما يمنحها وجوداً استراتيجياً على البحر المتوسط.
- التحالفات العسكرية: تسعى روسيا إلى تشكيل تحالفات مع دول إقليمية، مثل إيران وحزب الله، مما يعزز من موقفها في مواجهة القوى الغربية. هذه التحالفات لا تقتصر على الجانب العسكري، بل تمتد إلى التعاون في مجالات متعددة مثل التكنولوجيا والدفاع.

- الأبعاد الاقتصادية للدخول الروسي:

- استثمارات الطاقة: تعتبر روسيا واحدة من أكبر المنتجين للنفط والغاز، وتسعى إلى تعزيز علاقاتها مع دول الشرق الأوسط في هذا المجال. من خلال استثمارات في مشاريع الطاقة والبنية التحتية، تعزز روسيا من موقعها كمزود رئيسي للطاقة في العالم.
- التجارة البينية: تعمل روسيا على توسيع التجارة مع دول الشرق الأوسط عبر توقيع اتفاقيات تجارية، مما يسهم في زيادة حجم التبادل التجاري وتعزيز المصالح الاقتصادية المتبادلة.

- الأبعاد الدبلوماسية والثقافية:

- الدبلوماسية النشطة: تسعى روسيا إلى استخدام الدبلوماسية لتعزيز نفوذها، من خلال الانخراط في محادثات متعددة الأطراف وتقديم نفسها كوسيط في النزاعات الإقليمية.
- التأثير الثقافي: من خلال برامج التبادل الثقافي والتعليمي، تهدف روسيا إلى تعزيز صورتها في العالم العربي وبناء علاقات قوية مع الأجيال الجديدة، مما يعزز من وجودها الجيوسياسي.

- التحديات والآثار المترتبة:

- التوترات مع القوى الغربية: تؤدي التدخلات الروسية إلى زيادة التوترات مع الولايات المتحدة وحلفائها، مما يهدد الاستقرار في المنطقة. التصعيد العسكري في أوكرانيا وازدياد التوترات مع الناتو يعكس تأثير هذه الاستراتيجيات.

- الانتقادات الداخلية والدولية: قد تواجه روسيا انتقادات بسبب تدخلاتها العسكرية ودعم الأنظمة القمعية، مما قد يؤثر على سمعتها الدولية وقدرتها على تشكيل تحالفات مستدامة.

خلاصة، تشكل التدخلات الروسية في الشرق الأوسط جزءًا من استراتيجية جيوسياسية شاملة تهدف إلى تعزيز المصالح الوطنية. تتجلى هذه الاستراتيجية في الأبعاد العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، مما يجعل روسيا لاعباً رئيسياً في إعادة تشكيل النظام الدولي. ومن خلال فهم هذه الديناميات، يمكننا التقدير بشكل أفضل كيفية تطور العلاقات الدولية في العصر الحديث.

٣. روسيا كقوة موازنة للقوى الغربية

من الأهمية بمكان دراسة الدور الروسي في السياسة العالمية بوصفه عامل موازن للقوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو). في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن وحلفاؤها الغربيون إلى فرض رؤيتهم على النظام الدولي من خلال أدوات متعددة تشمل العقوبات الاقتصادية، التدخلات العسكرية، والتحالفات الدبلوماسية، تقدم روسيا رؤية مغايرة تعتمد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والدفاع عن السيادة الوطنية.

هذا التوجه الروسي يجعلها شريكاً مفضلاً للعديد من الدول التي تسعى إلى تقليل اعتمادها على القوى الغربية، وخاصة في مناطق مثل الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. فروسيا تقدم نفسها كقوة عظمى غير غربية يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الضغوط الغربية، وهذا ما يجعلها حليفاً قوياً لبعض الدول التي ترغب في مواجهة الهيمنة الغربية. ومن هنا، تصبح دراسة التدخل الروسي مهمة لفهم كيف تلعب موسكو دوراً موازناً للقوى الغربية، وما تأثير ذلك على استقرار النظام الدولي.

في العقدين الأخيرين، أصبحت روسيا لاعباً محورياً في الساحة الدولية، حيث تمثل قوة موازنة للقوى الغربية، لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. هذه الديناميكية تلعب دوراً كبيراً في إعادة تشكيل النظام الدولي، وتؤثر بشكل مباشر على السياسات الإقليمية والدولية. في هذا السياق، يتمثل دور روسيا كموازن للقوى الغربية في عدة جوانب رئيسية، تتناولها الفقرات التالية.

- الاستراتيجيات العسكرية والسياسية:

- التدخلات العسكرية المباشرة: من خلال التدخل العسكري في دول مثل سوريا وأوكرانيا، تمكنت روسيا من إعادة رسم الحدود الجيوسياسية، مما يعكس قدرتها على التأثير في القضايا العالمية. هذا النوع من التدخلات يُظهر التزام روسيا بتحدي النفوذ الغربي، وتأكيد حقها في الوجود كقوة عظمى.
- دعم الأنظمة الموالية: تسعى روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع الحكومات التي تعتبرها حلفاء، مثل النظام السوري، مما يمنحها موطئ قدم في الشرق الأوسط. هذا الدعم لا

يقتصر على الجانب العسكري، بل يمتد إلى الدعم السياسي والاقتصادي، مما يعزز من قدرتها على مواجهة الضغوط الغربية.

- الدبلوماسية متعددة الأوجه:

- استخدام القوة الناعمة: تعتمد روسيا على استراتيجيات القوة الناعمة لتعزيز نفوذها، بما في ذلك الثقافة، والتعليم، والإعلام. من خلال برامج التبادل الثقافي والفعاليات الرياضية، تسعى روسيا إلى تحسين صورتها في العالم العربي وتعزيز علاقاتها مع شعوب المنطقة.
- التحالفات الاستراتيجية: تعمل روسيا على تشكيل تحالفات مع قوى إقليمية مثل إيران وتركيا، مما يُسهم في إنشاء توازن في القوى ويقلل من التأثير الغربي. هذه التحالفات تسمح لروسيا بتوسيع نفوذها وتحدي الهيمنة الغربية في المنطقة.

- الأبعاد الاقتصادية:

- استثمارات الطاقة: تُعتبر روسيا واحدة من أكبر منتجي النفط والغاز في العالم، وتستثمر في مشاريع الطاقة في الشرق الأوسط. هذه الاستثمارات لا تعزز فقط الاقتصاد الروسي، بل تمنحها نفوذاً كبيراً على البلدان المستهلكة، مما يُضعف من موقف القوى الغربية.
- التجارة والاستثمارات: تسعى روسيا إلى تعزيز التجارة مع دول الشرق الأوسط من خلال توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية، مما يُسهم في زيادة حجم التبادل التجاري ويعزز من العلاقات الاقتصادية.

- التحديات التي تواجهها:

- التوترات مع الغرب: تُعد سياسة روسيا الخارجية مصدراً للتوترات مع القوى الغربية، مما يؤدي إلى فرض عقوبات اقتصادية عليها. هذه العقوبات تُضعف الاقتصاد الروسي وتحد من قدرتها على المنافسة.
- التحديات الداخلية: تواجه روسيا تحديات داخلية تشمل قضايا اقتصادية واجتماعية، مما قد يؤثر على قدرتها على الحفاظ على دورها كقوة موازنة. التدهور الاقتصادي والفساد قد يؤديان إلى تراجع النفوذ الروسي على الساحة الدولية.

- الأثر على النظام الدولي:

- إعادة تشكيل التحالفات: تؤدي جهود روسيا لتحدي الهيمنة الغربية إلى إعادة تشكيل التحالفات الدولية. هناك تزايد في التعاون بين القوى غير الغربية، مثل الصين وروسيا، مما يخلق توازناً جديداً في النظام الدولي.
- التغيرات في ديناميكيات القوة: إن وجود روسيا كلاعب رئيسي في الساحة الدولية يُعزز من التعددية القطبية، حيث تتنافس عدة قوى على النفوذ. هذا التنافس يُحدث تغييرات في المعادلات الدولية، ويعكس تحولاً في كيفية إدارة الصراعات والسياسات العالمية.

خلاصة، تُمثل روسيا قوة موازنة للقوى الغربية، من خلال استراتيجيات عسكرية وسياسية واقتصادية معقدة. إن دورها كموازن يُعيد تشكيل النظام الدولي، ويؤثر على العلاقات بين الدول. ومن خلال فهم هذا الدور، يمكننا استشراف المستقبل وتحليل كيف ستتطور السياسات الدولية في ضوء التغيرات الجيوسياسية المستمرة.

٤. دور روسيا في إدارة الصراعات الإقليمية

من خلال تدخلاتها في الصراعات الإقليمية، لا سيما في الشرق الأوسط، أصبحت روسيا لاعباً أساسياً في إدارة هذه الصراعات. وقد رأينا ذلك بوضوح في سوريا، حيث لعبت روسيا دوراً محورياً في تثبيت النظام السوري وإعادة ترسيخ سيطرته على معظم أراضي البلاد. كذلك، ساهمت في تنظيم اتفاقات وقف إطلاق النار في مناطق النزاع الأخرى، وعملت على تسهيل المفاوضات بين الأطراف المتصارعة.

هذا الدور الروسي يعزز من أهميتها كلاعب رئيسي في حل النزاعات الدولية والإقليمية، مما يجعل دراسة هذه التدخلات أساسية لفهم ديناميات الصراع في مناطق النزاع الساخنة. إن وجود روسيا في هذه الصراعات لا يقتصر فقط على التدخل العسكري، بل يشمل أيضاً الجانب الدبلوماسي الذي يجعلها طرفاً لا غنى عنه في أي عملية تسوية سياسية.

شهدت السياسة الروسية منذ بداية القرن الواحد والعشرين تحولاً كبيراً في تعاملها مع الصراعات الإقليمية، حيث تبنت موسكو نهجاً أكثر تداخلية واستراتيجية لتعزيز مصالحها الجيوسياسية واستعادة مكانتها كقوة عظمى. دور روسيا في إدارة الصراعات الإقليمية أصبح واضحاً في العديد من النزاعات التي شهدتها مناطق مثل الشرق الأوسط، أوروبا الشرقية، وجنوب القوقاز، وكان لهذا الدور أثر كبير على موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية.

- سوريا: حجر الأساس في السياسة الإقليمية الروسية

كان التدخل الروسي في الحرب السورية عام ٢٠١٥ نقطة تحول رئيسية في دور موسكو في إدارة الصراعات الإقليمية. استجابة لدعوة الحكومة السورية، تدخلت روسيا لدعم نظام الرئيس بشار الأسد ضد المعارضة المسلحة والجماعات الإرهابية. قدمت روسيا دعماً عسكرياً مباشراً، بما في ذلك الغارات الجوية والتدريب العسكري، بالإضافة إلى دعم دبلوماسي وسياسي على المستوى الدولي.

من خلال هذا التدخل، سعت روسيا إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية:

- حماية حليف تاريخي: سوريا كانت دائماً حليفاً استراتيجياً لموسكو في الشرق الأوسط، ومن خلال دعم الأسد، حافظت روسيا على وجودها العسكري والسياسي في المنطقة.
- مواجهة التمدد الغربي: اعتبر الكرملين أن الإطاحة بنظام الأسد ستكون انتصاراً للقوى الغربية، وبالتدخل، أحبطت موسكو محاولات إضعاف نفوذها الإقليمي.
- توسيع النفوذ العسكري: أنشأت روسيا قواعد عسكرية دائمة في سوريا، بما في ذلك قاعدة حميميم الجوية وقاعدة طرطوس البحرية، مما عزز وجودها العسكري في شرق المتوسط.

- أوكرانيا والقرم: تحدي النظام الدولي

تدخل روسيا في أوكرانيا عام ٢٠١٤ وضمها لشبه جزيرة القرم يعد مثالاً آخر على كيفية استخدام موسكو للصراعات الإقليمية لتحقيق أهدافها الجيوسياسية. هذا التدخل كان بمثابة رفض للتوسع الغربي من خلال الناتو والاتحاد الأوروبي نحو الشرق. روسيا، التي تعتبر أوكرانيا جزءاً من نطاق نفوذها التقليدي، رأت في الثورة الأوكرانية وانحياز البلاد نحو الغرب تهديداً لمصالحها الحيوية.

الخطوات الروسية في أوكرانيا لم تكن مجرد تدخل لحماية القرم أو دعم المتمردين في شرق أوكرانيا، بل كانت محاولة لإعادة رسم حدود النفوذ العالمي. موسكو بررت هذا التدخل بأسباب تتعلق بحماية الأمن القومي والدفاع عن حقوق الناطقين باللغة الروسية، ولكن الهدف الأساسي كان تعزيز نفوذ روسيا على حدودها الغربية.

- جنوب القوقاز: صراعات ناغورنو كاراباخ

الصراع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم ناغورنو كاراباخ كان دائماً من القضايا التي تديرها روسيا بحذر. كلا البلدين كانا جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق، وتتمتع روسيا بعلاقات قوية مع أرمينيا من خلال عضويتها في منظمة الأمن الجماعي، بينما تحافظ على علاقة اقتصادية قوية مع أذربيجان. وفي صراع ٢٠٢٠، لعبت روسيا دور الوسيط، وأشرفت على اتفاق لوقف إطلاق النار الذي أدى إلى نشر قوات حفظ سلام روسية في المنطقة.

هذا الدور الوسيط يعزز من مكانة موسكو كقوة مهيمنة في جنوب القوقاز، حيث تسعى إلى منع أي تدخل غربي أو تركي مباشر يهدد نفوذها في المنطقة.

- ليبيا: الرهان على جميع الأطراف

في النزاع الليبي، تبنت روسيا سياسة معقدة تقوم على دعم عدة أطراف متنازعة في الوقت نفسه. من خلال هذه الاستراتيجية، تمكنت موسكو من الحفاظ على وجودها في الساحة الليبية مع إمكانية التأثير في عملية صنع القرار في المستقبل. هذه السياسة تعكس توجه روسيا في التعامل مع الصراعات الإقليمية الأخرى، حيث تحاول خلق توازن قوى يسمح لها بالبقاء لاعباً رئيسياً دون أن تنحاز بشكل كامل لطرف واحد.

- الوساطة والدبلوماسية: القوة الناعمة في إدارة الصراعات

إلى جانب التدخلات العسكرية، تستخدم روسيا أيضاً الدبلوماسية كأداة رئيسية في إدارة الصراعات. لعبت موسكو دوراً هاماً في المحادثات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني، وكذلك في محاولات حل النزاعات في أماكن أخرى مثل اليمن وأفغانستان. روسيا تسعى إلى تقديم نفسها كقوة دبلوماسية يمكنها التوسط بين الأطراف المتصارعة، خاصة في ظل تراجع الثقة بالدور الأمريكي في العديد من مناطق النزاع.

- موازنة القوى الإقليمية

في الشرق الأوسط، تعمل روسيا على بناء علاقات متوازنة مع مجموعة متنوعة من القوى الإقليمية، بما في ذلك إيران، تركيا، إسرائيل، ومصر. هذا التوازن الدقيق يسمح

لموسكو بلعب دور الوسيط بين هذه القوى المختلفة، مما يمنحها نفوذاً أكبر في النزاعات الإقليمية. على سبيل المثال، تمكنت روسيا من الحفاظ على علاقات جيدة مع كل من تركيا وإيران، رغم أن هاتين الدولتين لهما مصالح متعارضة في سوريا.

- العقوبات والاقتصاد: تأثير التدخلات على الداخل الروسي

على الرغم من أن التدخلات الروسية عززت من مكانتها الدولية، فإنها جاءت بتكاليف اقتصادية كبيرة، خاصة بعد فرض عقوبات غربية واسعة نتيجة لأزمة أوكرانيا وتدخلات موسكو في مناطق أخرى. هذه العقوبات أضعفت الاقتصاد الروسي في بعض الجوانب، لكنها أيضاً دفعت موسكو إلى تعزيز علاقاتها مع دول غير غربية مثل الصين والهند، بحثاً عن شراكات اقتصادية بديلة.

الخلاصة، دور روسيا في إدارة الصراعات الإقليمية يعكس بوضوح استراتيجيتها المتجددة لاستعادة مكانتها كقوة عظمى مؤثرة على الساحة الدولية. فبعد فترة من التراجع السياسي والعسكري عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، عملت موسكو بجد على إعادة تعريف دورها العالمي، خاصة في مناطق الصراع ذات الأهمية الجيوسياسية الكبيرة مثل الشرق الأوسط، أوروبا الشرقية، وجنوب القوقاز. هذه العودة لم تكن فقط بهدف تعزيز مكانتها كقوة عظمى تقليدية، ولكن أيضاً لتأكيد استقلالية سياستها الخارجية وقدرتها على منافسة القوى الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

لقد اعتمدت روسيا في تنفيذ هذه الاستراتيجية على أدوات متعددة تشمل التدخلات العسكرية المباشرة كما في سوريا وأوكرانيا، إلى جانب استخدام القوة الناعمة والدبلوماسية متعددة الأطراف. التدخل العسكري في سوريا كان بمثابة نقطة تحول رئيسية، حيث أظهرت روسيا قدرتها على تغيير موازين القوى الإقليمية من خلال القوة العسكرية، لكن دون الانجرار إلى استنزاف طويل الأمد كما حدث مع قوى أخرى في نزاعات مشابهة. كما أن ضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ عكس تصميم موسكو على حماية مصالحها الجيوسياسية في الفضاء السوفيتي السابق، حتى وإن أدى ذلك إلى مواجهات مع الغرب.

من الناحية الدبلوماسية، لعبت روسيا دوراً محورياً في العديد من الصراعات الإقليمية، مستخدمةً نفوذها للتوسط بين القوى المتصارعة وفرض نفسها كوسيط لا غنى عنه في الحلول السياسية. في ناغورنو كاراباخ، على سبيل المثال، لم تكتفِ موسكو بالوقوف إلى جانب أرمينيا، بل حرصت على تحقيق توازن دقيق يسمح لها بالاحتفاظ بعلاقات جيدة مع أذربيجان، وهو ما مكّنها من فرض دورها كضامن للاتفاقات السلمية بين الجانبين. كما أن تدخلها في ليبيا جاء كتأكيد على سعيها للوجود في الساحة الدولية حتى في المناطق التي لا تُعتبر تقليدياً جزءاً من نطاق نفوذها.

إضافة إلى التدخلات العسكرية والدبلوماسية، استخدمت روسيا أدوات اقتصادية لتعزيز نفوذها، سواء من خلال صفقات الأسلحة أو التعاون في مجالات الطاقة، خاصة في سوق النفط والغاز الذي يُعتبر ركيزة رئيسية لاقتصادها. الشراكات الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية أصبحت جزءاً من استراتيجية موسكو لتعويض التأثير السلبي للعقوبات الغربية المفروضة عليها.

لكن هذه التحركات الروسية لم تكن خالية من التحديات. العقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب بعد أزمة أوكرانيا أضرت بالاقتصاد الروسي وأجبرت موسكو على البحث عن شراكات جديدة مع دول غير غربية مثل الصين والهند. ورغم ذلك، نجحت روسيا في الحفاظ على استقرارها الداخلي نسبياً وواصلت تعزيز علاقاتها الدبلوماسية والعسكرية على الصعيد الدولي.

إجمالاً، يمكن القول إن الدور الروسي في إدارة الصراعات الإقليمية ليس مجرد تدخل لتحقيق أهداف محدودة، بل هو جزء من استراتيجية موسعة تهدف إلى إعادة بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، حيث تكون روسيا أحد الفاعلين الرئيسيين فيه. تسعى موسكو من خلال هذه السياسة إلى تحقيق توازن في مواجهة النفوذ الغربي المتزايد، وتأكيد استقلاليتها عن التحالفات الغربية التقليدية. لذلك، فإن فهم التحولات الروسية في الصراعات الإقليمية هو مفتاح لفهم الأبعاد الأوسع لسياسة موسكو الخارجية، وتأثيرها على النظام الدولي المستقبلي.

في النهاية، يبدو أن روسيا، من خلال هذه الاستراتيجية متعددة الأبعاد، قد تمكنت من تأكيد حضورها كقوة لا يمكن تجاهلها في الساحة الدولية، خاصة في ظل التحولات الجارية نحو نظام عالمي يتجه تدريجياً نحو التعددية القطبية. لذا، فإن ما نشهده اليوم من تحركات روسية ليس إلا بداية لمرحلة جديدة في السياسات الدولية، حيث ستظل موسكو لاعباً محورياً في تشكيل مستقبل الصراعات الإقليمية والعالمية على حد سواء.

٥. التحدي الروسي للنظام الليبرالي العالمي

منذ نهاية الحرب الباردة، قادت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون النظام الليبرالي العالمي الذي يعتمد على قواعد محددة تشمل احترام حقوق الإنسان، سيادة القانون، الاقتصاد الحر، والديمقراطية. روسيا، تحت قيادة بوتين، تحدت هذا النظام بشكل مباشر وغير مباشر. ففي حين تروج موسكو لرؤيتها الخاصة بالعالم، التي تركز على الاستقرار، الأمن، والسيادة الوطنية، ترفض الكثير من المبادئ الليبرالية التي تتبناها القوى الغربية.

ومن هنا، فإن دراسة التدخل الروسي في السياسة العالمية تساهم في تحليل أعمق للصراع القائم بين القوى الليبرالية والسلطوية، الذي يشكل جزءاً أساسياً من الصراعات الكبرى على الساحة الدولية اليوم. فروسيا تعتبر نفسها مدافعة عن النظام العالمي المستند إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا يضعها في مواجهة مع القوى الغربية التي تسعى لنشر القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

منذ نهاية الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون في طليعة تشكيل النظام الليبرالي العالمي، وهو نظام قائم على مبادئ الديمقراطية، حرية السوق، حقوق الإنسان، وسيادة القانون. هذا النظام تم بناؤه في الأساس لفرض نموذج الغرب في الحكم والتعاون الدولي، ولكن مع صعود قوى جديدة أو استعادة نفوذها، مثل روسيا، باتت هناك محاولات متزايدة لتحدي هذا الإطار الليبرالي.

التحدي الروسي للنظام الليبرالي العالمي لم يظهر فجأة، بل تبلور تدريجياً مع تطور سياسة موسكو الخارجية في فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي. خلال التسعينيات، كانت روسيا ضعيفة سياسياً واقتصادياً، ولم تكن قادرة على مواجهة الغرب مباشرة. ومع ذلك، ومع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة، بدأت روسيا تتبع مساراً جديداً يتسم بالتشكيك في النظام العالمي الذي تهيمن عليه القيم الغربية، وبحثها عن نظام متعدد الأقطاب يراعي مصالحها الاستراتيجية والسيادية.

أ- رفض النموذج الغربي

لطالما نظرت روسيا بعين الريبة إلى المبادئ الليبرالية التي يسعى الغرب إلى نشرها. تعتبر موسكو أن القيم الليبرالية ليست عالمية كما يُروج لها، بل هي أدوات تُستخدم لتوسيع نفوذ الغرب على حساب سيادة الدول الأخرى. من هذا المنطلق، تعتبر روسيا أن فرض الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما يمارسها الغرب، يمثل تهديداً لبقاء الدول التي لا تتبنى هذه القيم، ويُعتبر تدخلاً في شؤونها الداخلية.

أحد أبرز الأمثلة على التحدي الروسي للنظام الليبرالي هو معارضة موسكو الشديدة لما يُعرف بـ "الثورات الملونة" في الدول المجاورة مثل أوكرانيا وجورجيا، والتي ترى فيها محاولات من الغرب لزعزعة استقرار هذه الدول وإبعادها عن النفوذ الروسي. كما ترفض روسيا التوسع المستمر لحلف شمال الأطلسي (الناتو) نحو الشرق، معتبرةً أن هذا التوسع هو محاولة لتطويقها وتقييد نفوذها.

ب- السياسة الخارجية كأداة لتحدي الغرب

تعتمد روسيا على سياسة خارجية نشطة تسعى من خلالها لتقويض النظام الليبرالي العالمي عبر مجموعة من الأدوات. من أبرز هذه الأدوات التدخلات العسكرية التي أظهرت بوضوح رفض موسكو للنظام القائم. التدخل العسكري في جورجيا عام ٢٠٠٨، وضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، والتدخل في سوريا عام ٢٠١٥، هي جميعها خطوات تؤكد عزم روسيا على حماية مصالحها الاستراتيجية دون الاكتراث بالقواعد الليبرالية الدولية التي تدين مثل هذه التصرفات. ترى موسكو أن هذه التدخلات مبررة دفاعاً عن مصالحها، وأنها تعكس رغبتها في إعادة التوازن الدولي في مواجهة الهيمنة الغربية.

ت- استخدام النفوذ الاقتصادي والعسكري

التحدي الروسي للنظام الليبرالي يتجلى أيضاً في استخدام الأدوات الاقتصادية والعسكرية. تسعى موسكو إلى بناء شراكات اقتصادية مع الدول التي تشترك معها في رفض النظام الليبرالي العالمي، مثل الصين وإيران. كما تعتمد روسيا بشكل كبير على نفطها وغازها كأدوات للضغط الاقتصادي على الدول الأوروبية التي تعتمد على إمدادات الطاقة الروسية، مما يجعلها في موقف دفاعي تجاه الضغوط السياسية الغربية.

من الناحية العسكرية، تبنت روسيا سياسات تقليدية لإعادة بناء قوتها العسكرية بما يتناسب مع طموحاتها الجيوسياسية. تطوير الأنظمة الدفاعية المتقدمة مثل صواريخ

S-400، والأسلحة النووية الجديدة، يعكس رغبة موسكو في التأكيد على أنها ليست مجرد لاعب إقليمي، بل قوة عظمى يمكنها مواجهة الغرب عسكرياً.

ث- الحرب السيبرانية والمعلوماتية

من بين أهم الأدوات التي تستخدمها روسيا لتحدي النظام الليبرالي العالمي، هي الحروب السيبرانية والمعلوماتية. في السنوات الأخيرة، وُجهت إلى روسيا اتهامات عديدة بالتدخل في الانتخابات الديمقراطية في الغرب، مثل الانتخابات الأمريكية عام ٢٠١٦. تعتمد موسكو على نشر الأخبار المضللة ودعم الجماعات الشعبوية في الغرب بهدف تقويض الثقة في الديمقراطيات الليبرالية وإضعاف تماسكها الداخلي. هذا التكتيك أصبح جزءاً من الاستراتيجية الروسية الأوسع التي تهدف إلى إظهار ضعف النظام الليبرالي وتهيئة البيئة لظهور نظام متعدد الأقطاب.

ج- السعي لتعددية قطبية جديدة

التحدي الروسي للنظام الليبرالي ليس مجرد رفض للنظام القائم، بل هو أيضاً دعوة لبناء نظام عالمي جديد يعتمد على تعددية الأقطاب. ترى موسكو أن النظام الحالي، الذي يهيمن عليه الغرب، لا يعكس التوازن الحقيقي للقوى في العالم، وأنه يجب أن يكون هناك تعددية في المراكز القوية التي تتقاسم النفوذ العالمي. هذه الرؤية تدفع روسيا لتعزيز شراكاتها مع قوى صاعدة مثل الصين والهند، والدعوة إلى نظام عالمي جديد يحترم سيادة الدول ويعترف بتعدد المصالح والمراكز.

في الختام، التحدي الروسي للنظام الليبرالي العالمي يمثل أكثر من مجرد مواجهة سياسية عابرة بين القوى العالمية؛ إنه إعادة ترتيب عميقة للقواعد والأدوار على الساحة الدولية. النظام الليبرالي الذي تزعمه الغرب لعقود قام على أسس الديمقراطية الليبرالية، حقوق الإنسان، اقتصاد السوق المفتوح، والعلاقات الدولية القائمة على التعاون المتعدد الأطراف. ومع ذلك، فإن روسيا، بقيادة فلاديمير بوتين، ترى في هذا النظام تهديداً لسيادتها ومصالحها الاستراتيجية، مما دفعها إلى تبني مسار سياسي مختلف يهدف إلى إعادة تشكيل هذا النظام وفقاً لرؤيتها الخاصة.

روسيا لا تسعى فقط إلى تحدي الهيمنة الغربية، بل إلى خلق نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب. هذا النظام يعتمد على مزيج من الوسائل، بدءاً من القوة العسكرية التي تمثلت في التدخلات الروسية في مناطق مثل جورجيا، أوكرانيا، وسوريا، وصولاً إلى الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية التي تسعى من خلالها إلى تعزيز علاقاتها مع قوى صاعدة مثل الصين والهند، وخلق شراكات استراتيجية مع دول أخرى مثل إيران وتركيا. التدخلات الروسية ليست مجرد رد فعل على سياسات الغرب، بل جزء من استراتيجية مدروسة لتعزيز مصالحها الجيوسياسية على المدى الطويل.

الرهانات التي تضعها روسيا على سياساتها هذه تتجاوز حدود المناطق المتنازع عليها، فهي تسعى إلى فرض نفسها كقوة موازنة للنفوذ الغربي، وخاصة الأمريكي، وإعادة

توزيع موازين القوى على الساحة الدولية. من خلال نشر نفوذها العسكري في الشرق الأوسط، واستخدام مواردها الطبيعية وأوراقها الاقتصادية كأدوات ضغط، إلى جانب مشاركتها النشطة في الحروب السيبرانية والمعلوماتية، تعمل روسيا على إضعاف الأنظمة الديمقراطية الليبرالية من الداخل وزعزعة استقرار التحالفات الغربية.

وفي الوقت الذي تواصل فيه روسيا لعب هذا الدور، يبقى السؤال الأكبر: هل تستطيع تحقيق أهدافها على المدى الطويل؟ قد يكون تحدي النظام الليبرالي العالمي فرصة لروسيا لاستعادة مكانتها كقوة عظمى مؤثرة عالمياً، ولكن الثمن الذي قد تدفعه على الصعيدين الداخلي والدولي لا يزال غير معروف. في الوقت نفسه، يبقى النظام الليبرالي الذي تسعى روسيا إلى تحديه قيد الاختبار، حيث يتعين على الغرب التكيف مع هذا التحدي والعمل على إعادة تقييم نهجه لمواجهة التحولات العالمية.

إعادة تشكيل النظام الدولي اليوم تعني أن العالم يشهد تحولات كبرى، ليس فقط على مستوى توزيع القوى، ولكن أيضاً على مستوى القيم والمفاهيم التي قامت عليها العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة. موسكو تلعب دوراً محورياً في هذه التحولات، ورغم الصعوبات التي قد تواجهها، فإن تصميمها على مواجهة النفوذ الغربي والتمسك بسيادتها يظل دافعاً رئيسياً وراء استراتيجيتها.

الخلاصة هي أن التحدي الروسي للنظام الليبرالي العالمي ليس مسألة لحظية أو مؤقتة، بل هو تطور تاريخي يعكس صراعاً أعمق بين الرؤى المختلفة للعالم ومستقبله. هذه المواجهة المستمرة بين روسيا والغرب ستظل تؤثر على توازن القوى العالمي، وتعيد تشكيل مسار العلاقات الدولية في العقود القادمة. بالتالي، فإن فهم هذا التحدي وإدراك أبعاده الجيوسياسية يُعد أمراً بالغ الأهمية لكل من يسعى إلى تحليل الاتجاهات المستقبلية للنظام الدولي، ويقدم رؤية أشمل لكيفية تطور العلاقات بين القوى الكبرى في عالم يتزايد فيه التنافس على النفوذ والموارد.

٦. أهمية التعاون الروسي-الصيني في السياسة العالمية

من الجوانب التي تستحق الدراسة أيضاً هو التحالف الروسي-الصيني المتزايد في مواجهة الهيمنة الغربية. فكل من روسيا والصين تشتركان في رؤية مشتركة تعارض النظام الليبرالي العالمي وتسعيان إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بما يتوافق مع مصالحهما الوطنية. هذا التعاون المتزايد بين القوتين الكبيرتين يضعهما في مواجهة مباشرة مع القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة.

دراسة هذا التحالف مهم لفهم التغيرات الهيكلية في النظام الدولي، وكيف يمكن لهذا التعاون أن يعيد رسم خريطة النفوذ العالمي في المستقبل. فالتحالف بين روسيا والصين ليس تحالفاً عابراً، بل يعكس مصالح استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تحدي النفوذ الغربي وتقليص الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

التعاون الروسي-الصيني يمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل النظام الدولي في العصر الحديث. هذان البلدان، اللذان يمتلكان تاريخاً طويلاً من العلاقات المتقلبة،

يواجهان اليوم تحديات مشتركة تتمثل في معارضة النفوذ الغربي ومحاولة إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب يكون فيه للشرق دور مركزي. هذا التحالف يعكس تقارباً استراتيجياً بين روسيا والصين، مدفوعاً بمصالح جيوسياسية واقتصادية متشابكة، ورؤية مشتركة حول النظام الدولي.

أولاً، يأتي هذا التعاون في سياق تصاعد الضغوط الغربية، وخاصة الأمريكية، على كل من موسكو وبكين. العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا بسبب تدخلها في أوكرانيا، والحرب التجارية المستمرة بين الصين والولايات المتحدة، دفع البلدين إلى تعزيز علاقاتهما الثنائية كوسيلة لمواجهة هذه التحديات. يرى الطرفان أن التعاون العسكري، الاقتصادي، والدبلوماسي يمكن أن يخفف من تأثير هذه العقوبات والضغوط، ويساهم في تقوية موقفيهما على الساحة الدولية.

من الناحية الجيوسياسية، يعكس هذا التعاون رغبة مشتركة في تحدي النظام العالمي القائم، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها. روسيا والصين تدعوان إلى نظام عالمي جديد، قائم على احترام سيادة الدول، وتعددية الأقطاب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. هذه الرؤية تتناقض مع السياسات التي تروج لها القوى الغربية، والتي ترتكز على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كمعايير رئيسية في العلاقات الدولية. التحالف بين موسكو وبكين يعزز من هذه الرؤية البديلة، مما يساهم في زعزعة التوازنات الدولية القائمة.

على المستوى العسكري، يعكس التعاون الروسي-الصيني تقارباً غير مسبوق في مجال الدفاع والأمن. فقد شارك البلدان في مناورات عسكرية مشتركة، وقاما بتبادل التكنولوجيا العسكرية المتقدمة. هذه الشراكة تعزز من قدرة كل من روسيا والصين على مواجهة التحديات الأمنية التي قد تواجههما في مناطق نفوذهما، سواء في أوروبا الشرقية بالنسبة لروسيا أو بحر الصين الجنوبي بالنسبة للصين. كما أنها ترسل رسالة قوية إلى الولايات المتحدة وحلفائها بأن موسكو وبكين لن تقفا مكتوفي الأيدي أمام أي محاولات لتقويض مصالحهما الاستراتيجية.

في السياق الاقتصادي، يمثل التعاون بين روسيا والصين شراكة حيوية. بعد العقوبات الغربية على روسيا، أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لروسيا، حيث زادت حجم الصادرات بين البلدين بشكل ملحوظ. كما أن الاستثمارات الصينية في روسيا، خاصة في قطاع الطاقة والبنية التحتية، تعزز من الروابط الاقتصادية بينهما. من جهة أخرى، تُعتبر روسيا مورداً رئيسياً للطاقة بالنسبة للصين، التي تعتمد على الموارد الروسية لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة.

العلاقات الاقتصادية بين البلدين تعكس أيضاً رغبة مشتركة في تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في المعاملات التجارية الدولية. هذه الخطوة تعد جزءاً من استراتيجية أكبر تهدف إلى تقليل الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي. إذ يعمل البلدان على تعزيز استخدام العملات المحلية في التجارة بينهما، مما يسهم في بناء نظام اقتصادي أكثر استقلالية عن التأثيرات الغربية.

على الصعيد الدبلوماسي، يُعتبر التعاون الروسي-الصيني محورياً في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون. يتبنى البلدان مواقف مشتركة بشأن العديد من القضايا الدولية، مثل الأزمة السورية، والنزاع في شبه الجزيرة الكورية، والأوضاع في إيران وأفغانستان. كما أنهما يعملان معاً للحد من النفوذ الغربي في هذه المنظمات، وتعزيز مصالحهما الوطنية على الساحة الدولية.

التعاون الروسي-الصيني له أيضاً أبعاد إقليمية. في آسيا، يعزز هذا التحالف من قدرة البلدين على تحقيق استقرار إقليمي يصب في مصالحهما. روسيا تسعى لتعزيز نفوذها في آسيا الوسطى، بينما تعمل الصين على توسيع نطاق "مبادرة الحزام والطريق" التي تهدف إلى تعزيز البنية التحتية والروابط الاقتصادية مع الدول الآسيوية والأوروبية. التعاون بين البلدين في هذه المجالات يعزز من مكانتهما كقوتين مهيمنتين في القارة الآسيوية.

من جهة أخرى، يشكل التعاون الروسي-الصيني تحدياً مباشراً للنظام الليبرالي العالمي الذي تتزعمه الولايات المتحدة. فالتحالف بينهما يهدد بالتقويض التدريجي لهيمنة الغرب على النظام الدولي، ويؤدي إلى ظهور نظام عالمي جديد يركز على تعددية الأقطاب والتعاون بين الدول على أساس المصالح المتبادلة.

إجمالاً، يمثل التعاون الروسي-الصيني خطوة استراتيجية تهدف إلى مواجهة التحديات المشتركة التي تفرضها القوى الغربية، وتعزيز النفوذ الإقليمي والعالمي لكل من روسيا والصين. هذا التحالف لا يعكس فقط تقارباً تكتيكياً بين قوتين عظميين، بل يشير أيضاً إلى تحول أعمق في النظام الدولي. إنه تعبير عن مرحلة جديدة من الصراع بين النظام الليبرالي الغربي ونظام بديل يتبناه الشرق، يمكن أن يعيد تشكيل معالم العلاقات الدولية في العقود القادمة.

الاستمرار في هذا التعاون، سواء من خلال السياسات الاقتصادية، العسكرية، أو الدبلوماسية، سيساهم بشكل كبير في تحديد ملامح النظام العالمي في المستقبل، وسيظل التعاون الروسي-الصيني محوراً رئيسياً في مواجهة التحديات التي تهدد الاستقرار الدولي.

٧. الآثار الاقتصادية للتدخل الروسي في السياسة العالمية

التدخلات الروسية في السياسة العالمية ليست محدودة بالجوانب العسكرية والسياسية فقط، بل لها تأثيرات اقتصادية هامة أيضاً. على سبيل المثال، التحالفات التي تبنيها روسيا مع دول الشرق الأوسط، مثل إيران وتركيا، تشمل جوانب اقتصادية تتعلق بالطاقة والتجارة. فمن خلال تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع هذه الدول، تسعى روسيا إلى بناء نظام اقتصادي موازي للنظام الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها.

إضافة إلى ذلك، هناك أهمية خاصة لدراسة كيف تؤثر العقوبات الغربية على روسيا، وكيف تتعامل موسكو مع هذه العقوبات من خلال تنويع اقتصادها وتعزيز تحالفاتها الاقتصادية مع الدول غير الغربية. هذه الديناميكيات الاقتصادية تعد جزءاً من اللعبة

الكبرى التي تلعبها روسيا على الساحة الدولية، والتي تسعى من خلالها إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي كجزء من استراتيجيتها الشاملة.

التدخل الروسي في السياسة العالمية، خاصة في العقد الأخير، كان له آثار اقتصادية كبيرة على كل من روسيا والعالم. فروسيا، كقوة عظمى تسعى لاستعادة مكانتها الدولية، استخدمت أدواتها الاقتصادية جنباً إلى جنب مع سياساتها العسكرية والدبلوماسية لتعزيز نفوذها الجيوسياسي. هذه التدخلات، خاصة في مناطق مثل الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، أدت إلى تغييرات في الأنظمة الاقتصادية العالمية وأسفرت عن نتائج متعددة على المستويات المحلية والدولية.

أولاً، أحد أهم الآثار الاقتصادية لتدخلات روسيا كان تأثير العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول الغربية عليها. بعد التدخل الروسي في أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجموعة واسعة من العقوبات التي استهدفت قطاعات رئيسية في الاقتصاد الروسي، مثل الطاقة، والبنوك، والدفاع. هذه العقوبات أثرت بشكل ملحوظ على الاقتصاد الروسي، حيث أدت إلى انخفاض قيمة الروبل، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، وتقليص الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة. ورغم ذلك، استطاعت روسيا التكيف مع هذه العقوبات عبر تطوير استراتيجيات اقتصادية داخلية وزيادة اعتمادها على الدول غير الغربية، مثل الصين والهند.

التأثير الآخر المهم هو تعزيز روسيا لمكانتها في أسواق الطاقة العالمية. تعد روسيا من أكبر منتجي النفط والغاز في العالم، واستخدمت هذه الموارد كأداة لتحقيق مصالحها الجيوسياسية. تدخلها في الشرق الأوسط، خاصة في سوريا، لم يكن فقط لدعم حلفائها السياسيين، بل أيضاً لضمان استقرار تدفق الطاقة من المنطقة، وهو ما يعزز من نفوذها في سوق الطاقة العالمي. علاوة على ذلك، من خلال سياسات الطاقة، تستطيع روسيا التأثير على اقتصاديات الدول الأوروبية التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي، وهو ما جعلها لاعباً أساسياً في العلاقات الاقتصادية بين أوروبا وروسيا.

في سياق آخر، يمكن الإشارة إلى الآثار الاقتصادية للتدخلات العسكرية الروسية في الدول الأخرى. تدخل روسيا في الصراعات الإقليمية، مثل سوريا، أدى إلى توقيع عقود اقتصادية مع الحكومة السورية لإعادة بناء البنية التحتية، وتنقيب الموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز. هذه العقود لا تؤدي فقط إلى تعزيز الاقتصاد الروسي، بل تفتح أيضاً أسواقاً جديدة للشركات الروسية. في هذا السياق، تسعى موسكو إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية من خلال استغلال هذه الفرص، حتى في ظل الأزمات والصراعات.

التدخل الروسي لا يقتصر على الجوانب العسكرية أو السياسية فقط، بل يمتد إلى المناورات الاقتصادية من خلال المؤسسات المالية العالمية. موسكو سعت إلى تطوير آليات اقتصادية بديلة لتعويض تأثير العقوبات الغربية. من أبرز هذه الاستراتيجيات تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الآسيوية، مثل الصين والهند، والابتعاد عن الاعتماد المفرط على الاقتصاديات الغربية. روسيا حاولت أيضاً تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في التجارة

الدولية، وزيادة استخدام العملات المحلية في المعاملات مع الدول الأخرى، ما يعزز استقلاليتها الاقتصادية عن النظام المالي الغربي.

إضافة إلى ذلك، التعاون الاقتصادي بين روسيا ودول البريكس (BRICS) يمثل جانباً آخر من الآثار الاقتصادية لتدخل روسيا في السياسة العالمية. تحالفها مع هذه الدول (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) يعزز من موقفها الاقتصادي، حيث تسعى روسيا إلى استغلال هذه الشراكات لتعزيز نموها الاقتصادي وتوسيع أسواقها. ومن خلال هذه المنظمات الدولية، تحاول موسكو أن تخلق نوعاً من التوازن الاقتصادي مع النظام الاقتصادي الغربي المهيمن.

الآثار الاقتصادية الإقليمية للتدخل الروسي يمكن ملاحظتها أيضاً في تحولات القوى في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية. من خلال تحالفاتها مع هذه الدول، تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي، وضمان أن هذه المناطق تبقى ضمن نطاق مصالحها الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، تسعى إلى تقليل تأثير الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في هذه المناطق.

أخيراً، لا يمكن إغفال التأثيرات الاقتصادية على الاقتصاد الروسي الداخلي. فالتدخلات الروسية الخارجية، رغم تأثيرها على تعزيز مكانتها الدولية، إلا أنها تحمل تكاليف اقتصادية كبيرة. فالإنفاق العسكري المرتفع، خاصة في سوريا وأوكرانيا، أدى إلى زيادة الضغط على الميزانية الروسية. ورغم أن روسيا حاولت تحقيق توازن بين التدخلات الخارجية والنمو الاقتصادي الداخلي، إلا أن العقوبات الاقتصادية وزيادة النفقات العسكرية أثروا سلباً على النمو الاقتصادي الروسي في بعض الفترات.

إجمالاً، التدخل الروسي في السياسة العالمية له آثار اقتصادية متعددة الأبعاد. فعلى المستوى الدولي، أدى إلى إعادة تشكيل الأنظمة الاقتصادية العالمية، من خلال تقليل الاعتماد على الغرب، وتعزيز التعاون مع الدول الآسيوية، والاستفادة من الأزمات لتعزيز النفوذ الاقتصادي. وعلى المستوى المحلي، أدى إلى تحديات اقتصادية داخلية، أبرزها العقوبات الغربية وزيادة الإنفاق العسكري. رغم هذه التحديات، لا تزال روسيا قوة اقتصادية فاعلة تسعى إلى تعزيز مصالحها الجيوسياسية عبر استراتيجيات اقتصادية محكمة.

الخاتمة:

في النهاية، دراسة التدخل الروسي في السياسة العالمية تتجاوز كونها مجرد تحليل لتدخل عسكري أو اقتصادي في منطقة معينة، بل هي نافذة لفهم أعمق وأكثر شمولية لديناميات النظام الدولي الذي يتشكل أمام أعيننا. لقد لعبت روسيا دوراً مركزياً في هذا التحول، واستطاعت أن تعيد صياغة موازين القوى العالمية، ليس فقط عبر التدخلات العسكرية المباشرة كما حدث في سوريا أو أوكرانيا، بل أيضاً عبر سلسلة من الاستراتيجيات الجيوسياسية، الاقتصادية، والدبلوماسية التي تهدف إلى تحقيق مصالحها القومية وتعزيز نفوذها في مواجهة الهيمنة الغربية.

التدخل الروسي في السياسة العالمية يعكس حالة من إعادة توزيع النفوذ بين القوى العظمى، ويفتح المجال أمام عودة سياسات التعددية القطبية التي تنافس فيها القوى الكبرى على السيطرة والنفوذ. روسيا، بحكم موقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية الضخمة، تجد نفسها في قلب هذا التنافس، وتسعى عبر تحالفاتها وتدخلاتها إلى كسر الهيمنة الغربية وإعادة تشكيل النظام العالمي بما يتماشى مع رؤيتها الخاصة.

إن هذا التدخل يعبر عن طموح روسيا لاستعادة مكانتها كقوة عظمى ذات تأثير عالمي، بعد فترة من التراجع التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي. وبمرور الوقت، أصبح واضحاً أن موسكو لن تكتفي بدور ثانوي في النظام العالمي، بل تسعى لأن تكون قوة محورية تنافس القوى الغربية على النفوذ والموارد، سواء في أوروبا الشرقية، الشرق الأوسط، آسيا الوسطى، أو حتى إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ما يميز الاستراتيجية الروسية هو الجمع بين القوة الصلبة المتمثلة في التدخلات العسكرية المباشرة، والقوة الناعمة المتمثلة في استخدام الاقتصاد، الطاقة، والدبلوماسية لتعزيز مصالحها. هذا المزج بين الأدوات المختلفة يجعل من التدخل الروسي أكثر تعقيداً وتنوعاً، وهو ما يجعل من الصعب على الدول الغربية مواجهته بفعالية تامة. فروسيا لا تعتمد فقط على التدخل العسكري، بل تستغل ثغرات النظام العالمي، سواء من خلال استغلال مواردها الهائلة في الطاقة أو من خلال بناء تحالفات جديدة مع دول غير غربية مثل الصين والهند.

من خلال هذه التدخلات، تسعى روسيا إلى تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، حيث لا تهيمن قوة واحدة على الساحة الدولية. هذا التحول يعكس رؤية موسكو لعالم أكثر توازناً، حيث تكون القوى الكبرى متساوية في النفوذ وتعمل بشكل متكافئ لتوزيع السلطة والموارد. من هنا، يمكن القول إن التدخل الروسي لا يعبر فقط عن طموحات قومية أو جيوسياسية، بل هو جزء من صراع أعمق وأوسع على مستقبل النظام العالمي نفسه.

في ضوء هذه التغيرات، يصبح من الضروري فهم الأبعاد المختلفة للتدخل الروسي، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي. فمن خلال دراستها، يمكننا استيعاب التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي، وكذلك تقييم التداعيات المستقبلية لهذه التدخلات على العلاقات الدولية والنظام الاقتصادي والسياسي العالمي.

النظام الليبرالي العالمي الذي كان مهيمناً بعد الحرب الباردة يتعرض الآن لتحديات كبيرة، وروسيا تلعب دوراً مركزياً في هذه التحديات. من خلال تقويض النظام الليبرالي والدعوة إلى نظام عالمي قائم على المصالح المتبادلة بين القوى العظمى، تسعى روسيا إلى فرض رؤيتها الخاصة للعالم، وهو ما يفتح الباب أمام فترة جديدة من التنافس والصراع الدولي.
بالتالي، دراسة التدخل الروسي تمثل فرصة مهمة لفهم أعمق للصراع بين القوى الكبرى في العالم اليوم. إنها تعكس حالة عدم الاستقرار التي تهيمن على النظام الدولي، وتسلط

الضوء على كيف يمكن للصراعات الإقليمية أن تؤدي إلى تغييرات جذرية في موازين القوى العالمية.

إن هذه الدراسة ليست مجرد توثيق لأحداث، بل هي تحليل لاستراتيجية قوة عظمى تسعى إلى إعادة تشكيل قواعد اللعبة الدولية. روسيا، من خلال تدخلاتها المستمرة، ترسل رسالة واضحة للعالم: النظام العالمي الذي ساد بعد الحرب الباردة ليس ثابتاً، وهناك قوى جديدة تعيد كتابة القواعد وترتيب الأدوار.

في الختام، يعد فهم التدخل الروسي في السياسة العالمية أمراً بالغ الأهمية لفهم التحولات الأوسع في النظام الدولي. ومن خلال هذا التحليل، يمكننا استشراف المستقبل والتنبؤ بالتوجهات القادمة في العلاقات الدولية. التدخل الروسي ليس مجرد حدث عابر، بل هو جزء من تحول أعمق وأكثر تأثيراً يعيد تشكيل النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين.

يمكن القول إن التدخل الروسي في السياسة العالمية يمثل علامة فارقة في التحولات الجيوسياسية المعاصرة. فهو يعكس تصميم موسكو على استعادة مكانتها كلاعب رئيسي في النظام الدولي، ويؤكد على أن موازين القوى العالمية ليست ثابتة، بل في حالة مستمرة من التغير وإعادة التشكل. هذه التدخلات تفتح الباب أمام مرحلة جديدة من المنافسة بين القوى العظمى، والتي ستحدد ملامح السياسة العالمية في العقود القادمة.

- **Galeotti, M.** (2016). *Russian Political War: Moving Beyond the Hybrid*. Routledge.
- **Trenin, D.** (2016). *Russia's Strategy in the Middle East: Ambitions, Capabilities, and Limitations*. Carnegie Moscow Center.
- **Snyder, T.** (2018). *The Road to Unfreedom: Russia, Europe, America*. Tim Duggan Books.
- **Mankoff, J.** (2012). *Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics*. Rowman & Littlefield.
- **Kramer, M.** (2016). *The Russia-Ukraine Conflict: A Historical Perspective*. The Foreign Policy Research Institute.
- **Roberts, A.** (2016). *Russia and the West: The New Balance of Power*. New York: Oxford University Press.
- **Averre, D.** (2018). *Russia's Foreign Policy: The Return of the Imperial Gaze*. The European Journal of International Relations.
- **Hoffman, A.** (2019). *Russia's Global Role: A Foreign Policy Analysis*. London: Palgrave Macmillan.

ثانياً: التأثير التاريخي لروسيا في الشرق الأوسط قبل القرن الواحد والعشرين.

تعتبر روسيا واحدة من القوى التاريخية التي تركت بصمات واضحة في مسار الأحداث في الشرق الأوسط على مر العصور. منذ العصور القديمة، ارتبطت روسيا بالشرق الأوسط من خلال التجارة، التبادل الثقافي، والصراعات الإقليمية، ما جعلها لاعباً رئيسياً في تشكيل ملامح المنطقة. تتجلى أهمية هذا الموضوع في كون التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها روسيا على مر الزمن قد تفاعلت بشكل متشابك مع الأوضاع في الشرق الأوسط، مما ساهم في تشكيل مشهدٍ جيوسياسي معقد.

خلال القرن الثامن عشر، بدأت روسيا في التوسع نحو الجنوب، سعياً لتعزيز نفوذها في البحر الأسود وبلاد القوقاز. وفي تلك الفترة، أظهرت روسيا رغبتها في السيطرة على المناطق المحيطة بها، لا سيما أمام تهديدات الإمبراطورية العثمانية. وقد أسفرت معاهدة كوجوك كاينارجي عام ١٧٧٤ عن تغيير جذري في التوازن الإقليمي، حيث مكّنت روسيا من تعزيز وجودها في المنطقة.

مع بداية القرن التاسع عشر، انتقلت روسيا إلى مرحلة جديدة من التفاعل مع الشرق الأوسط، حيث أصبحت قوة عظمى ذات تأثير بارز. كانت حروبها ضد العثمانيين والفرس جزءاً من هذه الاستراتيجية، وبدورها، عكست هذه الحروب طموحات روسيا في توسيع نفوذها الإقليمي. في تلك الفترة، اعتمدت روسيا سياسة دعم الأقليات المسيحية في الدول الإسلامية، مما زاد من توتر العلاقات بين روسيا والعثمانيين.

ثم جاء القرن العشرين ليشهد تغيرات جذرية في السياسة العالمية، خاصةً مع الحرب العالمية الأولى والثورة البلشفية. رغم الانهيار الذي شهدته الإمبراطورية الروسية، تم إعادة توجيه السياسة الروسية نحو دعم الحركات الوطنية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها، استطاعت روسيا استعادة دورها من خلال بناء تحالفات استراتيجية مع الدول العربية، خاصةً خلال فترة الحرب الباردة.

عقب انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، شهدت العلاقات الروسية-العربية تراجعاً في النفوذ، إلا أن روسيا بدأت مجدداً في البحث عن دور لها في الشرق الأوسط مع بداية الألفية الجديدة. أصبحت الاستراتيجية الروسية ترتكز على تعزيز العلاقات مع دول مثل سوريا وإيران، وقد تجلى ذلك بشكل واضح خلال الأزمة السورية التي اندلعت في عام ٢٠١١.

إن فهم التأثير التاريخي لروسيا في الشرق الأوسط يتطلب نظرة معمقة إلى السياقات الجيوسياسية المتغيرة، والتي شكلت كل مرحلة من مراحل التفاعل بين روسيا والدول العربية. تقدم هذه الدراسة نظرة شاملة حول هذا التأثير، مما يسهم في تسليط الضوء على الدور الحالي لروسيا في المنطقة. إذ يعد تحليل العلاقات التاريخية مع الشرق الأوسط

جزءاً أساسياً لفهم التوجهات الروسية الحالية، وما تتيحه من فرص وتحديات في الساحة الدولية.

في النهاية، إن التفاعل التاريخي بين روسيا والشرق الأوسط ليس مجرد سردٍ للأحداث، بل هو تجسيد لعلاقة عميقة ومعقدة تعكس مصالح مشتركة وصراعات طويلة الأمد، مما يجعل من الضروري استكشاف هذه الديناميات لفهم المشهد الجيوسياسي اليوم وما قد يحمله المستقبل من تحولات.

شهدت العلاقة بين روسيا والشرق الأوسط تطورات معقدة عبر التاريخ، إذ تعود جذورها إلى القرن الثامن عشر عندما بدأ النفوذ الروسي في المنطقة بالتشكل. يمكن تقسيم التأثير التاريخي لروسيا في الشرق الأوسط إلى عدة مراحل رئيسية:

١. القرن الثامن عشر: التوسع الإمبراطوري

بدأت روسيا، خلال فترة حكم الإمبراطورة كاترين الثانية، في توسيع نفوذها في البحر الأسود وبلاد القوقاز. وكانت هذه الخطوات تهدف إلى تعزيز الأمن الروسي من التهديدات العثمانية والفارسية. في عام ١٧٧٤، أبرمت روسيا معاهدة كوجوك كاينارجي مع الإمبراطورية العثمانية، مما منحها مزيداً من النفوذ في المنطقة.

شهد القرن الثامن عشر بداية مرحلة جديدة من التوسع الروسي نحو الجنوب، حيث بدأت روسيا تتحرك لتعزيز نفوذها في المناطق المجاورة لها، خاصةً في البحر الأسود وبلاد القوقاز. كان هذا التوسع جزءاً من استراتيجية روسية أكبر تهدف إلى تحقيق مكاسب جغرافية وسياسية على حساب الإمبراطورية العثمانية التي كانت تسيطر على أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط. وقد سعى القياصرة في تلك الحقبة إلى توسيع حدود الإمبراطورية الروسية للحصول على منافذ بحرية جديدة وتعزيز تجارتهم الخارجية، وهو ما تطلب منافسة مباشرة مع العثمانيين في مناطق نفوذهم.

واحدة من أبرز النقاط في هذه المرحلة هي معاهدة كوجوك كاينارجي عام ١٧٧٤ التي جاءت بعد سلسلة من الحروب بين روسيا والدولة العثمانية. بموجب هذه المعاهدة، تمكنت روسيا من الحصول على حقوق مهمة في البحر الأسود، وهو ما أعطاها منفذاً بحرياً استراتيجياً كانت تسعى إليه منذ عقود. إضافة إلى ذلك، منح الاتفاق لروسيا حقوقاً في رعاية المسيحيين الأرثوذكس في الأراضي العثمانية، مما زاد من نفوذها السياسي والديني في الشرق الأوسط. وكانت هذه الخطوة بداية لتكثيف تدخل روسيا في شؤون المنطقة عبر استخدام دعم الأقليات المسيحية كوسيلة للضغط على العثمانيين وكسب النفوذ في المنطقة.

خلال هذه الفترة، برزت روسيا كقوة توسعية تعتمد على مزيج من الحملات العسكرية والسياسات الدبلوماسية للحصول على مكاسب إقليمية. سعى القادة الروس إلى تعزيز قدراتهم العسكرية وإنشاء تحالفات جديدة مع القوى الأوروبية الكبرى بهدف محاصرة العثمانيين والضغط عليهم في مختلف الجبهات. ومن خلال هذه الحروب والمعاهدات،

بدأت روسيا في ترسيخ وجودها كقوة كبرى في السياسة العالمية، وتحديداً في الشرق الأوسط، ما مهد الطريق أمام دورها المستقبلي كلاعب رئيسي في إدارة الصراعات الإقليمية في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، لم تكن التحركات الروسية مقتصرة فقط على الجوانب العسكرية، بل كانت تترافق أيضاً مع مساعٍ لتعزيز التجارة والعلاقات الدبلوماسية مع الدول المجاورة. وبدأت روسيا بمد جسور اقتصادية وتجارية عبر أسطولها البحري الذي تم تعزيزه بعد معاهدة كوجوك كاينارجي، حيث أصبح للروس تأثير أكبر في الأسواق الإقليمية، مما ساهم في تعزيز قوة الإمبراطورية الروسية في العالم.

خلاصة القول، كان القرن الثامن عشر مرحلة محورية في تاريخ السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط، حيث شهدت هذه الفترة تحولاً استراتيجياً في نهج الإمبراطورية الروسية، الذي لم يعد يقتصر على السعي لتوسيع حدودها الإقليمية فقط، بل ارتكز على بناء شبكة معقدة من المصالح والنفوذ في المنطقة. ساعد هذا التوسع الإمبراطوري على ترسيخ مكانة روسيا كلاعب رئيسي على الساحة الدولية، ليس فقط من خلال الانتصارات العسكرية ضد الدولة العثمانية، ولكن أيضاً عبر المعاهدات الدبلوماسية التي وفرت لروسيا نفوذاً سياسياً وثقافياً واسعاً في المنطقة.

لقد لعبت معاهدات مثل كوجوك كاينارجي دوراً محورياً في إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، حيث أصبحت روسيا قوة بحرية رئيسية في البحر الأسود، مما منحها القدرة على التأثير في شؤون الشرق الأوسط بشكل مباشر. إضافة إلى ذلك، ساعدت هذه المعاهدات على تعزيز العلاقات بين روسيا والمجتمعات الأرثوذكسية في المنطقة، وهو ما وفر لموسكو غطاءً دينياً لتوسيع نفوذها السياسي في الأراضي العثمانية.

التوسع الروسي في القرن الثامن عشر لم يكن مجرد توسع جغرافي، بل كان جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى كسر الحصار الجغرافي الذي كانت تفرضه القوى الأوروبية الكبرى، ولا سيما الإمبراطورية العثمانية. وقد مهدت هذه السياسة الطريق أمام روسيا لتصبح قوة مؤثرة في الشؤون الدولية، حيث لم تقتصر تأثيرات هذا التوسع على تلك الحقبة فقط، بل ألقت بظلالها على العلاقات الروسية-الشرق أوسطية لعقود طويلة قادمة.

في الختام، يمكن اعتبار هذه المرحلة نقطة انطلاق نحو النفوذ الروسي الأوسع في الشرق الأوسط، حيث وضعت الأسس لعلاقة معقدة ومتشابكة بين روسيا ودول المنطقة، تميزت بتفاعل مستمر بين المصالح العسكرية، الاقتصادية، والدينية. هذا التحول التاريخي شكل جزءاً أساسياً من التحولات الجيوسياسية التي لا تزال تؤثر على ديناميكيات الصراع والتعاون في الشرق الأوسط حتى يومنا هذا، وأثبتت روسيا من خلاله قدرتها على استخدام قوتها العسكرية والدبلوماسية لتحقيق مصالحها على المدى الطويل..

٢. القرن التاسع عشر: الوجود الروسي كقوة عظمى

استمرت روسيا في توسيع نفوذها في الشرق الأوسط خلال القرن التاسع عشر، خاصة خلال حروبها ضد العثمانيين والفرس. في عام ١٨٣٠، تدخلت روسيا في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) بهدف السيطرة على المضائق البحرية. في هذه الفترة، بدأت روسيا تتبنى سياسة دعم الأقليات المسيحية في الإمبراطورية العثمانية، مما زاد من نفوذها في المنطقة.

في القرن التاسع عشر، برزت روسيا كقوة عظمى على الساحة الدولية، وازدادت توجهاتها التوسعية نحو الشرق الأوسط، وهي منطقة أصبحت حيوية في إطار الصراعات الدولية على النفوذ. كان هذا القرن محورياً في تعزيز الوجود الروسي في الشرق الأوسط، حيث تحوّل الطموح الروسي من مجرد توسع إقليمي إلى منافسة استراتيجية مع القوى الأوروبية الكبرى، لا سيما بريطانيا وفرنسا، في إطار ما يعرف بـ "اللعبة الكبرى"، التي استهدفت السيطرة على آسيا الوسطى والتأثير في المنطقة المحيطة بالإمبراطورية العثمانية.

- الصراع مع الإمبراطورية العثمانية

شهد القرن التاسع عشر سلسلة من الصراعات الروسية مع الإمبراطورية العثمانية، حيث دخلت روسيا في حروب متكررة مع الدولة العثمانية، مستغلة ضعفها الداخلي للتوسع في مناطق جديدة. كانت هذه الحروب جزءاً من استراتيجية روسية تهدف إلى ضمان الوصول إلى البحر الأسود ومضائق البوسفور والدردنيل، وهما معبران بحريان حيويان بالنسبة للتجارة الروسية. من خلال هذه الحروب والمعاهدات الناتجة عنها، مثل معاهدة أدرنة (١٨٢٩) ومعاهدة سان ستيفانو (١٨٧٨)، تمكنت روسيا من زيادة نفوذها في منطقة البلقان وكسب امتيازات مهمة عززت مكانتها كقوة مؤثرة في الشرق الأوسط.

- الحماية الأرثوذكسية

من الأبعاد الأخرى المهمة في الوجود الروسي خلال القرن التاسع عشر هو تبني روسيا دور "حامي المسيحيين الأرثوذكس" في الأراضي العثمانية. هذا الدور وفر لموسكو ذريعة دينية للتدخل في شؤون الإمبراطورية العثمانية الداخلية، وخاصة في المناطق التي كانت تسكنها أقليات أرثوذكسية. هذا التبرير الديني، إلى جانب التوسع العسكري والدبلوماسي، مكّن روسيا من زيادة تأثيرها في الأماكن المقدسة المسيحية في القدس ورفع من مستوى التوتر مع القوى الغربية، خاصة فرنسا، التي دعمت الكاثوليك في المنطقة.

- الحروب النابليونية والعلاقات الدولية

في السياق الأوسع، كان القرن التاسع عشر أيضاً فترة تفاعلات دولية معقدة لروسيا، خاصة في ظل الحروب النابليونية وما تلاها من تشكيل نظام دولي جديد. بعد هزيمة نابليون بونابرت، أصبحت روسيا جزءاً من "التحالف المقدس" الذي ضم القوى الأوروبية الكبرى وهدف إلى استعادة النظام الملكي في أوروبا، لكنه أدى في الوقت ذاته إلى تعزيز الوجود الروسي في النقاط المحورية بالشرق الأوسط. ومع نهاية القرن التاسع عشر، كانت

روسيا قد أصبحت طرفاً رئيسياً في الشؤون الإقليمية والدولية، حيث كانت تنافس بشدة القوى الأوروبية الأخرى في مناطق النفوذ، خاصة في بلاد الشام وبلاد ما بين النهرين.

- قمة التنافس مع بريطانيا

كان التنافس الروسي مع بريطانيا في آسيا الوسطى والشرق الأوسط من أبرز سمات هذا القرن. عرف هذا التنافس باسم "اللعبة الكبرى"، حيث سعت روسيا لتوسيع نفوذها جنوباً باتجاه إيران وأفغانستان والخليج العربي، فيما كانت بريطانيا تسعى لاحتواء هذا التوسع لحماية مستعمراتها في الهند. هذا الصراع الجيوسياسي خلق توترات كبيرة بين القوتين، وكانت له انعكاسات مباشرة على الأوضاع في الشرق الأوسط.

- العلاقات مع إيران

إضافة إلى الصراع مع العثمانيين، كانت إيران ساحة أخرى للتنافس الروسي. تمكنت روسيا من فرض نفوذها على إيران بعد الحربين اللتين خاضتهما معها في أوائل القرن التاسع عشر (١٨٠٤-١٨١٣ و١٨٢٦-١٨٢٨)، ما أدى إلى توقيع معاهدة تركمانجاي، التي ضمنت لروسيا السيطرة على مناطق واسعة في القوقاز وتعزيز تأثيرها السياسي والاقتصادي في إيران. هذا النفوذ الروسي في إيران كان مهماً لأنه شكل حاجزاً أمام التوسع البريطاني في المنطقة، وخلق ساحة تنافس أخرى بين الإمبراطوريتين.

خلاصة، يمكن اعتبار القرن التاسع عشر بمثابة نقطة تحول جوهرية في التاريخ الروسي، حيث برزت روسيا كقوة عظمى عالمية متنامية الطموح والتأثير. من خلال استخدام مزيج معقد من الاستراتيجيات التي جمعت بين التدخل العسكري الحاسم، التأثير الدبلوماسي الرفيع، والحماية الدينية للأقليات الأرثوذكسية في الشرق الأوسط، تمكنت روسيا من تحقيق مصالحها الجيوسياسية بشكل فعّال في واحدة من أكثر المناطق حساسية على الصعيد العالمي.

التحالفات الدولية والصراعات الإقليمية التي اندلعت خلال هذا القرن جعلت من الشرق الأوسط ساحة للمنافسة الشديدة بين القوى العظمى، وخاصة بين روسيا وبريطانيا، فيما يعرف باسم "اللعبة الكبرى". في هذا السياق، تمكنت روسيا من التوسع على حساب الإمبراطورية العثمانية الضعيفة، وتأمين مصالحها في منطقة البلقان والقوقاز والبحر الأسود، ما منحها سيطرة على مضائق استراتيجية هامة مثل مضيق البوسفور والدردنيل، اللذين كانا يمثلان بوابة حيوية للتجارة الروسية مع العالم الخارجي.

أضف إلى ذلك، أن دور روسيا كحامية للأرثوذكس منحها فرصة للتدخل في الشؤون الداخلية للإمبراطورية العثمانية، وأتاح لها فرض تأثير واسع على العلاقات الدولية في المنطقة. استراتيجياً، كان هدف روسيا الأساسي هو الوصول إلى المياه الدافئة والمواقع الجغرافية الحيوية، مما أضاف بعداً اقتصادياً لهذه التحركات، خاصة في إطار التنافس الشرس مع بريطانيا وفرنسا.

كما كان لإيران نصيب من التأثير الروسي، حيث أسفرت الحروب الروسية الإيرانية عن سيطرة روسيا على أجزاء من القوقاز وتعزيز نفوذها في الشؤون الإيرانية، مما أكسبها

نقاطاً استراتيجية جديدة في مواجهة بريطانيا، التي كانت تحاول بدورها الحفاظ على طرق التجارة المؤدية إلى مستعمراتها في الهند.

في المجمل، يمكن القول إن القرن التاسع عشر شهد صعود روسيا كقوة عالمية مؤثرة ليس فقط في أوروبا، بل أيضاً في منطقة الشرق الأوسط التي أصبحت ساحة للعبة القوى العظمى. كانت روسيا تسعى بكل قوتها إلى إعادة تشكيل خريطة المنطقة بما يخدم مصالحها الوطنية، وهو ما أدى إلى تفاقم التنافس مع القوى الغربية على النفوذ والسيطرة. هذا التوسع الروسي في الشرق الأوسط شكّل الأساس لتحولات جيوسياسية كبرى استمرت تأثيراتها لعقود طويلة، حيث بات للشرق الأوسط دور محوري في الصراعات العالمية الكبرى، ومسرحاً لصراع المصالح بين القوى العظمى التي كانت تسعى لتأمين مواقعها الاستراتيجية والسيطرة على الموارد الحيوية.

٣. بداية القرن العشرين: الحرب العالمية الأولى والثورة البلشفية

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، عانت الإمبراطورية الروسية من صعوبات كبيرة، ما أدى إلى انهيارها في عام ١٩١٧. ومع الثورة البلشفية، تم الإعلان عن سياسة جديدة تجاه الشرق الأوسط تقوم على دعم الحركات الوطنية في المنطقة. ومع ذلك، كان للتغييرات السياسية في روسيا آثار سلبية على نفوذها في الشرق الأوسط في تلك الفترة.

كانت بداية القرن العشرين مليئة بالأحداث الكبرى التي أعادت تشكيل الخريطة السياسية والاجتماعية للعالم، وخصوصاً في أوروبا والشرق الأوسط. بين هذه الأحداث الحاسمة، تبرز الحرب العالمية الأولى والثورة البلشفية كأحداث محورية غيرت بشكل جذري التوازنات الدولية وأحدثت تحولات كبرى في النظام العالمي. لعبت روسيا دوراً حاسماً في كلا الحدثين، حيث كانت قوة رئيسية في الحرب العالمية الأولى، ثم شهدت بعد ذلك ثورة داخلية حولتها من إمبراطورية تقليدية إلى دولة شيوعية تحت قيادة البلاشفة.

- الحرب العالمية الأولى وتداعياتها:

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤، كانت الإمبراطورية الروسية واحدة من القوى العظمى التي انضمت إلى ما يُعرف بالحلف الثلاثي (إلى جانب بريطانيا وفرنسا). كان الهدف الرئيسي لروسيا هو حماية مصالحها في أوروبا الشرقية والبلقان، حيث كانت تتنافس مع النمسا-المجر وألمانيا. بالنسبة للشرق الأوسط، كانت روسيا تسعى إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال تحالفاتها مع القوى الغربية ضد الإمبراطورية العثمانية، التي كانت متحالفة مع ألمانيا والنمسا-المجر في الحرب.

كانت الحرب كارثية بالنسبة لروسيا على العديد من الجبهات.

أولاً، كانت الجبهة الشرقية للحرب، التي شهدت معارك دامية بين روسيا وألمانيا، مرهقة للقوات الروسية وساهمت في تدمير البنية التحتية الروسية.

ثانياً، تصاعدت الأزمة الاقتصادية الداخلية نتيجة الحرب، ما أدى إلى استياء واسع بين الطبقات الفقيرة والجنود. من هنا بدأت بوادر الثورة تتشكل مع زيادة التوترات بين النظام القيصري والجماهير المحبطة.

- الثورة البلشفية وتأثيراتها:
في فبراير ١٩١٧، وقعت الثورة الروسية الأولى التي أدت إلى إسقاط النظام القيصري وتشكيل حكومة مؤقتة. ومع ذلك، لم تكن هذه الحكومة قادرة على تلبية مطالب الشعب أو حل الأزمة الاقتصادية الحادة التي كانت تمر بها روسيا. في ظل هذه الفوضى، برز البلاشفة كقوة ثورية جديدة بقيادة فلاديمير لينين، واستطاعوا، في أكتوبر ١٩١٧، السيطرة على السلطة من خلال ثورة ثانية.

الثورة البلشفية كانت نقطة تحول حاسمة في التاريخ الروسي والعالمي. فقد قادت إلى خروج روسيا من الحرب العالمية الأولى بعد توقيعها لمعاهدة بريست ليتوفسك في عام ١٩١٨ مع ألمانيا، حيث انسحبت روسيا من النزاع مقابل تنازلها عن مناطق واسعة من أراضيها. هذا الانسحاب لم ينهِ فقط دور روسيا كقوة عسكرية في الحرب العالمية الأولى، بل أعاد تشكيل الخريطة السياسية في أوروبا، وأدى إلى صعود النظام السوفييتي الذي سيؤثر على السياسة العالمية لعقود طويلة.

- تأثير الثورة البلشفية في الشرق الأوسط:
أحدثت الثورة البلشفية تغيرات كبرى في السياسات الخارجية الروسية، وبخاصة في الشرق الأوسط. قبل الثورة، كانت روسيا تسعى للتوسع في الشرق الأوسط عبر تحالفات وأدوات إمبريالية تقليدية. لكن بعد الثورة، تغيرت هذه الأولويات. أطلقت الحكومة البلشفية دعوات لإنهاء الإمبريالية وحقوق تقرير المصير للشعوب المضطهدة، وهو موقف مثير للجدل بالنظر إلى العلاقات المعقدة التي كانت تجمعها مع الإمبراطورية العثمانية والدول الأوروبية التي كانت تسعى إلى تقسيم الشرق الأوسط.

ومع ذلك، كان النظام السوفييتي في بداياته متخوفاً من فقدان نفوذه في الشرق الأوسط، خاصة مع التوسع الغربي في المنطقة بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية. وعلى الرغم من الشعارات البلشفية المناهضة للإمبريالية، إلا أن روسيا السوفييتية دعمت فعلياً اتفاقية سايكس-بيكو التي أُبرمت بين بريطانيا وفرنسا لتقسيم مناطق النفوذ في الشرق الأوسط. هذه الاتفاقية، التي لعبت دوراً رئيسياً في إعادة رسم خريطة المنطقة، كانت لها آثار كارثية على العديد من الشعوب، ومنها الشعب الكوردي الذي تم تقسيم أراضيه بين الدول الناشئة مثل العراق وسوريا وتركيا وإيران.

فبدلاً من أن تتبنى روسيا موقفاً يعزز حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، خاصة في ظل وعودها الثورية، فقد دعمت ترتيبات تقاسم النفوذ مع القوى الأوروبية. كان هذا الدعم جزءاً من محاولاتها لحماية مصالحها الخاصة في المنطقة وتجنب صدام مباشر مع القوى الغربية الكبرى، رغم تضارب المواقف الأيديولوجية. بذلك، ساهمت روسيا في ترسيخ أوضاع جديدة، عززت من تقسيم كوردستان وأرست خريطة شرق أوسطية تتجاهل حقوق القوميات والشعوب الأصيلة في المنطقة.

هذا الدور المعقد لروسيا السوفييتية في الشرق الأوسط بعد الثورة البلشفية يظهر التناقض بين الأيديولوجية المعلنة والسياسة العملية التي اتبعتها موسكو في سعيها للحفاظ على

موقعها الدولي وتجنب العزلة، حتى لو كان ذلك على حساب الشعوب المضطهدة التي وعدتها بالدعم.

- آثار الحرب والثورة على النظام الدولي:
كان تأثير الثورة البلشفية على النظام الدولي شاملاً. فقد شكلت البداية لصراع طويل الأمد بين الأيديولوجيات الشيوعية والرأسمالية، وهو الصراع الذي سيتبلور لاحقاً في الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. في الشرق الأوسط، كانت هناك محاولات لتصدير الثورة البلشفية إلى المنطقة، لكنها لم تنجح بشكل كبير، بسبب المقاومة المحلية والتدخلات الغربية.

على الرغم من أن التمدد البلشفي لم يحقق نجاحاً كبيراً في الشرق الأوسط في السنوات الأولى، إلا أن النظام السوفييتي الجديد أدرك أهمية المنطقة في صراعه المستقبلي مع القوى الغربية. هذا الصراع سيستمر لعقود، مع تحولات كبرى في التحالفات والتنافسات الدولية في المنطقة، وسيشكل الأساس للكثير من الصراعات التي شهدها القرن العشرين، مثل الصراع العربي الإسرائيلي، والثورات القومية العربية، والحرب الباردة.

- التنافس مع القوى الغربية:
مع توقيع معاهدة بريست ليتوفسك وانسحاب روسيا من الحرب العالمية الأولى، تغيرت ديناميكيات السياسة العالمية بشكل جذري. روسيا، التي كانت جزءاً من الترتيبات الإمبريالية التقليدية في المنطقة، أصبحت منافساً أيديولوجياً للقوى الغربية التي كانت تسعى لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط. بينما كانت بريطانيا وفرنسا تتقاسمان النفوذ في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، كانت روسيا السوفييتية تتطلع إلى بناء تحالفات جديدة تتماشى مع أهدافها الثورية.

بدأت روسيا السوفييتية في الترويج لأفكارها الثورية في المنطقة، متعهدة بتقديم الدعم لحركات التحرر الوطني ضد القوى الإمبريالية الغربية. وعلى الرغم من محدودية تأثيرها في السنوات الأولى بعد الثورة، إلا أن دور روسيا في الشرق الأوسط ازداد قوة بمرور الوقت، خاصة مع نمو الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب بعد الحرب العالمية الثانية.

في الختام، تُعَدُّ الحرب العالمية الأولى والثورة البلشفية من أهم الأحداث التي غيّرت مجرى التاريخ العالمي، وكان لهما تأثير بالغ على الشرق الأوسط. الحرب العالمية الأولى لم تكن مجرد صراع عسكري، بل كانت نقطة فاصلة في انهيار الإمبراطوريات التقليدية كالإمبراطورية العثمانية، ما أفسح المجال لإعادة تقسيم مناطق النفوذ في الشرق الأوسط وفقاً لمصالح القوى الاستعمارية، مثل بريطانيا وفرنسا، عبر اتفاقيات مثل سايكس-بيكو. هذا التقسيم شكل الأساس للكثير من الصراعات التي ما زالت تداعياتها مستمرة حتى اليوم.

أما الثورة البلشفية، فقد جاءت لتحدث تغيراً جذرياً في التوجهات الأيديولوجية والسياسية على المستوى الدولي. ما بدأ كحركة مناهضة للإمبريالية سرعان ما تحوّل إلى استراتيجية

سوفييتية قائمة على تثبيت النفوذ الجيوسياسي، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط. هذه التحولات لم تكن مجرد صراع بين القوى الكبرى على أرض بعيدة، بل أثرت بشكل مباشر على الشعوب في المنطقة، بما في ذلك الكورد والعرب، الذين وجدوا أنفسهم في وسط هذا الصراع العالمي على النفوذ.

روسيا، سواء في مرحلتها القيصرية أو السوفييتية، لعبت دوراً مركزياً في تشكيل خريطة الشرق الأوسط الحديث. وبرغم الشعارات البلشفية التي دعت إلى إنهاء الإمبريالية ودعم الشعوب المضطهدة، فإن مصالحها الجيوسياسية دفعتها إلى اتخاذ مواقف تتماشى مع القوى الاستعمارية الأوروبية في بعض الأحيان، مثل دعم تقسيم المنطقة. هذا التناقض بين الأيديولوجيا والمصالح العملية يعكس التعقيد في دور روسيا على الساحة الدولية.

إن التنافس بين روسيا والقوى الغربية لم يكن مجرد انعكاس لصراع أيديولوجي بين الشيوعية والرأسمالية، بل كان امتداداً لصراع طويل الأمد على النفوذ في الشرق الأوسط. فالصراع بين هذه القوى العظمى لم يكن محصوراً فقط في أوروبا وآسيا، بل امتد ليشمل كل زاوية من زوايا الشرق الأوسط، مما ساهم في تشكيل التوازنات السياسية والعسكرية التي ما زالت تحدد ملامح المنطقة حتى اليوم.

وفي النهاية، يمكن القول إن الحرب العالمية الأولى والثورة البلشفية كانتا مفتاحاً لتحولات جذرية في النظام الدولي، وهي تحولات وضعت الشرق الأوسط في قلب الصراع بين القوى العظمى. ومع استمرار هذا الصراع بوجوهه المختلفة حتى الوقت الحاضر، يبقى إرث تلك الفترة حاضراً في تشكيل معالم الشرق الأوسط، وتحكمه في السياسات الإقليمية والدولية حتى يومنا هذا.

٤. الحقبة السوفيتية: صعود النفوذ الروسي في العالم العربي

بعد الحرب العالمية الثانية، سعت الاتحاد السوفيتي إلى تعزيز علاقاته مع الدول العربية، وخاصة بعد اكتساب العديد من الدول استقلالها. وقد استخدم السوفييت عدة استراتيجيات، بما في ذلك الدعم العسكري، المساعدات الاقتصادية، والدبلوماسية، لتعزيز نفوذهم في المنطقة. وقد شهدت العلاقات الروسية-العربية تطوراً ملحوظاً، خاصة مع مصر وسوريا والعراق.

شهدت الحقبة السوفيتية (١٩١٧-١٩٩١) صعوداً كبيراً في النفوذ الروسي في العالم العربي، حيث تحولت السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي من التركيز على محيطه الجغرافي القريب إلى دعم حركات التحرر الوطني في جميع أنحاء العالم. هذا التحول كان جزءاً من الأيديولوجيا البلشفية التي تبنتها القيادة السوفيتية، والتي هدفت إلى نشر الثورة الاشتراكية ومناهضة الإمبريالية الغربية. في هذا السياق، أصبحت الدول العربية جزءاً من التنافس الجيوسياسي بين الشرق والغرب خلال فترة الحرب الباردة، حيث وجد الاتحاد السوفييتي في المنطقة العربية فرصة لتعزيز نفوذه ومواجهة التأثير الغربي، ولا سيما الأمريكي والبريطاني.

أ. العلاقة بين الاتحاد السوفييتي والحركات التحررية في العالم العربي:
مع تصاعد المد التحرري في الدول العربية عقب الحرب العالمية الثانية، وجدت العديد من الحركات الوطنية والقومية في الاتحاد السوفييتي حليفاً قوياً في مواجهة الاستعمار. كانت معظم هذه الدول تعاني من تأثير القوى الإمبريالية الأوروبية، خصوصاً بريطانيا وفرنسا، بالإضافة إلى تصاعد النفوذ الأمريكي بعد الحرب. وقد تبنى الاتحاد السوفييتي، في إطار حربه الباردة مع الغرب، سياسات داعمة للحركات التحررية، وقدم الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي للعديد من الدول العربية.

في مصر، كانت نقطة التحول الكبرى هي صعود جمال عبد الناصر إلى السلطة بعد ثورة ١٩٥٢. عبد الناصر، الذي كان يبحث عن دعم خارجي لتحرير بلاده من النفوذ الاستعماري وتأمين مشروعه القومي العربي، وجد في الاتحاد السوفييتي شريكاً استراتيجياً. كانت هذه العلاقة قد توطدت بشكل واضح بعد أزمة السويس عام ١٩٥٦، عندما تدخل السوفييت لدعم مصر ضد العدوان الثلاثي (بريطانيا، فرنسا، وإسرائيل)، مما عزز مكانة الاتحاد السوفييتي كلاعب رئيسي في المنطقة.

ب. الدعم العسكري السوفييتي وتوسع العلاقات الاستراتيجية:
كان الدعم العسكري السوفييتي أحد أهم أدوات تعزيز النفوذ الروسي في المنطقة العربية. مصر كانت المثال الأبرز، حيث زود الاتحاد السوفييتي الجيش المصري بالأسلحة المتطورة وقدم التدريب والمستشارين العسكريين. وقد شكل هذا الدعم جزءاً من التوازن العسكري في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث كان الاتحاد السوفييتي الداعم الأساسي للعديد من الدول العربية مثل سوريا والعراق.

وفيما يتعلق بسوريا، كان النظام البعثي الذي وصل إلى السلطة في الستينيات يعتمد بشكل كبير على الدعم السوفييتي لتعزيز قدراته العسكرية، وخصوصاً في مواجهة إسرائيل. كانت سوريا تعتبر إحدى أبرز الدول التي تبنت الأيديولوجيا الاشتراكية ووجدت في موسكو حليفاً طبيعياً، في ظل العداء المشترك لإسرائيل وللنظم الغربية التي تدعمها.

العراق أيضاً كان حليفاً مهماً للاتحاد السوفييتي خلال فترة حكم حزب البعث. بالرغم من تعقيد العلاقة بين موسكو وبغداد، إلا أن السوفييت قدموا للعراق دعماً عسكرياً كبيراً، خاصة خلال فترة الصراع العربي الإسرائيلي. وقد عزز هذا الدعم من موقف الاتحاد السوفييتي كلاعب أساسي في المنطقة.

ت. البعد الأيديولوجي والسياسي: دعم الحركات القومية والاشتراكية
علاوة على الدعم العسكري، قدم الاتحاد السوفييتي دعماً سياسياً وأيديولوجياً للحركات القومية والاشتراكية في المنطقة العربية. الحركات السياسية التي تبنت الاشتراكية أو القومية العربية كانت تتلقى دعماً مباشراً من موسكو، سواء في شكل دعم دبلوماسي في المحافل الدولية أو من خلال المساعدات الاقتصادية والتدريب.

الجزائر كانت إحدى الدول التي تلقت دعماً كبيراً من الاتحاد السوفييتي خلال حرب الاستقلال ضد فرنسا (١٩٥٤-١٩٦٢). هذا الدعم لم يكن فقط عسكرياً، بل كان سياسياً

أيضاً، حيث لعبت موسكو دوراً بارزاً في تقديم الدعم للحركات التحررية ضد الاستعمار في القارة الإفريقية والشرق الأوسط.

اليمن الجنوبي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) كان نموذجاً آخر للتعاون السوفييتي العربي. بعد الاستقلال عن بريطانيا في عام ١٩٦٧، أصبحت اليمن الجنوبي الدولة العربية الوحيدة التي تبنت الماركسية كأيديولوجية رسمية. وقد شكلت اليمن الجنوبية قاعدة دعم إقليمي للاتحاد السوفييتي، حيث استضافت القوات البحرية السوفييتية في خليج عدن وأصبحت واحدة من أهم نقاط الاتصال السوفييتية في المنطقة.

ث. دور الاتحاد السوفييتي في الصراع العربي الإسرائيلي:

كان الصراع العربي الإسرائيلي أحد الساحات الرئيسية التي شهدت تنافساً بين الاتحاد السوفييتي والغرب، لا سيما الولايات المتحدة. بينما كانت واشنطن تدعم إسرائيل بكل ما تملكه من قوة عسكرية واقتصادية، تبنت موسكو قضية دعم الدول العربية التي كانت تواجه إسرائيل. من خلال هذا التوازن، كان الاتحاد السوفييتي يسعى إلى تثبيت نفوذه في المنطقة والتأثير على مجريات الصراع.

في حرب ١٩٦٧ (النكسة)، كانت القوات المسلحة المصرية والسورية والعراقية تعتمد بشكل كبير على الأسلحة السوفييتية. رغم الهزيمة السريعة في تلك الحرب، استمر الاتحاد السوفييتي في دعم هذه الدول، خاصة من خلال تقديم المزيد من الأسلحة والتدريب لتعويض الخسائر الفادحة. ومع حرب أكتوبر ١٩٧٣، قدم السوفييت دعماً حيوياً لمصر وسوريا خلال الأسابيع الأولى من الحرب، ما سمح لهاتين الدولتين بمواجهة الهجوم الإسرائيلي الأولي.

ج. التحولات في نهاية الحقبة السوفييتية: من المد إلى الانسحاب:

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، شهد الاتحاد السوفييتي تراجعاً تدريجياً في نفوذه بالشرق الأوسط. أحد أبرز هذه التحولات كان توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل في كامب ديفيد عام ١٩٧٨، ما أدى إلى تراجع العلاقات المصرية السوفييتية لصالح التقارب مع الولايات المتحدة. كما أن الحرب الأفغانية (١٩٧٩-١٩٨٩) استنزفت الكثير من قدرات الاتحاد السوفييتي، ما دفعه إلى تقليص نشاطه الخارجي، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ كانت نقطة تحول أخرى، حيث أسست نظاماً جديداً يعادي الولايات المتحدة من جهة، ولكنه لم يكن حليفاً تقليدياً للاتحاد السوفييتي، ما أدى إلى إعادة ترتيب التحالفات في المنطقة.

د. أثر الانهيار السوفييتي على العلاقات الروسية العربية:

بانهيار الاتحاد السوفييتي في ١٩٩١، تراجع النفوذ الروسي بشكل حاد في الشرق الأوسط، حيث ركزت روسيا الاتحادية الجديدة على إعادة بناء اقتصادها وترسيخ النظام السياسي الداخلي. ومع ذلك، فإن الإرث السوفييتي في دعم العديد من الأنظمة العربية والحركات التحررية ظل له تأثير طويل الأمد على العلاقات الروسية العربية.

خلاصة القول، الحقبة السوفييتية مثلت مرحلة محورية في تاريخ النفوذ الروسي في العالم العربي، فقد تمكن الاتحاد السوفييتي من ترسيخ نفسه كقوة عظمى منافسة للغرب عبر مجموعة من الأدوات المتكاملة التي شملت الدعم العسكري، التحالفات السياسية، والأيديولوجية الاشتراكية. في ظل الحرب الباردة، لم تكن هذه السياسات مجرد محاولة لتحقيق النفوذ العسكري فقط، بل كانت جزءاً من رؤية أكبر تهدف إلى إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب يعارض الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها.

إن تأثير الاتحاد السوفييتي في العالم العربي تجاوز المجال العسكري إلى البعد السياسي والأيديولوجي، حيث كان يدعم حركات التحرر الوطني في وجه الاستعمار والإمبريالية الغربية، مؤيداً لحق الشعوب في تقرير مصيرها. هذا الموقف أكسب الاتحاد السوفييتي شعبية كبيرة بين العديد من القادة العرب، الذين رأوا في موسكو شريكاً موثوقاً يمكن الاعتماد عليه في معركتهم ضد الهيمنة الغربية. وفي هذا السياق، كان الاتحاد السوفييتي يشكل توازناً استراتيجياً في المنطقة، حيث وفر للدول العربية الأسلحة والتدريب والخبرات العسكرية، كما فعل مع مصر وسوريا والعراق والجزائر واليمن الجنوبي، مما ساهم في تعزيز موقع هذه الدول في مواجهة قوى الاستعمار أو إسرائيل.

على المستوى السياسي، كانت الأيديولوجية الاشتراكية السوفييتية أحد عوامل الجذب الكبرى لبعض الحركات القومية والاشتراكية في العالم العربي. هذه الحركات وجدت في الفكر الماركسي-اللينيني نموذجاً للتحرر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تنافس الرأسمالية الغربية. ونتيجة لذلك، ظهرت العديد من الحكومات والحركات السياسية التي تبنت الاشتراكية في الدول العربية، والتي رأت في الاتحاد السوفييتي نموذجاً يحتذى به في مواجهة النفوذ الغربي المتزايد.

ورغم أن العلاقة بين موسكو والدول العربية لم تكن دائماً سلسة أو خالية من التوترات، خاصة مع صعود التيارات الإسلامية وتراجع بعض الأنظمة عن سياساتها الاشتراكية، إلا أن الحقبة السوفييتية خلقت إطاراً للتفاعل بين الجانبين. فمن خلال دعم السوفييت للنظام الناصري في مصر، والدور الذي لعبوه في دعم الجزائر خلال حرب الاستقلال، إلى دعمهم المتواصل لسوريا والعراق واليمن الجنوبي، ظل الاتحاد السوفييتي قوة محورية في المشهد السياسي العربي طوال العقود التي سبقت انهياره.

ومع نهاية الحرب الباردة وتراجع الاتحاد السوفييتي عن المسرح العالمي، تأثرت العلاقات بين روسيا والدول العربية بشكل مباشر، حيث دخلت المنطقة في مرحلة جديدة من النفوذ الغربي المتصاعد. ومع ذلك، فإن إرث الاتحاد السوفييتي في دعم الأنظمة الاشتراكية والتحررية لا يزال حاضراً في ذاكرة العديد من الدول العربية، حيث استمر تأثير هذه العلاقات في تشكيل بعض سياسات هذه الدول حتى بعد تفكك الاتحاد.

وفي النهاية، فإن الحقبة السوفييتية قدمت لموسكو قاعدة نفوذ واسعة في المنطقة، مما ساهم في تكوين علاقات قوية ما زالت روسيا تسعى إلى إحيائها أو الحفاظ عليها في

مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي. على الرغم من التحولات الجيوسياسية التي شهدها العالم منذ تلك الحقبة، لا يزال النفوذ الروسي في المنطقة متجذراً، حيث تحاول روسيا الحديثة استعادة نفوذها السياسي والعسكري في الشرق الأوسط، لا سيما من خلال التدخل في سوريا ودعم الحكومات والأنظمة التي تتلاقى مصالحها مع موسكو. وهكذا، فإن ما تم بناؤه خلال الحقبة السوفييتية يمثل جزءاً من تاريخ طويل ومعقد من العلاقات الروسية العربية، والتي تستمر تأثيراتها حتى اليوم في إطار سياسة روسيا الخارجية الحالية.

٥. التأثير الثقافي والفكري

تجاوز التأثير الروسي في الشرق الأوسط الجانب العسكري والسياسي إلى مجالات ثقافية وفكرية. حيث ساهمت الأدب الروسي والفكر الاشتراكي في تشكيل توجهات بعض الحركات الوطنية في المنطقة. كما تم تأسيس العديد من المؤسسات التعليمية الروسية في الدول العربية، مما ساعد على تعزيز التبادل الثقافي.

في سياق العلاقات الروسية-العربية، كان التأثير الثقافي والفكري خلال الحقبة السوفيتية أحد أبرز الجوانب التي ساهمت في تشكيل النظرة العالمية والفكر السياسي في العديد من الدول العربية. لم يكن النفوذ السوفييتي محدوداً فقط بالميادين العسكرية والسياسية، بل تجاوز ذلك ليشمل الثقافة والأدب والتعليم، مما أتاح له إقامة جسر قوي بين الشعوب الروسية والعربية. هذا التأثير الثقافي أرسى أسساً للتعاون الفكري والثقافي استمرت آثارها حتى بعد انتهاء الحقبة السوفيتية.

أ. الإعلام والتوجيه الفكري:

استخدم الاتحاد السوفييتي وسائل الإعلام كأداة رئيسية لنشر أفكاره ومبادئه. كانت هناك محطات تلفزيونية وصحف ومجلات تسعى إلى تعزيز الفكرة الاشتراكية واللينة إلى الشعوب العربية. كان من أبرز هذه الوسائل "صوت روسيا" و"أخبار روسيا"، التي تروج لمواقف موسكو السياسية وتسلط الضوء على إنجازاتها في مجالات التعليم، والصناعة، والعلوم. من خلال هذه المنصات، كان السوفييت يقدمون أنفسهم كبديل قوي للنظام الرأسمالي الغربي، مشجعين على قيم العدالة الاجتماعية والمساواة.

ب. التعليم والتدريب:

أدى النفوذ السوفييتي إلى إنشاء العديد من البرامج التعليمية التي ساعدت على تشكيل الفكر الثقافي والسياسي في العالم العربي. تلقت أعداد كبيرة من الطلاب العرب التعليم في الجامعات والمعاهد السوفييتية، حيث تعلموا مجموعة متنوعة من التخصصات العلمية، والفنية، والاجتماعية. كانت الجامعات السوفيتية تحتضن طلاباً من مختلف الدول العربية، ما ساهم في تبادل الأفكار الثقافية والسياسية، ونشر الوعي بالقضايا العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، قدم الاتحاد السوفييتي الدعم المالي والتقني لتطوير مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية، مما ساهم في بناء قاعدة علمية قوية. هذا التواصل الأكاديمي ساعد على خلق جيل جديد من المثقفين والناشطين الذين تأثروا بالفكر الاشتراكي والماركسي، وبالتالي أسهموا في الحركات الوطنية والتحررية في بلدانهم.

ت. الفنون والأدب:
الفنون والأدب كانت أيضاً جزءاً لا يتجزأ من التأثير الثقافي السوفييتي في العالم العربي. قدمت روسيا مجموعة واسعة من الأدب والفن، حيث ترجم العديد من الأعمال الأدبية الروسية إلى العربية، مثل أعمال تولستوي ودوستويفسكي، مما أتاح للمثقفين العرب الاطلاع على تجارب إنسانية عميقة وأسئلة فلسفية معقدة.

كما أُقيمت معارض فنية وثقافية في العديد من الدول العربية، حيث عُرضت الفنون التشكيلية السوفييتية، مما ساهم في إثراء المشهد الثقافي المحلي. هذا الانفتاح الثقافي أسهم في تعزيز الحوار بين الثقافات، كما ساعد على بناء صورة إيجابية عن روسيا في عقول العرب.

ث. الأنشطة الثقافية والتبادلات:
سعت موسكو إلى تعزيز العلاقات الثقافية من خلال تنظيم المهرجانات الفنية، وندوات الفكر، والمعارض الفنية في العالم العربي. كانت هذه الأنشطة تهدف إلى تقوية الروابط بين المثقفين والفنانين الروس والعرب، مما أوجد منصة للتبادل الفكري والثقافي.

ج. المفكرون والشخصيات الثقافية:
برز عدد من المفكرين العرب الذين تأثروا بالفكر السوفييتي، وكتبوا عن تجاربهم وأفكارهم في مجالات السياسة والاجتماع. هؤلاء المثقفون ساهموا في بناء الوعي الاشتراكي في العالم العربي، ودعوا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الشعوب.

كما كانت هناك العديد من الشخصيات الثقافية التي دعمت الحركة الاشتراكية وأيدت العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، حيث شاركوا في المؤتمرات والندوات التي نظمت في موسكو. هذا الدعم الثقافي كان له تأثير كبير على تطوير الأفكار والسياسات في البلدان العربية.

د. التحديات والانتقادات:
رغم التأثير الإيجابي، كانت هناك أيضاً تحديات وانتقادات لم تكن بعيدة عن تأثير السوفييت. حيث رأى البعض أن الأيديولوجية السوفييتية قد تؤدي إلى تقييد الحريات الفكرية والفنية. تعرض العديد من المثقفين للضغوط نتيجة لعدم توافق أفكارهم مع الإيديولوجية الرسمية، مما خلق توتراً في بعض الأحيان.

خلاصة، إن التأثير الثقافي والفكري للحقبة السوفيتية في العالم العربي كان عميقاً وشاملاً، حيث أثر بشكل كبير على بناء الهويات الثقافية والفكرية لهذه الدول. لقد ساعد هذا التأثير في تشكيل رؤية سياسية وثقافية معقدة، لا تزال تستمر تأثيراتها حتى اليوم، خاصة في سياق العلاقات الروسية العربية الحديثة. ومع مرور الزمن، يمكن القول إن الحقبة السوفيتية تركت بصمة واضحة على العقل العربي، مما ساهم في تشكيل الفهم السياسي والاجتماعي في العالم العربي، ويعكس أهمية هذه الحقبة في التاريخ الحديث للمنطقة.

تُعتبر الحقبة السوفيتية نقطة تحول حاسمة في تاريخ العالم العربي، حيث تركت تأثيرات عميقة على الثقافة والفكر والسياسة في المنطقة. تمثلت إحدى أبرز سمات هذه الحقبة في انتشار الأيديولوجية الاشتراكية، والتي لعبت دوراً كبيراً في تشكيل الهويات الثقافية والسياسية للشعوب العربية. من خلال دعم الأنظمة الاشتراكية والحركات التحررية، استطاع الاتحاد السوفيتي تعزيز موقفه كقوة رئيسية في المنطقة، متبنياً رؤى جديدة حول العدالة الاجتماعية وحقوق العمال.

كما لعب التعليم دوراً محورياً في هذا التأثير، حيث أرسلت العديد من الدول العربية طلابها إلى روسيا للحصول على تعليم عالٍ، مما ساهم في تكوين جيل جديد من المثقفين والسياسيين العرب الذين تأثروا بالفكر الاشتراكي. هؤلاء المثقفون عادوا إلى أوطانهم محملين بأفكار جديدة، مما أدى إلى تحولات في العديد من المجتمعات العربية.

علاوة على ذلك، كانت الفنون والأدب وسائل فعّالة لنشر الأفكار الاشتراكية. من خلال ترجمة الأدب الروسي وإقامة الفعاليات الثقافية، تمكّن السوفيت من خلق حوار ثقافي بين الشعوب، مما أثرى الفضاء الفكري في العالم العربي. ومع ذلك، واجهت هذه الجهود مقاومة من بعض المثقفين الذين اعتبروا أن محاولات فرض الأيديولوجية الاشتراكية كانت تهدف إلى الهيمنة السياسية والثقافية، مما أضفى طابعاً معقداً على العلاقات الثقافية بين الطرفين.

ومع انقضاء الحقبة السوفيتية، لا تزال تأثيرات هذه الفترة قائمة. إن الأفكار المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والمساواة تستمر في الظهور في الخطابات السياسية العربية، وتبقى أعمال الأدب والفنون التي نشأت في تلك الفترة حاضرة في المشهد الثقافي. تظل التأثيرات السوفيتية مرآة تعكس تاريخاً غنياً من الصراع والتفاعل بين الثقافات، مما يجعل من الضروري إعادة التفكير في تلك العلاقات الثقافية من أجل تعزيز التعاون والفهم المتبادل في المستقبل.

في النهاية، إن فهم التأثير الثقافي والفكري للحقبة السوفيتية في العالم العربي يعد أمراً ضرورياً لفهم التطورات السياسية والاجتماعية الحالية. إن التحولات التي شهدتها تلك الفترة لم تكن مجرد نتائج ظرفية، بل هي بمثابة أسس لبناء علاقات معقدة وغنية بين الثقافات، تواصل تأثيرها حتى اليوم.

الخاتمة:

بشكل عام، يمكن القول إن روسيا لعبت دوراً رئيسياً في تشكيل تاريخ الشرق الأوسط قبل القرن الواحد والعشرين. من خلال استراتيجياتها العسكرية والسياسية والثقافية، تمكنت روسيا من ترسيخ وجودها في المنطقة، مما ساهم في بناء علاقات معقدة تعكس التاريخ المضطرب للعالم العربي وصراعات القوى الكبرى. لقد كان للتدخلات الروسية أثر بعيد المدى على التوازنات الإقليمية، حيث سعت موسكو إلى تعزيز مصالحها الجيوسياسية من خلال التحالفات والدعم المباشر للأنظمة والحركات السياسية.

منذ القرن الثامن عشر وحتى الحقبة السوفيتية، تميزت السياسة الروسية في الشرق الأوسط بالتعقيد والاستمرارية. فقد بدأت بتوسع إمبراطوري واضح، ومرّت عبر فترات من الدعم للأيديولوجيات الاشتراكية، وصولاً إلى التحديات التي أفرزتها الحرب الباردة. لم يكن ذلك مجرد صراع للنفوذ، بل كان أيضاً تجسيداً لرغبة روسيا في استعادة مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدولية. ومع مرور الزمن، أصبحت العلاقة الروسية-العربية تُعبّر عن مزيج من المصالح المشتركة والتنافس الإقليمي والدولي.

إن فهم هذه العلاقات التاريخية ليس مهماً فحسب، بل ضروري أيضاً لتقدير تأثيرها على التحولات الجارية في الشرق الأوسط اليوم. فالأزمات السياسية، والصراعات الأهلية، والتحولات الاجتماعية التي تشهدها المنطقة لا يمكن عزلها عن السياقات التاريخية التي شكلتها. حيث إن التوترات الحالية والتحديات الاقتصادية والسياسية تتأصل في التاريخ الطويل من التفاعلات بين القوى الكبرى، بما في ذلك روسيا، ودورها المتواصل في إدارة الأزمات وصياغة السياسات في المنطقة.

علاوة على ذلك، فإن الصعود الحديث لروسيا كقوة مؤثرة في الشرق الأوسط، عبر تدخلها في النزاعات مثل الأوضاع في سوريا وليبيا، يبرز أهمية إعادة تقييم هذه الديناميات. لقد أثبتت موسكو قدرتها على التكيف مع المتغيرات الجيوسياسية، ونجاحها في استغلال الفجوات الناجمة عن تراجع النفوذ الغربي في المنطقة.

في النهاية، تكشف العلاقة المعقدة بين روسيا والشرق الأوسط عن أبعاد متعددة من القوة والتأثير. إن الأحداث والتغيرات التي شهدها القرن العشرين وما بعده تعتبر تذكيراً بأن التاريخ ليس مجرد سلسلة من الأحداث المنفصلة، بل هو نسيج معقد من العلاقات التي تستمر في تشكيل الواقع السياسي والاجتماعي في المنطقة. وبالتالي، فإن استشراف المستقبل يتطلب منا دراسة هذا التاريخ بعناية، لفهم كيف يمكن أن تتطور العلاقات الروسية-العربية في ظل التحديات الجديدة والمتغيرات العالمية.

- **Hoffman, Bruce.** *Russian Foreign Policy: An Introduction.* London: Routledge, 2019.
- **Katz, Mark N.** *Russia and the Arab Spring: A New Approach?* Middle East Policy Council, 2013.
- **Laruelle, Marlene.** *Russian Strategies in the Middle East: From Imperialism to the Present.* Washington, D.C.: Wilson Center, 2021.
- **Mankoff, Jeffrey.** *Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics.* Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2012.
- **Rashit, Artyom.** "The Soviet Union's Role in the Middle East: A Historical Perspective." *Journal of Cold War Studies*, vol. 15, no. 3, 2013, pp. 120-145.
- **Smith, Richard.** *The New Russian Foreign Policy: Assessing the Kremlin's Goals and Strategy in the Middle East.* New York: Oxford University Press, 2020.
- **Trenin, Dmitri.** *Russia's Asian Pivot: The New Regionalism in the Far East.* Carnegie Moscow Center, 2015.
- **Weiss, Thomas.** *Russia in the Middle East: A Strategy of Influence.* London: Palgrave Macmillan, 2018.
- **Zarifian, Sophie.** "Russia's Strategy in the Middle East: A New Balance of Power?" *European Security*, vol. 29, no. 4, 2020, pp. 465-482.
- **Zubarev, Nikolai.** *Soviet Policy in the Middle East: A Historical Review.* New York: Cambridge University Press, 2018.

الفصل الثاني:

الأبعاد التاريخية للتدخل الروسي

- **دور روسيا في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة.**
- **العلاقات الروسية مع دول المنطقة: من السوفيات إلى روسيا المعاصرة.**

تمثل الأبعاد التاريخية للتدخل الروسي في السياسة الدولية، وبالأخص في الشرق الأوسط، جزءاً محورياً لفهم طبيعة تطور هذا التدخل عبر العصور. فالسياسة الروسية في المنطقة لم تكن وليدة لحظة آنية أو استجابة لمتغيرات معاصرة فقط، بل هي امتداد لجذور تاريخية تعود لقرون طويلة. هذه السياسة تشكلت منذ فترات الإمبراطورية الروسية ثم تطورت خلال العهد السوفيتي، وحتى المرحلة الراهنة التي شهدت عودة روسيا كقوة فاعلة على الساحة الدولية.

في القرن الثامن عشر، بدأت روسيا بترسيخ وجودها الإقليمي عبر سياسة توسعية تهدف إلى السيطرة على الأراضي الاستراتيجية وتوسيع نفوذها في مناطق حساسة مثل البحر الأسود والقوقاز. كان هذا التوسع الإمبراطوري مدفوعاً برغبة روسيا في الوصول إلى المياه الدافئة والمنافسة مع الإمبراطوريات الأوروبية الكبرى، مثل الإمبراطورية العثمانية والبريطانية. خلال هذه المرحلة، أظهرت روسيا طموحاتها الجيوسياسية الواضحة لتعزيز قوتها في مواجهة القوى الأخرى التي تسعى للهيمنة على الشرق الأوسط.

مع دخول القرن التاسع عشر، تعززت مكانة روسيا كقوة عظمى في النظام الدولي، خاصة مع تدخلاتها في الحروب الكبرى ومعاهدات السلام. كانت روسيا جزءاً من "اللعبة الكبرى" التي شكلت الصراع بين القوى الكبرى للسيطرة على الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. خلال هذه الفترة، اعتمدت روسيا على أدوات التأثير العسكري والدبلوماسي، إلى جانب الحماية الدينية للأقليات المسيحية في الشرق الأوسط، لتعزيز نفوذها في مواجهة بريطانيا وفرنسا. هذا الدور جعل من روسيا لاعباً أساسياً في الصراعات الكبرى التي شكلت تاريخ المنطقة في ذلك الوقت.

ومع بداية القرن العشرين، أثرت الحرب العالمية الأولى والثورة البلشفية بشكل جذري على السياسة الروسية الخارجية. في حين ساعدت روسيا القيصرية في تمهيد الطريق لاتفاقية سايكس-بيكو، التي قسمت أراضي الشرق الأوسط بعد الحرب، جاء النظام السوفيتي بتوجه جديد، متبنياً مبدأ إنهاء الاستعمار ودعم حقوق تقرير المصير للشعوب المضطهدة. ومع ذلك، لم يتخلَ الاتحاد السوفيتي عن طموحاته الجيوسياسية، بل استغل الفوضى التي نتجت عن انهيار الإمبراطوريات التقليدية لبسط نفوذه في الشرق الأوسط تحت غطاء الأيديولوجية الشيوعية.

الحقبة السوفيتية شهدت ذروة التدخل الروسي في الشرق الأوسط، حيث سعت موسكو إلى دعم الحركات الاشتراكية والتحررية في العالم العربي كجزء من صراعها الأيديولوجي

مع الغرب. من خلال تقديم الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي للدول التي تتبنى السياسات الاشتراكية، مثل مصر وسوريا والعراق، أصبحت روسيا لاعباً رئيسياً في إعادة تشكيل السياسة الإقليمية، خاصة خلال حقبة الحرب الباردة.

وفي هذا السياق، لا يمكن إغفال الأثر الثقافي والفكري الذي تركته التدخلات الروسية على المنطقة. فالحقبة السوفيتية على وجه الخصوص شهدت انتشار الفكر الماركسي-اللينيني وتأثيره على الحركات القومية واليسارية في العالم العربي. من خلال هذا التأثير الأيديولوجي، تمكن الاتحاد السوفيتي من بناء علاقات متينة مع النخب السياسية والثقافية العربية، وهو ما ساعده في تعزيز نفوذه بشكل يتجاوز القوة العسكرية أو المصالح الاقتصادية. اليوم، يتجلى الإرث التاريخي لهذا التأثير في العديد من التحالفات والعلاقات التي تربط روسيا بالدول العربية، مما يعكس عمق واستمرارية التدخل الروسي في رسم ملامح السياسة الإقليمية عبر العصور.

إلى جانب التأثير الأيديولوجي والثقافي، كانت روسيا أيضاً لاعباً اقتصادياً بارزاً في الشرق الأوسط، خصوصاً خلال الحقبة السوفيتية وما بعدها. سعت موسكو إلى تعزيز نفوذها عبر تقديم الدعم الاقتصادي والفني للعديد من الدول العربية، خصوصاً تلك التي تبنت أنظمة اشتراكية أو توجهات قومية مناهضة للاستعمار. كما أن المشاريع المشتركة، مثل بناء البنية التحتية الصناعية والزراعية، عززت من الحضور الروسي في المنطقة. هذا الدور الاقتصادي مكّن روسيا من التأثير بشكل مباشر على السياسات الداخلية لتلك الدول، كما ساعدها على بناء شراكات استراتيجية لا تزال مؤثرة حتى اليوم، حيث تلعب روسيا دوراً محورياً في ملفات الطاقة والتسليح في الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى الأبعاد العسكرية والاقتصادية، كان التدخل الروسي في الشرق الأوسط جزءاً من استراتيجية أوسع لتشكيل التحالفات الدولية وموازنة النفوذ الغربي، خاصةً في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها. من خلال تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي للدول المناهضة للنفوذ الأمريكي، مثل سوريا ومصر في مراحل معينة، تمكنت روسيا من توسيع دائرة تأثيرها الإقليمي. كما استخدمت موسكو قوتها في مجلس الأمن الدولي لتعزيز نفوذها، وذلك من خلال منع التدخلات الغربية في بعض القضايا الإقليمية ودعم حلفائها. هذه الاستراتيجية لم تكن تهدف فقط إلى الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط، بل أيضاً إلى تعزيز مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدولية، منافسة للغرب في العديد من الملفات العالمية.

في نهاية المطاف، يمكن القول إن الأبعاد التاريخية للتدخل الروسي تتجاوز السياق العسكري أو الدبلوماسي الضيق؛ فهي تعكس تحولات كبرى في النظام الدولي وطموحات روسيا التاريخية والجيوسياسية، التي استمرت في التأثير حتى اللحظة الحالية.

أولاً: دور روسيا في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة

خلال القرن العشرين، شكلت الحرب الباردة واحدة من أعظم المواجهات الجيوسياسية في التاريخ الحديث، حيث تميزت بصراع بين قوتين عالميتين عظميين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، والتي سعت كل منهما إلى بسط نفوذها على مناطق مختلفة من العالم من خلال وسائل دبلوماسية، اقتصادية، وأحياناً عسكرية غير مباشرة. في هذا السياق العالمي المعقد، ظهر الشرق الأوسط كساحة محورية في هذا الصراع، حيث شهد تحولات دراماتيكية نتيجة لتنافس القوى العظمى على النفوذ في المنطقة. تميزت منطقة الشرق الأوسط بخصائص جيوسياسية واستراتيجية واقتصادية جعلتها منطقة تنافسية بامتياز بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، والاتحاد السوفيتي وحلفائه من جهة أخرى.

كان للشرق الأوسط أهمية استراتيجية كبرى لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لعدة أسباب.
أولاً، كانت المنطقة تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي يتوسط ثلاثة قارات، مما يجعلها نقطة اتصال بحرية وبرية مهمة، بالإضافة إلى تحكمها بالعديد من الممرات المائية الهامة مثل قناة السويس ومضيق هرمز.
ثانياً، كانت المنطقة غنية بالموارد الطبيعية، وخاصة النفط، الذي كان يعد عصب الاقتصاد العالمي في تلك الفترة. ومع تصاعد الطلب العالمي على الطاقة، أصبح الشرق الأوسط هدفاً رئيسياً لتأمين الإمدادات النفطية والتحكم فيها. هذه العوامل مجتمعة جعلت من المنطقة ساحة مركزية للتنافس بين القوى العظمى.

في ظل هذا السياق الجيوسياسي المعقد، لعب الاتحاد السوفيتي دوراً محورياً في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة. وباعتباره ممثلاً لأكبر قوة شيوعية في العالم، سعى الاتحاد السوفيتي إلى تقديم نفسه كحليف للحركات القومية والتحررية في العالم الثالث، مستغلاً مشاعر العداء ضد الاستعمار الغربي والنفوذ الأمريكي. ومن هذا المنطلق، اتبعت موسكو سياسة خارجية نشطة تهدف إلى كسب دعم الدول الناشئة في الشرق الأوسط من خلال تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية، وبناء التحالفات مع الأنظمة التي كانت تسعى إلى التحرر من الهيمنة الغربية.

شهدت هذه الحقبة محاولات متكررة من قبل الاتحاد السوفيتي لتعزيز وجوده في المنطقة من خلال دعم الأنظمة الثورية والقومية التي تبنت سياسات معادية للغرب، مثل مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وسوريا والعراق تحت حكم البعث، واليمن الجنوبي الذي أعلن تبنيه الكامل للفكر الشيوعي. كانت موسكو تسعى إلى خلق توازن جديد في المنطقة، بحيث تستطيع منافسة النفوذ الأمريكي الذي كان يعتمد على تحالفات مع دول كبرى مثل المملكة العربية السعودية وإسرائيل، ما جعل الشرق الأوسط واحداً من أكثر المناطق توتراً وسخونة خلال فترة الحرب الباردة.

لم يكن النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط محصوراً فقط في الدعم العسكري والسياسي، بل امتد ليشمل التدخل في الصراعات الإقليمية الكبرى، مثل الحروب العربية الإسرائيلية، حيث لعب الاتحاد السوفيتي دوراً بارزاً في تقديم الدعم العسكري للدول العربية، خاصةً مصر وسوريا، في مواجهة إسرائيل التي كانت حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة. هذا الصراع الإقليمي الأوسع بين الدول العربية وإسرائيل شكل جزءاً من المواجهة الأيديولوجية الأكبر بين الشرق والغرب.

ومع ذلك، لم تكن السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط خالية من التحديات والتناقضات. ففي الوقت الذي سعى فيه الاتحاد السوفيتي إلى تعزيز وجوده في المنطقة، كان يواجه تحديات داخلية كبيرة تمثلت في تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتفاقم الأزمات السياسية في دول أوروبا الشرقية، بالإضافة إلى تورطه في الحرب الأفغانية التي أضعفت قدراته الاقتصادية والعسكرية. كما واجه السوفييت منافسة شديدة من الولايات المتحدة التي استخدمت نفوذها الاقتصادي والسياسي الواسع لتعزيز وجودها في المنطقة من خلال اتفاقيات السلام مع بعض الدول العربية، كما حدث مع مصر في اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، والتي كانت ضربة موجعة للنفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط.

إن دراسة دور روسيا في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة تكشف عن التداخل العميق بين المصالح الجيوسياسية والأيديولوجية في هذه المنطقة الحيوية. كما تبرز التوترات التي نشأت نتيجة لتداخل قوى كبرى في صراعات محلية وإقليمية، وكيف أثر هذا التداخل على بنية العلاقات الدولية في المنطقة لسنوات قادمة. لقد شكلت سياسات الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط جزءاً أساسياً من التنافس العالمي مع الولايات المتحدة، وهو ما جعل المنطقة مسرحاً لصراعات الأيديولوجيات الكبرى، وترك إرثاً طويل الأمد ما زال يؤثر في ملامح الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط حتى يومنا هذا.

في النهاية، يمكن القول إن الاتحاد السوفيتي، رغم النجاحات التي حققها في تعزيز نفوذه في بعض البلدان العربية، إلا أنه واجه عقبات كبرى حالت دون تحقيق أهدافه بالكامل في المنطقة. ومع تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات، انتهت الحرب الباردة وبدأت مرحلة جديدة من التاريخ السياسي للشرق الأوسط، تاركة وراءها إرثاً معقداً من التحالفات والصراعات التي لا تزال تشكل جزءاً من الواقع السياسي للمنطقة اليوم.

- السياق التاريخي والجيوبوليتكي:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في التنافس على النفوذ في مناطق مختلفة من العالم، ومن أبرز هذه المناطق الشرق الأوسط، الذي يُعتبر منطقة استراتيجية نظراً لاحتياطياته النفطية الهائلة وموقعه الجغرافي الحيوي. كان الشرق الأوسط يمثل أيضاً نقطة تقاطع بين العديد من الثقافات والتوجهات السياسية، وهو ما جعل المنطقة ساحة مثالية للمواجهة بين الأيديولوجيات المتضادة: الرأسمالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة، والشيوعية السوفيتية.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، شهد العالم تحولاً كبيراً في ميزان القوى العالمية مع ظهور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين عظميين، وأدى هذا التغير إلى بدء ما عرف بالحرب الباردة. لم تكن الحرب الباردة حرباً تقليدية بمعنى المواجهة العسكرية المباشرة بين القوى العظمى، بل كانت صراعاً أيديولوجياً، سياسياً، واقتصادياً محورياً امتد إلى جميع أنحاء العالم. وكان الشرق الأوسط من أبرز المناطق التي تأثرت بهذا الصراع، نظراً لموقعه الجغرافي، وتنوعه الإثني والديني، وأهمية موارده الطبيعية، وعلى رأسها النفط.

▪ **السياق التاريخي والجيوبوليتكي:** في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات، بدأ الشرق الأوسط يصبح أكثر أهمية في استراتيجيات القوى العظمى. فالمنطقة كانت تربط بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، وتمتلك ممرات مائية حيوية مثل قناة السويس التي تشكل شرياناً للتجارة العالمية. إضافة إلى ذلك، تم اكتشاف كميات هائلة من النفط في دول الخليج، ما زاد من أهمية المنطقة الاقتصادية على المستوى العالمي، خاصة بعد أن أصبحت الولايات المتحدة والدول الأوروبية تعتمد بشكل كبير على النفط المستخرج من هذه المنطقة.

في هذا السياق، بدأ الاتحاد السوفيتي في توجيه اهتمامه نحو الشرق الأوسط في إطار التنافس مع الولايات المتحدة. فالمنطقة كانت تخضع تاريخياً للنفوذ البريطاني والفرنسي، خاصة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وتقسيم أراضيها بين القوى الأوروبية وفقاً لاتفاقية سايكس-بيكو. لكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت القوى الاستعمارية الأوروبية تفقد سيطرتها على مستعمراتها، وهو ما خلق فراغاً سياسياً حاولت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي استغلاله لملء هذا الفراغ.

كانت الولايات المتحدة تسعى إلى حماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة، خاصة النفط، وضمان استقرار حلفائها من الأنظمة الملكية المحافظة، مثل السعودية والأردن وإيران (قبل الثورة). في المقابل، سعى الاتحاد السوفيتي إلى بناء تحالفات مع الأنظمة التي كانت تتبنى سياسات قومية وثورية، مثل مصر وسوريا والعراق، وكانت تشعر بالعداء تجاه الغرب والاستعمار.

▪ **التحولات السياسية الإقليمية:** خلال الخمسينيات والستينيات، شهد الشرق الأوسط تحولات سياسية كبيرة كان لها تأثيرات جيوسياسية مباشرة على الحرب الباردة. فمن جهة، كانت الحركات القومية العربية، بقيادة جمال عبد الناصر في مصر، تعلن عن رفضها للنفوذ الغربي وتسعى إلى تحقيق الاستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية من خلال تأميم الموارد الطبيعية، مثلما حدث مع تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦. ومن جهة أخرى، كانت الأنظمة الملكية التقليدية المدعومة من الغرب تسعى إلى الحفاظ على استقرارها في مواجهة هذه الحركات الثورية.

عبد الناصر كان نموذجًا للقادة العرب الذين وجدوا في الاتحاد السوفيتي حليفاً قوياً في مواجهة الهيمنة الغربية. ففي أعقاب العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦) الذي شنته

بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، تلقى ناصر دعماً كبيراً من الاتحاد السوفيتي. وقد أسفر ذلك عن تطور العلاقات المصرية-السوفيتية، حيث زود السوفييت مصر بالأسلحة والمساعدات الاقتصادية، وعملوا على تعزيز البنية التحتية للبلاد، بما في ذلك بناء السد العالي في أسوان، والذي أصبح رمزاً للتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي.

▪ **الصراع العربي-الإسرائيلي:** لعب الصراع العربي-الإسرائيلي دوراً محورياً في الحرب الباردة في الشرق الأوسط. فقد وقفت الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل، التي كانت تعتبرها حليفاً استراتيجياً مهماً في المنطقة. في المقابل، وقف الاتحاد السوفيتي إلى جانب الدول العربية، خاصة مصر وسوريا، في مواجهة إسرائيل. هذه المواجهة كانت تعكس الصراع الأيديولوجي الأوسع بين القوتين العظميين. فالاتحاد السوفيتي كان يدعم الحركات الوطنية والثورية، بينما كانت الولايات المتحدة تدعم الأنظمة المحافظة والحليفة لها.

وخلال الحروب العربية الإسرائيلية، وخاصة حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣، كانت الدول العربية تتلقى دعماً كبيراً من الاتحاد السوفيتي بالأسلحة والخبراء العسكريين. هذه الحروب أظهرت مدى تعمق الصراع الجيوسياسي في المنطقة، حيث كانت كل حرب بين إسرائيل والدول العربية بمثابة ساحة لصراع أوسع بين موسكو وواشنطن.

▪ **التدخل السوفيتي في الحركات الثورية:** إلى جانب دعم الدول العربية ضد إسرائيل، لعب الاتحاد السوفيتي دوراً في دعم الحركات الثورية والقومية في الشرق الأوسط. ففي اليمن الجنوبي، تأسست جمهورية شيوعية بدعم سوفيتي في عام ١٩٦٧. كما دعم السوفييت الحزب الشيوعي في العراق وحركات المعارضة في بعض الدول العربية. كانت هذه السياسة تهدف إلى توسيع النفوذ السوفيتي في المنطقة من خلال دعم الحركات التي تتبنى الأفكار الاشتراكية والمعادية للغرب.

ومع تصاعد هذا التنافس بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، أصبح الشرق الأوسط منطقة توترات كبيرة بين القوتين. الصراعات الإقليمية والثورات كانت دائماً تتداخل مع الأجندات العالمية للحرب الباردة، حيث سعى كل طرف إلى كسب أكبر عدد من الحلفاء في المنطقة لتوسيع نفوذه.

الخلاصة، في ظل هذا السياق التاريخي والجيوسياسي المعقد، أصبح الشرق الأوسط ساحة رئيسية لصراع الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. تداخلت الأبعاد السياسية، الاقتصادية، والعسكرية بشكل كبير، مما جعل المنطقة مسرحاً لمنافسة محتدمة بين القوى العظمى، حيث سعى كل منهما إلى تعزيز نفوذه وتوسيع قاعدة حلفائه في الشرق الأوسط.

الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط كانت متجذرة في عدة عوامل، أبرزها موقعه الجغرافي الحساس الذي يربط بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، وامتلاكه لممرات مائية استراتيجية مثل قناة السويس ومضيق هرمز. كما أن موارد النفط الضخمة التي اكتُشفت في الخليج زادت من اهتمام القوى العظمى بالمنطقة، حيث شكل النفط عاملاً أساسياً

في الاقتصاد العالمي، وأصبحت السيطرة عليه أو التأثير على إنتاجه أمرًا محوريًا في سياسات الحرب الباردة. وبالنسبة للولايات المتحدة، كان الهدف الحفاظ على استقرار الأنظمة الملكية الحليفة التي كانت تزودها بالنفط، بينما سعى الاتحاد السوفيتي إلى بناء علاقات مع الدول القومية والثورية التي عارضت النفوذ الغربي وسعت لتأميم مواردها الطبيعية.

على الصعيد السياسي، سعى الاتحاد السوفيتي إلى استمالة الأنظمة القومية العربية مثل مصر وسوريا والعراق، مستغلاً عداءها تجاه الاستعمار الغربي، وقدم لها الدعم العسكري والاقتصادي. في المقابل، دعمت الولايات المتحدة الأنظمة المحافظة والموالية للغرب مثل السعودية والأردن وإسرائيل، حيث شكلت إسرائيل حليفاً استراتيجياً لها في المنطقة.

الصراع العربي-الإسرائيلي كان من أبرز الساحات التي تجلى فيها التنافس بين القوى العظمى. بينما دعمت الولايات المتحدة إسرائيل بشكل كبير، قدم الاتحاد السوفيتي الدعم للدول العربية في مواجهتها مع إسرائيل، خاصة خلال حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣. هذه الحروب كانت بمثابة مواجهة غير مباشرة بين موسكو وواشنطن، حيث زود الاتحاد السوفيتي الدول العربية بالأسلحة والمستشارين العسكريين في إطار محاولة تعزيز نفوذه والتصدي للهيمنة الغربية.

إضافة إلى ذلك، لعب الاتحاد السوفيتي دوراً رئيسياً في دعم الحركات الثورية والقومية في الشرق الأوسط، سواء من خلال تقديم الدعم المالي والعسكري أو من خلال تعزيز التعاون الأيديولوجي مع هذه الحركات. على سبيل المثال، دعم السوفييت الحركات الشيوعية في العراق واليمن الجنوبي، وسعوا إلى تقديم أنفسهم كحلفاء للشعوب الساعية للتحرر من الهيمنة الغربية.

رغم النجاحات التي حققها الاتحاد السوفيتي في بناء تحالفات قوية مع بعض الدول في الشرق الأوسط، إلا أنه واجه تحديات كبيرة، خاصة مع التغيرات السياسية الداخلية في المنطقة. ففي مصر، على سبيل المثال، تحولت البلاد من التحالف مع موسكو إلى التحالف مع واشنطن بعد صعود أنور السادات الذي تبنى سياسات جديدة موجهة نحو الغرب. كما كانت التناقضات الإقليمية بين الدول العربية تحدياً إضافياً للسوفييت، حيث كانت بعض الدول العربية تتصارع فيما بينها، ما جعل من الصعب الحفاظ على جبهة موحدة ضد النفوذ الغربي.

مع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات، انتهى دور موسكو كقوة عظمى في الشرق الأوسط، وتراجعت المساعدات التي كانت تقدمها لحلفائها في المنطقة. لكن رغم هذا التراجع، لا يزال إرث الاتحاد السوفيتي حاضراً في بعض الدول، خاصة سوريا، التي استمرت في علاقتها الوثيقة مع روسيا ما بعد السوفيتية.

في النهاية، يمكن القول إن دور الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة كان جزءاً أساسياً من التنافس العالمي بين الشرق والغرب، وشكل مرحلة محورية في

تطور الجغرافيا السياسية للمنطقة. هذا الصراع ساهم في تشكيل التحالفات والعداوات التي استمرت لعقود، وترك بصمات لا تزال تؤثر على المنطقة حتى يومنا هذا، حيث تستمر دول مثل روسيا في محاولة إعادة بناء نفوذها في الشرق الأوسط، مستفيدة من الإرث التاريخي الذي تركه الاتحاد السوفيتي.

- التوسع السوفيتي في الشرق الأوسط:

شهدت الخمسينيات والستينيات صعوداً في النفوذ السوفيتي في المنطقة، حيث استغل الاتحاد السوفيتي موجة حركات التحرر الوطني التي كانت تتصاعد ضد الاستعمار الأوروبي. كانت معظم الدول العربية في ذلك الوقت تحاول بناء استقلالها السياسي والاقتصادي بعيداً عن القوى الغربية التقليدية. وفي هذا السياق، وجد الاتحاد السوفيتي فرصة ذهبية للتقارب مع العديد من هذه الدول من خلال دعم الحركات التحررية والمقاومة ضد النفوذ الغربي.

١- العلاقات مع مصر: لعبت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ومصر دوراً مركزياً في سياسة موسكو الشرق أوسطية. كان جمال عبد الناصر، الرئيس المصري، أحد أبرز الزعماء الذين تبنوا سياسة "عدم الانحياز"، لكنه في الوقت نفسه سعى لتعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفيتي لتقوية موقفه ضد النفوذ الغربي. أدى دعم موسكو لمصر في تمويل وبناء السد العالي في أسوان إلى تعزيز هذه العلاقات، كما زوّدت الاتحاد السوفيتي الجيش المصري بالأسلحة والمعدات العسكرية، مما جعله يعتمد بشكل كبير على السوفييت.

٢- الحروب العربية الإسرائيلية: لعب الاتحاد السوفيتي دوراً بارزاً في دعم الدول العربية في مواجهاتها العسكرية مع إسرائيل، حيث قدم دعماً دبلوماسياً وعسكرياً لدول مثل مصر وسوريا. كان ذلك جزءاً من استراتيجية السوفييت لكسب دعم الشعوب العربية وزعمائها، وتقديم الاتحاد السوفيتي كقوة داعمة لحقوق الفلسطينيين والمقاومة العربية. إلا أن هذا الدعم كان يخضع أحياناً لحسابات دقيقة تتعلق بتوازن القوى في المنطقة، حيث لم تكن موسكو ترغب في الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة أو إشعال حرب شاملة في الشرق الأوسط.

٣- العلاقات مع العراق وسوريا: أقامت موسكو علاقات وثيقة مع النظامين البعثيين في العراق وسوريا. كانت هذه العلاقات تعتمد على الدعم العسكري والسياسي، حيث سعى السوفييت إلى تعزيز قوتهم الإقليمية من خلال التحالف مع هذه الدول. كان للاتحاد السوفيتي نفوذ كبير في العراق منذ انقلاب ١٩٥٨ الذي أطاح بالنظام الملكي وأدى إلى تأسيس جمهورية جديدة ذات توجهات قومية اشتراكية. وفي سوريا، أظهر الاتحاد السوفيتي دعماً للنظام البعثي منذ استيلاء حزب البعث على السلطة في عام ١٩٦٣.

٤- اليمن الجنوبي: كان اليمن الجنوبي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) واحداً من الدول النادرة في العالم العربي التي أعلنت بشكل صريح انتماءها إلى الكتلة الشيوعية، حيث أقامت موسكو علاقات وثيقة مع هذا النظام وقدمت له دعماً مادياً وعسكرياً.

وكانت اليمن الجنوبية قاعدة هامة للنشاطات السوفيتية في المنطقة، خصوصاً بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي قرب ممرات الشحن البحرية العالمية.

- المواقف الأيديولوجية والدبلوماسية:

على الصعيد الأيديولوجي، حاول الاتحاد السوفيتي تقديم نفسه كحليف لحركات التحرر في العالم الثالث. في الوقت الذي كانت فيه الدول الغربية تسعى لتعزيز أنظمتها الرأسمالية، ركز السوفييت على دعم الأنظمة الاشتراكية أو الأنظمة التي تحمل شعارات التحرر القومي. في العديد من الحالات، تلاقت المصلحة الأيديولوجية للسوفييت مع الحركات العربية التي كانت ترى في الاشتراكية القومية، كما هو الحال في مصر وسوريا والعراق، بديلاً محلياً للرأسمالية الغربية.

إلى جانب الدعم العسكري، لعب السوفييت دوراً دبلوماسياً هاماً في محاولة التوسط في الأزمات، خاصةً الصراع العربي الإسرائيلي. ومع ذلك، كانت تحركاتهم في المنطقة تخضع لاعتبارات أكبر ترتبط بالمواجهة العامة مع الولايات المتحدة. حيث لم يكن الاتحاد السوفيتي يسعى إلى إشعال مواجهات مباشرة مع الأمريكيين، بل كان يفضل استخدام نفوذه لتعزيز موقفه في إطار الحرب الباردة دون دفع الأمور نحو صدام عسكري شامل.

تتميز المواقف الأيديولوجية والدبلوماسية للاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة في الشرق الأوسط بتعقيدها وتنوعها، حيث اتسمت بالتركيز على تعزيز الفكر الشيوعي والقومي في مواجهة الرأسمالية الغربية. فقد حاول السوفييت تعزيز صورة الاتحاد كمدافع عن حقوق الشعوب المستعمَرة، مما جعلهم يجذبون بعض الأنظمة والحركات القومية في المنطقة.

المواقف الأيديولوجية

١- الترويج للشيوعية: كان الاتحاد السوفيتي يسعى لتمكين الشيوعية في الدول النامية كجزء من استراتيجيته العالمية لتوسيع نطاق نفوذه. في الشرق الأوسط، دعم السوفييت الأحزاب الشيوعية والحركات الثورية، مثل الحزب الشيوعي في العراق، والحركة الشعبية لتحرير فلسطين، التي تبنت خطاباً قومياً معادياً للإمبريالية. كان هذا الدعم يتضمن تقديم المساعدات المالية، والتدريب العسكري، والتأثير على السياسات الداخلية لهذه الدول.

٢- الدعوة للقومية العربية: بينما كان السوفييت يدعمون الشيوعية، كانوا أيضاً يستفيدون من القومية العربية كأداة لتعزيز نفوذهم في المنطقة. تحالفوا مع الزعماء العرب الذين تبنوا خطاباً قومياً، مثل جمال عبد الناصر في مصر، الذي أصبح رمزاً للتحرر الوطني. كان هذا التحالف يتضمن تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للأنظمة القومية، مما جعلها تفضل التعاون مع موسكو بدلاً من واشنطن.

٣- المعاداة للإمبريالية: اتسمت الأيديولوجيا السوفيتية بموقف معادٍ للإمبريالية، حيث تم تقديم الاتحاد السوفيتي كحليف للبلدان التي تسعى للتحرر من الاستعمار الغربي. هذا الموقف ساهم في تعزيز الصورة الإيجابية للسوفييت في الدول التي كانت تعاني من الاستعمار أو الاستغلال الغربي، مما ساعد على بناء تحالفات قوية مع تلك الدول.

المواقف الدبلوماسية

١- بناء التحالفات: عمل الاتحاد السوفيتي على بناء تحالفات استراتيجية مع الدول العربية، مستغلاً تدهور العلاقات بينها وبين الغرب. قدم السوفييت الدعم العسكري لمصر وسوريا، مما عزز من موقفهم في الحرب العربية الإسرائيلية. على سبيل المثال، كانت صفقة الأسلحة السوفيتية إلى مصر في الستينيات هي واحدة من أكبر عمليات نقل الأسلحة في التاريخ، حيث قدمت موسكو كميات ضخمة من الأسلحة والطائرات لمساندة عبد الناصر.

٢- التدخل في الصراعات: لعبت السياسة السوفيتية دوراً حاسماً في عدة صراعات في المنطقة. كانت هناك استجابة فورية من موسكو لكل حدث مهم، مثل حرب عام ١٩٦٧ عندما دعمت السوفييت الدول العربية بالمساعدات العسكرية، بالإضافة إلى تدخلهم في الصراع اللبناني الذي شهد انقساماً عميقاً في المنطقة. هذا التدخل كان جزءاً من الاستراتيجية السوفيتية لتعزيز نفوذها في المنطقة من خلال دعم الأطراف التي تتبنى سياسات معادية للولايات المتحدة.

٣- الدبلوماسية المتعددة الأطراف: استخدم الاتحاد السوفيتي أيضاً الدبلوماسية المتعددة الأطراف لتعزيز وجوده في المنطقة. شارك في مؤتمرات ومفاوضات دولية، مثل مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، الذي جمع دولاً غير متحالفة، حيث تم تقديم السوفييت كحليف لدول الجنوب العالمي. من خلال هذه الفعاليات، حاول السوفييت كسب التأييد من البلدان النامية والبحث عن حلفاء جدد لتعزيز موقفهم ضد الغرب.

٤- التغيرات السياسية: مع مرور الزمن، كانت مواقف السوفييت تتغير وفقاً للتغيرات السياسية في المنطقة. بعد وفاة جمال عبد الناصر، بدأت العلاقات بين السوفييت ومصر تتوتر في ظل صعود أنور السادات الذي سعى لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. هذا التحول يمثل أحد التحديات الرئيسية التي واجهها الاتحاد السوفيتي في الحفاظ على نفوذه في المنطقة، حيث أصبح من الصعب عليه استدامة التحالفات في ظل التغيرات السياسية الداخلية.

النتائج والتداعيات

من خلال مواقفه الأيديولوجية والدبلوماسية، نجح الاتحاد السوفيتي في تعزيز وجوده في الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة، إلا أن هذا النجاح لم يكن خالياً من التحديات. مع مرور الزمن، بدأ تأثيره يتراجع مع تغير الأوضاع السياسية وانتهاء الحرب الباردة، مما أفضى إلى إعادة تشكيل العلاقات الدولية في المنطقة.

استمر الإرث السوفيتي في التأثير على السياسة الإقليمية حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث لا تزال بعض الأنظمة في الشرق الأوسط تستفيد من العلاقات التاريخية مع موسكو، وتظل هذه الديناميكيات تتفاعل مع التغيرات الحديثة في المشهد الجيوسياسي.

القضية الكوردية:

في سياق المواقف الأيديولوجية والدبلوماسية للاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أيضاً دور السوفيت في القضية الكوردية، والذي كان له تأثير كبير على تطورات الوضع في الشرق الأوسط.

دور السوفيت في القضية الكوردية

١- الدعم الأيديولوجي والسياسي: كان الاتحاد السوفيتي يدعم الحركات القومية، بما في ذلك الحركات الكوردية، كجزء من استراتيجيته العامة لتعزيز الفكر الثوري في العالم. حيث قام السوفييت بتقديم الدعم المعنوي والسياسي للحركة الكوردية في العراق وإيران، وذلك في سياق تعاطفهم مع القوميات التي تسعى إلى الاستقلال والتحرر من الهيمنة الاستعمارية.

٢- جمهورية مهاباد: في عام ١٩٤٦، أُعلنت جمهورية مهاباد في إيران بدعم سوفيتي، كأول كيان كوردي مستقل في التاريخ الحديث. وقد كان السوفييت يرون في هذا الدعم فرصة لتعزيز نفوذهم في المنطقة. إلا أن هذه الجمهورية لم تكن مدعومة بشكل كافٍ من قبل موسكو، وتركزت جهود السوفييت على تعزيز علاقاتهم مع الأنظمة القومية في الدول المجاورة، مما أدى إلى ضعف الدعم لجمهورية مهاباد.

٣- الإخفاقات والتراجعات: بعد انسحاب السوفيت من مهاباد، تعرضت الجمهورية لضغوط هائلة من إيران، حيث جرى استعادة السيطرة عليها في عام ١٩٤٧. كان هناك تراجع واضح في الدعم السوفيتي، والذي ترك الكورد في موقف صعب، حيث خذلتهم القوة العظمى التي اعتمدوا عليها. تُعتبر هذه الحالة نقطة حرجة في تاريخ القضية الكوردية، إذ أدت إلى إعدام الشهيد قاضي محمد وقتل العديد من الكورد وتركهم في بحر من الدماء.

أسباب ترك جمهورية مهاباد

١- تغير الأولويات السوفيتية: مع تحول السياسة السوفيتية نحو دعم الأنظمة القومية في المنطقة، أصبح لدى موسكو اهتمامات أخرى أكثر أهمية في علاقاتها مع العراق وإيران، مما جعلها تبتعد عن دعم الكورد في مهاباد. كان هناك اعتقاد بأن دعم الأنظمة القومية سيكون أكثر فائدة لاستراتيجية السوفيت في تعزيز نفوذهم.

٢- عدم استقرار الوضع الداخلي: كانت جمهورية مهاباد تعاني من عدم استقرار سياسي داخلي، حيث كانت هناك تباينات بين الكورد المختلفة، واعتماد على النظام العشائري القبلي، مما جعل من الصعب على السوفييت أن يروا فيها شريكاً موثوقاً. هذا الانقسام الداخلي أدى إلى تراجع الدعم الروسي، حيث اعتُبر أن الجمهورية ليست قادرة على الحفاظ على وجودها.

٣- الحسابات الجيوسياسية: كانت هناك حسابات جيوسياسية معقدة، حيث سعت موسكو إلى الحفاظ على علاقاتها مع إيران، التي كانت تعتبر حليفاً استراتيجياً مهماً. وبالنظر إلى الاحتياجات السياسية للعلاقات السوفيتية-الإيرانية، فضلت موسكو عدم الإقدام على خطوات قد تؤدي إلى تصعيد الصراع في المنطقة.

النتائج والتداعيات

تسبب التخلي عن جمهورية مهاباد في شعور بالخيانة في أوساط الكورد، وأثر بشكل عميق على الحركة الكوردية في السنوات اللاحقة. هذا الإخفاق السوفيتي في دعم الكورد ترك أثراً طويل الأمد على العلاقة بين الحركة الكوردية وروسيا، مما أدّى إلى شعور الكورد بأنهم يُتركون لمواجهة مصيرهم دون دعم حقيقي من القوى الكبرى.

بالإجمال، تُظهر هذه الديناميكيات أن السوفييت قد ركزوا بشكل كبير على دعم القوميات العربية خلال فترة الحرب الباردة، لكنهم لم يقدموا الدعم الكافي للحركة الكوردية، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع وتخليهم عن جمهورية مهاباد في لحظة حرجة، تاركين الكورد في بحر من الدماء.

- الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية:

ساهم النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط في تغيير العديد من البُنى الاجتماعية والاقتصادية في الدول التي تحالفت معه. في العديد من الحالات، أدى الدعم السوفيتي إلى تعزيز الجيش والمؤسسات الأمنية في هذه الدول، وهو ما عزز من قدرة بعض الأنظمة على البقاء في السلطة لفترات طويلة. في المقابل، لم يكن التأثير الاقتصادي السوفيتي بالضرورة إيجابياً على المدى الطويل، حيث لم يكن الاتحاد السوفيتي قادراً على تقديم الدعم الاقتصادي الواسع الذي يمكن أن يضاهي الدعم المالي الغربي.

على المستوى الاجتماعي، روج السوفييت للأفكار الشيوعية والاشتراكية في المنطقة، خصوصاً في أوساط المثقفين والعمال. على الرغم من أن الأفكار الشيوعية لم تنتشر بشكل واسع في العالم العربي بسبب الثقافة الدينية المحافظة والهوية القومية، إلا أن بعض الحركات السياسية اليسارية نمت وترسخت، كما حدث في اليمن الجنوبي والحزب الشيوعي العراقي.

كان للاتحاد السوفيتي تأثيرات عميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة، حيث أسهمت سياساته واستراتيجياته في تشكيل المشهد الإقليمي بطريقة أثرت على الدول والشعوب بشكل كبير. يمكن تحليل هذه الانعكاسات من خلال عدة جوانب:

أ- الانعكاسات الاقتصادية:

١- الاستثمار في البنية التحتية: سعى السوفيت إلى بناء علاقات اقتصادية مع العديد من الدول العربية، من خلال تقديم الدعم المالي والتقني. تم تنفيذ مشاريع بنية تحتية

ضخمة في مجالات مثل الطاقة والنقل والمياه. على سبيل المثال، في مصر، تم بناء السد العالي، الذي يعد رمزاً للتعاون السوفيتي المصري، والذي ساهم في تطوير الزراعة وتحسين الظروف المعيشية.

٢- زيادة الاعتماد على المساعدات السوفيتية: أدت سياسات السوفيت إلى زيادة اعتماد الدول العربية على المساعدات الاقتصادية والعسكرية. هذا الاعتماد جعل هذه الدول تعتمد بشكل أكبر على موسكو في تحقيق أهدافها الاقتصادية، مما ساهم في تحويل بعض الأنظمة إلى حلفاء استراتيجيين في مواجهة الغرب. لكن في المقابل، أوجد هذا الاعتماد تحديات اقتصادية طويلة الأمد، حيث لم تتمكن هذه الدول من تحقيق تنمية مستقلة مستدامة.

٣- التأثير على السياسات الاقتصادية المحلية: أثر الفكر الاشتراكي السوفيتي في تشكيل السياسات الاقتصادية في بعض دول الشرق الأوسط، مما أدى إلى تنفيذ سياسات تأميم وقطاع عام. في العراق، مثلاً، شهدت الحكومة بقيادة عبد الكريم قاسم تأميم الصناعة والموارد، وهو ما كان له تأثير عميق على الاقتصاد المحلي. ورغم أن هذه السياسات أسهمت في تحسين بعض جوانب الحياة، إلا أنها أدت أيضاً إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية وخلق بيئات اقتصادية غير مستقرة.

٤- تنمية الصناعات الثقيلة: سعت السوفيت إلى تعزيز الصناعات الثقيلة في دول مثل العراق ومصر، من خلال دعمها بمعدات وتقنيات حديثة. هذا التحول الصناعي كان له تأثيرات مزدوجة؛ من جهة، ساهم في إنشاء قاعدة صناعية في هذه الدول، ومن جهة أخرى، أدى إلى عدم تنوع الاقتصاد وجعله أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية.

ب- الانعكاسات الاجتماعية:

١- تغييرات في التركيبة السكانية: مع زيادة الدعم السوفيتي، شهدت بعض الدول العربية تغييرات في التركيبة السكانية، حيث انتقل العديد من العمال إلى المدن الكبيرة بحثاً عن فرص العمل في المشاريع السوفيتية. هذا التحول أدى إلى زيادة التمدن والنمو الحضري، مما أثر على المجتمعات التقليدية وأدى إلى تغييرات في أنماط الحياة.

٢- تعزيز الهوية الوطنية: ساهم الدعم السوفيتي للحركات القومية العربية في تعزيز الشعور بالهوية الوطنية لدى العديد من الشعوب في المنطقة. من خلال دعم الأنظمة التي تبنت الخطاب القومي، تمكن السوفيت من إحداث تغييرات في المفاهيم الاجتماعية والسياسية، مما ساهم في بناء روح التضامن بين الشعوب العربية.

٣- الصراعات الداخلية: مع تزايد النفوذ السوفيتي، ظهرت صراعات داخلية بين القوى السياسية والاجتماعية. حيث تباينت وجهات النظر حول كيفية تحقيق التنمية والتغيير، مما أفضى إلى انقسامات في المجتمعات العربية. في العديد من الحالات، كانت هذه الانقسامات مرتبطة بتوجهات الأيديولوجيات الشيوعية والاشتراكية من جهة، والأيديولوجيات القومية والدينية من جهة أخرى.

٤- التأثير على التعليم والثقافة: أدت السياسات السوفيتية إلى إدخال تغييرات جذرية في أنظمة التعليم في بعض الدول العربية. تم التركيز على التعليم الفني والمهني كوسيلة لتعزيز الإنتاجية. لكن هذا التحول لم يكن دائماً متوافقاً مع القيم الثقافية المحلية، مما أثار جدلاً حول هوية التعليم والمناهج الدراسية.

٥- تأثيرات على حقوق الإنسان: في ظل النظام السوفيتي، تم إهمال بعض الحقوق الاجتماعية والسياسية في العديد من الدول العربية، حيث سادت سياسات قمع المعارضة. كانت الأنظمة التي تحظى بدعم السوفيت تسعى إلى إخماد الأصوات المعارضة وتطبيق سياسات تقييد الحريات، مما أثر على التطور الاجتماعي والسياسي في تلك الدول.

ج- النتائج والتداعيات:

أدت هذه الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية إلى تكوين صورة معقدة عن تأثير السوفيت في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة. بينما ساهمت السياسات السوفيتية في تحسين بعض الجوانب الاقتصادية، إلا أنها أوجدت أيضاً تحديات اقتصادية واجتماعية جديدة. في النهاية، تركت هذه الديناميكيات آثاراً عميقة على المجتمعات والشعوب، حيث أصبح الشرق الأوسط ساحة صراعات ونزاعات مستمرة حتى بعد انتهاء الحرب الباردة.

تظل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدخلات الاتحاد السوفيتي موضوعاً مهماً لفهم التطورات التاريخية في المنطقة، حيث تعكس العوامل المعقدة التي ساهمت في تشكيل العلاقات الإقليمية والدولية. هذه الديناميكيات لا تزال تلقي بظلالها على الوضع الحالي في الشرق الأوسط، حيث تظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية قائمة وتحتاج إلى استجابة فعّالة.

- تراجع النفوذ السوفيتي:

بدأ النفوذ السوفيتي في التراجع في الشرق الأوسط في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات. عدة عوامل ساهمت في هذا التراجع، من بينها:

١- اتفاقية كامب ديفيد: كانت هذه الاتفاقية بين مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٩ ضربة قوية للنفوذ السوفيتي في المنطقة، حيث انحازت مصر بشكل كامل إلى المعسكر الغربي بعد هذه الاتفاقية، مما أفقد موسكو حليفاً استراتيجياً هاماً.

٢- التوتر الداخلي في الاتحاد السوفيتي: في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، بدأ الاتحاد السوفيتي يواجه ضغوطاً اقتصادية وسياسية داخلية نتيجة لسياسات الحرب الباردة، مما قلل من قدرته على الاستثمار في تعزيز نفوذه الخارجي.

٣- الحرب الأفغانية: أدت الحرب السوفيتية في أفغانستان (١٩٧٩-١٩٨٩) إلى استنزاف كبير في الموارد والطاقة السوفيتية، وأثرت بشكل كبير على قدرة موسكو على التدخل بشكل فعال في الشرق الأوسط.

الخاتمة:

لعب الاتحاد السوفيتي دوراً محورياً في تشكيل السياسات والتوازنات في الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة. من خلال دعمه لحركات التحرر الوطني وتحالفاته مع الدول العربية، حاول السوفييت توسيع نفوذهم ومواجهة النفوذ الأمريكي. وقد كان هذا الجهد يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي، الذي سعى إلى إقامة نظام عالمي يتسم بتوازن قوى يفضي إلى تعزيز الأفكار الشيوعية والاشتراكية.

- تحديات ومعوقات: على الرغم من ذلك، لم يكن دور السوفيت في الشرق الأوسط خالياً من التحديات والمعوقات. فقد واجهوا صعوبة في توحيد القوى السياسية المختلفة في المنطقة، حيث كان هناك تباين كبير بين الحركات القومية، واليسارية، والإسلامية. إضافةً إلى ذلك، فقد تعرضت العديد من الأنظمة الحليفة لضغوط داخلية وخارجية، مما جعل من الصعب الحفاظ على النفوذ السوفيتي المستدام. لم تكن المصالح القومية للدول العربية دائماً متوافقة مع الأجندة السوفيتية، حيث تباينت الأولويات السياسية والاقتصادية لكل دولة، مما أدى إلى تضارب في المصالح.

- تراجع النفوذ السوفيتي: مع بداية الثمانينيات، شهدت المنطقة تحولاً كبيراً مع تراجع النفوذ السوفيتي. من جهة، أثرت الأزمات الاقتصادية والسياسية على قدرة موسكو على تقديم الدعم اللازم لحلفائها. ومن جهة أخرى، كانت هناك تغييرات في التوجهات الدولية، حيث بدأ العالم يتجه نحو نهاية الحرب الباردة، مما أدى إلى إعادة تشكيل التحالفات والصراعات في الشرق الأوسط.

- التداعيات المستمرة: إن دور روسيا في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة لا يزال موضوعاً مهماً في دراسة تاريخ المنطقة والعلاقات الدولية. فقد ساهم هذا الدور في تكوين الهويات الوطنية، وخلق صراعات جديدة، وتغيير الخرائط السياسية. كما يعكس التداخل العميق بين الأيديولوجيات السياسية والجيوبوليتك في هذه الفترة الحيوية من تاريخ العالم.

- التأمل في المستقبل: إن فهم هذه الديناميكيات يساعدنا على إدراك السياقات المعقدة التي تشكل الأوضاع الحالية في الشرق الأوسط. فعلى الرغم من أن الحرب الباردة قد انتهت، إلا أن إرث السياسات السوفيتية لا يزال حاضراً في العلاقات الدولية. وبالتالي، فإن الدروس المستفادة من هذه الفترة تلقي بظلالها على العلاقات الحالية، سواء بين الدول أو بين الشعوب، وتؤثر على الصراعات والمفاوضات السياسية.

في الختام، يمكن القول إن دور الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط كان جزءاً من صراع أكبر بين القوى العظمى، يعكس في الوقت نفسه تطلعات الشعوب نحو الحرية والاستقلال. ورغم التحديات التي واجهتها، فإن تأثير هذه السياسات لا يزال مستمراً في تشكيل ملامح المنطقة وصياغة مستقبلها. هذا الدور، بكل تعقيداته، يظل نقطة انطلاق لفهم العلاقات الدولية المعاصرة، ويجعل من دراسة هذه المرحلة التاريخية ضرورةً ملحةً لكل من يسعى لفهم التطورات السياسية والاجتماعية في العالم اليوم.

ثانياً: العلاقات الروسية مع دول المنطقة: من السوفيات إلى روسيا المعاصرة

تعتبر العلاقات الروسية مع دول الشرق الأوسط واحدة من أهم المحاور التي شكلت معالم السياسة الدولية منذ فترة الحرب الباردة وحتى يومنا هذا. هذه العلاقات، التي بدأت في سياق تنافس القوى العظمى، شهدت تحولات دراماتيكية تأثرت بالعوامل التاريخية، الجغرافية، والاقتصادية. خلال الحقبة السوفيتية، كان للاتحاد السوفيتي دورٌ بارز في دعم حركات التحرر الوطنية في العالم العربي، حيث سعى إلى مواجهة النفوذ الأمريكي من خلال تحالفاته الاستراتيجية مع الدول العربية.

في فترة ما بعد الحرب الباردة، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، دخلت روسيا في مرحلة جديدة من العلاقات مع دول المنطقة. تغيرت الديناميكيات السياسية والاقتصادية، وأصبح التركيز على بناء علاقات جديدة تتماشى مع التغيرات العالمية. انتقل الاهتمام من دعم الأنظمة الاشتراكية إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية في مجالات الطاقة والتجارة، حيث أصبحت الطاقة أحد العناصر المحورية التي تربط روسيا بدول الشرق الأوسط.

مع بداية الألفية الجديدة، تمثل صعود روسيا كقوة إقليمية جديدة في الشرق الأوسط، خاصة بعد تدخلها العسكري في الأزمة السورية عام ٢٠١٥. هذا التدخل لم يعزز فقط وجودها العسكري في المنطقة، بل أتاح لها الفرصة لتصبح لاعباً رئيسياً في السياسة الإقليمية، مما ساعد على إعادة تشكيل موازين القوى في الشرق الأوسط.

تتسم العلاقات الروسية مع دول الشرق الأوسط بالتعقيد والتنوع، حيث تسعى موسكو إلى تحقيق توازن بين مصالح الدول المختلفة، سواء كانت عربية أو إسلامية أو حتى إسرائيلية. وفي الوقت الذي تتسم فيه هذه العلاقات بالاستقرار النسبي في بعض الأحيان، فإنها تواجه تحديات مستمرة، بما في ذلك التوترات الإقليمية والصراعات الداخلية، بالإضافة إلى المنافسة المتزايدة من قوى عظمى أخرى مثل الولايات المتحدة والصين.

من خلال استعراض تاريخ هذه العلاقات، نهدف إلى فهم كيف تطورت السياسة الروسية في الشرق الأوسط، وما هي العوامل التي ساهمت في تشكيل هذه الديناميكيات، وكيف تؤثر هذه العلاقات في السياقات الإقليمية والدولية الحالية. إن تحليل العلاقات الروسية مع دول الشرق الأوسط ليس مجرد دراسة تاريخية، بل هو أيضاً محاولة لفهم المستقبل المحتمل لهذه العلاقات وتأثيرها على الأمن والاستقرار في المنطقة.

تعتبر العلاقات الروسية مع دول الشرق الأوسط محوراً رئيسياً في السياسة الخارجية الروسية، حيث تتجلى فيها تطورات تاريخية معقدة وتغيرات استراتيجية عميقة. منذ عهد الاتحاد السوفيتي وحتى روسيا المعاصرة، شهدت هذه العلاقات مراحل متعددة من التفاعل والتعاون والصراعات.

١)- العلاقات الروسية السوفيتية مع دول الشرق الأوسط

تشكل العلاقات الروسية السوفيتية مع دول الشرق الأوسط فصلاً مهمًا في تاريخ المنطقة والعلاقات الدولية خلال القرن العشرين. بدأت هذه العلاقات في ظل السياقات الجيوسياسية المعقدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت المنطقة ساحة للتنافس بين القوى العظمى، لاسيما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. اتخذ الاتحاد السوفيتي موقفاً داعماً لحركات التحرر الوطني في العالم العربي والإسلامي، مستغلاً التوترات الداخلية في المنطقة وسعيها للتحرر من الاستعمار.

كانت تلك الفترة التي شهدت تصاعد الحركات القومية العربية، مثل الناصرية والبعثية، فرصة ذهبية للاتحاد السوفيتي لتعزيز نفوذه في الشرق الأوسط. من خلال تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي لدول مثل مصر وسوريا والعراق، نجحت موسكو في بناء تحالفات قوية مع قادة هذه الدول. وقد وجدت الدول العربية في الاتحاد السوفيتي شريكاً قادراً على مواجهة الهيمنة الغربية وتقديم الدعم اللازم لتحقيق استقلالها.

تميزت العلاقات السوفيتية مع دول الشرق الأوسط بالاستراتيجيات التي مزجت بين الأيديولوجيا والسياسة، حيث سعى السوفيت إلى نشر الفكر الاشتراكي والتأثير على الحركات السياسية في المنطقة. في المقابل، كانت الدول العربية ترى في السوفيت قوة توازن تساعدها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو سياسية.

ومع مرور الوقت، تعمقت العلاقات بين الطرفين، خاصة في سياق المواجهات الإقليمية مثل النزاع العربي الإسرائيلي وحرب أكتوبر ١٩٧٣. استمرت هذه العلاقات في النمو حتى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، قبل أن تتعرض لتحديات كبيرة نتيجة تغيرات في التوازنات الدولية والداخلية لدى الاتحاد السوفيتي والدول العربية الحليفة.

تشكل هذه المرحلة من العلاقات الروسية السوفيتية مع الشرق الأوسط أساساً لفهم تطور العلاقات الروسية المعاصرة مع المنطقة، حيث كانت السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط بمثابة خطوة استراتيجية لتعزيز مكانة موسكو كقوة عظمى عالمية.

١- التعاون خلال الحرب الباردة: في فترة الحرب الباردة، كانت السياسة السوفيتية تتسم بالتحالفات مع الدول العربية. دعم الاتحاد السوفيتي حركات التحرر الوطني، ومنح المساعدات العسكرية والاقتصادية للعديد من الدول مثل مصر وسوريا والعراق. كانت هذه العلاقات تستند إلى مصالح مشتركة، حيث سعى السوفيت إلى مواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة.

خلال فترة الحرب الباردة، كانت منطقة الشرق الأوسط محوراً هاماً للتنافس بين القوى العظمى، ولا سيما بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. سعى الاتحاد السوفيتي إلى بسط نفوذه في المنطقة من خلال إقامة تحالفات استراتيجية مع العديد من الدول العربية، وتقديم دعم اقتصادي وعسكري لهذه الدول في إطار ما عُرف بـ "حركات التحرر

الوطني". كان الهدف الرئيسي للسوفيت في هذه الفترة هو تعزيز موقعهم الجيوسياسي في مواجهة النفوذ الغربي، وكبح هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها على مصادر الطاقة والنفط في المنطقة.

- دعم حركات التحرر الوطني:
أدرك الاتحاد السوفيتي مبكراً أهمية الشرق الأوسط كمنطقة غنية بالموارد الطبيعية وموقعها الجغرافي الحيوي الذي يربط بين القارات الثلاث (آسيا، أوروبا، إفريقيا). لذلك، بادر السوفيت إلى دعم حركات التحرر الوطني في المنطقة، مثل الجزائر واليمن الجنوبي، التي كانت تسعى للتحرر من الاستعمار الغربي. هذا الدعم كان جزءاً من استراتيجية موسكو لمواجهة الإمبريالية العالمية ونشر الأيديولوجيا الاشتراكية.

- التحالف مع الدول العربية:
تجلت شراكة السوفيت مع الدول العربية بشكل واضح في علاقتهم مع مصر خلال عهد الرئيس جمال عبد الناصر. قدم السوفيت دعماً عسكرياً كبيراً لمصر خلال الخمسينيات والستينيات، خاصة بعد أزمة السويس عام ١٩٥٦، حيث أسهم هذا الدعم في تعزيز العلاقات المصرية السوفيتية. كما ساعد السوفيت في بناء مشاريع ضخمة مثل السد العالي في أسوان، الذي أصبح رمزاً للتعاون بين البلدين.
كذلك، توسع التحالف السوفيتي ليشمل دولاً أخرى في المنطقة مثل سوريا والعراق. قدم الاتحاد السوفيتي لهذه الدول دعماً عسكرياً كبيراً، بما في ذلك إمدادات الأسلحة المتطورة والتدريب العسكري للقوات المحلية. هذا التحالف كان يعكس رغبة موسكو في خلق حلفاء قادرين على مواجهة النفوذ الغربي، وضمان أن تكون المنطقة جزءاً من الكتلة السوفيتية.

- الصراع العربي الإسرائيلي:
لعب الاتحاد السوفيتي دوراً بارزاً في الصراع العربي الإسرائيلي خلال الحرب الباردة. كان السوفيت يدعمون الدول العربية في مواجهتها لإسرائيل، التي كانت حليفاً قوياً للولايات المتحدة. أثناء حرب ١٩٦٧، قدم الاتحاد السوفيتي مساعدات عسكرية لمصر وسوريا، وسعى لدعم الجهود الدبلوماسية ضد إسرائيل. وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، استمرت موسكو في دعم الدول العربية عسكرياً وسياسياً، وكان هذا الدعم جزءاً من استراتيجية السوفيت لتعزيز موقفهم في الشرق الأوسط، في حين كانوا يوازنون بين دعمهم للأطراف العربية والسعي للحفاظ على استقرار المنطقة.

- التأثير الأيديولوجي:
إلى جانب الدعم العسكري والاقتصادي، كان للاتحاد السوفيتي تأثير أيديولوجي كبير في المنطقة. سعى السوفيت لنشر الأفكار الاشتراكية بين الدول العربية، وكان العديد من القادة العرب، خاصة في سوريا والعراق واليمن الجنوبي، متأثرين بهذه الأفكار. الحزب البعثي في العراق وسوريا، على سبيل المثال، تبنى الأفكار الاشتراكية المتأثرة بالاتحاد السوفيتي، مما عزز العلاقات بين موسكو وهذه الدول.

- التحديات والانحسار:

بالرغم من هذا التعاون الكبير، لم تكن العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ودول الشرق الأوسط خالية من التحديات. فمع توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل في كامب ديفيد عام ١٩٧٩، تراجعت العلاقات بين موسكو والقاهرة بشكل كبير. وفي الثمانينيات، تراجع النفوذ السوفيتي في المنطقة مع انهيار بعض التحالفات، وتدهور الاقتصاد السوفيتي، ما جعلهم غير قادرين على تقديم نفس الدعم السابق لحلفائهم في الشرق الأوسط.

في الختام، كان التعاون بين الاتحاد السوفيتي ودول الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة أحد أهم جوانب السياسة الدولية في تلك الحقبة. من خلال التحالفات العسكرية والدعم الاقتصادي والأيديولوجي، سعى السوفيت إلى تعزيز نفوذهم ومواجهة الهيمنة الغربية. وبرغم التحديات التي واجهتها هذه العلاقات، فإنها لعبت دوراً رئيسياً في تشكيل موازين القوى في الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها.

٢- حرب أكتوبر ١٩٧٣: كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ نقطة تحول في العلاقات السوفيتية العربية، حيث قدمت موسكو دعماً عسكرياً كبيراً لمصر وسوريا. بعد الحرب، تعززت العلاقات بين السوفيت ودول المنطقة، حيث أصبح السوفيت لاعبين أساسيين في السياسة الإقليمية، مما سمح لهم بزيادة نفوذهم.

حرب أكتوبر ١٩٧٣ تُعد واحدة من أبرز الأحداث في تاريخ الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة، ليس فقط لأنها كانت مواجهة عسكرية كبيرة بين إسرائيل من جهة، والدول العربية من جهة أخرى، بل أيضاً لأنها كانت مسرحاً للتنافس بين القوى العظمى، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. لقد كانت هذه الحرب فرصة للاتحاد السوفيتي لتأكيد دوره كحليف رئيسي للدول العربية ومنافس قوي للولايات المتحدة في المنطقة، بينما سعت الدول العربية لاستعادة أراضيها المحتلة وإعادة التوازن العسكري والسياسي في الشرق الأوسط.

- خلفية الحرب ودور الاتحاد السوفيتي:

في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ التي ألحقت هزيمة قاسية بالدول العربية على يد إسرائيل، كانت مصر وسوريا في حالة من الإحباط العسكري والسياسي. ومع استمرار الاحتلال الإسرائيلي لسيناء ومرتفعات الجولان، بحثت الدول العربية عن طرق لاستعادة الأراضي المحتلة وتعويض خسائرها. في هذا السياق، كان الاتحاد السوفيتي يُعتبر الحليف الأقرب لمصر وسوريا، حيث قدّم دعماً عسكرياً هائلاً لكلا البلدين على مدى السنوات التي سبقت الحرب.

استمر الاتحاد السوفيتي في إرسال الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة إلى مصر وسوريا، بما في ذلك طائرات ميغ، ودبابات T-62، وصواريخ مضادة للطائرات. بالإضافة إلى الدعم العسكري، قدّم السوفيت المشورة والتدريب للضباط والجنود العرب. كما سعى الاتحاد السوفيتي إلى تحقيق توازن في منطقة الشرق الأوسط لمواجهة الدعم الكبير الذي كانت تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل.

- التحضير للحرب والتنسيق السوفيتي العربي:
شهدت الأشهر التي سبقت حرب أكتوبر ١٩٧٣ تنسيقاً عسكرياً ودبلوماسياً مكثفاً بين مصر وسوريا والاتحاد السوفيتي. على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي لم يكن مطلعاً بشكل كامل على خطط الهجوم العربي، إلا أن دعمه العسكري جعل من الممكن للقوات المصرية والسورية التحضير بشكل جيد للحرب. وقد تم تعزيز هذا التحضير من خلال التدريبات العسكرية المشتركة وتطوير استراتيجيات تعتمد على الأسلحة والتكتيكات السوفيتية.

في الوقت نفسه، كانت الدبلوماسية السوفيتية تسعى إلى الحفاظ على نفوذها في المنطقة من خلال تأييد المطالب العربية في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى. وفي حين كانت الولايات المتحدة تدعم إسرائيل سياسياً وعسكرياً، كان الاتحاد السوفيتي يساند المطالب العربية لاستعادة الأراضي المحتلة، لكنه كان أيضاً حذراً من الانخراط بشكل مباشر في الحرب خوفاً من تصعيد الصراع مع الولايات المتحدة إلى مواجهة نووية.

- اندلاع الحرب والدعم السوفيتي:
في ٦ أكتوبر ١٩٧٣، شنت مصر وسوريا هجوماً مفاجئاً على القوات الإسرائيلية في سيناء والجولان. تم تنفيذ الهجوم بتنسيق عالٍ بين الجبهتين المصرية والسورية، وحققت القوات العربية نجاحات أولية هامة، حيث تمكنت مصر من عبور قناة السويس، بينما تقدمت القوات السورية في الجولان.

خلال الحرب، لعب الاتحاد السوفيتي دوراً كبيراً في تقديم الإمدادات العسكرية الطارئة للحلفاء العرب. مع اشتداد المعارك وتزايد الخسائر العربية، بدأت مصر وسوريا في طلب مزيد من الدعم العسكري من السوفيت. ورداً على ذلك، نظّم الاتحاد السوفيتي جسراً جوياً لإرسال الأسلحة والذخائر إلى الدول العربية. هذا الدعم السوفيتي كان حاسماً في تمكين القوات المصرية والسورية من مواصلة القتال، بالرغم من أن إسرائيل كانت تتلقى دعماً مماثلاً من الولايات المتحدة عبر جسر جوي ضخم أيضاً.

إلى جانب الدعم المادي، قدمت موسكو أيضاً دعماً دبلوماسياً كبيراً للعرب في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، حيث سعت إلى وقف إطلاق النار والتفاوض على تسوية سلمية للصراع. وكانت موسكو ترى في هذه الحرب فرصة لتعزيز موقفها في الشرق الأوسط وتحدي النفوذ الأمريكي في المنطقة.

- النتائج الدبلوماسية للاتحاد السوفيتي:
مع استمرار الحرب وتدخل الولايات المتحدة بفعالية أكبر لدعم إسرائيل، واجه الاتحاد السوفيتي تحديات دبلوماسية كبيرة. وفي النهاية، كان الدور الأمريكي في التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار أكثر فعالية من الدور السوفيتي، مما أدى إلى تقليص النفوذ السوفيتي في المفاوضات اللاحقة. بالرغم من أن الاتحاد السوفيتي كان داعماً قوياً للعرب خلال الحرب، إلا أن توازن القوى العالمية والتدخل الأمريكي الفعال جعل النفوذ السوفيتي يتراجع في التسوية النهائية للصراع.

ومع انتهاء الحرب، تبين أن الاتحاد السوفيتي كان فعالاً إلى حد ما في دعم الدول العربية من الناحية العسكرية، لكنه لم ينجح في ترجمة هذا الدعم إلى نفوذ دائم في المفاوضات السياسية. بدلاً من ذلك، هيمنت الولايات المتحدة على المفاوضات التي أدت إلى اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل بعد عدة سنوات.

- الدروس المستفادة والتداعيات على العلاقات السوفيتية العربية:
أظهرت حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن الدعم العسكري السوفيتي كان حاسماً للعرب، ولكنه لم يكن كافياً لتحقيق انتصار سياسي دائم. فالدعم السوفيتي ساعد في إطالة أمد الصراع، لكنه لم يكن كافياً لتغيير الديناميكيات الجيوسياسية لصالح العرب بشكل دائم.

بعد الحرب، شهدت العلاقات السوفيتية مع بعض الدول العربية، وخاصة مصر، تراجعاً تدريجياً. وفي عام ١٩٧٩، قاد الرئيس المصري أنور السادات مصر إلى اتفاقية السلام مع إسرائيل، مما أنهى فعلياً الدور السوفيتي في واحدة من أهم دول الشرق الأوسط.

في الختام، لعب الاتحاد السوفيتي دوراً حاسماً في حرب أكتوبر ١٩٧٣ من خلال دعمه العسكري والدبلوماسي للدول العربية. إلا أن هذا الدعم لم يكن كافياً لتحقيق نتائج سياسية ملموسة بعد الحرب، حيث هيمنت الولايات المتحدة على التسوية النهائية. ومع ذلك، تظل حرب أكتوبر نقطة بارزة في التاريخ السوفيتي في الشرق الأوسط، حيث أظهرت قوة وتأثير موسكو في الصراعات الإقليمية في ذروة الحرب الباردة، كما عكست القيود التي واجهتها في منافستها مع الولايات المتحدة على النفوذ في المنطقة.

٣- التأثير على الحركة الفلسطينية: دعم الاتحاد السوفيتي القضية الفلسطينية، حيث قدم الدعم المالي والعسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية. اعتبرت موسكو القضية الفلسطينية جزءاً من الصراع ضد الإمبريالية، وسعت إلى تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية.

خلال فترة الحرب الباردة، لعب الاتحاد السوفيتي دوراً مهماً في دعم الحركات القومية وحركات التحرر الوطني، وكان من بين تلك الحركات الحركة الفلسطينية. بالنسبة للسوفييت، كانت القضية الفلسطينية جزءاً من الصراع الأوسع ضد الإمبريالية الغربية والهيمنة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. وعليه، قدّم الاتحاد السوفيتي دعماً مادياً وسياسياً للحركة الفلسطينية، خاصة بعد أن تبنت قياداتها مواقف تتماشى مع أيديولوجية التحرر الوطني التي كان السوفييت يدعمونها على مستوى العالم.

- الخلفية التاريخية والدعم الأولي:
في البداية، كان الموقف السوفيتي تجاه الحركة الفلسطينية متردداً ومتغيراً. فعندما تم التصويت على قرار تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، صوت الاتحاد السوفيتي لصالح القرار الذي يقضي بإنشاء دولتين، إحداهما يهودية والأخرى عربية. لكن مع تحول الصراع العربي الإسرائيلي إلى مواجهة أوسع، بدأ السوفييت في إعادة تقييم موقفهم بناءً على المصالح الجيوسياسية الأوسع في الشرق الأوسط.

في الخمسينيات والستينيات، ومع تنامي الحركات القومية في العالم العربي، بدأ الاتحاد السوفيتي ينظر إلى الحركة الفلسطينية على أنها جزء من النضال القومي ضد الاستعمار والإمبريالية. هذا التحول في الموقف السوفيتي جاء بالتوازي مع زيادة دعمهم للدول العربية التي كانت تعتبر نفسها جزءاً من الصراع ضد إسرائيل.

- الدعم العسكري والسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية:
بحلول الستينيات، وخاصة بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (PLO) عام ١٩٦٤، أصبح الدعم السوفيتي للحركة الفلسطينية أكثر وضوحاً وتنسيقاً. لقد بدأت موسكو بتقديم الدعم العسكري والسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تُعتبر الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، بقيادة ياسر عرفات.

خلال هذه الفترة، قدّم الاتحاد السوفيتي أسلحة وتدريباً عسكرياً للفصائل الفلسطينية، كما فتح الباب أمام القادة الفلسطينيين لزيارة موسكو وعقد لقاءات مع القيادة السوفيتية. ومن الناحية السياسية، دعمت موسكو مطالب منظمة التحرير الفلسطينية في المحافل الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، حيث كان الاتحاد السوفيتي يسعى دائماً إلى الضغط على إسرائيل وحلفائها الغربيين.

- التأثير على البنية الأيديولوجية للحركة الفلسطينية:
كان للدعم السوفيتي تأثير كبير على البنية الأيديولوجية للحركة الفلسطينية. الفصائل الفلسطينية اليسارية، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش، تبنت أفكاراً ماركسية-لينينية مستوحاة من الأيديولوجية السوفيتية. وكانت هذه الفصائل ترى في الكفاح المسلح والتحرر الوطني جزءاً من الثورة العالمية ضد الإمبريالية والاستعمار.

الدعم السوفيتي للفصائل اليسارية أعطى هذه الفصائل دوراً بارزاً في الحركة الفلسطينية، حيث كانت تتبنى مواقف أكثر تشدداً فيما يتعلق بالكفاح المسلح ومعاداة الولايات المتحدة وإسرائيل. وكان الاتحاد السوفيتي يرى في هذه الفصائل حليفاً استراتيجياً في المنطقة، يساعده على مواجهة النفوذ الغربي.

- حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتوجه الفلسطيني:
بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، شهدت العلاقة بين السوفييت والحركة الفلسطينية تطوراً كبيراً. فالحرب أظهرت أهمية النضال الفلسطيني في الصراع العربي الإسرائيلي الأوسع، وزاد الاتحاد السوفيتي من دعمه للحركة الفلسطينية في هذه المرحلة.

بالإضافة إلى الدعم العسكري والسياسي المتواصل، بدأت موسكو في لعب دور أكبر في الدبلوماسية المرتبطة بالقضية الفلسطينية. سعت القيادة السوفيتية إلى الضغط على المجتمع الدولي للاعتراف بحقوق الفلسطينيين، وخاصة حقهم في إقامة دولة مستقلة. وفي هذا السياق، دعمت موسكو جهود منظمة التحرير الفلسطينية للحصول على اعتراف دولي، وكانت واحدة من الدول التي دعمت قبول المنظمة كعضو مراقب في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤.

- التحديات والعقبات أمام الدعم السوفيتي:
رغم الدعم السوفيتي المستمر، واجهت موسكو عدة تحديات في تعاملها مع الحركة الفلسطينية.
أولاً، كانت الفصائل الفلسطينية منقسمة أيديولوجياً واستراتيجياً، وكان من الصعب على الاتحاد السوفيتي توحيد هذه الفصائل تحت راية واحدة.
ثانياً، العلاقات السوفيتية مع بعض الدول العربية كانت تتأرجح، مثل مصر بعد تحولها نحو الغرب في عهد السادات، مما قلل من قدرة السوفييت على التأثير على مجريات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

علاوة على ذلك، كانت هناك خلافات بين موسكو والفصائل الفلسطينية بشأن التكتيكات، خاصة فيما يتعلق بالكفاح المسلح. في حين كانت موسكو تفضل الحلول الدبلوماسية والسياسية للنزاع العربي الإسرائيلي، كانت بعض الفصائل الفلسطينية تعتبر الكفاح المسلح هو الخيار الوحيد لتحرير فلسطين. هذه التناقضات جعلت من الصعب على السوفييت توجيه الحركة الفلسطينية نحو استراتيجية واحدة واضحة.

- مرحلة الانهيار السوفيتي وتداعياته على القضية الفلسطينية:
مع انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات، فقدت الحركة الفلسطينية أحد أهم داعميها على الساحة الدولية. فالسقوط المفاجئ للكتلة الشرقية جعل القيادة الفلسطينية تبحث عن حلفاء جدد، وتكيفت مع الواقع الدولي الجديد، الذي تميز بتفوق الولايات المتحدة على المسرح العالمي.

رغم ذلك، فإن الإرث السوفيتي في دعم القضية الفلسطينية لم يختفِ. فقد ترك الاتحاد السوفيتي أثراً دائماً على الفصائل الفلسطينية اليسارية التي استمرت في تبني بعض الأفكار الماركسية والمناهضة للإمبريالية. كما أن العلاقات الروسية مع الفلسطينيين لم تنقطع تماماً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث واصلت روسيا الاتحادية دعمها للقضية الفلسطينية ولكن بمستوى أقل مقارنة بالاتحاد السوفيتي.

في الختام، كان للدور السوفيتي تأثير كبير على الحركة الفلسطينية خلال الحرب الباردة. من خلال الدعم العسكري والسياسي، ساعد الاتحاد السوفيتي في تمكين الحركة الفلسطينية وتوجيه مسارها نحو مقاومة الإمبريالية وتحقيق التحرر الوطني. ورغم التحديات التي واجهها السوفييت في التعامل مع الفصائل الفلسطينية المنقسمة، إلا أن دعمهم ساهم في تعزيز القضية الفلسطينية على الساحة الدولية. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، دخلت الحركة الفلسطينية مرحلة جديدة من التكيف مع النظام الدولي الجديد، لكنها لم تنسَ دور السوفييت في نضالها الطويل.

٢)- مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

مع انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، دخل العالم مرحلة جديدة من التحولات الجيوسياسية التي أعادت تشكيل العلاقات الدولية بشكل جذري. لم يكن الشرق الأوسط

بمعزل عن هذه التحولات، إذ أثرت فترة ما بعد الحرب الباردة بشكل عميق على التوازنات الإقليمية والدولية في المنطقة. خلال هذا الوقت، انسحبت روسيا الجديدة بشكل مؤقت من المسرح الشرق أوسطي نتيجة التحديات الداخلية التي واجهتها، مثل التحول الاقتصادي والسياسي العسير الذي أعقب تفكك الاتحاد السوفيتي، ما أدى إلى تقليص نفوذها في المنطقة التي كانت في السابق ساحة رئيسية للصراع بين القوتين العظميين، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.

لكن مع مرور الوقت، وخصوصاً في ظل قيادة فلاديمير بوتين، استعادت روسيا اهتمامها بالشرق الأوسط، وبدأت في بناء علاقات جديدة مع دول المنطقة على أسس مختلفة عن تلك التي كانت موجودة خلال الحرب الباردة. هذه المرحلة الجديدة لم تكن قائمة فقط على الأيديولوجيا كما كان الحال في الماضي، بل ركزت على تعزيز المصالح الروسية الاقتصادية والاستراتيجية، مثل تجارة الأسلحة، واستغلال الطاقة، والتدخل العسكري المباشر كما هو الحال في الصراع السوري.

مرحلة ما بعد الحرب الباردة شهدت تغييرات واسعة في سياسات روسيا تجاه الشرق الأوسط، حيث تميزت بالمرونة في التعامل مع القوى الإقليمية المختلفة والتوازن بين التحالفات المتعددة. هذه الفترة تزامنت مع انحدار الدور الأمريكي النسبي في المنطقة، مما أعطى روسيا الفرصة للعودة كلاعب رئيسي، في إطار طموحها لاستعادة مكانتها العالمية كقوة عظمى.

١- التغييرات في العلاقات: بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، شهدت العلاقات الروسية مع دول الشرق الأوسط تغييرات كبيرة. انتقل التركيز من دعم الأنظمة الاشتراكية إلى بناء علاقات جديدة مع الحكومات المختلفة في المنطقة، بما في ذلك تلك التي كانت تتبنى سياسات سوق حرة.

شهدت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ودول الشرق الأوسط تحولات كبيرة على مدار الحرب الباردة، استجابةً للتطورات الجيوسياسية والاقتصادية والإيديولوجية التي شهدتها المنطقة. هذه التغييرات أثرت بشكل مباشر على مسار العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بين الاتحاد السوفيتي ودول الشرق الأوسط. وبمرور الوقت، أخذت هذه العلاقات أشكالاً متعددة تراوحت بين التحالفات الاستراتيجية والتوترات السياسية، وصولاً إلى إعادة تشكيل هذه العلاقات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز روسيا الحديثة.

- الحقبة المبكرة والتحالفات الأيديولوجية:

في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، كانت السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط موجهة بشكل كبير نحو دعم الحركات القومية والتحرر الوطني في مواجهة الاستعمار الغربي. كانت الدول العربية التي تبنت الاشتراكية والقومية العربية، مثل مصر في عهد جمال عبد الناصر وسوريا في عهد حزب البعث، حلفاء طبيعيين للاتحاد السوفيتي. هذا التحالف كان مدفوعاً بالأيديولوجيات المشتركة المتمثلة في معاداة الإمبريالية والدعوة إلى التنمية الاشتراكية والاقتصادية المستقلة.

شهدت هذه الفترة توقيع العديد من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية بين الاتحاد السوفيتي ودول المنطقة، حيث زود السوفييت تلك الدول بالأسلحة والمساعدات التقنية، وساهموا في بناء مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل السد العالي في مصر. هذا الدعم كان جزءاً من استراتيجية السوفييت لمواجهة النفوذ الغربي، خاصةً الأمريكي، في الشرق الأوسط.

- توترات العلاقات في السبعينيات:

مع دخول السبعينيات، بدأت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ودول الشرق الأوسط تشهد بعض التوترات. فقد تحول التحالف بين السوفييت ومصر بشكل خاص بعد وفاة عبد الناصر وتولي أنور السادات الحكم. السادات سعى إلى التقارب مع الولايات المتحدة، مما أدى إلى تقليص النفوذ السوفيتي في مصر. كانت هذه الخطوة جزءاً من استراتيجية السادات لاستعادة شبه جزيرة سيناء من إسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ من خلال مفاوضات السلام التي رعتها الولايات المتحدة.

في الوقت نفسه، حافظ الاتحاد السوفيتي على علاقاته القوية مع دول أخرى مثل سوريا والعراق وليبيا. هذه الدول استمرت في تلقي الدعم العسكري والاقتصادي من الاتحاد السوفيتي، حيث كانت تعتبر السوفييت قوة توازن رئيسية في مواجهة التهديدات الإسرائيلية والنفوذ الغربي في المنطقة. رغم ذلك، أدت بعض الخلافات الأيديولوجية والسياسية إلى توتر العلاقات في بعض الأحيان، مثل الخلاف بين السوفييت وحزب البعث العراقي بقيادة صدام حسين الذي سعى إلى تعزيز استقلالية العراق عن النفوذ السوفيتي.

- مرحلة الثمانينيات وتراجع النفوذ السوفيتي:

في الثمانينيات، شهدت العلاقات السوفيتية مع الشرق الأوسط مزيداً من التغييرات نتيجة التحديات الداخلية والخارجية التي واجهها الاتحاد السوفيتي. كانت تلك الفترة تتسم بالتوترات الاقتصادية والسياسية داخل الاتحاد السوفيتي نفسه، حيث بدأت بوادر الانهيار تظهر بوضوح. في هذه المرحلة، كانت هناك محاولات لإعادة تشكيل العلاقات مع دول الشرق الأوسط بطريقة أكثر براغماتية، ولكن ضعف القدرة السوفيتية على تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري أدى إلى تراجع نفوذها.

خلال الحرب الإيرانية-العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨)، حاول الاتحاد السوفيتي أن يتبع سياسة حياد حذرة، حيث قدم الدعم لكلا الطرفين في بعض الأوقات، ولكنه لم يتمكن من فرض نفسه كقوة مهيمنة أو وسيط رئيسي في النزاع. هذا الوضع كشف عن تراجع قدرة السوفييت على التأثير في مجريات الأحداث في المنطقة مقارنة بالولايات المتحدة.

- انهيار الاتحاد السوفيتي والتحول إلى روسيا الاتحادية:

مع انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات، شهدت العلاقات بين روسيا الاتحادية والدول الشرق أوسطية تحولاً جذرياً. في بداية فترة التسعينيات، كانت روسيا مشغولة بالتعامل مع أزماتها الداخلية السياسية والاقتصادية، مما قلل من اهتمامها بالشرق الأوسط.

خلال هذه الفترة، تراجعت روسيا عن دورها كحليف رئيسي لدول المنطقة، ووجدت العديد من الدول الشرق أوسطية نفسها مضطرة للبحث عن شركاء جدد، لا سيما في الغرب.

لكن مع استقرار روسيا في عهد فلاديمير بوتين بدايةً من عام ٢٠٠٠، بدأت موسكو تستعيد اهتمامها بالشرق الأوسط، ولكن بمنهجية جديدة ترتكز على تعزيز المصالح الاقتصادية والعسكرية دون الاعتماد الكامل على الأيديولوجيا. هذا التحول أثمر عن تقوية العلاقات مع دول مثل إيران وسوريا، حيث دعمت روسيا حكومة بشار الأسد خلال الحرب الأهلية السورية، مما أعادها إلى موقع مؤثر في المنطقة.

في الختام، شهدت العلاقات الروسية مع دول الشرق الأوسط سلسلة من التغيرات والتحولات على مدار الحرب الباردة وما بعدها. من التحالفات الأيديولوجية مع الدول القومية في الخمسينيات والستينيات، مروراً بالتوترات في السبعينيات والتراجع في الثمانينيات، وصولاً إلى إعادة بناء العلاقات على أسس جديدة في عصر روسيا الحديثة. تظل هذه العلاقات مرآة لتقلبات المصالح السياسية والاقتصادية والإيديولوجية التي شهدتها المنطقة عبر العقود.

٢- أهمية الطاقة: منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت قضايا الطاقة عاملاً محورياً في العلاقات الروسية مع دول الشرق الأوسط. لعبت روسيا دوراً مهماً في تصدير النفط والغاز، مما جعلها شريكاً استراتيجياً للعديد من الدول، مثل العراق وإيران.

خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أصبحت الطاقة واحدة من أهم المحاور الاستراتيجية التي تحكم العلاقات بين روسيا ودول الشرق الأوسط. تمتلك المنطقة احتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، وهي موارد رئيسية للاقتصاد العالمي، ما جعلها دائماً موضع تنافس بين القوى الكبرى. في الوقت نفسه، تعد روسيا واحدة من أكبر منتجي ومصدري الغاز والنفط في العالم، ولذلك كانت الطاقة وسيلة حيوية لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة وخارجها.

- الطاقة كأداة للنفوذ السياسي:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، شهدت روسيا اضطرابات اقتصادية جعلتها بحاجة ماسة إلى إعادة بناء اقتصادها وتعزيز موقعها على الساحة الدولية. قطاع الطاقة لعب دوراً مركزياً في هذا السياق. استفادت روسيا من تصاعد الطلب العالمي على النفط والغاز خلال التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، حيث سعت إلى تكوين تحالفات استراتيجية مع دول الشرق الأوسط المصدرة للطاقة، مثل إيران ودول الخليج العربي.

بفضل مواردها من الطاقة، استخدمت روسيا هذا القطاع كأداة دبلوماسية لتعزيز نفوذها في المنطقة. فعلى سبيل المثال، أقامت علاقات وثيقة مع إيران في مجالات الطاقة النووية والنفط والغاز، وساهمت هذه العلاقات في تعزيز موقف روسيا في الشرق الأوسط كقوة موازية للنفوذ الأمريكي والغربي. كما عملت روسيا على تحسين علاقتها مع دول

مجلس التعاون الخليجي، حيث سعت إلى إقامة شراكات اقتصادية تعتمد على التعاون في مجالات الطاقة والاستثمار، دون أن تقتصر هذه العلاقات على الجانب العسكري أو السياسي.

- الدور المحوري للطاقة في سوريا:
أحد أبرز الأمثلة على أهمية الطاقة في السياسة الروسية في الشرق الأوسط هو الدور الذي لعبته في سوريا. منذ بداية الصراع السوري في ٢٠١١، دعمت روسيا حكومة بشار الأسد، ليس فقط لأسباب جيوسياسية تتعلق بمصالحها في الحفاظ على حليف في المنطقة، بل أيضاً بسبب الموارد الطاقية المحتملة في شرق البحر المتوسط. الاستثمارات الروسية في قطاع الطاقة السوري، وخاصة في مشاريع الغاز، كانت جزءاً من جهودها لضمان وجودها الاقتصادي والعسكري طويل الأمد في المنطقة.

- الغاز الروسي ودبلوماسية الطاقة:
في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أصبحت روسيا تعتمد بشكل كبير على صادرات الغاز الطبيعي لتعزيز دورها الدولي. وهذا انعكس بشكل كبير على سياساتها في الشرق الأوسط. الغاز الروسي أصبح وسيلة فعالة لبناء علاقات اقتصادية واستراتيجية مع دول المنطقة. وفي المقابل، أصبحت روسيا لاعباً مهماً في تحديد ديناميكيات سوق الطاقة في الشرق الأوسط، سواء من خلال بناء علاقات مع الدول المصدرة أو المساهمة في توازنات أسعار النفط والغاز على المستوى العالمي.

- التنسيق مع أوبك:
في السنوات الأخيرة، وخاصة منذ ٢٠١٦، شاركت روسيا في تنسيق سياسات إنتاج النفط مع منظمة أوبك من خلال ما يعرف بـ"أوبك بلس"، وهي مجموعة تضم دول أوبك ودول غير أعضاء، مثل روسيا. هذا التنسيق ساهم في تعزيز العلاقات الروسية مع كبار منتجي النفط في الشرق الأوسط مثل السعودية، وهو ما عزز مكانة روسيا كفاعل رئيسي في ضبط أسعار النفط العالمية والتأثير على الاقتصاديات الإقليمية والعالمية.

الخلاصة، لعبت الطاقة دوراً مركزياً في استراتيجية روسيا تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة. عبر استخدام مواردها الطاقية وتكوين تحالفات في قطاع النفط والغاز، نجحت روسيا في تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة. الطاقة لم تكن مجرد سلعة اقتصادية بالنسبة لروسيا، بل كانت أداة فعالة لتحقيق طموحاتها الجيوسياسية، سواء من خلال التنسيق مع دول أوبك أو تعزيز وجودها العسكري والاقتصادي في سوريا وإيران.

٣- دور روسيا في سوريا: منذ بدء النزاع السوري في عام ٢٠١١، اتخذت روسيا موقفاً قوياً لدعم نظام بشار الأسد. تدخلت روسيا عسكرياً في عام ٢٠١٥، مما أعاد تشكيل موازين القوى في المنطقة وأكدت على وجودها كقوة عظمى. هذا التدخل ساعد في تعزيز العلاقات مع إيران وحزب الله، وجعل روسيا لاعباً رئيسياً في السياسة الإقليمية.

منذ اندلاع الأزمة السورية في عام ٢٠١١، لعبت روسيا دوراً محورياً في تحديد مسار الصراع والسياسة الإقليمية والدولية المحيطة به. شكل التدخل الروسي في سوريا أحد أبرز التدخلات العسكرية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وعكس طموحات روسيا المتجددة في استعادة نفوذها الجيوسياسي العالمي والشرق أوسطي تحديداً. هذا الدور الروسي في سوريا تميز بتدخل عسكري ودبلوماسي معقد، يحمل في طياته أبعاداً متعددة تتراوح بين الاستراتيجية العسكرية والمصالح الاقتصادية والطاقوية، إلى جانب الأهداف السياسية والجيوسياسية.

- الأبعاد الاستراتيجية للتدخل الروسي:

منذ اللحظات الأولى للأزمة السورية، رأت موسكو أن انهيار النظام السوري، بقيادة بشار الأسد، سيعني خسارة حليف استراتيجي في المنطقة. كانت سوريا تمثل قاعدة رئيسية لنفوذ روسيا في الشرق الأوسط منذ الحقبة السوفيتية، خاصة من خلال وجود قاعدة طرطوس البحرية، التي تُعد المنفذ البحري الوحيد لروسيا في البحر المتوسط. وبالتالي، كان الحفاظ على النظام السوري مصلحة استراتيجية لضمان استمرار النفوذ الروسي في هذه المنطقة الحيوية.

بحلول عام ٢٠١٥، وفي ظل تراجع القوات السورية أمام المجموعات المسلحة المعارضة، قررت روسيا التدخل عسكرياً لدعم النظام. أرسلت قوات جوية وبرية، وقدمت دعماً تقنياً واستخباراتياً مكثفاً للقوات السورية، مما أسهم في قلب موازين القوى لصالح الحكومة السورية. التدخل الروسي لم يكن فقط لدعم النظام، بل لضمان استقرار مواقف موسكو الجيوسياسية وإثبات قوتها على الساحة الدولية.

- الدوافع الاقتصادية والطاقوية:

إلى جانب الأبعاد العسكرية والاستراتيجية، كانت المصالح الاقتصادية والطاقوية جزءاً رئيسياً من التدخل الروسي في سوريا. روسيا كانت تسعى للحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع سوريا، والتي شملت اتفاقات على التنقيب عن النفط والغاز في الأراضي السورية، خاصة في شرق البحر المتوسط، حيث تُقدر كميات الغاز المكتشفة هناك بأنها ضخمة. الحفاظ على حكومة موالية في دمشق يعني أن روسيا يمكنها الاستفادة من هذه الموارد، وتأمين وجودها في المنطقة الطاقوية الاستراتيجية.

كما أن سوريا تُعد محطة رئيسية لخطوط أنابيب الطاقة المحتملة التي تربط بين الشرق الأوسط وأوروبا. دعم روسيا للحكومة السورية كان أيضاً لمنع أي مشاريع أنابيب طاقة قد تخرج من الشرق الأوسط عبر سوريا إلى أوروبا، قد تهدد سوق الطاقة الروسي وتقلل من الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي.

- تعزيز النفوذ السياسي والدبلوماسي:

التدخل الروسي في سوريا لم يكن فقط لضمان المصالح الاقتصادية والعسكرية، بل أيضاً لتعزيز موقع روسيا كلاعب رئيسي على الساحة الدبلوماسية الدولية. مع تراجع

الدور الأمريكي وتردد القوى الغربية في التدخل المباشر في الصراع السوري، وجدت روسيا فرصة لإبراز نفسها كقوة دبلوماسية لا غنى عنها في حل النزاعات في الشرق الأوسط. عبر دعم النظام السوري والمشاركة في مفاوضات جنيف وأستانا، تمكنت روسيا من ترسيخ دورها كلاعب رئيسي في أي تسوية مستقبلية للأزمة السورية. كما عززت علاقاتها مع قوى إقليمية مثل إيران وتركيا، من خلال تحالفات وتنسيقات متعددة الأطراف، كان هدفها النهائي هو ضمان بقاء النفوذ الروسي في المنطقة في إطار حل سياسي للأزمة.

- التأثير على الديناميات الإقليمية:

التدخل الروسي في سوريا أعاد تشكيل التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط. من خلال دعمها الصريح للنظام السوري، واجهت روسيا معارضة من دول مثل تركيا والمملكة العربية السعودية، اللتين كانتا تدعمان فصائل المعارضة السورية. غير أن روسيا نجحت في بناء تحالفات مرنة مع هذه القوى، لا سيما من خلال محادثات أستانا، التي ساعدت في تنسيق المصالح المتعارضة بين روسيا وتركيا على سبيل المثال، بما يضمن استمرار نفوذ موسكو دون الدخول في مواجهات مباشرة مع القوى الإقليمية.

كما أن الدور الروسي في سوريا أثار مخاوف الولايات المتحدة والدول الأوروبية بشأن النفوذ المتزايد لروسيا في الشرق الأوسط. هذه المخاوف تجلت في توترات مع الولايات المتحدة حول إدارة الصراع، وخصوصاً بعد التدخل العسكري المباشر من قِبل روسيا، حيث كانت روسيا تهدف أيضاً إلى إعادة إثبات نفسها كقوة عظمى تتحدى الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي.

- الاستفادة من الحرب السورية كنقطة نفوذ عالمي:

على الصعيد العالمي، استفادت روسيا من دورها في سوريا لتقديم نفسها كقوة دولية مسؤولة ومستعدة للدفاع عن حلفائها، وذلك في سياق سعيها لاستعادة مكانتها كقطب عالمي. عبر استخدام القوة العسكرية والدبلوماسية، ساعدت روسيا في تغيير الديناميات الإقليمية والدولية المتعلقة بالأزمة السورية، ونجحت في تعزيز مكانتها كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط.

الخلاصة، دور روسيا في سوريا خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة شكّل محطة رئيسية في تاريخ السياسة الخارجية الروسية، حيث أصبح التدخل الروسي في هذا البلد نموذجاً لطموحات روسيا في استعادة دورها كلاعب عالمي. من خلال تعزيز النفوذ العسكري والاقتصادي والسياسي في سوريا، نجحت موسكو في تحويل الأزمة السورية إلى فرصة لتعزيز وجودها في الشرق الأوسط ولعب دور أكبر في التوازنات الدولية، وسط تحديات ومصالح معقدة تداخلت فيها الأبعاد الجيوسياسية، الطاقوية، والعسكرية.

٣)- روسيا المعاصرة ودورها في الشرق الأوسط:

تحقيق التوازن: تسعى روسيا المعاصرة إلى تحقيق توازن في العلاقات مع دول المنطقة، حيث تحافظ على علاقات وثيقة مع إيران من جهة، وتعزز تعاونها مع الدول العربية

السنية مثل السعودية والإمارات من جهة أخرى. هذه السياسة تتيح لموسكو الاستفادة من التوترات الإقليمية وتوسيع نفوذها.

أ- الاستثمارات الاقتصادية: قامت روسيا بزيادة استثماراتها في مجالات الطاقة والبنية التحتية في دول مثل مصر والعراق. هذه الاستثمارات تعكس رغبة روسيا في استعادة دورها كقوة مؤثرة في الاقتصاد الإقليمي، وتعزز من علاقتها مع الدول العربية.

ب- الدبلوماسية متعددة الأبعاد: تستخدم روسيا الدبلوماسية كوسيلة لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، حيث تشارك في جهود الوساطة لحل النزاعات، مثل النزاع السوري. تسعى موسكو إلى الظهور كوسيط محايد، مما يساعدها على بناء علاقات مع مختلف الأطراف.

ج- التحديات التي تواجهها: على الرغم من النجاح في تعزيز نفوذها، تواجه روسيا تحديات كبيرة في المنطقة. يتضمن ذلك الصراعات الداخلية، وتنافس القوى العظمى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة والصين. كما أن العلاقات الروسية الإسرائيلية قد تشهد توترات بسبب دعم روسيا لإيران وحزب الله.

الخاتمة:

تعكس العلاقات الروسية مع دول الشرق الأوسط مسارًا تاريخياً معقداً من التعاون والصراع، بدأ في الحقبة السوفيتية واستمر حتى العصر الحديث، مع تغييرات جوهرية تعكس التحولات العالمية والإقليمية. كانت هذه العلاقات دائماً متشابكة مع تطورات السياسة الدولية، حيث شكّل الشرق الأوسط مسرحاً رئيسياً للصراعات الإيديولوجية والحسابات الجيوسياسية بين القوى الكبرى، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا المعاصرة اليوم. في كل مرحلة، سعت روسيا إلى الحفاظ على موطئ قدم في هذه المنطقة الحيوية، مستخدمة في ذلك مزيجاً من القوة الصلبة كالتحالفات العسكرية والتدخلات المباشرة، إلى جانب القوة الناعمة التي تضمنت الدبلوماسية، العلاقات الاقتصادية، والتعاون في مجالات الطاقة.

خلال الحقبة السوفيتية، شكلت الأيديولوجيا محور التحالفات الروسية مع دول الشرق الأوسط، وخاصة مع الأنظمة القومية التي كانت تتبنى سياسات معادية للغرب وتستفيد من الدعم العسكري والسياسي السوفيتي. ومع ذلك، واجهت روسيا تحديات كبرى في التعامل مع تنوع المصالح الإقليمية والتوازنات المحلية، ما جعل هذه العلاقات معقدة ومتقلبة. تحولات هذه العلاقات لم تكن ناتجة فقط عن الحسابات الجيوسياسية، بل ارتبطت أيضاً بالتطورات الداخلية في روسيا والمنطقة نفسها.

مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وجدت روسيا نفسها في وضع أضعف على الصعيد الدولي، مما أدى إلى تراجع نفوذها في الشرق الأوسط. غير أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة أعادت لروسيا بعض النفوذ، لا سيما مع صعودها مجدداً كلاعب اقتصادي رئيسي يعتمد على صادرات الطاقة، ودخولها في تحالفات جديدة مع دول المنطقة. وبرزت

القوة الطاقوية كأحد أهم أدواتها الاقتصادية والاستراتيجية، حيث بدأت في تعزيز علاقاتها مع دول مثل إيران، والعراق، وسوريا، ودول الخليج العربي.

في مرحلة ما بعد ٢٠١١، عاد الشرق الأوسط ليكون في قلب الاستراتيجية الروسية، خصوصاً من خلال الدور الذي لعبته في الصراع السوري. التدخل العسكري الروسي في سوريا لم يكن مجرد دعم لحليف استراتيجي، بل كان أيضاً رسالة واضحة للعالم عن عودة روسيا كقوة عالمية قادرة على التأثير في النزاعات الدولية والمشاركة في رسم سياسات الشرق الأوسط. هذا التدخل أكد أن روسيا لا تزال ترى في الشرق الأوسط ساحة رئيسية لتعزيز نفوذها وتحدي الهيمنة الأمريكية والغربية.

وبجانب المصالح العسكرية والجيوسياسية، كانت العلاقات الاقتصادية والتجارية جزءاً لا يتجزأ من العلاقات الروسية مع دول الشرق الأوسط. من خلال التعاون في مجالات الطاقة، وخاصة الغاز والنفط، سعت روسيا إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية والاحتفاظ بمكانة مركزية في سوق الطاقة العالمية، مما جعلها شريكاً استراتيجياً للعديد من دول المنطقة.

لكن، ورغم كل هذه النجاحات، تبقى تحديات كبرى تواجه روسيا في سعيها للحفاظ على دورها في الشرق الأوسط. التنافس مع قوى إقليمية ودولية أخرى، مثل الولايات المتحدة، الصين، تركيا، وإيران، يجعل من الصعب على روسيا ضمان تفوق دائم. كما أن التعقيدات الداخلية في المنطقة، سواء من خلال النزاعات المسلحة أو التوترات الطائفية والعرقية، تضيف مزيداً من التعقيد إلى حسابات روسيا الجيوسياسية.

ختاماً، تظل روسيا لاعباً رئيسياً في الشرق الأوسط، حيث تتنوع أدواتها بين الدبلوماسية، التعاون الاقتصادي، والعلاقات العسكرية. في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ المنطقة، تسعى روسيا إلى تعزيز وجودها والحفاظ على نفوذها، مستفيدة من التغيرات السياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة والعالم. ومع استمرار التوترات الدولية والإقليمية، سيظل الشرق الأوسط مركزاً رئيسياً لتنافس القوى العظمى، حيث تلعب روسيا دوراً حاسماً في صياغة مستقبل المنطقة، مركزة على حماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، ومحاولة ضمان توازن في علاقاتها مع مختلف الفاعلين الإقليميين والدوليين.

- **Golan, Galia.** *Soviet Policies in the Middle East: From World War Two to Gorbachev.* Cambridge University Press, 1990.
- **Miller, Rory.** *Russia and the Middle East: Conflict and Cooperation.* Lynne Rienner Publishers, 2014.
- **Freedman, Robert O.** *Moscow and the Middle East: Soviet Policy since the Invasion of Afghanistan.* Cambridge University Press, 1991.
- **Trenin, Dmitri.** *What Is Russia Up to in the Middle East?* Polity Press, 2018.
- **Shlaim, Avi.** *The Iron Wall: Israel and the Arab World.* Penguin Books, 2001.
- **Rubinstein, Alvin Z.** *Red Star on the Nile: The Soviet-Egyptian Influence Relationship Since the June War*. Princeton University Press, 1977.
- **Tsygankov, Andrei P.** *Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity.* Rowman & Littlefield, 2022.
- **Hahn, Gordon M.** *Russia's Islamic Threat.* Yale University Press, 2007.
- **Katz, Mark N.** *Leaving without Losing: The War on Terror after Iraq and Afghanistan.* Johns Hopkins University Press, 2012.

الفصل الثالث:

الأسباب وراء التدخل الروسي في الشرق الأوسط

- **مصالح روسيا الاستراتيجية: الطاقة، التجارة، والقواعد العسكرية.**
- **الرغبة في استعادة النفوذ العالمي.**
- **رد فعل روسيا على الوجود الأمريكي في المنطقة.**

يعد التدخل الروسي في الشرق الأوسط، وخاصة في السنوات الأخيرة، أحد أبرز التحولات في المشهد الجيوسياسي العالمي. بعد عقود من الغياب النسبي منذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، عادت روسيا بقوة إلى الساحة الإقليمية، حيث سعت إلى استعادة مكانتها كقوة عالمية مؤثرة في واحدة من أكثر المناطق اضطراباً وأهمية استراتيجياً في العالم. يأتي هذا التدخل في إطار سعي موسكو لتوسيع نفوذها الجيوسياسي، تحقيق مصالحها الاقتصادية، وإعادة تشكيل النظام العالمي بما يعزز مكانتها كقوة موازية للولايات المتحدة والغرب.

تاريخياً، تعود جذور الاهتمام الروسي بالشرق الأوسط إلى الحقبة السوفيتية، حينما كانت موسكو تسعى إلى دعم حركات التحرر الوطني وتوسيع رقعة تأثيرها من خلال بناء علاقات وثيقة مع الأنظمة القومية العربية، ومساندة الدول التي وقفت ضد النفوذ الغربي. إلا أن فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي شهدت تراجعاً ملحوظاً في الحضور الروسي، حيث ركزت روسيا على قضاياها الداخلية ومحاولات إعادة بناء اقتصادها ونظامها السياسي. ومع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة، بدأ تحول استراتيجي واضح في السياسة الخارجية الروسية، لا سيما في الشرق الأوسط.

تعددت الأسباب التي دفعت روسيا إلى العودة بقوة إلى المنطقة، ويمكن تلخيصها في ثلاثة محاور رئيسية: المصالح الاستراتيجية والاقتصادية، الرغبة في استعادة نفوذها الدولي، ورد الفعل على التوسع الأمريكي في المنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. من الناحية الاستراتيجية، يشكل الشرق الأوسط منطقة حيوية لروسيا ليس فقط بسبب موقعه الجغرافي بين أوروبا وآسيا، بل أيضاً بسبب ثرواته الطبيعية، مثل النفط والغاز، التي تجعل منه مركزاً رئيسياً للتجارة العالمية في مجال الطاقة، وهو ما يتقاطع بشكل مباشر مع مصالح روسيا، التي تعتمد بشكل كبير على صادراتها من الطاقة. لذا، تسعى موسكو إلى ضمان موطئ قدم قوي لها في هذه السوق، سواء من خلال التعاون مع دول منتجة مثل إيران وقطر، أو من خلال تعزيز نفوذها في بلدان محورية مثل سوريا.

من جهة أخرى، ترى القيادة الروسية أن تدخلها في الشرق الأوسط يمثل فرصة لإعادة بناء صورتها كقوة عالمية منافسة للغرب. فبعد سنوات من هيمنة الولايات المتحدة والغرب على القرارات السياسية في المنطقة، تعتقد روسيا أن بإمكانها استغلال الفراغ الناشئ عن التراجع الأمريكي في بعض الصراعات الإقليمية، لتقديم نفسها كوسيط نزيه

وقوة داعمة للاستقرار، خاصة في الصراع السوري. في هذا السياق، نجحت موسكو في تعزيز تحالفاتها مع دول مثل إيران وتركيا، كما أعادت بناء علاقات وثيقة مع عدد من الأنظمة العربية التي ترى في روسيا شريكاً موثوقاً يمكنه تزويدها بالسلاح والدعم السياسي دون التدخل في شؤونها الداخلية كما يفعل الغرب.

علاوة على ذلك، يمكن فهم التدخل الروسي في الشرق الأوسط كرد فعل على الهيمنة الأمريكية المتزايدة في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة. فبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تصاعد التدخل العسكري الأمريكي في العراق وأفغانستان، مما أدى إلى إضعاف الأنظمة التقليدية في المنطقة، وزيادة الاضطرابات التي وفرت لروسيا فرصة للعودة إلى الساحة كقوة مؤثرة. بالنسبة لموسكو، مثل هذا التدخل وسيلة للرد على محاولات تطويقها جيوسياسياً، سواء من خلال توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو من خلال نشر الأنظمة الدفاعية الصاروخية في أوروبا الشرقية. ومن هذا المنطلق، يُعتبر التدخل الروسي في سوريا خطوة استراتيجية لتأكيد نفوذها في قلب الشرق الأوسط، وإرسال رسالة قوية للغرب بأنها لن تتخلى عن مصالحها بسهولة.

في النهاية، يمكن القول إن التدخل الروسي في الشرق الأوسط لم يكن نتيجة صدفة أو تحركات عشوائية، بل هو جزء من استراتيجية شاملة تهدف إلى استعادة روسيا لمكانتها كقوة عالمية مؤثرة. وبالنظر إلى التحولات الجيوسياسية الراهنة في المنطقة، فإن هذا التدخل يعكس محاولات موسكو للتكيف مع واقع دولي متغير، حيث تسعى لتحقيق أقصى قدر من الفوائد الاستراتيجية والاقتصادية، بينما تعمل على تقويض نفوذ منافسيها الغربيين.

إن التدخل الروسي في الشرق الأوسط يعكس استراتيجية محكمة تهدف إلى تحقيق أهداف متعددة، من بينها تعزيز النفوذ الجيوسياسي، تأمين المصالح الاقتصادية، ومواجهة النفوذ الغربي المتزايد في المنطقة. من خلال تحالفاتها مع دول رئيسية مثل سوريا وإيران، تسعى روسيا إلى ترسيخ وجودها كقوة لا يمكن تجاهلها في إدارة الأزمات الإقليمية. هذا التدخل يعزز مكانة روسيا كلاعب دولي رئيسي، ويؤكد على سعيها لاستعادة دورها التقليدي كقوة مؤثرة على الساحة العالمية، خصوصاً في مناطق الصراع والتوتر الجيوسياسي.

إلى جانب الأهداف الجيوسياسية، يلعب الاقتصاد دوراً محورياً في التدخل الروسي في الشرق الأوسط، حيث تعتمد روسيا بشكل كبير على صادراتها من النفط والغاز لتعزيز اقتصادها. المنطقة، بكونها غنية بموارد الطاقة، تشكل سوقاً حيوية ومنافسة شديدة على النفوذ، سواء من خلال الشراكات مع دول منتجة للطاقة مثل إيران وقطر، أو من خلال المشاركة في مشاريع البنية التحتية للطاقة. كما تسعى موسكو إلى تأمين طرق تصدير جديدة وحماية مصالحها في سوق الطاقة العالمي، ما يجعل الاستقرار في الشرق الأوسط مسألة ذات أولوية قصوى في سياستها الخارجية.

أولاً: مصالح روسيا الاستراتيجية: الطاقة، التجارة، والقواعد العسكرية

تلعب المصالح الاستراتيجية لروسيا دوراً حاسماً في تحديد سياساتها في الشرق الأوسط، لا سيما في مجالات الطاقة والتجارة والقواعد العسكرية.

١- الطاقة:

يعتبر الشرق الأوسط أحد أغنى مناطق العالم بالموارد النفطية والغاز الطبيعي، وهما مكونان حيويان للاقتصاد الروسي الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات الطاقة. تسعى روسيا إلى الحفاظ على دورها كلاعب رئيسي في سوق الطاقة العالمية من خلال تعزيز التعاون مع الدول المنتجة للنفط مثل إيران وقطر، والمشاركة في ترتيبات دولية مثل منظمة "أوبك+". يساعد هذا التعاون روسيا في التحكم في أسعار الطاقة العالمية، مما يؤثر على ميزانيتها الوطنية ويعزز نفوذها الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن تطوير البنية التحتية للطاقة وخطوط الأنابيب في الشرق الأوسط يمثل أهمية بالغة لموسكو لضمان تدفق الإمدادات عبر ممرات آمنة.

٢- التجارة:

إلى جانب الطاقة، تسعى روسيا إلى توسيع تجارتها مع دول المنطقة، خاصة في مجال الصناعات العسكرية والزراعية. تشكل صادرات السلاح الروسية إلى دول مثل سوريا وإيران والسعودية جزءاً كبيراً من هذه العلاقات التجارية، حيث تعتمد تلك الدول على موسكو لتحديث معداتها العسكرية والحصول على أنظمة دفاع متقدمة. كما تعزز روسيا روابطها التجارية مع دول المنطقة عبر المشاريع الاستثمارية في مجالات البنية التحتية والطاقة، مما يدعم نفوذها السياسي ويعزز اعتماد تلك الدول عليها كشريك تجاري طويل الأمد.

٣- القواعد العسكرية:

أحد أبرز المصالح الاستراتيجية لروسيا هو الحفاظ على وجود عسكري دائم في المنطقة. يُعد ميناء طرطوس في سوريا مثالاً بارزاً على هذا الاهتمام، إذ يمثل القاعدة البحرية الوحيدة لروسيا في البحر المتوسط، مما يمنحها القدرة على حماية مصالحها العسكرية والاقتصادية في المنطقة ومراقبة التحركات الغربية. إلى جانب طرطوس، عززت روسيا وجودها في سوريا من خلال قاعدة حميميم الجوية التي استخدمتها لتوسيع عملياتها في المنطقة ولضمان موقع استراتيجي في النزاعات الإقليمية. يشكل هذا الانتشار العسكري جزءاً من جهود موسكو لاستعادة نفوذها العالمي والتصدي لأي تهديدات قد تنشأ عن وجود القوى الغربية في الشرق الأوسط.

من خلال هذا المزج بين المصالح الاقتصادية والعسكرية، تسعى روسيا إلى ترسيخ مكانتها كقوة رئيسية في المنطقة وضمان حماية نفوذها الاستراتيجي على المدى الطويل.

التأثير الجيوسياسي:
تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها الجيوسياسي في الشرق الأوسط باعتبار المنطقة مسرحاً مركزياً للتنافس العالمي. وفي ظل انحسار الدور الأمريكي في بعض أجزاء المنطقة، وجدت روسيا فرصة لملء الفراغ الجيوسياسي وتعزيز علاقاتها مع القوى الإقليمية. هذا الدور لا يتوقف عند حدود المصالح الاقتصادية والعسكرية فحسب، بل يمتد إلى تأكيد حضورها كوسيط سياسي في النزاعات الإقليمية، مثل الصراع في سوريا أو توترات الخليج. تستغل روسيا مكانتها في مجلس الأمن الدولي، وعلاقاتها الوثيقة مع أطراف مختلفة في المنطقة، لتلعب دوراً مؤثراً في تسوية النزاعات أو التأثير على مخرجاتها بما يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية.

التحديات والمكاسب:
رغم هذه الاستراتيجية المتعددة الأبعاد، تواجه روسيا تحديات كبيرة في سعيها لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط. المنافسة مع الولايات المتحدة والدول الغربية على النفوذ في المنطقة، والانخراط في تحالفات مع دول غير مستقرة أو متورطة في نزاعات داخلية، مثل سوريا، يفرض على روسيا استثمارات هائلة في الموارد السياسية والاقتصادية والعسكرية. كما أن تقلبات أسعار النفط والغاز تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الروسي، مما يجعل سياسات الطاقة عاملاً حساساً بالنسبة لموسكو.

ومع ذلك، فإن روسيا تمكنت من تحقيق مكاسب كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والعسكري. من خلال تعزيز علاقاتها مع دول الخليج وتطوير شراكات جديدة في مجالات الطاقة والتكنولوجيا، نجحت موسكو في تنويع مصادر دخلها وتعزيز موقعها كلاعب رئيسي في المعادلات الإقليمية. كما أن الدعم الروسي لحكومة الأسد في سوريا، والتحالفات مع دول أخرى، أعطى روسيا نفوذاً سياسياً غير مسبوق في الصراع السوري، مما مكنها من فرض شروطها على الطاولة الدولية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

باختصار، المصالح الاستراتيجية لروسيا في الشرق الأوسط تتنوع بين الحفاظ على السيطرة على أسواق الطاقة، توسيع الروابط التجارية، وضمان وجود عسكري طويل الأمد. كل هذه العوامل تشكل جزءاً من استراتيجية أوسع تسعى روسيا من خلالها إلى تعزيز مكانتها العالمية كقوة كبرى وتأمين نفوذها في منطقة تُعتبر مفترق طرق عالمياً للصراع والتنافس الجيوسياسي.

وفي إطار هذا التنافس الجيوسياسي، تسعى روسيا إلى تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على تحالفاتها التقليدية مع دول مثل سوريا وإيران، والتوسع في علاقاتها مع دول الخليج التي تمثل محوراً اقتصادياً وسياسياً مهماً في المنطقة. يُظهر هذا النهج قدرة موسكو على المناورة الدبلوماسية والتكيف مع التحولات الإقليمية، مما يعزز حضورها في الشرق الأوسط ويمنحها دوراً مؤثراً في صياغة مستقبل المنطقة.

ثانياً: الرغبة في استعادة النفوذ العالمي

تعد الرغبة في استعادة النفوذ العالمي أحد الدوافع الرئيسية وراء التدخل الروسي في الشرق الأوسط. بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات، تراجعت مكانة روسيا كقوة عالمية، واضطرت لمواجهة العديد من التحديات الداخلية والخارجية. إلا أن روسيا، تحت قيادة فلاديمير بوتين، وضعت نصب عينيها استعادة مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدولية.

في هذا السياق، يُعتبر الشرق الأوسط ساحة حيوية لاستعادة هذا النفوذ، حيث تسعى موسكو إلى إثبات قدرتها على لعب دور محوري في القضايا الدولية. من خلال التدخل العسكري في سوريا عام ٢٠١٥، أظهرت روسيا أنها قادرة على تغيير موازين القوى، وأن لديها الإرادة لاستخدام القوة الصلبة لتحقيق أهدافها. كذلك، يعكس تدخلها في الأزمات الإقليمية قدرتها على التعامل مع قضايا دولية معقدة، مما يعزز مكانتها كطرف لا غنى عنه في صياغة الحلول السياسية والأمنية.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى روسيا إلى تقديم نفسها كبديل للهيمنة الغربية، خصوصاً بعد التدخلات الأمريكية والغربية في المنطقة التي خلفت الكثير من الفوضى. من خلال سياستها في الشرق الأوسط، ترغب موسكو في إعادة توازن القوى العالمية، وتقديم نموذج مختلف للتعاون مع الدول الإقليمية، يعتمد على الشراكة والاحترام المتبادل دون فرض إملاءات سياسية أو أيديولوجية.

تتجلى هذه الرغبة الروسية في استعادة النفوذ العالمي من خلال تعزيز دورها كقوة موازنة في النزاعات الإقليمية. فبينما تراجعت الولايات المتحدة عن بعض تدخلاتها العسكرية المباشرة في المنطقة، وجدت روسيا فرصة لتعزيز حضورها، عبر تقديم نفسها كلاعب موثوق به لحلفائها القدامى والجدد. كان تدخلها في سوريا مثالاً بارزاً على هذه الاستراتيجية، حيث تمكنت من الحفاظ على النظام السوري، حليفها التقليدي، وفرضت نفسها كوسيط رئيسي في المفاوضات بين الأطراف المتصارعة.

علاوة على ذلك، يعكس التوجه الروسي نحو تعزيز علاقاتها مع دول مثل إيران وتركيا، وحتى مع بعض دول الخليج، سعياً لتوسيع دائرة حلفائها والتأثير على التطورات الإقليمية بشكل أعمق. فهذه الشراكات لا تقتصر على الجانب العسكري، بل تشمل أيضاً التعاون في مجالات الطاقة والتجارة، مما يعزز مكانة روسيا كقوة دولية متعددة الأبعاد.

من خلال هذه التحركات، تسعى روسيا إلى التأكيد على أنها لا تزال قادرة على تحدي النفوذ الغربي في المنطقة، بل وعلى تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، حيث تلعب هي دوراً محورياً في تحقيق التوازن الدولي. هذا الطموح لاستعادة النفوذ العالمي لا يتعلق فقط بالشرق الأوسط، بل يشكل جزءاً من استراتيجية أوسع لروسيا لاستعادة مكانتها كقوة كبرى تتحدى الأحادية القطبية التي سادت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

ثالثاً: رد فعل روسيا على الوجود الأمريكي في المنطقة

تتسم العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط بتاريخ طويل من التنافس، يعود إلى فترة الحرب الباردة عندما انقسم العالم إلى كتلتين متنافستين تقودهما واشنطن وموسكو. ومع نهاية الحرب الباردة، شهدت المنطقة تحولات كبرى في موازين القوى، خاصة مع تصاعد النفوذ الأمريكي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وفي العقود التي تلت ذلك، أبدت روسيا ردود فعل متباينة ومتطورة إزاء الوجود الأمريكي المتزايد في الشرق الأوسط، بهدف حماية مصالحها الخاصة، وضمان عدم هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة.

في ظل التحولات الكبرى التي شهدها الشرق الأوسط على مر العقود، برزت روسيا كقوة طامحة لإعادة تشكيل توازنات القوى في المنطقة، معيدةً رسم ملامح النفوذ العالمي لها في مواجهة الوجود الأمريكي المتصاعد منذ نهاية الحرب الباردة. من جهة، تتطلع موسكو إلى الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، ومن جهة أخرى، تراها فرصة للتأكيد على مكانتها كلاعب رئيسي قادر على موازنة كفة النفوذ الغربي.

لقد بدأ هذا التنافس منذ حقبة الاتحاد السوفيتي عندما كانت واشنطن وموسكو تتصارعان على النفوذ في الشرق الأوسط، غير أن العقود التالية شهدت تحولات عميقة في الساحة الإقليمية والدولية، أدت إلى تعقيد هذه العلاقة. ففي وقت هيمنت فيه الولايات المتحدة على المشهد الإقليمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، استفادت روسيا من الصراعات المحلية وأزمات الطاقة لإعادة تأسيس علاقات متينة مع العديد من الدول الإقليمية التي وجدت في موسكو حليفاً قادراً على تقديم الدعم العسكري والتكنولوجي والاقتصادي بعيداً عن التدخلات السياسية الصارمة التي تفرضها الولايات المتحدة.

تمثلت هذه الاستراتيجية الروسية في عدة جوانب، من بينها التدخل العسكري في سوريا، وتوطيد علاقاتها مع قوى إقليمية مثل إيران وتركيا، وسعيها لتعزيز روابط اقتصادية وتجارية في مجالات حيوية كالطاقة والموارد الطبيعية. تدرك روسيا أن توسيع نفوذها في الشرق الأوسط يشكل تحدياً مباشراً للسياسات الأمريكية، ويمنحها دوراً رئيسياً في القضايا الاستراتيجية التي تشغل المجتمع الدولي.

ومن هنا، لم تكتفِ روسيا بتقديم الدعم العسكري لحلفائها، بل تبنت أيضاً دور الوسيط الإقليمي عبر تدخلات دبلوماسية لحل النزاعات وإبراز نفسها كقوة تسعى للاستقرار مقابل الفوضى التي خلفتها السياسات الأمريكية في المنطقة. كما سعت موسكو إلى دعم تحالفات جديدة وتقديم نفسها كقوة مناهضة للهيمنة الأمريكية، مع تعميق روابطها في مبيعات الأسلحة والاستثمارات المشتركة التي تخدم مصالحها على المدى البعيد.

بالتالي، أصبح الشرق الأوسط مسرحاً لصراع جيوسياسي عميق بين موسكو وواشنطن، حيث يحاول كل طرف استخدام الأدوات المتاحة له لفرض رؤيته. في هذا السياق،

يشكل رد فعل روسيا على الوجود الأمريكي استراتيجية متعددة الأبعاد، تحمل في طياتها تطلعات كبيرة لاستعادة مجدها كقوة عالمية، ورؤية جديدة للأمن الإقليمي بما يحقق مصالحها ويحد من التفرد الأمريكي، ويجعل من روسيا شريكاً لا يمكن تجاهله في تحديد ملامح مستقبل المنطقة.

١)- استعادة الدور الروسي وإعادة التوازن:

بعد سنوات من الضعف الداخلي نتيجة التحولات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها روسيا في التسعينيات، بدأت موسكو في بداية الألفية الجديدة بقيادة فلاديمير بوتين بوضع استراتيجيات لتعزيز دورها على الساحة الدولية، وخاصة في الشرق الأوسط. مع توسع النفوذ الأمريكي في العراق وأفغانستان، وتشكيل قواعد عسكرية أمريكية في المنطقة، رأت روسيا ضرورة التحرك للحفاظ على توازن القوى. أتاح ذلك لموسكو فرصة لتقديم نفسها كقوة مناهضة للتدخلات الأمريكية الأحادية، وداعمة لسيادة الدول وحريتها في تقرير مصيرها بعيداً عن النفوذ الغربي.

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات، سعت روسيا جاهدة لاستعادة دورها المؤثر في الساحة العالمية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. هذه العودة لم تكن مجرد استعادة للتاريخ أو استرجاع للنفوذ السوفيتي، بل كانت مبنية على رؤية روسية جديدة تواكب متطلبات القرن الحادي والعشرين وتلبي احتياجاتها الاستراتيجية الحديثة. تبنت موسكو منهجية جديدة تقوم على إعادة التوازن الإقليمي عبر دعم الحكومات التي تتماشى مع مصالحها وتقويض التدخلات الغربية، مع التركيز بشكل خاص على صدّ نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة.

تجلى هذا السعي لاستعادة الدور من خلال التدخل العسكري المباشر في سوريا عام ٢٠١٥، حيث لعبت روسيا دوراً حاسماً في الحفاظ على حكومة دمشق ومنع انهيار النظام، مما ساهم في تثبيت وجودها العسكري وتعزيز صورتها كقوة يمكنها موازنة النفوذ الأمريكي. كما تبنت روسيا استراتيجية تحالفات مرنة مع قوى إقليمية رئيسية مثل إيران وتركيا، من خلال التفاهم حول القضايا الأمنية والمصالح المشتركة، سواء في مجالات الطاقة أو التجارة أو حتى قضايا الأمن القومي.

تهدف موسكو عبر هذه الاستراتيجية إلى تحقيق توازن جديد يعيد توزيع القوة في المنطقة، بحيث لا تكون الولايات المتحدة هي الفاعل الوحيد. هذا التوازن يأتي من خلال بناء قواعد عسكرية، وإبرام صفقات أسلحة متقدمة، فضلاً عن تقديم الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية، الأمر الذي يعزز مكانتها كقوة لا غنى عنها في أي تسوية سياسية أو اقتصادية مستقبلية للمنطقة.

٢)- التحالفات الاستراتيجية وتعزيز النفوذ العسكري:

كانت سوريا بمثابة حجر الزاوية في استراتيجية روسيا للرد على الوجود الأمريكي. منذ اندلاع الحرب في سورية، قررت موسكو أن دعم النظام السوري سيشكل رسالة قوية

لواشنطن بأن لديها مصالح في المنطقة ولن تتخلى عنها. تدخلت روسيا عسكرياً في سوريا عام ٢٠١٥ لدعم حكومة بشار الأسد، حيث قامت بإرسال قواتها الجوية وعملياتها العسكرية، بهدف تثبيت النظام الحليف ومنع تمدد النفوذ الأمريكي في الساحة السورية.

عزز هذا التدخل من صورة روسيا كقوة حامية للاستقرار ضد ما وصفته بالفوضى الناتجة عن التدخلات الأمريكية، خاصة في العراق وليبيا. كما مكنت موسكو من تأمين قواعد عسكرية هامة في اللاذقية وطرطوس، مما عزز وجودها العسكري في البحر المتوسط، وأتاح لها فرصة مراقبة التحركات الأمريكية في المنطقة، والاحتفاظ بقدرة ردع استراتيجية.

التحالفات الاستراتيجية وتعزيز النفوذ العسكري كانا من أبرز الأدوات التي اعتمدتها روسيا لتحقيق أهدافها في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة. أدركت موسكو أن عودتها إلى الساحة العالمية تتطلب بناء علاقات قوية ومستدامة مع القوى الإقليمية التي تشكل أساس الأمن والاستقرار في المنطقة. في هذا السياق، ركزت روسيا على إقامة تحالفات استراتيجية مع دول مثل سوريا، إيران، وتركيا، وكذلك تعزيز علاقاتها مع دول الخليج العربي، مما أعطاها مرونة للتحرك في مشهد سياسي معقد.

- **التحالف مع سوريا:** يعد التدخل العسكري الروسي في سوريا عام ٢٠١٥ أحد أبرز مظاهر تعزيز النفوذ العسكري الروسي في المنطقة. هذا التدخل لم يقتصر فقط على الجانب العسكري، بل جاء كنتيجة لتحالف استراتيجي قديم بدأ مع النظام السوري منذ الحقبة السوفيتية. من خلال هذا التدخل، تمكنت روسيا من إقامة قاعدة عسكرية بحرية في طرطوس وقاعدة جوية في حميميم، مما وفر لها نقاط ارتكاز قوية على البحر المتوسط، وأثبتت أنها فاعل رئيسي في الصراع الإقليمي. كما ساعدت هذه التحركات روسيا في الحفاظ على النظام السوري كحليف استراتيجي وتقوية نفوذها العسكري بشكل مباشر في شرق المتوسط.

- **التحالف مع إيران:** من جهة أخرى، تعتبر علاقة روسيا مع إيران واحدة من أعقد وأهم التحالفات الاستراتيجية التي ساهمت في تعزيز النفوذ الروسي في الشرق الأوسط. فإيران، كقوة إقليمية لها تأثير كبير في العراق وسوريا ولبنان واليمن، تشكل محوراً هاماً في السياسة الروسية. التعاون العسكري بين موسكو وطهران، سواء من خلال دعم نظام الأسد أو مواجهة الجماعات المسلحة المختلفة، سمح لروسيا بتعزيز نفوذها بشكل أوسع. كما أن التعاون في مجالات الطاقة، ولا سيما الغاز والنفط، يعزز من العلاقات الاقتصادية والعسكرية، مما يدفع كلا البلدين نحو مزيد من التنسيق.

- **التقارب مع تركيا:** تركيا، العضو في حلف الناتو، كانت دائماً عنصراً مركزياً في السياسة الغربية تجاه الشرق الأوسط. لكن في السنوات الأخيرة، شهدت العلاقات التركية-الروسية تقارباً استراتيجياً غير متوقع، لا سيما بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا عام ٢٠١٦. هذا التقارب تمثل في العديد من المجالات، بدءًا من التعاون في الملف السوري وصولاً إلى الاتفاقيات العسكرية مثل شراء تركيا لنظام الدفاع الجوي الروسي "S-400"، وهو

ما عكس تحولاً استراتيجياً هاماً. ورغم وجود تباين في المصالح بين البلدين في قضايا مثل دعم الكورد أو الوضع في ليبيا، إلا أن قدرة روسيا على المناورة السياسية والعسكرية جعلتها تحتفظ بعلاقة بناءة مع أنقرة.

- تعزيز القواعد العسكرية والنفوذ البحري: بالإضافة إلى التحالفات، عمدت روسيا إلى تعزيز وجودها العسكري في مناطق أخرى من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فإلى جانب وجودها في سوريا، تشير التقارير إلى أن روسيا تسعى لتوسيع قواعدها العسكرية في أماكن أخرى بالمنطقة، سواء عبر اتفاقيات عسكرية مع دول مثل مصر أو ليبيا. هذا التوسع يمنح موسكو قدرة أكبر على التحرك في مياه البحر المتوسط والمحيط الهندي، ويعزز نفوذها الجيوسياسي بشكل أوسع.

- نتائج التحالفات وتعزيز النفوذ العسكري: من خلال هذه التحالفات الاستراتيجية والتوسع العسكري، تمكنت روسيا من تحقيق عدة أهداف مهمة.
أولاً، تمكنت من استعادة دورها كلاعب أساسي في توازن القوى الإقليمي، ومواجهة النفوذ الأمريكي الذي كان يهيمن على المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.
ثانياً، عززت من موقفها الاقتصادي والسياسي على الصعيد الدولي، خاصة فيما يتعلق بقضايا الطاقة والأمن.
وأخيراً، وضعت نفسها في مركز أي تسوية سياسية مستقبلية في الشرق الأوسط، سواء في سوريا أو في قضايا أخرى مرتبطة بالمنطقة.

في نهاية المطاف، تعكس هذه التحالفات والتوسع العسكري الرؤية الروسية الجديدة التي تجمع بين الأهداف الاستراتيجية التقليدية والتحديات الجديدة في نظام عالمي متغير. تعتمد موسكو في ذلك على مزيج من القوة العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية لتحقيق نفوذ دائم ومستدام في منطقة الشرق الأوسط.

٣)- دعم الأنظمة المناهضة للهيمنة الأمريكية:

من أدوات روسيا للرد على الوجود الأمريكي أيضاً بناء تحالفات مع القوى الإقليمية التي تشاركها الرغبة في تقييد النفوذ الأمريكي، مثل إيران وتركيا. وعلى الرغم من أن العلاقة مع كل منهما معقدة وتحكمها أحياناً المصالح المتناقضة، إلا أن موسكو استطاعت أن تنشئ تنسيقاً ثلاثياً غير رسمي في سوريا لتحقيق توازن أمام الحضور الأمريكي. شكّل هذا التعاون قاعدة لتنسيق المصالح، لا سيما في التعامل مع الأزمة السورية وقضايا الطاقة في المنطقة. وقد أدى التنسيق مع إيران إلى تحقيق توازن مع واشنطن في منطقة الخليج، بينما سمح التعاون مع تركيا بخلق جبهة موحدة على الرغم من التباينات في أهداف السياسة الخارجية.

في إطار سعيها للعودة إلى الساحة الدولية كلاعب رئيسي، تبنت روسيا استراتيجية دعم الأنظمة المناهضة للهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط. هذه الاستراتيجية لا تهدف فقط إلى تعزيز نفوذ موسكو، بل تعكس أيضاً رغبتها في خلق توازن دولي جديد

يقف في وجه التفرد الأمريكي الذي ساد منذ نهاية الحرب الباردة. خلال العقود الأخيرة، لعبت روسيا دوراً مهماً في تقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي لعدد من الأنظمة والحركات السياسية في الشرق الأوسط التي تتبنى مواقف معارضة للسياسات الأمريكية أو الغربية عموماً.

- **دعم النظام السوري:** يُعد دعم روسيا لنظام بشار الأسد في سوريا المثال الأبرز على هذه الاستراتيجية. بعد اندلاع الحرب في سورية في عام ٢٠١١، وجدت موسكو فرصة لتعزيز نفوذها من خلال الوقوف بجانب الأسد، خاصة في ظل الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة وحلفاؤها لإسقاط النظام. قامت روسيا بتقديم دعم عسكري واسع، بما في ذلك استخدام قوتها الجوية لدعم الجيش السوري في استعادة السيطرة على مساحات كبيرة من البلاد. إلى جانب الدعم العسكري، قدمت روسيا أيضاً دعماً دبلوماسياً واسعاً، خاصة في مجلس الأمن، من خلال منع صدور قرارات قد تؤدي إلى التدخل العسكري الغربي ضد النظام السوري. هذا الدعم يعكس رفض موسكو للهيمنة الأمريكية في المنطقة وسعيها للحفاظ على حلفائها الاستراتيجيين.

- **العلاقة مع إيران:** تعتبر إيران أيضاً من الدول التي تتلقى دعماً روسياً كبيراً، كونها واحدة من القوى المناهضة للهيمنة الأمريكية في المنطقة. لقد تعاونت موسكو مع طهران بشكل وثيق، خاصة في الملف السوري، حيث شاركت القوات الإيرانية والروسية في دعم نظام الأسد. هذا التعاون العسكري ترافق مع دعم اقتصادي، من خلال اتفاقيات طويلة الأمد في مجال الطاقة، بالإضافة إلى دعم دبلوماسي حيث عارضت روسيا محاولات الولايات المتحدة عزل إيران على الساحة الدولية، بما في ذلك جهودها لإفشال العقوبات الدولية ضد طهران.

- **التعاون مع الحركات المناهضة:** إلى جانب دعم الأنظمة، قدمت روسيا دعماً غير مباشر لبعض الحركات السياسية المناهضة للهيمنة الأمريكية. على سبيل المثال، قامت موسكو بتقوية علاقاتها مع حركات فلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي التي تعارض السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وكذلك مع حركات أخرى في لبنان والعراق. هذا الدعم لم يكن دائماً علنياً، لكنه ساعد في إبقاء الحركات المعارضة للولايات المتحدة نشطة على الساحة السياسية، وهو ما يسهم في تقويض النفوذ الأمريكي وتقليل من قدرته على فرض رؤيته.

- **دعم الأنظمة في دول أخرى:** بالإضافة إلى سوريا وإيران، كانت هناك أمثلة أخرى على دعم روسيا لأنظمة معارضة للولايات المتحدة في المنطقة. في ليبيا، دعمت موسكو الجنرال خليفة حفتر، الذي يسعى إلى إسقاط حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الغرب. في مصر، بعد تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة في أعقاب الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، اتجهت القاهرة لتعزيز علاقاتها مع موسكو، ما أدى إلى توقيع اتفاقيات عسكرية واقتصادية تعزز من النفوذ الروسي.

- الأهداف الروسية من دعم الأنظمة المناهضة للهيمنة الأمريكية: يتجلى الهدف الرئيسي من هذه السياسة في تقويض الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي. فبدعم الأنظمة والحركات التي تعارض النفوذ الأمريكي، تستطيع روسيا زيادة تأثيرها في المنطقة، مع خلق توازن عالمي جديد يمكن أن يحد من قدرة واشنطن على فرض رؤيتها أو تحقيق أهدافها دون مقاومة. كما تسعى روسيا أيضاً إلى حماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالطاقة والقواعد العسكرية، وضمان بقاء حلفائها في السلطة.

علاوة على ذلك، من خلال دعم هذه الأنظمة، تحقق روسيا نقطة استراتيجية أخرى وهي تعزيز صورتها كحامية للسيادة الوطنية والشرعية ضد التدخلات الخارجية. هذا يعزز من موقف موسكو على الساحة الدولية، ويجعلها قادرة على التأثير في الصراعات والمفاوضات الدولية حول قضايا الشرق الأوسط.

في النهاية، دعم روسيا للأنظمة المناهضة للهيمنة الأمريكية يشكل جزءاً من استراتيجية شاملة تهدف إلى إعادة التوازن إلى النظام الدولي، وضمان مكانة موسكو كقوة عالمية لا يمكن تجاهلها في أي ترتيبات سياسية أو اقتصادية مستقبلية في المنطقة.

٤)- الرد على العقوبات الاقتصادية الأمريكية:

لعبت العقوبات الاقتصادية المفروضة من الولايات المتحدة دوراً كبيراً في صياغة رد فعل روسيا تجاه الوجود الأمريكي في المنطقة. بعد أن فرضت واشنطن وأوروبا سلسلة من العقوبات على موسكو على خلفية ضمها لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، وجدت روسيا في الشرق الأوسط وسيلة لتخفيف حدة الضغوط الاقتصادية عبر توسيع شراكاتها الاقتصادية في المنطقة، خاصة مع دول الخليج وإيران. سعت موسكو إلى توقيع اتفاقيات طويلة الأمد في مجالات الطاقة والزراعة والاستثمار، مما ساعدها على تقليل الاعتماد على السوق الأوروبية والأمريكية.

في السنوات الأخيرة، أصبحت العقوبات الاقتصادية أداة رئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بروسيا. منذ ضم شبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤، فرضت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون عقوبات صارمة على روسيا، استهدفت قطاعات رئيسية مثل الطاقة، التمويل، والدفاع. ومع ذلك، لم تقف موسكو مكتوفة الأيدي أمام هذه العقوبات، بل اتخذت خطوات استراتيجية على عدة مستويات للرد والتكيف مع هذه الضغوط الاقتصادية.

- التكيف الاقتصادي الروسي: بدلاً من الانهيار تحت وطأة العقوبات، شرعت روسيا في تعزيز قدراتها الذاتية وتقليل اعتمادها على الاقتصادات الغربية. على سبيل المثال، سعت موسكو إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من القطاعات، خاصة في المجال الزراعي والصناعي. أسفرت هذه الاستراتيجية عن نتائج ملموسة؛ حيث أصبحت روسيا واحدة من أكبر مصدري القمح في العالم، وهو ما قلل من تأثير العقوبات الغذائية المفروضة عليها.

كذلك، سعت روسيا إلى تنويع شركائها الاقتصاديين خارج أوروبا وأمريكا الشمالية. تعززت علاقاتها مع دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي لم تنخرط في العقوبات الغربية. هذا التنويع سمح لروسيا بالحفاظ على جزء من صادراتها النفطية والغازية، والبحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها الصناعية والزراعية.

- **التوجه نحو الشرق:** في مواجهة العقوبات الغربية، زادت روسيا من تعاونها مع الصين ودول آسيا الوسطى. العلاقات مع الصين، على وجه الخصوص، شهدت طفرة كبيرة، حيث أصبحت الصين شريكاً استراتيجياً واقتصادياً رئيسياً لموسكو. تم توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية بين البلدين، بما في ذلك اتفاقيات لتزويد الصين بالغاز الطبيعي الروسي. كما تعزز التعاون في مجالات البنية التحتية، الدفاع، والتكنولوجيا، مما جعل روسيا أقل عرضة للعقوبات الغربية.

- **التحايل على العقوبات:** قامت روسيا أيضاً بتطوير أساليب للتحايل على العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها. على سبيل المثال، استخدمت شركات روسية نظام المقايضة مع بعض الدول التي لا تخضع للعقوبات، وتعاونت مع دول مثل إيران وفنزويلا، التي تواجه هي الأخرى عقوبات أمريكية. هذا التعاون ساعد روسيا على مواصلة التبادل التجاري والمالي بطرق غير تقليدية، رغم القيود المفروضة عليها من النظام المالي العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة.

- **تعزيز التحالفات في الشرق الأوسط:** بالتوازي مع الرد على العقوبات، سعت روسيا إلى تعزيز حضورها في منطقة الشرق الأوسط لتعزيز مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية. من خلال دعم الأنظمة المناهضة للهيمنة الأمريكية، كما حدث في سوريا وإيران، حافظت موسكو على دورها كلاعب رئيسي في الصراعات الإقليمية، مما منحها نفوذاً كبيراً في إعادة رسم خرائط التحالفات الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

وعلى الرغم من الضغوط التي فرضتها العقوبات الاقتصادية على روسيا، إلا أنها نجحت في استغلال الصراعات الجيوسياسية لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة. وقعت موسكو العديد من الاتفاقيات في مجالات الطاقة والبنية التحتية، بما في ذلك مشاريع ضخمة في مجال النفط والغاز مع إيران والعراق، فضلاً عن شراكات مع مصر ودول الخليج.

- **تطوير الاقتصاد العسكري:** العقوبات الأمريكية أثرت بشكل كبير على الصناعة الدفاعية الروسية، إلا أن موسكو وجدت فرصاً لتطوير صناعتها العسكرية والتوسع في أسواق جديدة. استمرت روسيا في بيع الأسلحة إلى دول مثل سوريا، إيران، والجزائر، ما سمح لها بالحفاظ على عائدات كبيرة في هذا القطاع. كما أنها توسعت في تصدير الأسلحة إلى دول أخرى في الشرق الأوسط، مما عزز من قوتها العسكرية والاقتصادية على حد سواء.

- **السياسة النقدية والمالية:** من أجل تقليل تأثير العقوبات على الاقتصاد الروسي، اتخذت موسكو سلسلة من الإجراءات النقدية والمالية، مثل تعزيز احتياطيات الذهب والعملات

الأجنبية، وتقليص الاعتماد على الدولار الأمريكي في التجارة الدولية. كما قامت بإنشاء أنظمة مالية بديلة مثل نظام الدفع الروسي "مير"، والذي يتيح لها تقليل اعتمادها على شبكات الدفع الدولية مثل "سويفت"، التي تتحكم فيها الدول الغربية.

- رد الفعل السياسي والدبلوماسي: على الصعيد السياسي، استخدمت روسيا العقوبات كذريعة لتعزيز خطابها المناهض للهيمنة الغربية، خاصة في المحافل الدولية. قدمت نفسها كداعم لسيادة الدول في مواجهة التدخلات الخارجية، واستفادت من ذلك في بناء تحالفات جديدة مع الدول التي تعاني من العقوبات أو التدخلات الغربية، مثل إيران وسوريا وفنزويلا. هذا الدعم السياسي منح روسيا دوراً أكبر في تحقيق التوازن الجيوسياسي في الشرق الأوسط، حيث تستمر في تحدي النفوذ الأمريكي من خلال دعم الأنظمة التي تقف ضد الهيمنة الغربية.

الخلاصة: تمثل العقوبات الاقتصادية الأمريكية تحدياً كبيراً لروسيا، لكنها في الوقت ذاته وفرت فرصة لموسكو لتطوير استراتيجيات جديدة للتكيف والرد. من خلال تعزيز علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، وتنويع تحالفاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول غير الغربية، نجحت روسيا في الحفاظ على جزء من نفوذها العالمي، وأثبتت أنها قادرة على البقاء لاعباً رئيسياً في النظام الدولي.

٥)- الدبلوماسية والوساطة الإقليمية:

من أجل تعزيز رد فعلها على الوجود الأمريكي، اتخذت روسيا دور الوسيط في العديد من النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط. بدأت بتقديم نفسها كوسيط في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، على الرغم من الصعوبات. وفي الوقت نفسه، استخدمت موسكو دبلوماسيتها لتعزيز الحوار بين الفصائل المختلفة في سوريا، وقدمت نفسها كقوة توازن بين إيران ودول الخليج، وحتى في النزاعات بين تركيا والكورد في شمال سوريا. يهدف هذا النهج إلى تعميق نفوذها، وجذب أطراف إقليمية قد تكون منفتحة على البحث عن شركاء بديلين للولايات المتحدة.

لعبت روسيا دوراً بارزاً في مجال الدبلوماسية والوساطة الإقليمية في الشرق الأوسط، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ومع تصاعد الأزمات في المنطقة. تسعى روسيا إلى تقديم نفسها كقوة وسيطة، قادرة على التواصل مع جميع الأطراف المتنازعة وتحقيق التوازن بين المصالح المتضاربة. تركز جهود روسيا في الوساطة الدبلوماسية على تحقيق أهداف استراتيجية تعزز من نفوذها الإقليمي وتدعم حلفاءها، بينما تحاول في الوقت ذاته تقديم نفسها كقوة عالمية قادرة على إدارة النزاعات الإقليمية بفاعلية.

- الموقف الروسي في سوريا: منذ تدخلها العسكري في سوريا عام ٢٠١٥، لم يكن دور روسيا يقتصر على العمليات العسكرية فحسب، بل امتد إلى الساحة الدبلوماسية. لعبت روسيا دوراً رئيسياً في صياغة مسارات الحل السياسي، مثل مفاوضات أستانا وسوتشي، والتي سعت من خلالها إلى جمع الفصائل السورية المتنازعة على طاولة الحوار، بما في

ذلك الحكومة والمعارضة المسلحة. كما شاركت موسكو بشكل مباشر في التفاوض مع القوى الإقليمية والدولية، بما فيها تركيا وإيران، حول مستقبل سوريا.

- دور روسيا في الملف الفلسطيني: في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، حرصت روسيا على الحفاظ على علاقات متوازنة مع الجانبين. فعلى الرغم من علاقاتها الوثيقة مع بعض الفصائل الفلسطينية، مثل حركة حماس والسلطة الفلسطينية، إلا أن موسكو لم تنقطع عن التواصل مع إسرائيل. يُنظر إلى روسيا على أنها طرف يمكنه التوسط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد سعت لتعزيز هذا الدور عبر دعواتها المتكررة لاستئناف محادثات السلام المتوقفة.

- الموقف في ليبيا واليمن: إلى جانب سوريا، سعت روسيا إلى لعب دور وساطي في النزاعات الأخرى في الشرق الأوسط، مثل الأزمة الليبية والحرب في اليمن. دعمت روسيا جهود الأمم المتحدة لحل النزاع الليبي عبر الحوار، وفي الوقت نفسه، حافظت على علاقات مع جميع الأطراف المتنازعة في البلاد، بما في ذلك حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر. هذا النهج سمح لروسيا بتعزيز حضورها الدبلوماسي والعسكري في ليبيا، وهي دولة ذات أهمية جيوسياسية بالنظر إلى موقعها ومواردها النفطية.

- المفاوضات النووية الإيرانية: لعبت روسيا أيضاً دوراً حاسماً في المفاوضات الدولية بشأن البرنامج النووي الإيراني. كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي ومشارك في الاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥، حافظت موسكو على علاقات وثيقة مع إيران، بينما دعمت الجهود الدولية للحد من التوترات بين طهران والقوى الغربية. دور روسيا في هذه المفاوضات يبرز كجزء من استراتيجيتها الإقليمية لضمان استقرار جيرانها الجنوبيين ومنع اندلاع أزمات تؤثر على مصالحها في المنطقة.

- تعزيز دور الوسيط بين القوى الإقليمية: روسيا تسعى أيضاً إلى تعزيز مكانتها كوسيط بين القوى الإقليمية المتنافسة في الشرق الأوسط، مثل السعودية وإيران. تميزت السياسة الروسية بالحفاظ على علاقات جيدة مع كلا الطرفين، واستغلال التوترات بينهما لتعزيز نفوذها في المنطقة. على سبيل المثال، ساعدت روسيا في التوسط خلال أزمات مثل الصراع في اليمن، حيث لها علاقات مع جميع الأطراف المتورطة.

- النتائج والتحديات: رغم نجاح روسيا في تعزيز دورها كوسيط إقليمي، إلا أن هناك تحديات تواجه هذا المسعى. التوازن بين المصالح المتعارضة في المنطقة ليس سهلاً، كما أن التدخلات العسكرية والسياسية قد تُعرِّض جهود الوساطة للخطر. لكن موسكو، بتبنيها لنهج براجماتي يعتمد على الدبلوماسية، تبقى قادرة على المناورة بين اللاعبين الرئيسيين في الشرق الأوسط.

الخلاصة: استغلت روسيا الأزمات الإقليمية في الشرق الأوسط لتعزيز دورها كوسيط دبلوماسي قوي في النزاعات المتعددة. من خلال سياستها المتوازنة والمناورات الدبلوماسية،

تمكنت من تعزيز وجودها في المنطقة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، كما أصبحت تلعب دوراً مركزياً في عدد من الملفات الحساسة.

٦)- دعم التقنيات العسكرية ومبيعات الأسلحة:

من أدوات روسيا الرئيسية للرد على الوجود الأمريكي في المنطقة، تزويد حلفائها الإقليميين بأنظمة أسلحة متقدمة، مثل نظام الدفاع الجوي S-400 الذي تم بيعه لتركيا، على الرغم من معارضة الولايات المتحدة الشديدة. كما دعمت روسيا إيران بأنظمة دفاعية وتقنيات عسكرية متنوعة، ما ساعد طهران في مواجهة الضغوط العسكرية الأمريكية، لا سيما في الخليج. وامتدت صادرات الأسلحة الروسية لتشمل العديد من دول المنطقة، مما يعزز اعتماد هذه الدول على روسيا كحليف عسكري واستراتيجي.

تلعب مبيعات الأسلحة والتقنيات العسكرية دوراً حاسماً في تعزيز النفوذ الروسي في الشرق الأوسط، حيث تستخدم روسيا هذه الصادرات كأداة دبلوماسية واستراتيجية لتقوية علاقاتها مع دول المنطقة. تاريخياً، كانت موسكو واحدة من أكبر موردي الأسلحة في العالم، وقد ساعدت مبيعات الأسلحة في دعم اقتصاداتها وضمان ولاء الدول التي تعتمد على التقنيات العسكرية الروسية. في الشرق الأوسط، أصبحت هذه السياسة أحد الأعمدة الأساسية لتعزيز مكانة روسيا كقوة عسكرية واقتصادية، وتحقيق مكاسب استراتيجية على حساب الولايات المتحدة وغيرها من القوى الغربية.

- التاريخ الطويل لمبيعات الأسلحة الروسية: خلال فترة الحرب الباردة، كان الاتحاد السوفيتي مورداً رئيسياً للأسلحة لدول مثل مصر، سوريا، العراق، وليبيا. هذه العلاقات العسكرية كانت جزءاً من تحالفات أيديولوجية وجيوسياسية أوسع، حيث دعم السوفييت الأنظمة التي تميل إلى الاشتراكية أو التي كانت تعارض الهيمنة الغربية. بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تراجعت قدرات روسيا الاقتصادية والسياسية لفترة، لكنها عادت بقوة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين كمورد رئيسي للأسلحة.

- سوريا وسباق التسلح: منذ بداية الأزمة السورية في عام ٢٠١١، زادت روسيا من صادرات الأسلحة إلى الحكومة السورية لدعم نظام الرئيس بشار الأسد. إلى جانب التدخل العسكري المباشر، كانت مبيعات الأسلحة جزءاً من جهود موسكو للحفاظ على تحالفها مع دمشق. من خلال تزويد الجيش السوري بأحدث التقنيات الدفاعية والهجومية، بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي المتطورة مثل S-300، استطاعت روسيا تحقيق توازن في ساحة المعركة وضمان بقاء النظام السوري.

- العلاقات مع دول الخليج: رغم أن الولايات المتحدة كانت تاريخياً المورد الرئيسي للأسلحة لدول الخليج العربي، إلا أن روسيا حاولت الدخول في هذا السوق الحيوي. في السنوات الأخيرة، شهدت علاقات موسكو مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تحسناً، مما فتح الباب أمام صفقات أسلحة كبيرة. هذه العلاقات العسكرية الجديدة تهدف إلى تعزيز وجود روسيا في المنطقة وتحقيق مكاسب اقتصادية، بينما تسعى روسيا إلى تحقيق توازن في علاقاتها مع الدول المتنافسة مثل إيران والسعودية.

- **مصر وصفقات التسليح:** في أعقاب ثورة ٢٠١٣ في مصر، اتجهت القاهرة نحو تعزيز علاقاتها مع موسكو، خاصة بعد توتر العلاقات مع الولايات المتحدة. تكللت هذه العلاقات بصفقات تسليح ضخمة، بما في ذلك شراء مصر لمقاتلات ميغ وأنظمة الدفاع الجوي الروسية. هذه الصفقات لم تعزز القدرات العسكرية المصرية فحسب، بل ساعدت موسكو في إعادة بناء نفوذها التقليدي في شمال إفريقيا.

- **التكنولوجيا العسكرية الحديثة:** إلى جانب مبيعات الأسلحة التقليدية، تعمل روسيا على تقديم تقنيات عسكرية متطورة لدول الشرق الأوسط. تشمل هذه التقنيات الطائرات المسيرة، الأنظمة الدفاعية المتقدمة، والتقنيات الإلكترونية الحديثة. تساهم هذه الصفقات في تعزيز قدرة روسيا على تقديم نفسها كقوة عسكرية رائدة في المنطقة، وتساعدها في الحفاظ على تفوق تقني على منافسيها.

- **التحديات التي تواجه روسيا:** رغم النجاح الكبير في مبيعات الأسلحة، تواجه روسيا تحديات متزايدة. من أبرز هذه التحديات المنافسة الشرسة مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، التي لا تزال تسيطر على جزء كبير من سوق الأسلحة في المنطقة. كما أن القيود الاقتصادية والعقوبات الدولية المفروضة على روسيا قد تحد من قدرتها على تقديم تقنيات عسكرية حديثة أو إبرام صفقات جديدة.

- **النتائج الاستراتيجية:** تلعب مبيعات الأسلحة الروسية دوراً مهماً في تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول الشرق الأوسط. من خلال هذه الصفقات، تستطيع روسيا توسيع نفوذها الإقليمي، تحقيق مكاسب اقتصادية، وتقوية تحالفاتها العسكرية. في الوقت ذاته، يظل هذا الدور محفوفاً بالتحديات والمخاطر، حيث يتطلب الأمر من روسيا الحفاظ على توازن حساس بين الأطراف المتنافسة وضمان استمرارية قدرتها التكنولوجية في مواجهة التحديات الدولية.

الخلاصة: تعد مبيعات الأسلحة والتقنيات العسكرية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية روسيا لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط. من خلال تقديم تقنيات متطورة وتحقيق صفقات ضخمة، تعمل موسكو على ضمان دورها كلاعب رئيسي في المنطقة، في الوقت الذي تواجه فيه تحديات دولية واقتصادية تتطلب استراتيجيات مدروسة للحفاظ على هذا النفوذ.

خاتمة: سياسة القوة الناعمة والتوازن في المنطقة

باختصار، يعتبر رد فعل روسيا على الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط متعدد الأبعاد ويشمل أدوات عسكرية، اقتصادية، ودبلوماسية، تهدف جميعها إلى الحفاظ على مكانة روسيا كقوة منافسة للولايات المتحدة في المنطقة. ترى روسيا في الشرق الأوسط مسرحاً لتحدي النفوذ الأمريكي ومحاولة استعادة التوازن الجيوسياسي العالمي. وتواصل موسكو تقديم نفسها كبديل للاستراتيجيات الغربية، عبر دعمها لسيادة الدول وبناء تحالفات مرنة تمكنها من تحقيق مكاسب متعددة دون الانخراط المباشر في الصراعات الإقليمية.

في النهاية، يمثل رد الفعل الروسي تجاه الوجود الأمريكي في المنطقة جزءاً من رؤية استراتيجية أوسع تهدف إلى إعادة تشكيل النظام الدولي وجعل روسيا طرفاً لا غنى عنه في أي قرار يتعلق بمستقبل الشرق الأوسط.

تعتبر سياسة القوة الناعمة التي تعتمدها روسيا جزءاً مهماً من استراتيجيتها في تحقيق التوازن والتأثير في الشرق الأوسط. بينما تشكل القوة العسكرية والتدخلات الصلبة أدوات رئيسية في تعزيز النفوذ الروسي، تعتمد موسكو أيضاً على مجموعة متنوعة من الأدوات الناعمة مثل الدبلوماسية الثقافية، التعاون الاقتصادي، وتقديم المساعدات العسكرية والتقنية للدول الصديقة. هذه السياسة تهدف إلى كسب الحلفاء وتوسيع التأثير دون الحاجة إلى تدخلات مباشرة في بعض الحالات، مما يساهم في تحقيق التوازن في منطقة تشهد تنافساً محتدماً بين القوى العالمية والإقليمية.

- القوة الناعمة كأداة لتعزيز النفوذ: تعتمد روسيا على القوة الناعمة لتعزيز صورتها الإيجابية في الشرق الأوسط. يشمل ذلك التعاون في مجالات التعليم والثقافة، حيث تستثمر موسكو في تعزيز علاقاتها مع الشباب والطبقات المثقفة في الدول العربية من خلال برامج تعليمية وتبادل ثقافي. كما تعتمد روسيا على وسائل الإعلام الناطقة بالعربية مثل قناة RT العربية لنشر رؤيتها السياسية وتقديم نفسها كقوة داعمة للاستقرار في المنطقة.

- الدور الاقتصادي: بالإضافة إلى ذلك، تسعى روسيا إلى تعزيز تواجدها الاقتصادي في المنطقة من خلال الاستثمارات في قطاع الطاقة، خاصة الغاز والنفط، إلى جانب مشاريع البنية التحتية. تستغل روسيا علاقاتها القوية مع دول مثل إيران وسوريا، إضافة إلى تقاربها المتزايد مع دول الخليج لتعزيز مكانتها كشريك اقتصادي. هذه الاستثمارات تساعد على ضمان نفوذ موسكو في قرارات السياسة الاقتصادية في تلك الدول، فضلاً عن تعزيز قدرتها على التأثير في أسواق الطاقة العالمية.

- التوازن بين القوى الإقليمية: تلعب روسيا دوراً دبلوماسياً محورياً في الحفاظ على توازن القوى في الشرق الأوسط. على الرغم من تحالفها القوي مع دول مثل إيران وسوريا، إلا أنها تسعى أيضاً إلى بناء علاقات إيجابية مع دول الخليج ومصر وإسرائيل. توازن هذه العلاقات يتيح لروسيا الحفاظ على موقعها كلاعب مؤثر بين الأطراف المتنازعة، مما يزيد من قدرتها على الوساطة في النزاعات الإقليمية وتعزيز نفوذها السياسي.

- مواجهة النفوذ الغربي: تسعى روسيا من خلال سياستها الناعمة إلى تحدي النفوذ الغربي في المنطقة، خاصة الولايات المتحدة، التي ظلت لفترة طويلة القوة المهيمنة في الشرق الأوسط. تعتمد موسكو على دعم الأنظمة المعادية للهيمنة الأمريكية وتقديم نفسها كقوة بديلة قادرة على ضمان الاستقرار والسيادة الوطنية. هذه السياسة تعزز من شعبية روسيا بين الحكومات والشعوب التي تبحث عن توازن في علاقاتها الدولية بعيدا عن النفوذ الغربي.

الاستنتاج:

تسعى روسيا من خلال الجمع بين القوة الناعمة والسياسات الصلبة إلى تحقيق توازن معقد في الشرق الأوسط. عبر استخدام الأدوات الثقافية، الاقتصادية، والعسكرية، تعمل موسكو على تعزيز نفوذها ومكانتها كقوة عالمية فاعلة في المنطقة. في ظل هذا التنافس بين القوى الكبرى، يبقى نجاح روسيا في تحقيق استقرار نسبي في علاقاتها مع مختلف الأطراف عاملاً حاسماً في الحفاظ على دورها كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط.

في الختام، يُظهر الدور الروسي في الشرق الأوسط توازناً معقداً بين استخدام القوة الناعمة والصلبة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. روسيا استطاعت عبر توظيف أدوات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية أن تعزز نفوذها في المنطقة، متجاوزة تحديات المنافسة مع القوى الغربية، لا سيما الولايات المتحدة. هذه السياسة مكّنتها من بناء علاقات مرنة مع العديد من الأطراف الإقليمية المتباينة، مما يعكس قدرتها على التكيف مع التحولات السياسية والجيواستراتيجية. في ظل استمرار التوترات الإقليمية، يبقى الدور الروسي حاسماً في تحديد ملامح توازن القوى في الشرق الأوسط.

- **Freedman, Lawrence.** *The Cold War: A Military History.* HarperCollins Publishers, 2001.
- **Dannreuther, Roland.** *Russia and the Middle East: The Political and Economic Foundations of Putin's Foreign Policy.* Middle East Policy, Vol. 8, No. 3, 2001.
- **Trenin, Dmitri.** *What is Russia up to in the Middle East?* Polity Press, 2018.
- **Golan, Galia.** *Soviet Policies in the Middle East from World War Two to Gorbachev.* Cambridge University Press, 1990.
- **Katz, Mark N.** *Russia and the Conflict in Syria: What is at Stake?* Middle East Policy Council, 2013.
- **Kozhanov, Nikolay.** *Russian Foreign Policy Towards the Middle East: New Trends, Old Traditions.* Chatham House, 2018.
- **Allison, Roy.** *Russia, the West, and Military Intervention.* Oxford University Press, 2013.
- **Mankoff, Jeffrey.** *Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics.* Rowman & Littlefield Publishers, 2011.
- **Hill, Fiona & Gaddy, Clifford.** *Mr. Putin: Operative in the Kremlin.* Brookings Institution Press, 2015.
- **Khalidi, Rashid.** *Brokers of Deceit: How the US has Undermined Peace in the Middle East.* Beacon Press, 2013.

الفصل الرابع:

الدماء وحدود الاستقرار: الشرق الأوسط بين الفوضى وإعادة التشكيل

- **دور الصراعات الإقليمية في إعادة رسم الخريطة السياسية.**
- **تأثير الفوضى على توازن القوى والتحالفات في الشرق الأوسط.**
- **أهمية التدخل الروسي في فرض الاستقرار على المدى الطويل.**

الشرق الأوسط، الذي يُعتبر قلب العالم جغرافياً وثقافياً، هو منطقة تشهد منذ عقود طويلة صراعات معقدة متعددة الأبعاد، تمزج بين العوامل السياسية، والدينية، والاجتماعية، والاقتصادية. يرى كثير من المراقبين أن هذه الصراعات باتت جزءاً دائماً من تاريخ المنطقة، مما يجعل من الصعب تصوّر أي حل مستدام دون إعادة رسم الخريطة السياسية والجغرافية بشكل جذري. طُرحت بعض الأطروحات المتطرفة، التي تتجسد في فكرة "إغراق الشرق الأوسط في الدم" حتى تتحقق حالة جديدة من الاستقرار عبر تغييرات كبرى في الأنظمة والحدود. لكن علينا التعمق في هذه الفكرة وطرح الأسئلة حول مدى واقعيتها ونتائجها المتوقعة.

في قلب العالم القديم، حيث تقاطعت الحضارات وتعاقبت الإمبراطوريات، يقع الشرق الأوسط كمنطقة لطالما كانت محوراً للصراع والتوتر السياسي والاجتماعي. تمتد جذور الفوضى التي تعصف بالمنطقة لعقود طويلة، فتجد أصولها في الصراعات الطائفية والعرقية، والتدخلات الخارجية المستمرة، بالإضافة إلى الأنظمة الاستبدادية التي استخدمت القمع والعنف للحفاظ على سلطتها. وقد أوجدت تلك الأنظمة بيئة خصبة لاستمرار الحروب وتغذية التطرف والإرهاب. من هنا، تتصاعد النظريات السياسية التي تدعو إلى حل جذري قد يبدو للبعض صادماً: إغراق الشرق الأوسط في الدم حتى يُعاد تشكيل المنطقة وترسيم حدودها من جديد، معتبرين أن هذا هو السبيل الوحيد لإنهاء الحروب المستعرة والتخلص من الأنظمة القمعية التي حكمت لعقود طويلة.

هذه الأطروحة، التي قد تبدو للوهلة الأولى متطرفة وقاسية، تعتمد على منطق صراع القوى الكبرى الذي شهده العالم عبر التاريخ، حيث أفضت الحروب الكبرى إلى استقرار جديد بعد إسقاط الأنظمة الديكتاتورية وإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية وفق معطيات الواقع. ووفقاً لمؤيدي هذه الرؤية، فإن أي محاولة لحل الصراع في الشرق الأوسط دون المرور بمراحل عنيفة من إعادة رسم الحدود وتفكيك الهياكل القائمة محكوم عليها بالفشل. فالفوضى، في نظرهم، ليست إلا مرحلة انتقالية لابد منها قبل الوصول إلى شكل جديد من الاستقرار.

لكن هذه الفكرة، رغم أنها تستند إلى بعض السوابق التاريخية، تثير تساؤلات عميقة حول مصير ملايين البشر الذين يعيشون في المنطقة، وتأثير الحروب المستمرة على

النسيج الاجتماعي والثقافي، وما إذا كانت الحروب قادرة حقاً على تحقيق استقرار دائم أم أنها فقط تعيد إنتاج دوائر العنف بشكل أكثر دموية.

في هذا المقال، سنستعرض جذور الفوضى الحالية في الشرق الأوسط، والأسباب التي تدفع البعض لتبني نظرية "إغراق المنطقة في الدم"، وما إذا كانت هناك بدائل أكثر إنسانية واستدامة يمكن أن تؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار دون اللجوء إلى العنف المدمر.

١)- جذور الفوضى في الشرق الأوسط:

الشرق الأوسط، كمنطقة متعددة الأعراق والطوائف والأديان، شهد على مدار قرون صراعات ناتجة عن التصادمات الثقافية والسياسية، بدءاً من انهيار الإمبراطورية العثمانية ووصولاً إلى التدخلات الغربية المباشرة في القرن العشرين. اتفاقية سايكس-بيكو، التي وضعت أسس الحدود الحالية في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، تُعد نقطة البداية لفهم الحدود السياسية التي فُرضت قسراً على شعوب لا تتوافق هوياتها مع تلك الحدود. أدى هذا التجاهل للحقائق العرقية والطائفية إلى اضطرابات لا تزال تلقي بظلالها على الوضع الراهن.

بعد سقوط الإمبراطوريات الاستعمارية، جاء دور الأنظمة الديكتاتورية التي استغلت تلك الانقسامات لتعزيز سلطتها عبر استخدام العنف والقمع كسلاح وحيد للحفاظ على الاستقرار. هذه الأنظمة، التي غالباً ما تكون مدعومة من قوى خارجية، لم تكن إلا محاولات مؤقتة لتغطية الغليان المجتمعي والسياسي في الداخل. وعليه، يمكن القول إن الفوضى الحالية ليست وليدة اللحظة، بل نتيجة تراكمات عقود من الظلم والاستبداد الذي ترافق مع فشل الأنظمة السياسية والاقتصادية.

لفهم جذور الفوضى التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط منذ عقود، يتعين علينا الرجوع إلى عدة عوامل متداخلة وتاريخية، شكلت الأساس الذي يقوم عليه هذا المشهد المضطرب اليوم. هذه العوامل ليست وليدة لحظة محددة بل تعود إلى تفاعلات معقدة عبر التاريخ، بدءاً من الانهيار الإمبراطوري، مروراً بالاستعمار الغربي، وصولاً إلى الأنظمة الاستبدادية والتدخلات الخارجية التي زادت الوضع تعقيداً.

١. الإرث الإمبراطوري وتقسيمات ما بعد الحرب العالمية الأولى:

بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية، تم تقسيم منطقة الشرق الأوسط بشكل عشوائي وغير مدروس على يد القوى الاستعمارية الأوروبية، خاصةً بريطانيا وفرنسا. من خلال اتفاقية سايكس-بيكو عام ١٩١٦، جرى تقسيم المناطق بين القوتين بناءً على مصالح جيوسياسية دون الأخذ في الاعتبار الفوارق الثقافية والعرقية والطائفية بين الشعوب التي كانت تعيش ضمن هذه الحدود. ونتيجة لذلك، تم رسم حدود دول جديدة لا تعكس الواقع الاجتماعي والديموغرافي، بل خدمت فقط

أغراض القوى الاستعمارية في السيطرة على الموارد الاستراتيجية والمواقع الجغرافية الحساسة.

هذا الإرث الإمبراطوري خلّف حالة من الانقسام الداخلي في كثير من الدول العربية، حيث تم تجميع شعوب وطوائف متباينة في دول لم تتوافر فيها مقومات الوحدة الوطنية. كانت هذه الحدود المصطنعة أول بذور الفوضى، حيث أصبحت هذه الدول أرضية خصبة للصراعات الداخلية والانقسامات السياسية والاجتماعية التي تفجرت لاحقاً مع مرور الزمن.

٢. الاستعمار الغربي والهيمنة الخارجية:

إلى جانب تقسيم الحدود، لعبت القوى الاستعمارية دوراً كبيراً في تعزيز الانقسامات وتغذية الفوضى عبر سياساتها التمييزية التي كانت تتعامل مع الشعوب المحتلة على أساس فرق تسد. قامت هذه السياسات بتفضيل طوائف وأقليات معينة على حساب الأخرى، مما زاد من شعور الظلم والإقصاء بين شرائح واسعة من المجتمعات. إضافة إلى ذلك، فإن الاستعمار لم يُركز على بناء مؤسسات دولة حديثة قادرة على تحمل مسؤوليات الحكم والاستقرار، بل كانت تلك المؤسسات تهدف بالأساس إلى خدمة المصالح الاستعمارية. وعندما انسحبت القوى الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، تركت وراءها دولاً هشة بلا مؤسسات قوية قادرة على إدارة الصراعات الداخلية بشكل سلمي أو ديمقراطي.

النتيجة كانت توليد أنظمة سياسية مهتزة، تعتمد على العسكر أو القوى الخارجية للحفاظ على استقرارها. ومع فشل هذه الأنظمة في تلبية مطالب شعوبها بالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، كانت تلك المجتمعات عرضة للفوضى والصراعات المستمرة.

٣. الأنظمة الاستبدادية وأدوات القمع:

بعد الاستقلال عن القوى الاستعمارية، سعت بعض الدول في الشرق الأوسط إلى بناء دول قومية تعتمد على ما يُعرف بأنظمة الحزب الواحد أو الأنظمة العسكرية. غير أن هذه الأنظمة لم تبنِ نفسها على أسس ديمقراطية، بل لجأت إلى القمع السياسي والتصفية الجسدية للمعارضين لضمان بقائها. وقد استخدمت وسائل القمع المتعددة، بما في ذلك السجون السرية والتعذيب وأجهزة الاستخبارات القمعية، كأدوات رئيسية لإسكات المعارضة.

من أبرز الأمثلة على هذه الأنظمة كان حكم حزب البعث في العراق وسوريا، والنظام الناصري في مصر. بينما كانت هذه الأنظمة تدعي تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة القومية، إلا أنها في الواقع زادت من توترات المجتمع الداخلي عبر قمع الأقليات والطوائف المختلفة، بل وتغذيتها أحياناً لحماية النظام القائم. في ظل غياب الحريات السياسية والحقوق المدنية، تحول الصراع السياسي إلى معركة صفرية بين النظام الحاكم والجماعات المعارضة، مما جعل الحوار مستحيلاً، وأدى إلى تصاعد العنف كوسيلة وحيدة لتغيير الأوضاع.

هذه الأنظمة الاستبدادية زرعت بذور العنف والفوضى عبر تحالفها مع قوى خارجية أو عبر انحيازها لطوائف معينة دون الأخرى. وبفشلها في تقديم نموذج تنموي سياسي واجتماعي حقيقي لشعوبها، دفعت المجتمعات إلى العنف كوسيلة للتعبير عن الإحباط والغضب.

٤. التدخلات الخارجية: الولايات المتحدة وروسيا كلاعبين رئيسيين:

منذ الحرب الباردة وحتى اليوم، كانت منطقة الشرق الأوسط ساحة صراع مفتوحة للقوى العالمية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا (أو الاتحاد السوفيتي سابقاً). ففي خضم الصراع الأيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية، أصبحت المنطقة مسرحاً لمنافسة جيوسياسية حادة بين القوى العظمى. وكانت معظم الدول العربية والإقليمية تحاول الاستفادة من هذا الصراع، سواء بالانحياز إلى الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة أو الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي.

الولايات المتحدة دعمت الأنظمة الاستبدادية في كثير من الأحيان لضمان استمرار نفوذها الجيوسياسي وتأمين إمدادات النفط. أما الاتحاد السوفيتي فقد سعى إلى توسيع نطاق تأثيره عبر دعم الحركات الثورية القومية واليسارية في العالم العربي، كما في حالة مصر الناصرية وسوريا البعثية. لكن نتيجة هذه التدخلات كانت تعميق الانقسامات الداخلية في الدول العربية، وتحويلها إلى ساحات لصراعات بالوكالة بين القوى الكبرى.

في العقود الأخيرة، تعزز هذا التدخل الخارجي بشكل أكبر، حيث استغلت القوى الكبرى حالة الفوضى في المنطقة لدعم أطراف معينة ضد أخرى. مثال على ذلك هو التدخل الأمريكي في العراق عام ٢٠٠٣، والذي أدى إلى إسقاط النظام العراقي، لكنه في الوقت ذاته فتح الباب أمام مرحلة جديدة من العنف الطائفي والصراع الداخلي الذي لا يزال مستمراً حتى اليوم. وبالمثل، التدخل الروسي في سوريا دعماً لنظام بشار الأسد ساهم في إطالة أمد الحرب الأهلية ومنع أي حل سياسي توافقي.

٥. صعود الطائفية والتطرف:

أحد أكثر العوامل تفجيراً للفوضى في الشرق الأوسط هو صعود الطائفية والتطرف الديني. كان غزو العراق نقطة تحول رئيسية في هذا الصدد، حيث أدى إلى تصاعد الانقسامات الطائفية بين السنة والشيعة. تحولت العراق وسوريا ولبنان واليمن إلى ساحات للصراع الطائفي المفتوح، حيث تلعب الطوائف المتناحرة دوراً محورياً في تأجيج العنف.

بالإضافة إلى الطائفية، ساهم صعود الجماعات المتطرفة مثل تنظيم "القاعدة" و"داعش" في تعزيز الفوضى. هذه الجماعات استغلت الفراغ الأمني والسياسي في عدد من الدول لتفرض سيطرتها وتنشر أيديولوجياتها المتطرفة، مستغلة الفقر والإقصاء والتهميش الذي تعاني منه بعض الفئات الاجتماعية.

٦. الاقتصاد غير المستدام وعدم المساواة:

العامل الاقتصادي لا يقل أهمية عن العوامل السياسية. في معظم دول الشرق الأوسط، لم تتمكن الأنظمة الحاكمة من بناء اقتصادات مستدامة تعتمد على التنويع. بدلاً من

ذلك، كانت الثروة مركزة في أيدي النخب السياسية والاقتصادية، بينما بقيت الأغلبية تعاني من الفقر والبطالة. الدول النفطية استفادت من ثرواتها الطبيعية، لكنها فشلت في تحويلها إلى استثمارات دائمة تُفيد شعوبها على المدى البعيد. أما الدول غير النفطية، فقد عانت من سوء الإدارة الاقتصادية واعتمادها على المعونات الخارجية أو الدين العام.

في هذا السياق، تصاعدت الاحتجاجات الشعبية على الأوضاع الاقتصادية المتردية في عدد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، كما حدث في انتفاضات "الربيع العربي" عام ٢٠١١. الفشل الاقتصادي أضاف المزيد من الوقود إلى نار الفوضى السياسية، وساهم في زيادة التوترات الاجتماعية.

٧. الفساد والاحتكار السياسي:

الفساد المتفشي في مؤسسات الدولة بالشرق الأوسط يعد من العوامل الرئيسية التي عززت الفوضى. الأنظمة الحاكمة غالباً ما كانت تستخدم السلطة لتحقيق مصالح شخصية على حساب مصالح الشعوب، حيث يتم استغلال موارد الدول وتوزيعها على شبكات ضيقة من النخب السياسية والعسكرية. هذا أدى إلى تهميش قطاعات واسعة من السكان، الذين أصبحوا يرون في مؤسسات الدولة رمزاً للظلم والفساد، وليس جهة تخدمهم أو تحقق تطلعاتهم.

الاحتكار السياسي، والذي تجسد في أنظمة الحزب الواحد أو الزعامات الأبدية، خلق شعوراً باليأس والإحباط لدى الشعوب التي لم تجد لنفسها سبيلاً للتغيير. في ظل هذا الاحتكار، تم قمع أي محاولات للإصلاح السياسي أو التغيير السلمي، ما أدى إلى انتشار التمردات المسلحة أو الحركات المعارضة التي لجأت إلى العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها.

هذه البيئة المحبطة غذت حركات الاحتجاج الشعبي في الدول العربية، كما ظهر في "الربيع العربي"، حيث كان الفساد واستمرار النخب الحاكمة في السلطة من أهم دوافع الثورات. ولكن بسبب غياب الهياكل الديمقراطية البديلة، وتفاقم الاحتكار السياسي، سقطت تلك الانتفاضات في الفوضى أو الحروب الأهلية في بعض الحالات.

٨. غياب الحكم الرشيد وانعدام العدالة الاجتماعية:

عدم توافر مؤسسات حكم رشيد في معظم دول الشرق الأوسط كان عاملاً رئيسياً في تكريس حالة الفوضى. الحكم الرشيد يتطلب وجود أنظمة قانونية وقضائية نزيهة ومستقلة، وإدارة شفافة لموارد الدولة، ومؤسسات سياسية قادرة على تمثيل مختلف شرائح المجتمع. لكن في الواقع، معظم الدول العربية كانت تعتمد على نظام مركزي غير شفاف، يُدار من قبل نخبة حاكمة تتخذ القرارات دون مشاركة شعبية أو مساءلة حقيقية.

انعدام العدالة الاجتماعية كان بمثابة محرك إضافي للصراع. في كثير من الدول، تُركت مناطق أو مجموعات سكانية بعيدة عن التنمية، بينما تم تفضيل العاصمة أو مناطق

معينة على حساب الأخرى. هذه الفجوة بين الأرياف والمدن، وبين الفقراء والنخب، خلقت حالة من الانقسام الاجتماعي العميق. ولم يكن هناك أي مجهود حقيقي لتقديم حلول عادلة ومستدامة للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين فئات المجتمع، ما ساهم في تأجيج الغضب الشعبي وتحوله إلى تمردات عنيفة.

٩. الصراع الإقليمي والمنافسة الجيوسياسية:

إلى جانب التدخلات الخارجية الكبرى، يلعب الصراع الإقليمي دوراً محورياً في زيادة حالة الفوضى في الشرق الأوسط. المنطقة تعد ميداناً لتنافس قوى إقليمية، مثل السعودية وإيران وتركيا وإسرائيل، التي تسعى كل منها لتحقيق مصالحها وتوسيع نفوذها. وهذا التنافس غالباً ما يأخذ شكل حروب بالوكالة على أرض دول أخرى، كما في اليمن وسوريا ولبنان.

الصراع الإيراني-السعودي يمثل أحد أبرز صور هذا التنافس، حيث تتصارع الدولتان على النفوذ في المنطقة من خلال دعم الفصائل المسلحة والجماعات السياسية المتحالفة معهما. إيران، التي تسعى لتوسيع نفوذها الإقليمي من خلال تحالفات مع جماعات شيعية، وجدت نفسها في مواجهة مباشرة مع السعودية التي تسعى إلى دعم القوى السنية والمناهضة للتوسع الإيراني. هذه الحرب الباردة بين إيران والسعودية تلقي بظلالها على مجمل المنطقة، حيث تتورط الفصائل المحلية في هذه الصراعات التي تتجاوز حدودها القومية.

تركيا أيضاً لها دور كبير في التوترات الإقليمية، حيث تتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية بدعوى حماية أمنها القومي، خاصة فيما يتعلق بالقضية الكوردية. التدخلات التركية في سوريا والعراق شكلت مصدراً إضافياً للصراع المعقد في المنطقة، حيث تتشابك المصالح الجيوسياسية مع الصراعات الداخلية.

التدخلات التركية في سوريا، كانت جزءاً من استراتيجية أنقرة الجيوسياسية التي تتجاوز مجرد حماية الأمن القومي، إذ تُعَد تركيا لاعباً رئيسياً في التوترات الإقليمية المعقدة، لا سيما فيما يتعلق بالقضية الكوردية. تدخل تركيا في الشؤون الداخلية لدول مثل سوريا والعراق لم يكن فقط لحماية مصالحها على المدى القصير، بل جزءاً من رؤية أوسع تهدف إلى تعزيز نفوذها الإقليمي والحد من طموحات الحركات الكوردية التي تسعى لتحقيق نوع من الاستقلال الذاتي أو الحكم الذاتي.

▪ **الدوافع التركية للتدخل في سوريا:** منذ بداية الحرب الأهلية في سوريا ما تسمى "الثورة السورية" عام ٢٠١١، كانت تركيا شديدة الحساسية تجاه تطورات الوضع على حدودها الجنوبية. رغم دعمها في البداية لمعارضة نظام الأسد كجزء من سياستها الرامية إلى دعم الثورات العربية، إلا أن الأحداث اللاحقة، خاصة مع صعود نفوذ الجماعات الكوردية السورية، غيرت أولويات أنقرة جذرياً.

تعتبر القضية الكوردية محوراً رئيسياً للتدخل التركي في سوريا. تركيا تخشى من أن تؤدي المكاسب التي تحققها القوات الكوردية السورية، وعلى رأسها قوات سوريا الديمقراطية

(قسد) إلى إنشاء كيان كوردي مستقل على حدودها الجنوبية. هذا الكيان المحتمل قد يشكل تهديداً كبيراً لتركيا، خاصة وأن حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) الذي يقود (قسد) والقوات الكوردية ضمن (قسد) في سوريا، مرتبط بحزب العمال الكردستاني (PKK)، الذي تعتبره تركيا منظمة إرهابية.

▪ **التغيير الديموغرافي في شمال سوريا:** التدخل التركي في سوريا، لا سيما عبر عمليتي "درع الفرات" (٢٠١٦) و"نبع السلام" (٢٠١٩)، أحدث تغييرات ديموغرافية عميقة في المناطق ذات الأغلبية الكوردية في شمال سوريا. تركيا، بحجة محاربة "الإرهاب"، شنت عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد وحدات حماية الشعب، مما أدى إلى تهجير عشرات الآلاف من المدنيين الكورد من منازلهم.

ترافقت العمليات العسكرية التركية مع اتهامات بإحداث تغيير ديموغرافي متعمد، حيث تم جلب سكان عرب وتركمان إلى المناطق التي كانت ذات أغلبية كوردية تاريخياً، وخاصة في المناطق التي سيطرت عليها تركيا والفصائل المدعومة من قبلها، مثل منطقة عفرين. هذه التغييرات الديموغرافية أثارت انتقادات واسعة من قبل منظمات حقوق الإنسان والمجتمع الدولي، التي رأت في هذه التحركات محاولات لإعادة رسم الخريطة الديموغرافية بما يخدم مصالح تركيا على المدى الطويل.

▪ **التدخل في عفرين وتغيير ملامح المنطقة:** من بين أكثر المناطق تأثراً بالتدخل التركي هي منطقة عفرين في شمال غرب سوريا، التي كانت تحت سيطرة القوات الكوردية حتى عام ٢٠١٨ عندما شنت تركيا عملية عسكرية للسيطرة عليها. عفرين كانت منطقة كوردية، إلا أن الاحتلال التركي والفصائل السورية المسلحة الإسلاموية الموالية له أدى إلى تهجير عشرات الآلاف من الكورد وجلب أعداد كبيرة من العائلات العربية والتركمانية إلى المنطقة. ووفقاً لتقارير عديدة، قامت تركيا بتوطين أسر موالية لها في منازل الكورد وتهجير السكان الأصليين، ما عزز الاتهامات بالتغيير الديموغرافي القسري.

أدى التغيير الديموغرافي في عفرين والمناطق المحيطة إلى توترات داخلية، حيث يتهم السكان الأصليون تركيا بإحلال جماعات موالية لها وتحويل المنطقة إلى قاعدة نفوذ تركية. هذا التغيير الديموغرافي لم يكن مجرد نتيجة ثانوية للتدخل العسكري، بل اعتُبر جزءاً من استراتيجية طويلة الأمد للتخلص من النفوذ الكوردي في المناطق الحدودية.

▪ **السيطرة التركية على الموارد:** بالإضافة إلى التغيير الديموغرافي، سعت تركيا إلى السيطرة على الموارد الاقتصادية في المناطق التي تدخلت فيها. في عفرين، استولت الفصائل المدعومة من تركيا على بساتين الزيتون التي تشتهر بها المنطقة، واستغلتها تجارياً لمصلحة تلك الفصائل وتركيا. هذه السيطرة على الموارد الاقتصادية عمقت التوترات وأدت إلى مزيد من الاستياء بين السكان المحليين.

▪ **تأثير التدخل على القضية الكوردية:** التدخلات التركية في سوريا والعراق أدت إلى تعقيد القضية الكوردية بشكل أكبر. على الرغم من أن الحركات الكوردية حققت مكاسب

كبيرة على الأرض في سوريا، خاصة مع دعم الولايات المتحدة خلال الحرب ضد تنظيم "داعش"، إلا أن هذه المكاسب لم تؤدِ إلى أي نوع من الاستقرار الدائم. العمليات العسكرية التركية خلقت حالة من عدم الاستقرار في المناطق التي تسيطر عليها القوات الكوردية، وأدت إلى تعطيل مشاريع الحكم الذاتي التي كانت تهدف إلى إقامة نوع من الفيدرالية الديمقراطية في شمال سوريا.

التدخل التركي في المناطق الكوردية لم يكن عسكرياً فقط، بل شمل أيضاً محاولات للسيطرة على الثقافة والتعليم واللغة. في المناطق التي تسيطر عليها تركيا، تم فرض اللغة التركية في المدارس وتغيير المناهج التعليمية لتتوافق مع الرؤية التركية. هذه التحركات تُعتَبر جزءاً من "العثمانية الجديدة" التي يسعى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الترويج لها، والتي تهدف إلى إعادة تعزيز النفوذ التركي في المناطق التي كانت تحت الحكم العثماني سابقاً.

▪ **التداعيات الإقليمية:** التدخلات التركية في شمال سوريا والعراق لم تؤثر فقط على الكورد، بل كانت لها تداعيات إقليمية أوسع. فقد أدت هذه التدخلات إلى توتر العلاقات بين تركيا وعدد من الدول الإقليمية والدولية، بما في ذلك الولايات المتحدة التي دعمت القوات الكوردية في قتالها ضد "داعش". الولايات المتحدة وجدت نفسها في موقف محرج عندما شنت تركيا عملياتها العسكرية ضد حلفائها الكورد.

إضافة إلى ذلك، خلقت التدخلات التركية في سوريا توترات مع روسيا، التي تدعم نظام الأسد في دمشق. وعلى الرغم من التنسيق التركي-الروسي في بعض الأحيان، إلا أن المصالح المتعارضة بين البلدين جعلت العلاقة معقدة ومليئة بالتحديات.

▪ **التدخل في العراق:** لا يقتصر التدخل التركي على سوريا فقط، بل يمتد إلى العراق أيضاً، حيث تشن تركيا عمليات عسكرية ضد قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. تركيا تعتبر وجود حزب العمال الكردستاني على الأراضي العراقية تهديداً مباشراً لأمنها القومي، ولهذا السبب تقوم بعمليات توغل جوي وبري بشكل مستمر في المناطق الجبلية العراقية. هذه العمليات تسببت في توتر العلاقات بين تركيا والحكومة العراقية، التي تدين باستمرار انتهاك سيادتها من قبل القوات التركية.

خاتمة: المستقبل الغامض للتدخلات التركية:

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن التدخلات التركية في سوريا والعراق زادت من تعقيد المشهد الجيوسياسي في المنطقة، وساهمت في تعميق الأزمات الإنسانية والسياسية. التدخلات العسكرية والتغييرات الديموغرافية التي نتجت عنها أثارت جدلاً واسعاً حول الأهداف التركية، وهل تسعى أنقرة فعلاً لحماية أمنها القومي، أم أنها تسعى لفرض نفوذها الإقليمي وإعادة تشكيل الخارطة السياسية والديموغرافية بما يخدم مصالحها على المدى الطويل.

المستقبل لا يزال غامضاً في ما يتعلق بالوجود التركي في سوريا والعراق، وخاصة في المناطق الكوردية. فالخلافات الجيوسياسية، والمصالح المتضاربة بين الفاعلين المحليين والدوليين،

تجعل من الصعب الوصول إلى تسوية مستقرة ودائمة. ما هو مؤكد أن تركيا ستظل لاعباً أساسياً في المنطقة، وستواصل التفاعل مع القضية الكوردية بشكل يُعقِّد مسار أي تسوية سياسية مستقبلية، ويجعل الحل السلمي أكثر بعداً عن التحقق.

١٠. التحولات الديموغرافية واللاجئون:

الفوضى التي عمت المنطقة خلال العقود الأخيرة أدت إلى تحولات ديموغرافية كبرى، حيث شهدت العديد من الدول موجات نزوح داخلي وخارجي. الحروب الأهلية والنزاعات الطائفية دفعت ملايين الأشخاص إلى الفرار من مناطقهم الأصلية بحثاً عن الأمان، ما أدى إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والاجتماعية.

سوريا والعراق واليمن تعد من أبرز الدول التي عانت من هذه الظاهرة، حيث دمرت الحروب الأهلية والتدخلات الخارجية البنية التحتية وتسببت في نزوح ملايين اللاجئين إلى دول الجوار، مثل تركيا ولبنان والأردن. هذه الأزمات الإنسانية لم تؤدِ فقط إلى تفاقم الوضع الداخلي، بل أثرت أيضاً على الدول المضيفة التي أصبحت تعاني من ضغوط اقتصادية واجتماعية هائلة بسبب تدفق اللاجئين.

١١. الدور الإعلامي والتحريض الطائفي:

لا يمكن إغفال دور الإعلام في تأجيج الفوضى في الشرق الأوسط، حيث أصبحت وسائل الإعلام أداة قوية في يد الأطراف المختلفة لترويج رؤاها وتعزيز انقساماتها. وسائل الإعلام التقليدية والحديثة لعبت دوراً كبيراً في التحريض الطائفي والسياسي، وذلك من خلال نشر الأخبار المضللة والتحريض على الكراهية بين مختلف الأطياف المجتمعية.

كما أن الإعلام الاجتماعي الحديث، رغم دوره في نشر الوعي، إلا أنه كان منصة رئيسية لترويج الخطاب الطائفي والتطرف، حيث استخدمته جماعات متطرفة لتجنيد الشباب وإثارة النعرات الطائفية. هذا الاستخدام السيئ للإعلام ساهم بشكل كبير في تعميق الانقسامات داخل المجتمعات وإطالة أمد الصراعات.

١٢. دور المنظمات المتطرفة والجماعات الإرهابية:

مع انتشار الفوضى والفراغ الأمني في العديد من الدول، برزت منظمات متطرفة مثل "داعش" و"القاعدة" التي استغلت حالة عدم الاستقرار لفرض سيطرتها على أجزاء واسعة من المنطقة. هذه الجماعات استخدمت العنف والإرهاب لتحقيق أهدافها الأيديولوجية، وقامت بتجنيد الآلاف من المقاتلين من مختلف أنحاء العالم.

صعود هذه الجماعات المتطرفة لم يكن فقط نتيجة للفراغ الأمني، بل كان أيضاً انعكاساً لعقود من القمع السياسي والاجتماعي. الفقر، البطالة، وغياب الفرص دفعت العديد من الشباب إلى الانضمام إلى هذه الجماعات كوسيلة للحصول على السلطة أو تحقيق العدالة المزعومة.

ختاماً إن الفوضى في الشرق الأوسط لا تنبع من سبب واحد أو عامل فردي، بل هي نتاج لتفاعل مجموعة معقدة من العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. هذه العوامل المتشابكة خلقت بيئة متفجرة، حيث تتداخل فيها الصراعات الطائفية مع التدخلات الخارجية والأنظمة الاستبدادية، مما يجعل من الصعب تحقيق السلام والاستقرار.

٢)- الصراع كوسيلة لإعادة التوازن:

الفكرة المثيرة للجدل التي تطرحها هذه الرؤية هي أن الشرق الأوسط لا يمكن أن يستقر دون المرور بفترة طويلة من الصراع الدموي الشامل، تُعاد من خلالها تشكيل الهياكل السياسية والاجتماعية للمنطقة. تعتمد هذه الرؤية على منطق أن الأنظمة الاستبدادية والجماعات الإرهابية وأشكال الطائفية المستشرية لا يمكن إزاحتها إلا بالقوة والعنف المدمر.

هذا الطرح، الذي قد يبدو مرعباً، يمكن تبريره استناداً إلى سوابق تاريخية كبرى، مثل الحروب العالمية التي أفضت إلى استقرار جديد على المستوى الدولي بعد سقوط الأنظمة الفاشية وتشكيل هياكل سياسية جديدة. في هذا السياق، قد يُطرح السؤال: هل يمكن للصراع العنيف في الشرق الأوسط أن يؤدي إلى استقرار مشابه؟

منذ فجر التاريخ، كانت الحروب والصراعات أدوات أساسية استخدمتها الدول والجماعات لإعادة تشكيل موازين القوى وإحداث تغييرات جذرية في المشهد السياسي والجغرافي. من هذا المنطلق، يتم النظر إلى الصراع في كثير من الأحيان كوسيلة لإعادة التوازن، خاصة في المناطق التي تعاني من اضطرابات مستمرة، مثل الشرق الأوسط.

الصراع في الشرق الأوسط، وخاصة في العقد الأخير، يُعد مثالاً معقداً لهذه الفكرة. القوى الإقليمية والدولية استخدمت العنف المسلح والصراعات الأهلية ليس فقط كوسيلة للسيطرة على موارد المنطقة، بل أيضاً كوسيلة لإعادة صياغة العلاقات الجيوسياسية بما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

١- النظريات التي تدعم الصراع كوسيلة للتغيير:

تستند النظريات التي ترى في الصراع وسيلة لإعادة التوازن إلى السوابق التاريخية. في أوروبا مثلاً، كانت الحروب الكبرى كالحربين العالميتين وسيلة لإسقاط الإمبراطوريات القديمة وإعادة تشكيل الخرائط الجغرافية والسياسية للقارة. بعد كل صراع كبير، كانت القوى المهزومة تتراجع، ويعاد توزيع السلطة بين الفائزين وفقاً لموازين قوى جديدة. هذه العمليات كانت تؤدي في النهاية إلى حالة من الاستقرار النسبي، رغم أنها كانت تتم على حساب الكثير من الأرواح والدمار.

في السياق الشرق أوسطي، يجد بعض المحللين السياسيين أن الصراعات الدموية التي مرت بها المنطقة منذ مطلع القرن العشرين كانت جزءاً من هذا النمط التاريخي. انهيار

الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وتقسيم تركة "الرجل المريض" بين القوى الاستعمارية، أدى إلى إعادة رسم الحدود بشكل عشوائي وغير مستقر، مما جعل المنطقة عرضة لمزيد من الصراعات.

٢- التدخلات الإقليمية والدولية كعامل في تعزيز الصراع:

الدول الإقليمية، مثل تركيا وإيران والسعودية، والدول الدولية الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا، لعبت أدواراً محورية في تعزيز الصراعات في المنطقة، وذلك بهدف إعادة تشكيل الخريطة السياسية بما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

في سوريا، كان التدخل الدولي والإقليمي عاملاً رئيسياً في استمرار الصراع وتعقيده. روسيا دعمت نظام الأسد للحفاظ على نفوذها الإقليمي، بينما دعمت الولايات المتحدة الفصائل المعارضة والمجموعات الكوردية بهدف تحقيق توازن ضد النفوذ الروسي والإيراني. هذه التدخلات جعلت من سوريا ساحة حرب بالوكالة، حيث يتم تصفية الحسابات الإقليمية والدولية، بدلاً من إيجاد حل سلمي للصراع.

التدخل التركي في شمال سوريا شكل نقطة تحول خطيرة في الصراع السوري، حيث تسعى تركيا إلى إنشاء "منطقة آمنة" على حدودها الجنوبية، ولكن الهدف الحقيقي يتجاوز مجرد حماية الأمن القومي. من خلال إضعاف القوى الكوردية وإحداث تغيير ديموغرافي في المناطق الكوردية، تسعى أنقرة إلى إعادة تشكيل توازن القوى في المنطقة بطريقة تجعلها لاعباً رئيسياً في المستقبل السياسي لسوريا.

٣- القوى الكبرى وتوازن المصالح:

إعادة التوازن لا تتم فقط عبر الصراعات الداخلية، بل تتطلب أيضاً توازن القوى بين الدول الكبرى التي تتصارع على النفوذ في المنطقة. في الحالة السورية، كان هناك صراع جيوسياسي بين القوى الغربية، التي دعمت المعارضة السورية والفصائل الكوردية، والقوى الشرقية، التي دعمت نظام الأسد.

من خلال دعمها للنظام السوري، سعت روسيا إلى استعادة نفوذها في الشرق الأوسط، الذي كانت قد فقدته منذ سقوط الاتحاد السوفيتي. موسكو استخدمت سوريا كقاعدة لتعزيز قوتها العسكرية في المنطقة وكورقة ضغط على الدول الغربية. في المقابل، سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق توازن ضد النفوذ الروسي والإيراني، معتمدة على تحالفات مع الدول الإقليمية (مثل تركيا والسعودية) ومع القوى المحلية (مثل الكورد).

٤- الصراع كأداة لتفكيك الأنظمة الاستبدادية:

بعض النظريات السياسية تعتبر أن الصراع والعنف ضروريان لتفكيك الأنظمة الاستبدادية التي حكمت لعقود. هذه النظرية ترى أن الأنظمة الاستبدادية لا يمكن إصلاحها أو تغييرها سلمياً، بل تحتاج إلى "صدمة" قوية تدمر بنيتها القائمة وتفتح المجال لإعادة تشكيلها من جديد.

في الحالة السورية، كان هناك من يرى أن إسقاط نظام الأسد لن يتم إلا من خلال صراع عنيف، حيث أن النظام استند إلى القمع والسيطرة العنيفة لفترة طويلة، ولا يمكن أن يتخلى عن السلطة بسهولة. لكن، على الرغم من تدمير أجزاء كبيرة من البلاد ومقتل مئات الآلاف من المدنيين، لم يتمكن الصراع حتى الآن من إحداث تغيير جذري في بنية النظام.

٥- هل الصراع هو السبيل الوحيد؟:

بالرغم من أن البعض يرى في الصراع وسيلة لإعادة التوازن، هناك من يعارض هذه الفكرة، ويعتقد أن الصراعات الدموية ليست حلاً مستداماً، بل تؤدي إلى تفاقم المشاكل وتعميق الأزمات. الصراعات تخلق حالة من الفوضى التي يصعب الخروج منها، وتدمر النسيج الاجتماعي والثقافي للشعوب، مما يؤدي إلى خلق بيئة خصبة لظهور جماعات متطرفة وقوى مدمرة جديدة.

في الحالة السورية، أدى الصراع إلى تفتيت المجتمع السوري وتدمير البنية التحتية للبلاد. كما أن التدخلات الخارجية أدت إلى تعقيد الصراع وجعلت من الصعب الوصول إلى تسوية شاملة. وفي الوقت الذي يسعى فيه البعض لإعادة رسم الحدود وترسيخ موازين قوى جديدة، فإن الثمن الذي يدفعه الشعب السوري كان ولا يزال باهظاً.

خاتمة: الصراع بين الفوضى والاستقرار

في النهاية، يتضح أن الصراع كوسيلة لإعادة التوازن في الشرق الأوسط ليس حلاً مستداماً. على الرغم من أن بعض الصراعات في التاريخ أدت إلى إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية واستقرار الأوضاع على المدى الطويل، إلا أن الصراعات في الشرق الأوسط، وخاصة في سوريا، لم تؤدِ حتى الآن إلى حلول حقيقية، بل عمقت الانقسامات وأنتجت مزيداً من الفوضى.

المسألة تتطلب إعادة التفكير في الطرق التي يتم بها التعامل مع الأزمات الإقليمية. بدلاً من الاعتماد على العنف والصراعات كأدوات للتغيير، يجب البحث عن حلول سياسية ودبلوماسية تضمن استقراراً حقيقياً ودائماً دون تدمير المجتمعات وخلق دوائر جديدة من العنف.

٣)- أسباب الاستمرار في الفوضى:

بغض النظر عن أي سيناريوهات مستقبلية للصراع، يجب أن نتوقف عند العوامل التي تعزز من استمرارية الحروب الحالية وتغذي الصراع. أول هذه العوامل هو التدخل الخارجي. القوى الكبرى، سواء الولايات المتحدة أو روسيا أو حتى القوى الإقليمية كإيران وتركيا، لها مصالح جيوسياسية في الشرق الأوسط تجعلها تدفع باتجاه استمرار حالة الفوضى للحفاظ على نفوذها. كلما استمر الصراع، زادت تلك القوى من تدخلها،

سواء عبر الدعم العسكري للجماعات المتصارعة أو من خلال الهيمنة الاقتصادية والسياسية على الأنظمة القائمة.

العامل الثاني هو الطائفية. الانقسامات الدينية والعرقية في دول مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن تجعل من الصعب الوصول إلى توافق سياسي جامع، لأن الطوائف والأقليات تجد في الأنظمة الحالية وسيلة للحفاظ على حقوقها أو امتيازاتها المهددة في حال تغيير الأوضاع. وبالمثل، تستغل الجماعات الإرهابية هذا الوضع لتعزيز خطابها، مستغلة مظلوميات حقيقية لتحقيق أجندات مدمرة.

الفوضى المستمرة في الشرق الأوسط، وخاصة في مناطق مثل سوريا، ليست مجرد نتيجة للصراعات المسلحة والتدخلات الخارجية، بل تعود أيضاً إلى مجموعة من الأسباب الهيكلية والسياسية والاجتماعية التي تساهم في استمرار هذه الفوضى. يمكن تلخيص هذه الأسباب في النقاط التالية:

١. الأنظمة الاستبدادية والفشل السياسي:

تُعتبر الأنظمة الاستبدادية التي حكمت العديد من الدول في الشرق الأوسط على مدار عقود طويلة من العوامل الرئيسية التي أدت إلى الفوضى. هذه الأنظمة استخدمت القمع والعنف للحفاظ على سلطتها، مما أدى إلى تفشي الفساد والاستبداد في جميع مستويات المجتمع. غياب المؤسسات الديمقراطية الفعالة والمشاركة السياسية جعل من الصعب معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية، مما زاد من إحباط المواطنين وشجع على نشوء الحركات الاحتجاجية.

٢. التدخلات الخارجية:

التدخلات العسكرية والسياسية من قبل القوى الإقليمية والدولية قد زادت من تعقيد الوضع في المنطقة. التدخلات مثل تلك التي قامت بها الولايات المتحدة وروسيا وإيران وتركيا في الصراع السوري لم تؤدِ فقط إلى تفاقم الأوضاع، بل جعلت من الصعب التوصل إلى حلول سلمية. كل دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة، مما يزيد من تآكل الثقة بين الأطراف المختلفة ويؤدي إلى المزيد من الفوضى.

٣. التنوع العرقي والطائفي:

تتسم العديد من دول الشرق الأوسط بتنوع عرقي وطائفي كبير. هذا التنوع، في ظل غياب الهياكل السياسية القادرة على إدماج الجميع، يؤدي إلى نشوء صراعات عرقية وطائفية. في سوريا، على سبيل المثال، تتصارع مجموعة من الفصائل المختلفة على السلطة والنفوذ، مما يجعل أي محاولة لتحقيق الاستقرار أمراً بالغ الصعوبة.

٤. تدهور الوضع الاقتصادي:

تؤدي الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، مثل ارتفاع معدلات البطالة والفقر، إلى تفاقم الأزمات. فقد تسببت الحرب في سوريا في دمار شامل للبنية التحتية واقتصاد منهار،

مما جعل من الصعب على الناس توفير احتياجاتهم الأساسية. هذه الظروف الاقتصادية الصعبة تؤدي إلى زيادة الاحتقان الاجتماعي، وتدفع العديد إلى الانضمام إلى الفصائل المتطرفة بحثاً عن الأمن والاستقرار.

٥. انتشار الفكر المتطرف:

أدت الظروف الاجتماعية والسياسية الصعبة إلى ظهور أفكار متطرفة وتشكيل جماعات مسلحة، مثل داعش. هذه الجماعات تستغل الفوضى والانقسام لفرض سلطتها، وتجد في الأزمات فرصة لتجنيد المزيد من الأفراد. انتشار الفكر المتطرف يسهم في المزيد من العنف ويعيق جهود تحقيق السلام.

٦. غياب الحلول الدولية الفعالة:

التجارب السابقة في المنطقة أظهرت أن الحلول الدولية في الغالب لم تكن فعالة. محاولات الوساطة والضغط من قبل القوى الكبرى لم تحقق نتائج ملموسة، بل غالباً ما أدت إلى تفاقم الأمور. عدم وجود توافق دولي حول كيفية التعامل مع الأزمات جعل الأمور أكثر تعقيداً، حيث تتعارض مصالح الدول المختلفة وتتضارب، مما يؤدي إلى استمرارية الفوضى.

٧. استمرار الصراعات الجانبية:

إضافة إلى الصراع السوري، هناك العديد من الصراعات الجانبية في المنطقة، مثل الصراع بين إيران والسعودية، والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي. هذه الصراعات تزيد من تعقيد الأوضاع في المنطقة وتمنع التركيز على حل الأزمات المحلية. غالباً ما تُستخدم الصراعات الجانبية كأدوات للضغط على القوى المحلية، مما يؤدي إلى تآكل أي محاولات لتحقيق السلام والاستقرار.

٨. تأثير وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي:

تساهم وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في نشر المعلومات، ولكنها أيضاً قد تعزز من مشاعر الانقسام والعداء. الأخبار الكاذبة والتحريضية تساهم في تفاقم الصراعات، وتعزز من التطرف. لذا، فإن البيئة الإعلامية قد تكون عاملاً مهماً في استمرار الفوضى، حيث تغذي الشكوك وتُعزز الانقسامات.

في الختام، الاستمرار في الفوضى في الشرق الأوسط يعود إلى تداخل مجموعة من العوامل الهيكلية والسياسية والاجتماعية. من الضروري أن نفهم هذه العوامل إذا أردنا البحث عن حلول فعالة لإنهاء الصراعات وتحقيق الاستقرار. يتطلب ذلك جهوداً جماعية من المجتمع الدولي والدول المعنية، فضلاً عن تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتعزيز التفاهم والحوار بين مختلف الفئات في المجتمع.

٤)- هل إعادة رسم الحدود هو الحل؟:

إعادة رسم الحدود ليست فكرة جديدة في الأوساط السياسية. في الواقع، يشير بعض المراقبين إلى أن الحدود الحالية للشرق الأوسط لا تعكس الحقائق السكانية والطائفية على الأرض. تقسيم العراق وسوريا إلى دول طائفية وعرقية، على سبيل المثال، قد يكون حلاً يحد من الصراع. لكن هذا الحل ذاته محفوف بالمخاطر. هل يعني ذلك أن كل أقلية أو طائفة ستحصل على دولتها الخاصة؟ وإن كان الأمر كذلك، كيف ستتفاعل هذه الدول الصغيرة مع بعضها البعض ومع القوى الإقليمية الكبرى؟

على الرغم من أن التقسيم قد يبدو حلاً جزئياً لبعض الدول، إلا أنه قد يزيد من تفاقم الصراع في دول أخرى. مثال على ذلك هو القضية الكوردية؛ الكورد الذين يعانون من غياب دولة خاصة بهم في العراق وسوريا وتركيا وإيران، يطمحون لتأسيس دولة مستقلة، لكن هذا الطموح يواجه رفضاً شرساً من الدول التي تضم أراضٍ كوردية. إعادة رسم الحدود قد يفتح الباب أمام مزيد من الصراعات القومية والإثنية بدلاً من حلها.

تطرح فكرة إعادة رسم الحدود كحل للصراعات المستمرة في الشرق الأوسط الكثير من الجدل والتساؤلات. في ظل الفوضى الحالية والانقسامات العرقية والطائفية، يعتقد بعض المفكرين وصناع القرار أن إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية قد تكون ضرورية لتحقيق الاستقرار. ومع ذلك، يجب النظر في العديد من العوامل قبل اعتبار هذه الفكرة حلاً فعّالاً.

١. تاريخ الحدود في الشرق الأوسط:

تعود جذور الحدود الحالية في الشرق الأوسط إلى اتفاقيات استعمارية مثل اتفاقية سايكس-بيكو (١٩١٦)، التي رسمت حدود الدول العربية دون اعتبار للواقع الاجتماعي والثقافي. هذه الحدود المصطنعة أدت إلى نشوء دول تعاني من الانقسامات الداخلية، حيث تم تقسيم المجتمعات العرقية والطائفية عبر الحدود. لذا، فإن إعادة رسم الحدود قد تُعتبر محاولة لتصحيح أخطاء الماضي.

٢. احتمالات النجاح والفشل:

تسعى بعض الدراسات إلى استنتاج أن إعادة رسم الحدود قد يؤدي إلى خلق دول أكثر تجانساً عرقياً وطائفياً، وبالتالي، تقليل الصراعات الداخلية. ولكن، هناك تساؤلات حول كيفية تنفيذ هذا الإجراء ومن سيقوم به. في غياب توافق واسع النطاق بين الأطراف المعنية، قد تؤدي محاولات إعادة رسم الحدود إلى مزيد من العنف والفوضى.

٣. تجارب تاريخية:

تجارب إعادة رسم الحدود في مناطق أخرى من العالم، مثل أفريقيا والبلقان، أظهرت أن هذه العملية ليست دائماً مؤدية إلى الاستقرار. في بعض الأحيان، أدت إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والنزاعات المسلحة. وعليه، فإن الدروس المستفادة من هذه التجارب يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند التفكير في إعادة رسم الحدود في الشرق الأوسط.

٤. تأثير القوى الإقليمية والدولية:
القوى الإقليمية والدولية تلعب دوراً مهماً في أي عملية لإعادة رسم الحدود. تدخلات هذه القوى غالباً ما تكون مدفوعة بمصالحها الخاصة، مما يزيد من تعقيد أي جهود لتحقيق التغيير. بدون دعم دولي متوازن وتعاون بين الدول المجاورة، قد تصبح أي محاولات لإعادة رسم الحدود مجرد جولة جديدة من الصراعات.

٥. البدائل المحتملة:
في ظل الشكوك المحيطة بفكرة إعادة رسم الحدود، يمكن التفكير في بدائل أخرى أكثر إنسانية واستدامة، مثل تعزيز الحوار بين الأطراف المختلفة، وتطوير آليات للتعايش السلمي، وإنشاء فدراليات أو كونفدراليات تعترف بحقوق الأقليات وتعزز المشاركة السياسية. هذه الحلول يمكن أن تساهم في بناء إطار سياسي شامل أكثر استدامة، يساعد على تقليل النزاعات والصراعات.

٦. تأثير إعادة رسم الحدود على الشعوب:
إعادة رسم الحدود قد يكون لها تأثيرات مباشرة على حياة الملايين من الناس. تقلبات الحدود يمكن أن تؤدي إلى تشريد السكان، وفقدان الهوية الثقافية، وتفكيك الأسر والمجتمعات. يجب أن تؤخذ هذه العوامل بعين الاعتبار عند التفكير في أي تغييرات على الجغرافيا السياسية للمنطقة.

في الختام، إن إعادة رسم الحدود في الشرق الأوسط ليست حلاً سحرياً للصراعات المستمرة. بدلاً من ذلك، يجب أن تكون جزءاً من حوار شامل يأخذ بعين الاعتبار التحديات المعقدة التي تواجهها المنطقة. يتطلب الأمر جهوداً جماعية محلية ودولية، وتعزيز مؤسسات ديمقراطية قوية، وتطوير استراتيجيات تسهم في تعزيز التفاهم والتعايش السلمي بين جميع الأطراف.

٥)- هل الدم هو الثمن الوحيد؟:

يبدو أن الأطروحة التي تدعو إلى "إغراق الشرق الأوسط في الدم" حتى يتحقق الاستقرار هي منطق غير إنساني، حتى وإن كان هناك بعض التشابه بين هذا الطرح وبين واقع الحال الذي تعيشه المنطقة اليوم. التاريخ مليء بالأمثلة على أن الحلول القائمة على القوة وحدها لا تفضي إلى استقرار دائم. القوة قد تفرض استقراراً مؤقتاً، لكنها غالباً ما تخلق دوامات جديدة من العنف والكراهية بعد زوالها.

البديل الممكن قد يكون السعي إلى عملية مصالحة سياسية حقيقية تشمل جميع أطراف النزاع، من خلال حوار شامل يضمن حقوق الجميع في ظل أنظمة ديمقراطية تتيح التعددية والمشاركة العادلة. وبالرغم من أن هذا الحل يبدو بعيد المنال حالياً، إلا أن التاريخ يثبت أن أي استقرار طويل الأمد يجب أن يقوم على أسس عادلة تضمن مشاركة كل القوى الفاعلة في عملية صنع القرار.

تتجلى المآسي الإنسانية في منطقة الشرق الأوسط من خلال عقود من النزاعات والحروب التي أودت بحياة ملايين الأشخاص وأثرت سلباً على الاستقرار الإقليمي والدولي. في ظل هذا الوضع المتأزم، يطرح السؤال: هل الدم هو الثمن الوحيد لتحقيق التغيير؟ في هذا السياق، يجب استكشاف الأبعاد المختلفة لهذا السؤال، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على الصراعات، وبدائل العنف، والتاريخ الطويل من استخدام القوة كوسيلة للتغيير.

١. تاريخ الصراعات في الشرق الأوسط:

تاريخ الشرق الأوسط مليء بالصراعات التي استخدمت فيها القوة والعنف كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية. منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية، مروراً بالاستعمار، وصولاً إلى الحروب الأهلية والصراعات القومية والدينية، شهدت المنطقة تضحيات هائلة. في كل حالة، كان الثمن المدفوع غالباً هو الدم، حيث أُسقطت حكومات وظهرت جديدة على أنقاضها، لكن دون تحقيق استقرار دائم أو سلام حقيقي.

٢. أثر العنف على المجتمعات:

يؤدي استخدام العنف إلى آثار سلبية على المجتمعات، لا تقتصر فقط على الخسائر البشرية، بل تشمل أيضاً تدمير البنية التحتية، وتفكيك النسيج الاجتماعي، وزيادة الفقر والبطالة. في العديد من الحالات، يصبح المواطنون ضحايا للصراعات التي لا علاقة لهم بها. وهنا يبرز تساؤل حول إمكانية تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي من خلال وسائل غير عنيفة، مثل الحوار والمفاوضات.

٣. التغيير من خلال الدم: النتائج السلبية:

على الرغم من أن بعض الحروب قد تؤدي إلى تغييرات جذرية في السلطة والنظام، إلا أن النتائج غالباً ما تكون مخيبة للآمال. في حالات كثيرة، تؤدي الحروب إلى ظهور أنظمة جديدة لا تقل قسوة عن سابقتها، مما يؤدي إلى استمرار دورة العنف. فبدلاً من تحقيق الأمل في السلام والديمقراطية، قد يتجدد الصراع بشكل أشد وأعنف.

٤. بدائل العنف:

في ضوء النتائج السلبية لاستخدام الدم كوسيلة للتغيير، تبرز الحاجة إلى البحث عن بدائل غير عنيفة. قد تشمل هذه البدائل:

- الحوار والمفاوضات: يعتبر الحوار وسيلة فعالة لتقليل التوترات وبناء التفاهم بين الأطراف المتنازعة. يمكن للمفاوضات أن تؤدي إلى اتفاقيات سلام شاملة، تُعزز من خلالها حقوق جميع الفئات وتُعالج قضايا العدالة الانتقالية.
- العمل المدني والاحتجاج السلمي: التاريخ يزخر بأمثلة على نجاح الحركات السلمية في تحقيق التغيير. من حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة إلى ثورات الربيع العربي، أثبتت هذه الحركات أن التعبير عن المطالب بشكل سلمي يمكن أن يؤثر في الأنظمة السياسية.

• التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يمكن أن تساهم السياسات التنموية في معالجة جذور الصراع من خلال تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الفرص الاقتصادية. الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية يمكن أن يخلق بيئة أكثر استقراراً وأماناً.

٥. الاستجابة الدولية وتأثيرها:

تلعب القوى الدولية والإقليمية دوراً حاسماً في تعزيز أو تقويض جهود السلام. التدخلات العسكرية الأجنبية، بدعوى "التحرير" أو "المساعدة"، غالباً ما تؤدي إلى تفاقم الصراعات. بينما يمكن أن تسهم الجهود الدبلوماسية الحقيقية في تخفيف التوترات ودعم الحلول السلمية. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتبنى سياسات تشجع على الحوار وتجنب اللجوء إلى القوة.

٦. الإحساس بالفقد والعدالة:

إن الخسائر البشرية الناتجة عن الصراعات تُثير مشاعر الفقد والألم، مما يجعل من الصعب على المجتمعات تجاوز جراحها. في كثير من الأحيان، يُشعر الأفراد بالظلم والحرمان من العدالة، مما يدفعهم إلى البحث عن الانتقام، ويعيدهم إلى دوامة العنف. لذا، من الضروري تعزيز مبادرات العدالة الانتقالية التي تعالج الآثار السلبية للنزاعات وتساعد المجتمعات على التعافي.

في الختام، في نهاية المطاف، يبقى السؤال: هل الدم هو الثمن الوحيد؟ الجواب ليس بالبساطة التي قد تبدو عليها. من الواضح أن استخدام العنف كوسيلة لتحقيق التغيير يؤدي إلى نتائج مأساوية، ويعزز دوامة جديدة من الصراع. يجب أن نبحث عن بدائل تحقق التغيير من خلال الحوار، والتنمية، والعمل المدني، مع الاعتراف بأن التغيير الحقيقي يستدعي الصبر والجهود المشتركة لبناء مجتمعات أكثر عدلاً واستقراراً. إن السلام الدائم لا يُشترى بالدم، بل يُبنى من خلال الأمل والعمل المستدام.

الخاتمة:

إن فكرة إغراق الشرق الأوسط في الدم كوسيلة لتحقيق الاستقرار قد تبدو وكأنها الحل الأمثل لبعض المراقبين، في ظل الإحباط المتزايد من الفوضى والاضطرابات التي تشهدها المنطقة. لكن من المهم أن ندرك أن هذه الرؤية ليست سوى استجابة مؤقتة لمشكلة معقدة، تعكس التحديات التي تواجهها شعوب المنطقة. تُعتبر الحلول المعتمدة على العنف والدماء بمثابة ردود فعل متسرعة، تُغفل الأبعاد الإنسانية والثقافية والسياسية التي تشكّل أساس التوترات المستمرة.

على المدى الطويل، لن تُؤدي الاستراتيجيات المبنية على القوة إلى تحقيق استقرار دائم، بل قد تزيد من عمق الجراح وتُعمّق الانقسامات الاجتماعية والسياسية. في الواقع، تظل المنطقة بحاجة ماسة إلى حلول سياسية ودبلوماسية شاملة، تستند إلى الحوار والمصالحة بين جميع الأطراف المعنية. يتطلب هذا النهج استثمار الوقت والجهود في بناء الثقة، وتطوير آليات تضمن حقوق جميع الشعوب والطوائف، وتعزز من التفاهم المتبادل.

إن إعادة ترسيم الحدود بالقوة لن تُعالج الجذور الحقيقية للفوضى، بل قد تؤدي إلى تفجر صراعات جديدة. لذلك، من الضروري استكشاف بدائل أكثر إنسانية واستدامة، تتمثل في تعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتوفير فرص اقتصادية متساوية للجميع. تقتضي هذه البدائل عدم تجاهل الهويات الثقافية والدينية المتنوعة، بل اعتناقها كجزء من النسيج الاجتماعي للمنطقة.

في نهاية المطاف، لا يمكن للدماء أن تبني سلاماً مستداماً، بل قد تُفاقم من الأزمات المتعددة التي تواجه الشرق الأوسط. يتطلب السلام الحقيقي جهوداً متكاملة تُركّز على معالجة القضايا الجوهرية، وتعزيز ثقافة السلام والمصالحة. إن السبيل الوحيد نحو الاستقرار في الشرق الأوسط هو البحث عن حلول عادلة وشاملة تُمكّن جميع الشعوب من العيش بكرامة وحقوق متساوية، وتعكس تنوع المنطقة الغني.

علاوة على ذلك، فإن الوصول إلى هذا السلام يتطلب تجاوز المصالح الضيقة والأجندات الخارجية التي تسهم في تأجيج النزاعات، والتركيز على بناء مستقبل يقوم على التعاون الإقليمي والاحترام المتبادل. التحدي الأكبر يتمثل في قدرة الأطراف المختلفة على تبني مقاربات جديدة تعتمد الحوار بدلاً من المواجهة، وتطوير حلول تضمن العدالة الاجتماعية والاقتصادية. فلا يمكن تحقيق استقرار حقيقي دون معالجة قضايا مثل الفقر، البطالة، وعدم المساواة التي تُعدّ وقوداً للصراعات المستمرة. إن النهج القائم على التعاون والمصالحة يمكن أن يفتح الطريق أمام مستقبل أكثر استقراراً، حيث تحظى الأجيال القادمة بفرصة للنمو في بيئة خالية من العنف والاضطراب.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تحقيق السلام المستدام يتطلب تعزيز التعليم والتوعية الثقافية كجزء أساسي من عملية المصالحة. من خلال بناء جيل يتسم بالوعي والفهم العميق لقيم السلام والتنوع، يمكن تحطيم الحواجز النفسية التي تعيق التعايش السلمي بين المجتمعات المختلفة. يجب أن تركز البرامج التعليمية على تعزيز مفاهيم التسامح والاحترام المتبادل، وإعطاء الشباب الأدوات اللازمة لتحليل الصراعات بشكل نقدي والعمل نحو إيجاد حلول بديلة. إن تعزيز ثقافة السلام لا يقتصر على الأفراد فقط، بل يشمل أيضاً بناء علاقات قوية بين المجتمعات المختلفة، وتطوير المبادرات المدنية التي تتيح فرص التعاون والمشاركة. بهذه الطريقة، يمكن لمختلف الفئات الاجتماعية أن تتعاون في مواجهة التحديات المشتركة، وتجاوز الانقسامات التي أدت إلى سنوات من الصراع والدمار.

أولاً: دور الصراعات الإقليمية في إعادة رسم الخريطة السياسية

تلعب الصراعات الإقليمية دوراً محورياً في تشكيل وإعادة تشكيل الخريطة السياسية للعالم، خاصة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية مثل الشرق الأوسط. فمنذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط الإمبراطوريات التقليدية، شهدت المنطقة والعالم بوجه عام تحولاً جذرياً في العلاقات الدولية والحدود السياسية نتيجة لتلك الصراعات. وفي سياق الصراعات الإقليمية، تتداخل العوامل الجيوسياسية، الاقتصادية، والأيديولوجية لتشكل ديناميكيات الصراع وتعيد ترتيب القوى المحلية والدولية في المنطقة.

لطالما كانت الصراعات الإقليمية أحد المحركات الأساسية لإعادة تشكيل الخريطة السياسية للعالم. فهي ليست مجرد مواجهات عسكرية أو نزاعات على السلطة، بل تمثل انعكاساً للتحولات الجيوسياسية والاقتصادية والأيديولوجية التي تؤثر بشكل جذري على توازن القوى وطبيعة العلاقات بين الدول. منذ انهيار الإمبراطوريات الكبرى في أوائل القرن العشرين، وحتى التوترات المعاصرة، أسهمت هذه الصراعات في تشكيل مسارات جديدة للدول وتحديد طبيعة الحدود السياسية والنفوذ الدولي.

في الشرق الأوسط، المنطقة التي عانت عبر التاريخ من العديد من الصراعات الدموية والمواجهات الإقليمية، كان لهذه النزاعات دور كبير في إعادة رسم الخريطة السياسية. فالصراعات التي بدأت منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، مروراً بالحروب العربية الإسرائيلية، وصولاً إلى الصراع السوري الراهن، قد أسهمت في إعادة تشكيل التوزيعات الجغرافية والسياسية. هذه الصراعات ليست مجرد حروب على الموارد أو السلطة، بل كانت جزءاً من صراع أوسع على الهوية القومية، والأيديولوجية السياسية، والتحالفات الإقليمية والدولية.

تشكلت الصراعات الإقليمية عبر مجموعة من العوامل المتداخلة. أحد أبرز هذه العوامل هو الصراع على الموارد، حيث تكون السيطرة على النفط والغاز، والمياه العذبة، والأراضي الزراعية عوامل رئيسية في تفجير النزاعات. هذا الجانب المادي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الاقتصادية، حيث تسعى الدول للسيطرة على مصادر الثروة لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي.

لكن هناك أيضاً عوامل أيديولوجية وسياسية تلعب دوراً رئيسياً في تأجيج الصراعات. ففي كثير من الحالات، تكون الصراعات مرتبطة بالهوية الدينية أو العرقية، كما هو الحال في النزاعات التي تشهدها المنطقة العربية بين مختلف الطوائف أو الإثنيات. إضافة إلى ذلك، تلعب الأيديولوجيات السياسية المختلفة، مثل القومية العربية أو الإسلام السياسي، دوراً في تصعيد الصراعات وتحويلها إلى مواجهات أوسع بين القوى المتنافسة.

عبر التاريخ الحديث، استخدمت الصراعات الإقليمية كأداة لإعادة رسم الحدود السياسية. في الشرق الأوسط، نجد أن الحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية بعد الحرب العالمية

الأولى لم تعكس الحقائق العرقية والثقافية على الأرض، مما أدى إلى اندلاع صراعات مستمرة. كما أن الصراعات ليست فقط محدودة بحدود جغرافية، بل تمتد لتؤثر على النظام الدولي بشكل عام، مما يتطلب تحليلاً دقيقاً لفهم التأثيرات الناتجة عنها.

تدخل القوى الكبرى في الصراعات الإقليمية يعكس واقعاً معقداً، حيث تستخدم هذه القوى النزاعات كأدوات لتحقيق مصالحها الاستراتيجية. وبذلك، تصبح الصراعات الإقليمية مجالًا لتنافس القوى الكبرى، مما يسهم في إعادة توزيع النفوذ وتعقيد العلاقات الدولية. في نهاية المطاف، تبقى الصراعات الإقليمية أحد العوامل الأساسية التي تعيد رسم الخريطة السياسية على المستويين الإقليمي والعالمي، مما يتطلب فهماً عميقاً للأبعاد المختلفة لهذه الصراعات من أجل استشراف مستقبل النظام العالمي.

١- السياق التاريخي للصراعات الإقليمية:

على مدار التاريخ الحديث، كانت الصراعات الإقليمية من القوى الدافعة لإعادة رسم الحدود السياسية وتشكيل كيانات جديدة أو إعادة إحياء كيانات قديمة. ففي الشرق الأوسط، ساهمت اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ في تقسيم الإمبراطورية العثمانية إلى دول قومية حديثة، إلا أن هذا التقسيم أدى إلى نشوب صراعات مستمرة حول الهوية والانتماء والموارد، وما زالت تلك الحدود المرسومة تؤثر في الحروب والنزاعات حتى اليوم.

تعود جذور الصراعات الإقليمية إلى فترات تاريخية متعددة، حيث تشكلت من مجموعة من العوامل المعقدة والمتداخلة. قد يكون السياق التاريخي لهذه الصراعات متجذراً في تحولات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وثقافية. في العديد من الحالات، كانت النزاعات نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، والتدخلات الخارجية، وتنافس القوى العظمى، فضلاً عن العوامل الاقتصادية، مثل السيطرة على الموارد الطبيعية.

في الشرق الأوسط، على سبيل المثال، يشير التاريخ إلى أن الصراعات الإقليمية بدأت تتشكل بشكل ملحوظ بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. فقد أدى هذا الانهيار إلى فراغ سياسي، حيث تم تقسيم أراضي الإمبراطورية بين القوى الاستعمارية الكبرى، مثل بريطانيا وفرنسا. تم رسم الحدود بشكل عشوائي، دون مراعاة للعوامل الثقافية والعرقية، مما أدى إلى احتدام النزاعات لاحقاً.

بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت حركات التحرر الوطني في العديد من دول المنطقة، حيث سعت إلى استعادة السيادة والاستقلال من الاستعمار. ولكن، عادت هذه الحركات لتعقد المشهد، حيث دخلت صراعات جديدة ترتبط بالنزاعات الإقليمية والهوية الوطنية. على سبيل المثال، في الأربعينيات والخمسينيات، أدى تأسيس دولة إسرائيل إلى تصاعد الصراع العربي الإسرائيلي، والذي لا يزال يمثل أحد أبرز النزاعات في المنطقة حتى اليوم.

علاوة على ذلك، عرفت المنطقة أيضاً صراعات داخلية تتعلق بالهويات الطائفية والإثنية. فالعراق، مثلاً، شهد نزاعات بين الكورد والعرب، فضلاً عن الصراعات الطائفية بين

الشيعة والسنة. هذه التوترات غالباً ما كانت تُستغل من قِبل قوى خارجية لتحقيق أهدافها السياسية، مما زاد من تعقيد الأوضاع الإقليمية.

في العقود الأخيرة، ظهرت صراعات جديدة، مثل الحرب الطائفية السورية ما تسمى " الثورة السورية"، التي انطلقت في عام ٢٠١١، وأدت إلى تداعيات عميقة في المنطقة بأسرها. فقد أسفرت هذه الحرب عن تفكك الدولة السورية، وظهور جماعات مسلحة، وازدياد النفوذ الإيراني والتركي والروسي، مما أثر على موازين القوى في الشرق الأوسط.

تتجلى أهمية السياق التاريخي للصراعات الإقليمية في فهم كيف أن الديناميكيات القديمة لا تزال تؤثر في الحاضر. إذ أن هذه الصراعات ليست مجرد نزاعات عابرة، بل هي نتيجة لتاريخ طويل ومعقد من التوترات والصراعات على الموارد والسلطة والهوية. لذا، فإن تحليل السياق التاريخي هو ضروري لفهم التحديات الحالية التي تواجه المنطقة وكيف يمكن أن تتطور الأمور في المستقبل.

٢- الصراعات الإقليمية بعد الحرب الباردة:

مع انتهاء الحرب الباردة، تراجع تأثير الصراع بين القوى العظمى بشكل تقليدي، إلا أن الحروب الإقليمية ازدادت بشكل ملحوظ، حيث أصبحت الصراعات أكثر تعقيداً نتيجة لعوامل متعددة مثل القومية، الأيديولوجيا الدينية، والاقتصاد. في هذا السياق، لم تعد الصراعات مجرد مواجهات عسكرية بين الدول، بل أصبحت تدور حول السيطرة على السلطة والموارد داخل الدول وبين الجماعات المتناحرة. هذه الصراعات غالباً ما تؤدي إلى تغييرات جذرية في النظام السياسي داخل الدول المتضررة، مثل العراق، سوريا، ليبيا، واليمن.

بعد انتهاء الحرب الباردة في أوائل التسعينيات، شهد العالم تحولاً جذرياً في النظام الدولي، كان له تأثير عميق على الصراعات الإقليمية، وخاصة في الشرق الأوسط. أدت تغييرات في العلاقات الدولية، ونشوء قوى جديدة، وعودة بعض النزاعات القديمة إلى السطح، إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية للمنطقة.

أولاً، أظهرت العديد من الدول العربية عدم استقرار سياسي، حيث تفككت نظم الحكم الاستبدادية التي كانت قائمة لعقود. في هذا السياق، كانت فترة ما بعد الحرب الباردة تشهد بداية عصر من الانتفاضات الشعبية والثورات، بدءاً من انتفاضة الأقصى في فلسطين في عام ٢٠٠٠، ثم الثورات العربية في عام ٢٠١١. هذه الحركات الشعبية، التي طالبت بالحرية والكرامة، لم تؤدِ فقط إلى تغيير الأنظمة، بل أيضاً إلى انزلاق بعض الدول إلى الفوضى، كما هو الحال في سوريا وليبيا واليمن.

ثانياً، عادت القضايا القديمة لتطفو على السطح، مثل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. بعد اتفاقيات أوسلو في التسعينيات، كان هناك أمل في إحلال السلام، لكن الانتفاضات المتكررة والعمليات العسكرية، مثل الحرب على غزة، أسهمت في تعزيز الصراعات وزيادة

التوترات. استمرت الصراعات الإقليمية لتشمل جوانب جديدة، مثل الانقسامات الطائفية والعرقية، التي عادت لتشكل ملامح النزاعات في المنطقة.

ثالثاً، أسهمت القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، في تعزيز حالة عدم الاستقرار. بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، شنّت الولايات المتحدة حرباً على الإرهاب، مما أدى إلى تدخلات عسكرية في أفغانستان والعراق. أدت هذه التدخلات إلى تفكك الهياكل السياسية القائمة، وظهور جماعات مسلحة مثل داعش، التي ملأت الفراغ السياسي والأمني.

رابعاً، عادت روسيا إلى المسرح الدولي بعد فترة من الانسحاب النسبي خلال التسعينيات. عملت على استعادة نفوذها من خلال دعم الأنظمة المناهضة للهيمنة الأمريكية في المنطقة، كما هو الحال في سوريا، حيث دعمت نظام بشار الأسد عسكرياً وسياسياً. هذا التوجه أضاف طبقة جديدة من التعقيد إلى الصراعات الإقليمية، حيث دخلت قوى جديدة في اللعبة، مما أدى إلى انقسام المنطقة إلى معسكرات مختلفة.

أخيراً، لم تقتصر الصراعات الإقليمية على النزاعات التقليدية، بل أُضيفت إليها صراعات اقتصادية تتعلق بالموارد، مثل المياه والطاقة. النزاع على الموارد الطبيعية أصبح أكثر حدة، خاصة مع ازدياد الطلب على الطاقة في ظل التغيرات المناخية والاقتصادية العالمية.

في المجمل، شكلت الصراعات الإقليمية بعد الحرب الباردة مزيجاً معقداً من التوترات القديمة والحديثة، الناتجة عن سياسات القوى الكبرى، بالإضافة إلى التغيرات الداخلية في الدول. هذه الديناميكيات لا تزال تؤثر على الوضع الراهن، وتُشكل مستقبل المنطقة الذي يبقى غير واضح المعالم.

٣- الآثار الجيوسياسية للصراعات الإقليمية:

الصراعات الإقليمية تعيد تشكيل القوى السياسية المحلية وتغير توازنات القوى الإقليمية والدولية. ففي منطقة الشرق الأوسط على سبيل المثال، كان للحروب في العراق وسوريا أثر كبير في إعادة توزيع النفوذ بين القوى الكبرى والإقليمية. ومن أبرز نتائج تلك الصراعات بروز قوى جديدة مثل إيران وتركيا كأطراف رئيسية في صياغة سياسات المنطقة، مع تراجع تأثير القوى التقليدية مثل العراق وسوريا، نتيجة للحروب الداخلية التي أضعفت بنيتها السياسية والعسكرية.

الصراع السوري هو نموذج واضح لهذا التأثير الجيوسياسي، حيث أدت الحرب الأهلية هناك إلى إعادة توزيع النفوذ بين روسيا، إيران، تركيا، والولايات المتحدة، وأدت كذلك إلى ظهور كيانات سياسية جديدة غير معترف بها دولياً، مثل "الإدارة الذاتية" في شمال وشرق سوريا، والتي تشكلت نتيجة الفراغ السياسي والعسكري الذي خلفته الحرب.

تُعد الآثار الجيوسياسية للصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط من المواضيع المعقدة، التي تتداخل فيها العوامل السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، مما يؤدي إلى تأثيرات

واسعة النطاق على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. تبرز عدة جوانب رئيسية في الآثار الجيوسياسية لهذه الصراعات:

- إعادة رسم الحدود السياسية:
أدت الصراعات الإقليمية، مثل الحرب الأهلية في سوريا، إلى تغيير فعلي في الحدود السياسية التي ورثتها المنطقة من الحقبة الاستعمارية. فقد ظهرت كيانات جديدة وأخرى متنازع عليها، مما زاد من التعقيدات في العلاقات بين الدول. كما أدى تفكك بعض الدول، مثل العراق وليبيا، إلى انقسامات داخلية طائفية وعرقية، مما أضعف الهياكل الحكومية التقليدية.

- زيادة النفوذ الإقليمي:
شهدت الصراعات الإقليمية ظهور قوى جديدة تسعى إلى توسيع نفوذها. إيران، على سبيل المثال، استغلت الفوضى الناتجة عن النزاعات في العراق وسوريا لتعزيز دورها الإقليمي من خلال دعم الميليشيات والجماعات السياسية. هذا التوجه أثار القلق في دول الخليج، مما أدى إلى انخراطها في صراعات مباشرة وغير مباشرة لمواجهة هذا النفوذ.

- دور القوى العظمى:
أدت الصراعات إلى تجدد الاهتمام الدولي بالشرق الأوسط، حيث تواصل القوى العظمى، مثل الولايات المتحدة وروسيا، تعزيز وجودها في المنطقة. استخدام القوى العظمى للصراعات كفرصة لتوسيع نفوذها الجيوسياسي جعل المنطقة ساحة لتنافس استراتيجي، مما أدى إلى تدخلات عسكرية، دعم للأنظمة أو المجموعات، واستراتيجيات معقدة للدفاع عن المصالح.

- الأمن الإقليمي:
الصراعات الإقليمية أدت إلى تفاقم التهديدات الأمنية، بما في ذلك الإرهاب، الذي أصبح يشكل خطراً متزايداً على دول المنطقة. تنظيمات مثل داعش والقاعدة استفادت من الفوضى لتوسيع عملياتها، مما أدى إلى تهديد استقرار الدول المجاورة ودفع القوى الدولية إلى زيادة انخراطها في جهود مكافحة الإرهاب.

- تغير التحالفات:
مع تزايد التوترات الإقليمية، تغيّرت التحالفات السياسية. الدول التي كانت في السابق تعتبر خصوماً أصبحت تتقارب بسبب التهديدات المشتركة. على سبيل المثال، شهدنا انفتاح العلاقات بين بعض الدول العربية وإسرائيل، وهو ما عُرف باتفاقيات إبراهيم، في إطار مواجهة النفوذ الإيراني.

- التحديات الاقتصادية:
تسبب الصراع في تدهور الاقتصاديات الوطنية، مما أثر سلباً على التنمية والاستقرار الاجتماعي. تكلفة الحرب على الدول المشاركة فيها تؤدي إلى أزمات اقتصادية، تتجلى

في زيادة الفقر والبطالة، وتراجع مؤشرات التنمية البشرية، مما يخلق بيئة خصبة للتطرف والعنف.

- تأثيرات اجتماعية وثقافية:
أثرت الصراعات على الهوية الاجتماعية والثقافية للشعوب، حيث ساهمت في تعزيز النزعات الطائفية والعرقية. الصراعات تُعيد تشكيل الهويات الاجتماعية، مما يؤدي إلى انقسام المجتمع ويزيد من تعقيد جهود المصالحة الوطنية.

- النزوح والهجرة:
أدت الصراعات إلى نزوح ملايين الأشخاص، مما خلق أزمات إنسانية كبيرة. تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة، مثل تركيا والأردن ولبنان، أدى إلى ضغوط اقتصادية واجتماعية على هذه الدول، وبرزت تحديات كبيرة في إدارة هذه الأعداد المتزايدة من اللاجئين.

- تغيرات المناخ والأمن الغذائي:
تتفاعل الصراعات مع التغيرات المناخية، مما يزيد من الأزمات الإنسانية. فالأمن الغذائي يُعتبر أحد الضحايا الرئيسية للصراعات، حيث تؤدي النزاعات إلى تدمير البنية التحتية الزراعية وزيادة الفقر، مما يفاقم من حالة عدم الاستقرار.

في الختام، فإن الآثار الجيوسياسية للصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط تعكس مزيجاً معقداً من الديناميكيات المحلية والدولية، مما يؤدي إلى تحديات جديدة تتطلب استراتيجيات متعددة الأطراف للتعامل معها. إن فهم هذه الآثار يساهم في تطوير حلول فعّالة لتحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة.

٤- دور القوى الكبرى في الصراعات الإقليمية:

تلعب القوى الكبرى دوراً حاسماً في تغذية الصراعات الإقليمية أو في حلها، وغالباً ما تستغل تلك القوى الصراعات لتعزيز مصالحها الاستراتيجية. على سبيل المثال، تبرز روسيا في دور رئيسي في الشرق الأوسط، حيث تدخلت عسكرياً في سوريا لدعم النظام الحاكم، مما أعاد توازن القوى في المنطقة لصالحها وساهم في توسيع نفوذها الجيوسياسي. وعلى الجانب الآخر، تستمر الولايات المتحدة وحلفاؤها في التدخل المباشر أو غير المباشر في الصراعات الإقليمية، سواء كان ذلك لدعم حلفائها أو لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، كما هو الحال في دعمها للمملكة العربية السعودية في حرب اليمن أو تحالفها مع بعض الفصائل الكوردية في سوريا.

دور القوى الكبرى في الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط يتجلى في التأثير العميق الذي يمارسه اللاعبون الدوليون على مجريات الأحداث، سواء من خلال الدعم العسكري أو السياسي أو الاقتصادي. هذه القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، تلعب أدواراً متباينة وتعتمد على مصالحها الاستراتيجية الخاصة. يمكن تقسيم هذا الدور إلى عدة جوانب رئيسية:

- **التدخل العسكري والدعم المباشر:** تعتبر الولايات المتحدة من أبرز القوى الكبرى التي تدخلت عسكرياً في الشرق الأوسط، سواء عبر الحروب المباشرة أو من خلال دعم حلفائها. التدخل الأمريكي في العراق عام ٢٠٠٣ كان له آثار عميقة على الاستقرار الإقليمي وأدى إلى تغييرات جذرية في ميزان القوى. من جهة أخرى، تدخل روسيا في سوريا منذ عام ٢٠١٥ يعكس استراتيجيتها لإعادة تأكيد نفوذها في المنطقة ودعم نظام الأسد، مما أضاف بُعداً جديداً للصراعات القائمة.

- **التحالفات والشراكات:** تسعى القوى الكبرى إلى تشكيل تحالفات مع دول المنطقة، والتي يمكن أن تكون استراتيجية أو عسكرية. على سبيل المثال، الولايات المتحدة تحتفظ بعلاقات وثيقة مع دول الخليج، مثل السعودية والإمارات، بينما تسعى روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع إيران وسوريا. هذه التحالفات تُعَد ضرورية للقوى الكبرى لتعزيز وجودها ونفوذها في المنطقة.

- **الدبلوماسية والمفاوضات:** تلعب القوى الكبرى دوراً محورياً في عمليات السلام والمفاوضات. الولايات المتحدة، على سبيل المثال، كانت لها أدوار تاريخية في جهود السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. ومع ذلك، تظهر قوى مثل روسيا دوراً متزايداً في الوساطة، حيث قدمت نفسها كوسيط في العديد من الأزمات، مثل الأزمة السورية، محاولةً أن تكون بديلاً أو موازناً للنفوذ الأمريكي.

- **تأثير الصراعات على الاقتصاد العالمي:** تؤثر الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط على الاقتصاد العالمي، حيث تعتبر المنطقة مصدراً رئيسياً للطاقة. تتبع القوى الكبرى استراتيجيات اقتصادية مرتبطة بالأمن الطاقة، مما يؤدي إلى تدخلاتها العسكرية والدبلوماسية. إن الاضطرابات في المنطقة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أسعار النفط، وبالتالي على الاقتصاد العالمي، مما يدفع القوى الكبرى للتدخل لحماية مصالحها.

- **استخدام القوة الناعمة:** إلى جانب القوة العسكرية، تعتمد القوى الكبرى على القوة الناعمة لتعزيز نفوذها. الولايات المتحدة تستثمر في برامج المساعدات والتنمية، بينما تسعى روسيا إلى تقديم نفسها كداعم للبلدان التي تواجه الهيمنة الغربية. الدعاية الثقافية والتعليمية تعتبر جزءاً من هذه الاستراتيجيات، حيث تهدف إلى تحسين الصورة الذاتية وتعزيز العلاقات مع الدول الأخرى.

- **التنافس الاستراتيجي:** تتجلى ديناميكيات التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى في تصاعد التوترات في المنطقة. يحاول كل طرف التأثير على مجريات الأحداث لصالحه، مما يؤدي إلى تعقيد الصراعات. على سبيل المثال، وجود القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة يُعتبر تهديداً لإيران، مما يعزز من مخاوفها ويدفعها إلى تعزيز قدراتها العسكرية.

- **تأثير العوامل الإقليمية والمحلية:** لا يمكن فصل دور القوى الكبرى عن العوامل الإقليمية والمحلية. فهي تتفاعل مع الوضع الداخلي للدول المعنية وتوازن القوى الداخلية، مما يؤثر على استراتيجيات التدخل. على سبيل المثال، تستغل القوى الكبرى الصراعات الداخلية لتعزيز نفوذها، سواء من خلال دعم الأنظمة القائمة أو الجماعات المعارضة.

- **التحديات الإنسانية:** تسبب الصراعات الإقليمية أزمات إنسانية حادة، مما يفرض على القوى الكبرى مسؤولية أخلاقية تجاه المدنيين المتضررين. التدخلات الإنسانية وعمليات الإغاثة تعتبر جزءًا من الدور الذي تلعبه هذه القوى، رغم أن هذه التدخلات قد تتداخل مع المصالح السياسية.

في الختام، فإن دور القوى الكبرى في الصراعات الإقليمية يعكس تفاعلات معقدة بين المصالح الوطنية والاعتبارات الجيوسياسية. يسعى كل طرف إلى تعزيز نفوذه، مما يؤدي إلى تجدد الصراعات وتوترات جديدة في المنطقة. لفهم هذه الديناميكيات بشكل أفضل، ينبغي تحليل السياقات المحلية والإقليمية التي تؤثر على القرارات والسياسات المتبعة من قبل هذه القوى الكبرى.

٥- الأيديولوجيا والصراعات الإقليمية:

تعتبر الأيديولوجيا عاملاً أساسياً في تأجيج الصراعات الإقليمية وإعادة رسم الخريطة السياسية، حيث أن الصراعات غالباً ما تنطوي على صراع بين مفاهيم متباينة للحكم والسلطة. فعلى سبيل المثال، في الشرق الأوسط، الصراع بين الجماعات الإسلامية المتشددة والأنظمة السياسية التقليدية قد أدى إلى تغييرات هائلة في طبيعة الحكم داخل بعض الدول. من جانب آخر، تتداخل الأيديولوجيات القومية مع الصراعات، كما هو الحال في الحركات الانفصالية التي تسعى لإعادة رسم حدود جديدة، مثل القضية الكوردية التي تمثل إحدى أكبر الأزمات في المنطقة.

الأيديولوجيا تلعب دوراً محورياً في تشكيل الصراعات الإقليمية، حيث تؤثر في كيفية فهم القوى السياسية للأحداث وكيفية تفاعلها مع بعضها. الأيديولوجيات، سواء كانت قومية، دينية، أو يسارية، تُعطي سياقاً خاصاً للصراعات، وتؤثر على التحالفات، والمواقف، والسياسات. وفيما يلي تحليل مفصل لدور الأيديولوجيا في الصراعات الإقليمية:

١. **التأثير القومي:** تعد القومية أحد العوامل الرئيسية التي تؤجج الصراعات الإقليمية. في الشرق الأوسط، يبرز ذلك بشكل واضح من خلال النزاعات بين الدول التي تسعى لتعزيز هويتها الوطنية، مثل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. القوميات المتعارضة، مثل الوطنية العربية والإسرائيلية، تؤدي إلى صراعات عميقة تُشكل أساس التوترات المستمرة في المنطقة.

٢. **الصراع الديني:** الدين يعد عنصراً حاسماً في الصراعات الإقليمية، حيث تلعب الأيديولوجيات الدينية دوراً كبيراً في تشكيل الهويات وتعزيز الانقسامات. الصراعات بين السنة والشيعة، على سبيل المثال، لها جذور عميقة في الأيديولوجيا، مما يساهم في استمرار التوترات بين دول مثل إيران والسعودية. هذه الانقسامات الدينية تُعزز من الصراعات السياسية وتُستخدم كوسيلة لتعبئة الجماهير.

٣. **الأيديولوجيا اليسارية:** الأيديولوجيات اليسارية، التي تدعو إلى العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات، كان لها تأثير كبير في العديد من الصراعات في المنطقة. حركات

مثل حزب البعث في العراق وسوريا، وحركات التحرر الوطني في فلسطين، اتبعت أيديولوجيات يسارية، مما أدى إلى صراعات مع الأنظمة المحافظة والمُعادية للماركسية. هذه الأيديولوجيات تعكس الصراع بين قوى التقدم والتغيير من جهة، والقوى التقليدية والمُحافظة من جهة أخرى.

٤. استخدام الأيديولوجيا كأداة للسيطرة: تلجأ الأنظمة السياسية إلى الأيديولوجيا كوسيلة لتعزيز سلطتها وكسب دعم الجماهير. في العديد من الحالات، يتم استخدام الأيديولوجيا القومية أو الدينية لتبرير السياسات القمعية أو التدخلات العسكرية، مما يُسهم في استمرار الصراعات. على سبيل المثال، يمكن استخدام الأيديولوجيا القومية لتعزيز مشاعر التفوق الوطني أو لتبرير الحروب ضد الدول الجارة.

٥. التأثير على التحالفات: الأيديولوجيا تؤثر أيضاً على تشكيل التحالفات بين الدول. الدول التي تشترك في أيديولوجيات مماثلة غالباً ما تتعاون فيما بينها، كما هو الحال مع التحالفات التي تشكلت بين بعض الدول العربية على أساس القومية العربية. في المقابل، تؤدي الاختلافات الأيديولوجية إلى انقسامات وتعقيدات في العلاقات الدولية، مثل العلاقات بين الدول الغربية والدول التي تتبنى الأيديولوجيات الإسلامية المتشددة.

٦. الأيديولوجيا والإعلام: تلعب وسائل الإعلام دوراً حاسماً في نشر الأيديولوجيات وتعزيز الهويات الجماعية. تستخدم الأنظمة السياسية وسائل الإعلام لترويج أيديولوجياتها، مما يُسهم في تأجيج الصراعات. فوسائل الإعلام تلعب دوراً في تشكيل الرأي العام، وفي بعض الأحيان تُستخدم كأداة للتعبئة ضد الأعداء، سواء كانوا داخليين أو خارجيين.

٧. تحديات الحلول السلمية: الأيديولوجيات المختلفة تُعتبر من العوامل المعيقة في عمليات السلام، حيث تتصادم القيم والمبادئ التي تنطلق منها كل طرف. في الصراعات التي لها أبعاد أيديولوجية، يكون من الصعب التوصل إلى حلول توافقية تلبي تطلعات جميع الأطراف.

٨. الأيديولوجيا كأساس للتطرف: الأيديولوجيات المتطرفة يمكن أن تؤدي إلى تصعيد الصراعات. الجماعات المتطرفة تستخدم الأيديولوجيا لتبرير أفعالها العنيفة، مثل تنظيم داعش، الذي استغل الدين لتبرير أعماله الإرهابية. هذا التطرف يساهم في تفكيك المجتمعات ويعقد جهود السلام.

في الختام، الأيديولوجيا ليست مجرد خلفية للصراعات، بل هي عنصر فعّال يشكل الوقائع السياسية والاجتماعية. فهم كيفية تأثير الأيديولوجيا على الصراعات الإقليمية يمكن أن يُساعد في تطوير استراتيجيات فعّالة لمعالجة القضايا الملحة، وتعزيز الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. يتطلب ذلك العمل نحو الحوار والتفاهم بين الأيديولوجيات المختلفة، مما يُعزز من فرص الوصول إلى حلول سلمية ومستدامة.

٦- الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للصراعات الإقليمية:

الصراعات الإقليمية لا تعيد رسم الخريطة السياسية فحسب، بل تؤثر بشكل عميق في الاقتصاد والبنية الاجتماعية للدول المتأثرة. فعلى المستوى الاقتصادي، تؤدي الحروب والنزاعات إلى تدمير البنى التحتية وتعطيل النشاط الاقتصادي، مما يخلق فراغات قد تستغلها قوى خارجية أو جماعات مسلحة لتعزيز نفوذها. في العراق وليبيا على سبيل المثال، أدى تدمير البنية التحتية وفقدان السيطرة على حقول النفط إلى إعادة تشكيل مراكز القوة الاقتصادية والسياسية.

على المستوى الاجتماعي، تؤدي الحروب إلى نزوح ملايين الأشخاص، ما يسهم في تغيير التركيبة السكانية لدول المنطقة. هذه التحولات الديموغرافية تعزز من حالة عدم الاستقرار على المدى الطويل، وتخلق أزمات جديدة تتعلق باللاجئين وإعادة التوطين، مما يعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية والسياسية في المناطق المتأثرة.

تعتبر الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للصراعات الإقليمية من أبرز النتائج التي تؤثر بشكل عميق على دول المنطقة وشعوبها. هذه الانعكاسات لا تقتصر على الآثار المباشرة التي تتسبب فيها الصراعات، بل تشمل أيضاً التغيرات الهيكلية على المدى الطويل، مما يساهم في إعادة تشكيل المجتمعات والاقتصادات. وفيما يلي تحليل شامل لهذه الانعكاسات:

- الآثار الاقتصادية:

أ. تدمير البنية التحتية: الصراعات الإقليمية تؤدي إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية الأساسية، بما في ذلك الطرق، والمرافق العامة، والمدارس، والمستشفيات. هذا التدمير ينعكس سلباً على الاقتصاد المحلي، مما يعيق التنمية الاقتصادية ويزيد من تكاليف إعادة الإعمار.

ب. انكماش النشاط الاقتصادي: تشهد الدول المتأثرة بالصراعات انخفاضاً حاداً في النشاط الاقتصادي نتيجة لعدم الاستقرار وفقدان الأمن. تتأثر القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مثل الزراعة والصناعة والسياحة، مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة والفقر.

ج. تدفق الاستثمارات: تؤدي الصراعات إلى نفور المستثمرين المحليين والأجانب، مما يقلل من تدفقات الاستثمارات الضرورية للنمو الاقتصادي. الوضع الأمني المتقلب يُثني المستثمرين عن دخول الأسواق، مما يفاقم من الأزمات الاقتصادية.

د. هروب رأس المال: تتجه الشركات ورجال الأعمال إلى نقل أموالهم إلى دول أكثر استقراراً، مما يفاقم من الأزمات المالية ويؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية.

- الآثار الاجتماعية:

أ. النزوح واللجوء: تؤدي الصراعات إلى نزوح أعداد كبيرة من الناس، مما ينتج عنه أزمات لجوء في الدول المجاورة. هؤلاء اللاجئون يواجهون تحديات كبيرة في الحصول

على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يزيد من الضغوط على المجتمعات المستضيفة.

ب. تفكك النسيج الاجتماعي: تؤدي الصراعات إلى انقسام المجتمعات وتفكك النسيج الاجتماعي. تزداد الانقسامات بين مختلف المكونات الاجتماعية والدينية، مما يساهم في خلق بيئة من عدم الثقة والمشاحنات.

ج. زيادة العنف والجريمة: الصراعات تؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة والعنف، حيث تعاني المجتمعات من عدم الاستقرار. غياب الأمن والعدالة يجعل من السهل انتشار ظواهر مثل تجارة المخدرات والجرائم المنظمة.

- التأثيرات على التعليم والصحة:

أ. التعليم: تتأثر أنظمة التعليم بشكل كبير، حيث يغلق العديد من المدارس بسبب الصراع. الأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاع يفقدون فرص التعليم، مما يؤدي إلى تأثيرات طويلة الأمد على مستقبلهم ومستقبل البلاد.

ب. الصحة العامة: تتأثر الخدمات الصحية بشدة، حيث تعاني المستشفيات من نقص الموارد والإمدادات. الأوبئة والأمراض تتفشى في مناطق النزاع، مما يُشكل خطراً كبيراً على صحة المجتمعات.

- التغييرات في التوجهات الاقتصادية:

أ. تعزيز الاعتماد على المساعدات: تتجه الدول المتأثرة بالصراعات إلى الاعتماد بشكل متزايد على المساعدات الدولية، مما يؤثر على سيادتها الاقتصادية ويجعلها تعتمد على الآخرين لتلبية احتياجاتها الأساسية.

ب. تحول الاقتصاد غير الرسمي: تتزايد الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في ظل الصراعات، حيث يلجأ الناس إلى العمل في القطاعات غير المنظمة لتلبية احتياجاتهم. هذا الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يُعزز من عدم الاستقرار ويزيد من صعوبة تنفيذ السياسات الاقتصادية.

في الختام، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للصراعات الإقليمية تتجاوز الأبعاد الاقتصادية البحتة لتشمل التأثيرات العميقة على حياة الأفراد والمجتمعات. من خلال فهم هذه الانعكاسات، يمكن تطوير استراتيجيات فعالة لمعالجة الأزمات وإعادة بناء المجتمعات، مما يُسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة.

٧- إعادة رسم الخريطة السياسية: الأمثلة المعاصرة:

في السنوات الأخيرة، برزت أمثلة عديدة على دور الصراعات الإقليمية في إعادة رسم الخريطة السياسية. في اليمن، أدى الصراع الداخلي إلى تقسيم فعلي بين شمال وجنوب البلاد، مع ظهور فصائل وجماعات مسلحة تسيطر على مناطق مختلفة، وهو وضع

قد يؤدي إلى إعادة تقسيم البلاد على أسس جديدة. كذلك في سوريا، أدى الصراع إلى إنشاء مناطق نفوذ مختلفة، تتحكم بها قوى محلية ودولية، ما أدى إلى تقسيم فعلي للدولة السورية على أسس طائفية وسياسية.

تعتبر إعادة رسم الخريطة السياسية نتيجة حتمية للصراعات الإقليمية في العالم، حيث تلعب هذه الصراعات دوراً محورياً في تغيير الحدود السياسية، وتعزيز الأيديولوجيات الجديدة، وخلق تحالفات غير مسبوقة. وفيما يلي بعض الأمثلة المعاصرة التي تعكس هذه الظاهرة في مناطق مختلفة من العالم:

١. الشرق الأوسط:

أ. سوريا:

أدى النزاع المستمر في سوريا منذ عام ٢٠١١ إلى تغييرات كبيرة في الخريطة السياسية للبلاد. مع تفتت السلطة المركزية وظهور فصائل مسلحة متعددة، أصبحت سوريا تعكس مشهداً من الفوضى السياسية. الهيمنة الروسية والإيرانية في بعض المناطق، والصراع بين الكورد والدولة السورية، أدى إلى تشكيل مناطق نفوذ جديدة وأثر على التوزيع الجغرافي للقوى.

ب. العراق:

بعد سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، واجه العراق صراعات طائفية وإثنية أدت إلى إعادة تشكيل هويته السياسية. ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) كقوة مسيطرة في مناطق واسعة من العراق، وعمليات الاستعادة العسكرية أدت إلى إعادة رسم التحالفات السياسية، وزيادة التوترات بين الكورد والحكومة المركزية.

٢. أفريقيا:

أ. السودان:

تفاقم الصراع في دارفور، وحركات التحرر الأخرى، أدى إلى تقسيم السودان إلى دولتين في عام ٢٠١١، حيث تم إنشاء دولة جنوب السودان. هذا الانفصال جاء نتيجة سنوات من النزاع، وتوترات عرقية وثقافية، وأثر بشكل كبير على الاستقرار الإقليمي.

ب. ليبيا:

بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي في عام ٢٠١١، انزلقت ليبيا في فوضى سياسية، حيث تشكلت عدة حكومات محلية ومليشيات متنافسة. هذا الصراع أعاد رسم الخريطة السياسية في ليبيا، حيث أصبحت البلاد مقسمة إلى مناطق نفوذ متنافسة، مما عكس الصراعات القبلية والمناطقية.

٣. أوروبا:

أ. أوكرانيا:

الأزمة الأوكرانية التي بدأت في عام ٢٠١٤، نتيجة ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، أدت إلى تغييرات كبيرة في الجغرافيا السياسية لأوروبا الشرقية. النزاع في شرق أوكرانيا بين

القوات الحكومية والانفصاليين المدعومين من روسيا أظهر كيفية استخدام القوة العسكرية لإعادة رسم الحدود، وأثر بشكل كبير على العلاقات بين روسيا والغرب.

ب. البلقان:

التحولات السياسية بعد انهيار يوغسلافيا أدت إلى تشكيل دول جديدة، وصراعات عنيفة مثل تلك التي شهدتها في التسعينيات. التوترات العرقية والسياسية المستمرة في البلقان لا تزال تؤثر على الخريطة السياسية للمنطقة، مما يعيق تحقيق الاستقرار.

٤. آسيا:

أ. أفغانستان:

بعد انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان في عام ٢٠٢١، استعادت حركة طالبان السيطرة على البلاد، مما أدى إلى تغييرات كبيرة في السياسة الداخلية والخارجية. إعادة ظهور طالبان أعاد تشكيل العلاقات الإقليمية، حيث أصبحت الصين وروسيا أكثر تأثيراً في السياسة الأفغانية.

ب. القوقاز:

النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول ناغورني كاراباخ، وتصاعد التوترات بين روسيا وتركيا في المنطقة، يعكس الديناميكيات الجيوسياسية المعقدة في القوقاز. هذه النزاعات تعكس الصراع على النفوذ الإقليمي، وإعادة رسم الخريطة السياسية من خلال التحالفات المتغيرة.

في الختام، إن إعادة رسم الخريطة السياسية المعاصرة نتيجة طبيعية للصراعات الإقليمية التي تعكس تحولات معقدة في السياسة الدولية. من خلال فهم هذه الديناميكيات، يمكن للدول أن تستجيب بشكل أفضل للتحديات التي تطرأ على الخريطة السياسية العالمية، مما يساعد على تعزيز السلام والاستقرار في مناطق النزاع.

الخلاصة: تأثير الصراعات الإقليمية في إعادة تشكيل النظام العالمي

إن الصراعات الإقليمية ليست مجرد حروب بين الدول أو الجماعات، بل هي عمليات معقدة تعيد تشكيل الجغرافيا السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمناطق المتأثرة. في حالة الشرق الأوسط، يظهر هذا التأثير بوضوح من خلال التغيرات في النفوذ الإقليمي، إعادة تقسيم الدول، وتغييرات في موازين القوى بين القوى العالمية. قد لا تكون هذه الصراعات قادرة على خلق حدود ثابتة جديدة، ولكنها بالتأكيد تعيد رسم ملامح السياسة الداخلية والخارجية للدول المتأثرة. ومع استمرار هذه الصراعات، يظل من غير الواضح ما إذا كانت القوى الكبرى والإقليمية ستتمكن من تحقيق استقرار دائم، أم أن المنطقة ستظل ساحة للصراعات والتغيرات المستمرة.

- **Mearsheimer, John J.**
The Tragedy of Great Power Politics.
New York: W.W. Norton & Company, 2001.
- **Kaplan, Robert D.**
The Revenge of Geography: What the Map Tells Us About Coming Conflicts and the Battle Against Fate.
New York: Random House, 2012.
- **Friedman, Thomas L.**
The World Is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century.
New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005.

ثانياً: تأثير الفوضى على توازن القوى والتحالفات في الشرق الأوسط

تعتبر الفوضى السائدة في منطقة الشرق الأوسط من العوامل الرئيسية التي أعادت تشكيل توازن القوى والتحالفات الإقليمية. فقد أدت الصراعات المستمرة، سواء كانت داخلية أو دولية، إلى تفكك الدول وتقويض الأنظمة القائمة، مما أدى إلى ظهور فراغات قوة استغلها لاعبون جدد وفاعلون غير دولتيين.

تتمثل إحدى أبرز مظاهر تأثير الفوضى على توازن القوى في الصراع السوري، الذي شهد تدخلات متعددة من قوى خارجية، بما في ذلك روسيا والولايات المتحدة وتركيا وإيران. هذا التدخل أدى إلى تصاعد التوترات بين هذه القوى، مع تكثيف كل منها لتحالفاتها. على سبيل المثال، شكلت روسيا وإيران تحالفاً لدعم النظام السوري، بينما قامت الولايات المتحدة بدعم مجموعات معارضة بهدف تقويض النفوذ الروسي والإيراني في المنطقة.

كما أن الفوضى ساهمت في صعود الجماعات المسلحة غير الحكومية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والميليشيات الشيعية، مما أدى إلى تعقيد المشهد الأمني وزيادة انعدام الاستقرار. وقد قامت هذه الجماعات بتحدي الأنظمة التقليدية واستغلال الفوضى لتوسيع نفوذها، مما أثر على التحالفات الإقليمية.

علاوة على ذلك، أدت الفوضى إلى تغييرات في تحالفات القوى التقليدية. فالدول التي كانت تتبع سياسات موحدة، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، أصبحت تواجه تحديات داخلية وضغوطاً من القوى الكبرى، مما أدى إلى تغيير استراتيجياتها. مثال على ذلك هو التقارب بين بعض دول الخليج و إسرائيل، نتيجة للتهديدات المشتركة من إيران والفوضى المتزايدة في المنطقة.

بصفة عامة، فإن الفوضى في الشرق الأوسط لا تعزز فقط إعادة تشكيل توازن القوى والتحالفات، بل تسهم أيضاً في تعميق الأزمات الإنسانية والاجتماعية. وعليه، فإن استقرار المنطقة يعتمد بشكل كبير على معالجة الفوضى واستعادة النظام، وهو ما يتطلب جهوداً دبلوماسية متعددة الأطراف لمعالجة القضايا الجوهرية التي أدت إلى اندلاع هذه الفوضى في المقام الأول.

تستمر الفوضى في الشرق الأوسط في التأثير بشكل عميق على الأمن الإقليمي والعالمي، حيث يسعى العديد من الفاعلين إلى تعزيز نفوذهم في ظل غياب استقرار واضح. هذا السياق يسمح بتزايد التدخلات الخارجية، حيث تسعى القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين إلى توسيع مجالات نفوذها وتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

- تدخلات القوى الكبرى:
تمثل التدخلات الخارجية أحد أبرز مظاهر تأثير الفوضى، حيث تسعى القوى الكبرى لاستغلال الفوضى لتعزيز استراتيجياتها. على سبيل المثال، تركز الولايات المتحدة على احتواء النفوذ الإيراني في المنطقة، مما دفعها إلى بناء تحالفات جديدة مع دول مثل

إسرائيل والسعودية. في المقابل، تسعى روسيا إلى استعادة دورها كقوة عظمى من خلال دعم الأنظمة الموالية لها، مثل النظام السوري، وبالتالي تعزيز نفوذها في الشرق الأوسط.

- ظهور قوى جديدة وتأثير الفوضى:
الفوضى أدت أيضاً إلى ظهور قوى جديدة على الساحة، مثل الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، التي أصبحت تستغل الفراغات الأمنية وتؤثر على توازن القوى. هذه الجماعات لا تعترف بالحدود التقليدية، مما يجعل من الصعب استعادة النظام. فهي تسعى إلى فرض رؤيتها الأيديولوجية، مما يزيد من تعقيد العلاقات بين الدول ويقوض جهود إعادة الإعمار.

- أثر الفوضى على التحالفات التقليدية:
لم تعد التحالفات التقليدية قائمة على المبادئ السابقة، بل أصبح من الضروري إعادة تقييم العلاقات بناءً على التحديات الجديدة. فقد كانت الدول العربية ذات يوم متحدة في مواجهة التهديدات الإسرائيلية، ولكنها اليوم تواجه تحديات داخلية وخارجية تتطلب إعادة تقييم استراتيجياتها. التحالفات الإقليمية شهدت أيضاً تحولات ملحوظة، مثل التقارب العربي مع إسرائيل في مواجهة التهديدات الإيرانية، مما يعكس تغييرات جذرية في التفكير الاستراتيجي.

- التأثير على الأمن الإقليمي:
الفوضى لها أيضاً تأثير كبير على الأمن الإقليمي، حيث أدت إلى تزايد الهجمات الإرهابية ونزوح الملايين من المدنيين. إن عدم الاستقرار الذي تعاني منه العديد من الدول، مثل العراق وسوريا وليبيا، ينعكس على جميع جيرانها، مما يساهم في توسيع دائرة الفوضى وتهديد الأمن الإقليمي.

- البحث عن حلول:
في ختام هذه التأملات، يجب أن يكون واضحاً أن الفوضى في الشرق الأوسط تتطلب جهوداً منسقة من قبل المجتمع الدولي والدول الإقليمية للبحث عن حلول مستدامة. قد تشمل هذه الحلول العمل على بناء مؤسسات حكومية قوية، وتعزيز الحوار بين مختلف الأطراف، ودعم عملية إعادة الإعمار. إن الفوضى، رغم تحدياتها، تفتح أيضاً أبواباً جديدة للفرص إذا تم التعامل معها بطريقة استراتيجية وبحساسية تجاه تعقيداتها.

إن تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط يتطلب إعادة رسم خريطة التحالفات وفق أسس جديدة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجيوسياسية والاحتياجات الاجتماعية، مما يفتح الطريق أمام فترة جديدة من التعاون والازدهار في المنطقة.

ثالثاً: أهمية التدخل الروسي في فرض الاستقرار على المدى الطويل

تعتبر روسيا لاعباً رئيسياً في الشرق الأوسط، حيث تعكس تدخلاتها في المنطقة استراتيجيات سياسية معقدة تهدف إلى فرض الاستقرار على المدى الطويل. في السنوات الأخيرة، أصبح التدخل الروسي موضوعاً حيوياً للنقاشات حول السياسة العالمية، حيث تنظر العديد من الدول إلى الدور الروسي كعنصر مؤثر في إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية في المنطقة. من خلال تحليل أهمية هذا التدخل، يتضح كيف يمكن لروسيا أن تساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي في مواجهة الفوضى المستمرة والصراعات الداخلية.

١. إعادة بناء الأنظمة الوطنية:

يعتبر دعم روسيا للأنظمة القائمة في الشرق الأوسط، مثل نظام بشار الأسد في سوريا، جزءاً من استراتيجيتها للحد من الفوضى السياسية. عبر دعم الأنظمة التي تواجه تحديات من مجموعات معارضة وتنظيمات مسلحة، تسعى روسيا إلى إعادة بناء المؤسسات الوطنية وتعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية. إن استقرار الأنظمة السياسية يُعَدّ أحد العوامل الأساسية لخلق بيئة آمنة ومستقرة، مما يمكن أن يؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

تُعتبر إعادة بناء الأنظمة الوطنية جزءاً محورياً من استراتيجية التدخل الروسي في الشرق الأوسط، حيث تسعى موسكو إلى دعم الأنظمة القائمة وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. هذا الهدف ينبع من فهم عميق للأبعاد التاريخية والسياسية التي تميز المنطقة، ومن إدراك بأن الأنظمة المستقرة هي شرط أساسي لتحقيق الاستقرار والسلام الدائم.

- **دعم الأنظمة القائمة:** تعمل روسيا على دعم الأنظمة السياسية التي تواجه تحديات كبيرة، مثل النظام السوري في ظل النزاع المستمر الذي بدأ في عام ٢٠١١. من خلال تقديم الدعم العسكري والسياسي، تسعى موسكو إلى تعزيز قدرة هذه الأنظمة على البقاء واستعادة السيطرة على أراضيها. هذا الدعم لا يقتصر على العمليات العسكرية فحسب، بل يشمل أيضاً المساعدات الإنسانية والاقتصادية، مما يعزز من شرعية هذه الأنظمة في عيون شعوبها.

- **بناء المؤسسات:** إعادة بناء الأنظمة الوطنية تتطلب أيضاً التركيز على تعزيز المؤسسات الحكومية. تقوم روسيا بدعم جهود إعادة بناء المؤسسات الأمنية والقضائية والإدارية في الدول المتأثرة بالصراعات. يعزز هذا الدعم من قدرة الحكومات على فرض القانون والنظام، وهو أمر ضروري لاستعادة الثقة بين المواطنين والدولة. إن المؤسسات القوية تُسهم في الحد من الفساد وتعزيز المساءلة، مما يُعزِّز الاستقرار الاجتماعي.

- **تحقيق الاستقرار الاجتماعي:** يعتبر الاستقرار الاجتماعي أحد الأبعاد الحيوية في عملية إعادة بناء الأنظمة الوطنية. من خلال دعم المشروعات التنموية التي تهدف إلى

تحسين الظروف المعيشية، تُسهم روسيا في تعزيز الروابط الاجتماعية وتقليل الاحتقان. تتضمن هذه المشروعات توفير فرص العمل، تحسين البنية التحتية، وتعزيز التعليم والرعاية الصحية. عندما يشعر المواطنون بتحسين في حياتهم اليومية، تزداد احتمالات دعمهم للحكومة ورفضهم للفوضى.

- **مواجهة التحديات الداخلية:** تواجه الأنظمة الوطنية في الشرق الأوسط مجموعة من التحديات الداخلية، مثل النزاعات الطائفية والعرقية، والحركات المعارضة. يسعى التدخل الروسي إلى معالجة هذه التحديات من خلال تقديم الدعم السياسي والاقتصادي للأنظمة في مواجهتها. من خلال تقديم حلول تتعلق بالحوار الوطني والمصالحة، يمكن أن تساعد روسيا في خلق بيئة أكثر استقراراً.

- **التحالفات الإقليمية والدولية:** تسعى روسيا أيضاً إلى تعزيز التحالفات مع الدول الإقليمية والدولية الأخرى التي تشاركها في الأهداف الاستراتيجية. إن هذه التحالفات تُعزِّز من موقف الأنظمة الوطنية وتزيد من فرصها في البقاء. من خلال التعاون مع إيران، على سبيل المثال، تُعزز روسيا موقف النظام السوري، مما يساهم في الحفاظ على استقرار المنطقة.

خلاصة، في المجمل، تُعتبر إعادة بناء الأنظمة الوطنية جزءاً أساسياً من التدخل الروسي في الشرق الأوسط. من خلال دعم الأنظمة القائمة، بناء المؤسسات، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، تسعى روسيا إلى تعزيز قدرتها على فرض الاستقرار على المدى الطويل. هذه الاستراتيجية لا تسهم فقط في استقرار الأنظمة، بل تعكس أيضاً رؤية روسيا كقوة فاعلة تسعى لتعزيز الأمن والسلام في منطقة تعاني من الفوضى المستمرة والصراعات المتعددة.

٢. تعزيز الحوار السياسي:

من خلال دورها كوسيط في النزاعات الإقليمية، تسعى روسيا إلى تعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة، مما يمكن أن يؤدي إلى حلول دائمة. تسهم الوساطة الروسية في إحداث توازنات جديدة بين القوى المتنافسة، مما يقلل من احتمال تفجر النزاعات في المستقبل. على سبيل المثال، تحظى جهود روسيا في عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين باهتمام واسع، حيث تسعى إلى إنشاء منصة للحوار تشمل جميع الأطراف المعنية.

يُعتبر تعزيز الحوار السياسي ركيزة أساسية في جهود روسيا للتدخل في الشرق الأوسط، حيث تسعى موسكو إلى إيجاد حلول دائمة للنزاعات الإقليمية وتعزيز الاستقرار من خلال التشجيع على التفاوض والتفاهم بين الأطراف المتنازعة. يأتي هذا التوجه من إدراك روسيا العميق لأهمية الحلول السياسية في تحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل، بعيداً عن الحلول العسكرية التي غالباً ما تؤدي إلى تفاقم الأزمات.

- **مبادرات الحوار:** تقوم روسيا بإطلاق مبادرات متعددة تهدف إلى تشجيع الحوار بين الأطراف المختلفة في النزاعات. على سبيل المثال، لعبت موسكو دوراً نشطاً في تنظيم مؤتمرات السلام، مثل مؤتمر سوتشي الذي استهدف جمع ممثلي الحكومة

السورية وفصائل المعارضة. تهدف هذه المبادرات إلى توفير منصة للحديث المباشر حول القضايا الشائكة وإيجاد نقاط التقاء بين الأطراف المتنازعة.

- **الوساطة بين الأطراف المتنازعة:** تعمل روسيا كوسيط محايد في العديد من النزاعات، مما يمنحها القدرة على التأثير على النتائج بطريقة تعزز من استقرار المنطقة. من خلال الوساطة، يمكن لموسكو أن تقدم رؤى وحلول مقبولة من جميع الأطراف، مما يساعد في تقليل التوترات وتحقيق توافقات سياسية. يُعزز هذا النهج من صورة روسيا كداعم للسلام، ويعكس التزامها بتعزيز الاستقرار الإقليمي.

- **دعم العملية السياسية:** يُعتبر دعم العملية السياسية جزءاً محورياً من استراتيجية روسيا. فهي تسعى إلى تشجيع الدول على تبني عمليات سياسية شاملة تشمل جميع الأطراف، بما في ذلك الفصائل المعارضة والمجتمع المدني. هذا الدعم يمكن أن يساهم في خلق بيئة سياسية أكثر استقراراً، حيث يتم إشراك جميع الفئات في صنع القرار، مما يعزز من شرعية الحكومة ويساهم في تحقيق السلم الأهلي.

- **مواجهة الفكر المتطرف:** يعتبر الحوار السياسي أداة فعالة في مواجهة الفكر المتطرف والتطرف العنيف. من خلال تعزيز التواصل بين المجتمعات المختلفة، يمكن لروسيا أن تساهم في تعزيز التسامح والتفاهم بين الثقافات المختلفة. كما تُسهم هذه الجهود في تقليل احتمالات تصاعد النزاعات وتحفيز التطرف، مما يعكس دور الحوار في بناء مجتمعات أكثر تماسكاً واستقراراً.

- **تشجيع التنمية المستدامة:** يمكن أن يؤدي الحوار السياسي إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تُعاني منها العديد من الدول في الشرق الأوسط. من خلال إنشاء مسارات للحوار بين الحكومات والمجتمعات المحلية، تُتاح الفرصة لمناقشة القضايا الاقتصادية والتنموية، مما يعزز من فرص تحقيق التنمية المستدامة. إن معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تساهم في تقليل التوترات وتعزيز الاستقرار.

خلاصة، يُعتبر تعزيز الحوار السياسي جزءاً أساسياً من جهود روسيا في فرض الاستقرار في الشرق الأوسط. من خلال تنظيم المبادرات، العمل كوسيط، دعم العمليات السياسية، مواجهة الفكر المتطرف، وتشجيع التنمية المستدامة، تُسهم موسكو في خلق بيئة سياسية أكثر استقراراً. هذه الاستراتيجية تعكس رؤية روسيا كقوة فاعلة تسعى لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة تعاني من التوترات المستمرة والصراعات المعقدة.

٣. مكافحة الإرهاب:

تعتبر روسيا أن مكافحة الإرهاب جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها الأمنية. من خلال التعاون مع دول المنطقة في مواجهة التنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم داعش، تسعى روسيا إلى تعزيز الأمن الإقليمي والدولي. تساهم العمليات العسكرية الروسية في سوريا،

على سبيل المثال، في تقويض قدرات هذه الجماعات وتقديم الدعم للجيش السوري في استعادة السيطرة على الأراضي. إن القضاء على الإرهاب يعزز الاستقرار ويشجع على التنمية الاقتصادية.

تُعدّ مكافحة الإرهاب واحدة من أبرز أولويات روسيا في سياستها تجاه الشرق الأوسط، حيث تزايدت التهديدات الإرهابية في المنطقة بشكل ملحوظ، مما دفع موسكو إلى اتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز استقرار الدول المتأثرة بهذه الظاهرة. تنطلق استراتيجية روسيا في مكافحة الإرهاب من عدة أبعاد تشمل التعاون الإقليمي والدولي، وتطوير القدرات العسكرية، وتعزيز الفهم العميق للعوامل التي تُغذي الإرهاب.

- التعاون الإقليمي والدولي: تعتبر روسيا أن التعاون مع الدول الأخرى في المنطقة يعد أمراً حيوياً لمواجهة التهديدات الإرهابية. من خلال العمل مع دول مثل العراق وسوريا وإيران، تسعى موسكو إلى بناء تحالفات استراتيجية تهدف إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق الجهود لمكافحة التنظيمات الإرهابية. هذه الشراكات تُمكّن روسيا من تعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات العابرة للحدود، وتقديم الدعم للدول التي تعاني من ضغوط إرهابية.

- تطوير القدرات العسكرية: استثمرت روسيا بشكل كبير في تعزيز قدراتها العسكرية لمكافحة الإرهاب، خاصة في السياقات الإقليمية. من خلال التدخل في سوريا، استخدمت موسكو القوات الجوية لتوجيه ضربات ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة. هذا التدخل العسكري لم يقتصر فقط على تحقيق أهداف استراتيجية، بل ساهم أيضاً في تعزيز صورة روسيا كقوة قادرة على مواجهة التهديدات الإرهابية، مما يزيد من نفوذها في المنطقة.

- معالجة العوامل الجذرية: تدرك روسيا أن مكافحة الإرهاب لا تتعلق فقط بالحلول العسكرية، بل تتطلب معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تُغذي التطرف. لذلك، تدعم موسكو المبادرات التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية، وتوفير الفرص التعليمية، وتقوية البنى الاجتماعية في المجتمعات المتأثرة بالإرهاب. من خلال معالجة هذه القضايا، تأمل روسيا في تقليل قابلية المجتمعات للانجراف نحو التطرف.

- تبادل المعلومات الاستخباراتية: تعمل روسيا على تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية مع الدول الحليفة في مكافحة الإرهاب. يُعتبر تعزيز التنسيق الاستخباراتي أمراً حيوياً في الكشف المبكر عن التهديدات الإرهابية ومنع العمليات المخططة. من خلال شبكات التعاون الاستخباراتي، تتمكن روسيا من تعزيز الأمن الإقليمي وتعزيز فعالية استراتيجيات مكافحة الإرهاب.

- التصدي للوجود الأمريكي: من خلال جهودها لمكافحة الإرهاب، تسعى روسيا أيضاً إلى تقليص نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة. تعمل موسكو على إظهار فشل السياسات الأمريكية في معالجة الإرهاب، مما يعزز من موقفها كبديل موثوق في مكافحة هذه

الظاهرة. من خلال تقديم نفسها كقوة مؤثرة وفعالة في هذا المجال، تأمل روسيا في كسب دعم الدول التي تشعر بالإحباط من السياسات الأمريكية.

خلاصة، تُعدّ مكافحة الإرهاب جزءاً أساسياً من استراتيجية روسيا تجاه الشرق الأوسط، حيث تركز على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وتطوير القدرات العسكرية، ومعالجة العوامل الجذرية للتطرف. من خلال هذه الجهود، تسعى موسكو إلى تعزيز استقرار المنطقة، وإظهار دورها كقوة فاعلة في مكافحة التهديدات الإرهابية. هذه الاستراتيجية لا تعكس فقط التزام روسيا بمكافحة الإرهاب، بل تعزز أيضاً من نفوذها الجيوسياسي في منطقة تعاني من الصراعات المستمرة.

٤. خلق توازنات جديدة في القوى الإقليمية:

يعد التدخل الروسي في الشرق الأوسط جزءاً من سعيها لإعادة تشكيل توازن القوى في المنطقة. من خلال دعم حلفاء مثل إيران وحزب الله، تسعى روسيا إلى مواجهة النفوذ الأمريكي، مما يساهم في خلق توازن جديد يمكن أن يحد من الهيمنة الأمريكية ويمنح الدول الإقليمية مزيداً من القوة في صنع القرار. يعزز هذا التوازن من فرص التعاون بين القوى الكبرى والحد من التصعيد العسكري.

تلعب روسيا دوراً محورياً في خلق توازنات جديدة في القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، حيث تستثمر في تعزيز نفوذها العسكري والاقتصادي والسياسي من أجل إعادة تشكيل العلاقات بين الدول في المنطقة. تبرز هذه الديناميات في ظل الظروف المتغيرة للصراعات الإقليمية والتحديات الأمنية، مما يسهم في إعادة توزيع القوة والنفوذ بين الدول الفاعلة.

- **تعزيز التحالفات الإقليمية:** تسعى روسيا إلى بناء تحالفات استراتيجية مع الدول التي تواجه تحديات مشتركة، مثل إيران وسوريا. من خلال التعاون العسكري والاقتصادي مع هذه الدول، يمكن لموسكو تشكيل توازنات جديدة تهدف إلى مواجهة النفوذ الأمريكي. على سبيل المثال، أسهمت الصفقات العسكرية والتعاون في مجال الطاقة مع إيران في تعزيز موقف روسيا كقوة مؤثرة في معادلة الشرق الأوسط، مما يوفر لها نفوذاً إضافياً على دول الخليج.

- **الاستفادة من الصراعات الإقليمية:** تستغل روسيا الصراعات القائمة، مثل النزاع السوري، لتعزيز موقفها وتعزيز نفوذها في المنطقة. من خلال دعم النظام السوري، تمكنت روسيا من فرض وجود عسكري دائم في شرق البحر الأبيض المتوسط، مما يعزز قدرتها على التحكم في الأوضاع الأمنية والسياسية. كما يتيح هذا النفوذ لموسكو فرصة التأثير على الأجندات الإقليمية، والتفاعل مع القوى الإقليمية الأخرى.

- **مواجهة الهيمنة الأمريكية:** يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لروسيا في خلق توازن أمام الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط. من خلال العمل على تعزيز علاقاتها مع الدول التي تعاني من النفوذ الأمريكي، مثل العراق ولبنان، يمكن لموسكو تقديم بديل استراتيجي

لهذه الدول. يتجلى هذا في تقديم الدعم العسكري، والتعاون الاقتصادي، مما يعزز من موقفها كحليف موثوق ويقلل من الاعتماد على الولايات المتحدة.

- **الدبلوماسية المتعددة الأطراف:** تستخدم روسيا الدبلوماسية كأداة لتعزيز توازنات القوى الجديدة في المنطقة. من خلال مشاركتها في محادثات السلام والمبادرات الإقليمية مثل مسار أستانا، تسعى موسكو إلى أن تكون طرفاً رئيسياً في حل النزاعات الإقليمية، مما يعزز من صورتها كوسيط موثوق. يُظهر هذا الدور استعداد روسيا للعمل مع مختلف الأطراف، سواء كانت دولاً أو فصائل مسلحة، بهدف الوصول إلى تسويات تضمن استقرار المنطقة.

- **الاستثمار في مشاريع البنية التحتية:** تعتبر روسيا أن الاستثمار في مشاريع البنية التحتية في الدول الإقليمية يُسهم في خلق توازنات جديدة في القوى. من خلال تقديم الدعم المالي والتقني، تستطيع روسيا تقوية علاقاتها مع الدول الأخرى وتعزيز نفوذها الاقتصادي. فالمشاريع التنموية، خصوصاً في مجالات الطاقة والنقل، تعزز من الروابط الاقتصادية وتفتح أبواب التعاون المستقبلي.

- **التفاعل مع القوى الجديدة:** تُعتبر الصعود السريع لقوى جديدة في الشرق الأوسط، مثل تركيا وقطر، فرصة لروسيا لخلق توازنات جديدة. تعمل موسكو على توطيد العلاقات مع هذه الدول، مما يمكّنها من التفاعل بشكل فعال مع القوى الصاعدة ويتيح لها فرصة التأثير على السياسات الإقليمية. يُظهر هذا التوجه قدرة روسيا على التكيف مع التغيرات في المشهد الإقليمي وتوظيفها لصالحها.

خلاصة، يُعتبر خلق توازنات جديدة في القوى الإقليمية أحد أبرز أهداف السياسة الروسية في الشرق الأوسط. من خلال تعزيز التحالفات، والاستفادة من الصراعات، ومواجهة الهيمنة الأمريكية، تبرز روسيا كلاعب رئيسي يسعى إلى إعادة تشكيل خريطة القوة في المنطقة. تسعى موسكو من خلال هذه الاستراتيجيات إلى بناء نفوذ دائم يضمن لها موقعاً قوياً في مستقبل الشرق الأوسط، مما يعكس تطلعاتها لاستعادة دورها كقوة عظمى على الساحة الدولية.

٥. تعزيز الشراكات الاقتصادية:

تقوم روسيا أيضاً بتعزيز شراكاتها الاقتصادية مع الدول الشرق أوسطية، حيث تستثمر في مشروعات الطاقة والبنية التحتية. إن هذه الاستثمارات تُعَدّ وسيلة فعالة لتعزيز الاستقرار، حيث تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، مما يقلل من مخاطر الفوضى. العلاقة الاقتصادية القوية بين روسيا ودول مثل العراق وسوريا تُسهم في استقرار هذه الدول على المدى الطويل.

تُعتبر الشراكات الاقتصادية عنصراً حيوياً في استراتيجية روسيا للتدخل في الشرق الأوسط، حيث تسعى موسكو إلى تعزيز علاقاتها التجارية والاستثمارية مع الدول الإقليمية لتقوية

نفوذها وتحقيق مصالحها الاستراتيجية. يعكس هذا التوجه أهمية الاقتصاد كأداة للسياسة الخارجية، حيث تلعب الشراكات الاقتصادية دوراً في إعادة تشكيل العلاقات بين روسيا والدول الشرق أوسطية.

- **تنويع مصادر الطاقة:** تسعى روسيا إلى تعزيز شراكاتها الاقتصادية في قطاع الطاقة، الذي يُعتبر أحد الركائز الأساسية لاقتصادها. من خلال التعاون مع الدول المنتجة للنفط والغاز، مثل العراق وإيران، تستطيع روسيا زيادة حصتها في السوق العالمية للطاقة وتعزيز موقعها كمصدر رئيسي. تُعتبر المشاريع المشتركة، مثل تطوير حقول الغاز والنفط، من الوسائل التي تستخدمها موسكو لتوسيع نطاق نفوذها في المنطقة.

- **الاستثمار في البنية التحتية:** تُعتبر المشاريع الاستثمارية في البنية التحتية أحد المجالات المهمة التي تعزز الشراكات الاقتصادية. تسعى روسيا إلى الاستثمار في مشاريع النقل والطاقة والبنية التحتية الحيوية في الدول الشرق أوسطية. من خلال هذه المشاريع، يمكن لموسكو تحسين علاقاتها مع الدول المستفيدة وتعزيز نفوذها الاقتصادي. على سبيل المثال، تساهم استثمارات روسيا في تحديث وتطوير الموانئ ووسائل النقل في تحسين الروابط التجارية وتيسير حركة التجارة في المنطقة.

- **التبادل التجاري:** تعمل روسيا على زيادة حجم التبادل التجاري مع الدول الشرق أوسطية من خلال توقيع اتفاقيات تجارية وتسهيل الإجراءات الجمركية. يُعتبر تعزيز التجارة بين روسيا والدول الإقليمية جزءاً من استراتيجيتها لتحقيق التوازن الاقتصادي والسياسي. يُظهر هذا التوجه اهتمام روسيا بتوسيع نطاق منتجاتها وزيادة استثماراتها في أسواق جديدة، مما يتيح لها خلق شراكات قوية ومستدامة.

- **الشراكات في التكنولوجيا والابتكار:** تسعى روسيا إلى تعزيز شراكاتها في مجالات التكنولوجيا والابتكار مع الدول الشرق أوسطية. من خلال تقديم الدعم في مجالات البحث والتطوير، يمكن لموسكو تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الدول التي تسعى إلى تحديث اقتصادها. تُعتبر هذه الشراكات فرصة لتعزيز التعاون في مجالات مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الرقمية، مما يسهم في تطوير الاقتصاديات المحلية ويعزز من الاستقرار الإقليمي.

- **تنسيق السياسات الاقتصادية:** تُعزز روسيا من موقفها في الشرق الأوسط من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية مع الدول الشريكة. يُعتبر التعاون في مجال السياسات الاقتصادية جزءاً أساسياً من استراتيجيتها، حيث يسهم في تحقيق التوافق بين مصالح روسيا ومصالح الدول الأخرى. يُظهر هذا التنسيق استعداد روسيا للعمل مع الدول الشرق أوسطية لتعزيز التعاون في مجالات مثل الأمن الغذائي والاستثمار.

- **بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد:** تسعى روسيا إلى بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد مع الدول الشرق أوسطية، مما يُسهم في تعزيز استقرارها ونفوذها في المنطقة. تُعتبر هذه الشراكات نتاجاً لرؤية استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق مصالح

مشتركة. من خلال العمل مع الدول الحليفة، يمكن لموسكو تعزيز قدراتها الاقتصادية والسياسية، مما يتيح لها التأثير بشكل أكبر في السياسات الإقليمية.

خلاصة، يمثل تعزيز الشراكات الاقتصادية جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، حيث يسعى الكرملين إلى استخدام الاقتصاد كأداة لتعزيز نفوذه وتحقيق مصالحه الاستراتيجية. من خلال تنويع مصادر الطاقة، الاستثمار في البنية التحتية، وزيادة التبادل التجاري، تبني روسيا علاقات قوية مع الدول الشرق أوسطية تعكس التوجهات الجديدة في السياسة الاقتصادية العالمية. يُظهر هذا النهج أهمية التعاون الاقتصادي في تعزيز الاستقرار الإقليمي وتكوين تحالفات جديدة تُسهم في إعادة تشكيل خريطة القوى في المنطقة.

٦. التركيز على الحلول المستدامة:

تسعى روسيا إلى فرض استراتيجيات تركز على الحلول المستدامة للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من خلال دعم المشروعات التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية، تسهم روسيا في بناء مستقبل أفضل للشعوب في المنطقة. التركيز على التنمية المستدامة يُعَدّ عاملاً أساسياً في خلق استقرار طويل الأمد، حيث يساهم في معالجة القضايا الجوهرية التي تؤدي إلى النزاعات.

في سياق التحديات المعقدة التي تواجه منطقة الشرق الأوسط، يصبح التركيز على الحلول المستدامة أمراً بالغ الأهمية. تتطلب الظروف الإقليمية المعقدة، بما في ذلك النزاعات المسلحة، الأزمات الإنسانية، والتغيرات المناخية، استراتيجيات شاملة تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. يُعتبر هذا التركيز جزءاً من استراتيجية روسيا لتعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها في المنطقة.

- **التنمية الاقتصادية المستدامة:** تتجه روسيا نحو تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة كأحد الحلول الرئيسية لتعزيز الاستقرار في الشرق الأوسط. تُعتبر الاستثمارات في القطاعات الحيوية، مثل الزراعة والطاقة المتجددة، أساسية لتلبية احتياجات السكان وتحقيق التنمية الاقتصادية. من خلال دعم مشاريع التنمية المستدامة، يمكن لروسيا أن تعزز من قدرتها على التأثير في السياسات الاقتصادية للدول الشريكة وتقديم نموذج للتعاون القائم على الاستدامة.

- **معالجة القضايا الإنسانية:** تسعى روسيا إلى معالجة القضايا الإنسانية الملحة، مثل النزوح واللجوء، من خلال تقديم الدعم والمساعدات الإنسانية. يُعتبر التعاون في هذا المجال جزءاً من استراتيجيتها للتأكيد على دورها كطرف فعال في تحقيق الاستقرار. من خلال دعم مشاريع الإغاثة وإعادة الإعمار، يمكن لروسيا أن تعزز من علاقاتها مع الدول المتأثرة بالنزاعات وتساعد في بناء الثقة مع المجتمعات المحلية.

- **تعزيز التفاعل الاجتماعي والثقافي:** يُعتبر تعزيز التفاعل الاجتماعي والثقافي بين الدول والشعوب في الشرق الأوسط أمراً ضرورياً لتحقيق الاستقرار. من خلال دعم البرامج الثقافية

والتعليمية، يمكن لروسيا أن تساهم في بناء علاقات قوية ومستدامة بين الشعوب. تُعتبر هذه المبادرات ضرورية للتخفيف من التوترات وتعزيز الفهم المتبادل، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل.

- **التعاون البيئي:** تتزايد أهمية التعاون البيئي في الشرق الأوسط، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالتغير المناخي والموارد الطبيعية. تسعى روسيا إلى تعزيز شراكاتها في مجالات البيئة والطاقة المتجددة، مما يُسهم في مواجهة التحديات البيئية. يُظهر هذا التعاون التزام روسيا بتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار البيئي، وهو ما يُعتبر جزءاً من استراتيجيتها الأوسع في المنطقة.

- **بناء القدرات المحلية:** تُعتبر بناء القدرات المحلية عنصراً حاسماً في تحقيق الحلول المستدامة. من خلال تدريب الكوادر المحلية وتقديم الدعم الفني، يمكن لروسيا أن تساهم في تعزيز قدرات الدول الشريكة على إدارة مواردها وتحقيق التنمية. تُعتبر هذه الجهود ضرورية لبناء استقرار طويل الأمد، حيث يُعزز تمكين المجتمعات المحلية من تحقيق أهدافها ويساهم في تقليل الاعتماد على القوى الخارجية.

- **الحوار والتعاون الإقليمي:** يُعتبر تعزيز الحوار والتعاون الإقليمي جزءاً أساسياً من تحقيق الحلول المستدامة. تسعى روسيا إلى تعزيز منصات الحوار بين الدول الشرق أوسطية، مما يُساهم في معالجة القضايا المشتركة وتحقيق الاستقرار. من خلال هذه المنصات، يمكن للدول تبادل الخبرات والموارد، وتعزيز التعاون في مجالات مثل الأمن والتنمية الاقتصادية.

خلاصة، يُعتبر التركيز على الحلول المستدامة جزءاً أساسياً من استراتيجية روسيا في الشرق الأوسط. من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، معالجة القضايا الإنسانية، وتعزيز التعاون البيئي، تسعى روسيا إلى تحقيق استقرار طويل الأمد في المنطقة. يُظهر هذا التوجه أهمية التعاون الدولي والإقليمي في معالجة التحديات المعقدة، ويعكس التزام روسيا بمسؤوليتها تجاه الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

٧. التحديات والفرص:

رغم أهمية التدخل الروسي في فرض الاستقرار، تواجه روسيا تحديات متعددة. تشمل هذه التحديات ردود فعل القوى الغربية، وكذلك تزايد التوترات بين القوى الإقليمية. إلا أن الفرص المتاحة لتطوير شراكات استراتيجية مع الدول العربية والإسلامية يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار. التعاون في مجالات مثل الأمن والاقتصاد يمكن أن يُعزز من دور روسيا كقوة إيجابية في المنطقة.

تواجه روسيا تحديات كبيرة في سياق تدخلها في الشرق الأوسط، ولكن في الوقت نفسه، تنشأ العديد من الفرص التي يمكن أن تعزز من دورها في المنطقة. يتطلب التعامل مع هذه الديناميات الفهم العميق لكل من التحديات والفرص المتاحة لتحقيق الاستقرار والنفوذ.

١. التحديات:

أ. توازن القوى الإقليمي:

يُعتبر توازن القوى الإقليمي من أكبر التحديات التي تواجه روسيا. تتواجد قوى إقليمية ودولية قوية، مثل الولايات المتحدة وتركيا وإيران، في المنطقة، مما يجعل من الصعب على روسيا فرض نفوذها بشكل مستدام. هذا التنافس يفرض على روسيا تطوير استراتيجيات فعالة للتكيف مع التغيرات المستمرة في العلاقات بين القوى الكبرى.

ب. النزاعات المستمرة:

تستمر النزاعات في العديد من دول الشرق الأوسط، مثل سوريا وليبيا واليمن، مما يعقّد جهود روسيا في تحقيق الاستقرار. هذه النزاعات لا تؤدي فقط إلى تفاقم الأزمات الإنسانية، ولكنها أيضاً تُعرّض المصالح الروسية للخطر، مما يتطلب منها تبني مقاربات دبلوماسية مدروسة لتجنب الانزلاق في الفوضى.

ج. المعارضة الشعبية:

تواجه روسيا تحديات من المعارضة الشعبية في الدول التي تتدخل فيها. فقد يؤدي دعمها للأنظمة القائمة إلى استعداء فئات واسعة من المجتمع، مما يهدد من استقرار تلك الأنظمة. يتطلب الأمر من روسيا أن تكون واعية لهذه الديناميات وأن تتبنى استراتيجيات تتضمن الحوار والتفاعل مع مختلف الأطراف.

د. الضغوط الاقتصادية:

تُعتبر الضغوط الاقتصادية الناتجة عن العقوبات الغربية والتقلبات في أسعار الطاقة تحديات إضافية لروسيا. هذه الضغوط قد تحد من قدرتها على دعم المشاريع التنموية في الشرق الأوسط، مما يتطلب منها استراتيجيات مبتكرة للتغلب على هذه العقبات.

٢. الفرص:

أ. دور الوسيط الفعال:

تمتلك روسيا فرصة لتكون وسيطاً فعالاً في العديد من النزاعات في المنطقة، مما يعزز من صورتها كقوة دولية تسعى لتحقيق السلام والاستقرار. من خلال الانخراط في عمليات الوساطة، يمكن لروسيا تعزيز علاقاتها مع الأطراف المختلفة واكتساب الثقة كقوة محايدة.

ب. بناء تحالفات جديدة:

يمكن لروسيا أن تستفيد من الفرص لبناء تحالفات جديدة مع الدول التي تسعى إلى موازنة النفوذ الأمريكي في المنطقة. يشمل ذلك تعزيز العلاقات مع دول مثل إيران وسوريا، وكذلك استكشاف شراكات مع دول الخليج العربي. يمكن لهذه التحالفات أن تعزز من القدرة الروسية على التأثير في السياسات الإقليمية.

ج. تعزيز التعاون الاقتصادي:

توجد فرص كبيرة لتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الشرق أوسطية، خاصة في مجالات الطاقة والبنية التحتية. يمكن أن تؤدي الاستثمارات الروسية في هذه القطاعات إلى تعزيز النفوذ الروسي وتقديم نموذج للتعاون القائم على المصلحة المشتركة.

د. الاستفادة من التحديات الأمنية:
تُمثل التحديات الأمنية، مثل الإرهاب والفوضى، فرصاً لروسيا لتعزيز وجودها العسكري في المنطقة. من خلال تقديم الدعم في مجالات مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن، يمكن لروسيا أن تظهر كحليف موثوق للدول التي تواجه هذه التحديات.

خلاصة، في الختام، تعتبر التحديات والفرص التي تواجه روسيا في الشرق الأوسط جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتها الإقليمية. يتطلب النجاح في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والامنية فهماً عميقاً للديناميات المعقدة في المنطقة وتكييف استراتيجياتها وفقاً لذلك. من خلال التغلب على التحديات واستغلال الفرص المتاحة، يمكن لروسيا أن تعزز من دورها كلاعب رئيسي في إعادة تشكيل ملامح الشرق الأوسط.

خلاصة:
في الختام، تُعَدّ أهمية التدخل الروسي في الشرق الأوسط متعددة الأبعاد، حيث يسعى إلى فرض الاستقرار على المدى الطويل من خلال تعزيز الأنظمة الوطنية، دعم الحوار السياسي، مكافحة الإرهاب، وإنشاء توازنات جديدة في القوى. إن هذه الجهود، إذا تم تنفيذها بشكل فعال، قد تساهم في إعادة بناء المنطقة وتحقيق السلام الدائم.

على الرغم من التحديات القائمة، مثل التوترات الجيوسياسية والاحتجاجات الشعبية، تبقى فرص التعاون مفتوحة. يمثل التحول في العلاقات الإقليمية فرصة لروسيا لتعزيز وجودها كوسيط استراتيجي وفاعل في مختلف الأزمات. من خلال بناء تحالفات جديدة مع الدول التي تسعى إلى تحقيق توازن أمام الهيمنة الغربية، يمكن لموسكو أن تكتسب مزيداً من النفوذ وتأمين مصالحها.

إن روسيا ليست مجرد لاعب محلي، بل تسعى لأن تكون قوة عظمى لها تأثير واسع على الساحة الدولية. هذا السعي يتطلب منها أن تتبنى مقاربة أكثر شمولاً تجمع بين القوة الصلبة والناعمة، مما يسهل عليها التأثير في الأحداث الجارية بشكل مستدام. كما يُعتبر انخراطها في قضايا مثل الأمن الإقليمي والتجارة الدولية فرصة لتعزيز سمعتها كداعم للسلام والاستقرار.

تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط يتطلب معالجة القضايا الجوهرية، بما في ذلك القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل دوافع النزاعات. من خلال التعاون مع الدول الأخرى والمؤسسات الدولية، يمكن لروسيا أن تلعب دوراً محورياً في تقديم حلول مستدامة تأخذ بعين الاعتبار تطلعات الشعوب واحتياجاتها.

في ضوء الديناميات المتغيرة في المنطقة، يبقى المستقبل مفتوحاً للعديد من الاحتمالات. يمكن أن تكون الاستراتيجيات التي تتبناها روسيا مفتاحاً لإعادة تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط، حيث تسعى لتحقيق استقرار دائم. إذا تمكنت من التعامل بحكمة مع التحديات الحالية، فإن روسيا قد تصبح عنصراً أساسياً في تشكيل مستقبل المنطقة، مما يساعد على تحقيق التوازن المنشود بين القوى المختلفة.

في الوقت نفسه، ينبغي على المجتمع الدولي أن يتبنى نهجاً مشتركاً تجاه قضايا الشرق الأوسط، إذ إن التحولات في هذه المنطقة تتجاوز حدود الدول الفردية. تتطلب الأزمات المعقدة تعاوناً عالمياً، مما يسهل تعزيز الاستقرار من خلال مبادرات مشتركة تهدف إلى تحقيق السلام الشامل.

في نهاية المطاف، تُشير جميع هذه العوامل إلى أن روسيا يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في مستقبل الشرق الأوسط، ولكن هذا الدور يجب أن يكون مبنياً على مبادئ الشراكة، الحوار، والتنمية المستدامة. إن التزام روسيا بتحقيق الاستقرار الإقليمي يمكن أن يكون له تأثيرات بعيدة المدى ليس فقط على المنطقة بل أيضاً على النظام الدولي ككل، مما يعكس أهمية الدبلوماسية والتعاون في عالم متغير.

إن التدخل الروسي في الشرق الأوسط يمثل فرصة استراتيجية لتعزيز الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل، ولكنه يتطلب توازناً دقيقاً بين المصالح الوطنية والتحديات المحلية. من خلال إعادة بناء الأنظمة الوطنية وتعزيز الحوار السياسي، يمكن لروسيا أن تساهم في خلق بيئة أكثر استقراراً. لكن هذا يتطلب أيضاً التعاطي مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للنزاعات، حيث إن تحقيق السلام يتجاوز الحلول العسكرية إلى التركيز على التنمية المستدامة وتلبية احتياجات الشعوب. من خلال هذه الاستراتيجيات، يمكن أن تصبح روسيا قوة دافعة نحو السلام والاستقرار، مما يساعد على إعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي في المنطقة.

- **Mankoff, Jeffrey.** *Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics.* Rowman & Littlefield, 2014.
- **Smith, Hannah.** *The Russian-Syrian Alliance: An Analysis of Russian Foreign Policy in the Middle East.* Middle Eastern Studies, vol. 53, no. 4, 2017, pp. 487-504.
- **Galeotti, Mark.** *The Modern Russian Army 1992–2016.* Osprey Publishing, 2016.
- **Trenin, Dmitri.** *Russia's Resurgence and the Changing International Order.* International Affairs, vol. 89, no. 1, 2013, pp. 75-93.
- **Akhmetova, Aigerim.** *Russia's Middle East Strategy: The Case of Syria.* Russian Politics and Law, vol. 54, no. 6, 2016, pp. 57-77.
- **Lynch, Marc.** *The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East.* PublicAffairs, 2012.
- **Kahn, Jeffrey.** *Russia's Pivot to the Middle East: The Geopolitical Significance of Energy and Trade.* Global Policy, vol. 9, no. 1, 2018, pp. 55-64.
- **Cornell, Svante E.** *Russia's Policy in the South Caucasus: A Closer Look at the Armenian-Azerbaijani Conflict.* Central Asia-Caucasus Institute, 2003.
- **Fisher, Max.** "What Russia Wants in Syria." *The New York Times*, 2016. Link.
- **Riedel, Bruce.** *America's Middle East: The Last Chance for Peace.* Brookings Institution Press, 2018.

الفصل الخامس:

التدخل الروسي في الحرب السورية

- **تحليل قرار التدخل الروسي في عام ٢٠١٥.**
- **استراتيجيات روسيا العسكرية في سوريا: العمليات والتكتيكات.**
- **التأثيرات على النظام السوري والمعارضة.**

تُعد الحرب السورية واحدة من أبرز الأزمات الدولية التي أعادت تشكيل موازين القوى العالمية والإقليمية، حيث لم تكن مجرد نزاع داخلي بين أطراف سورية متنازعة، بل تحولت إلى مسرح لصراعات دولية وإقليمية متشابكة. في هذا السياق، برز التدخل الروسي في الحرب السورية كأحد أبرز التحركات الجيوسياسية التي غيرت ملامح الصراع بشكل جذري. مثّل قرار موسكو بالتدخل العسكري المباشر عام ٢٠١٥ منعطفاً حاسماً في مسار الأحداث، حيث أعاد للنظام السوري القدرة على الصمود، وقلب المعادلة العسكرية لصالحه بعد سنوات من التراجع أمام المعارضة المسلحة والتنظيمات الإرهابية.

هذا التدخل لم يكن مجرد خطوة عسكرية آنية، بل كان تعبيراً عن استراتيجية روسية بعيدة المدى تهدف إلى استعادة النفوذ المفقود منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وفرض روسيا كقوة رئيسية في الساحة الدولية. اختارت روسيا سوريا كمنصة لتحقيق أهدافها في الشرق الأوسط، مستفيدة من أهمية الموقع الجغرافي لسوريا، وحيوية دورها في التوازنات الإقليمية، إضافة إلى العلاقات التاريخية الوثيقة التي جمعتها مع دمشق منذ الحقبة السوفيتية. ومع تصاعد النفوذ الأمريكي والغربي في المنطقة منذ مطلع الألفية الثالثة، رأت روسيا في الأزمة السورية فرصة سانحة لإعادة تموضعها كلاعب رئيسي قادر على التأثير في المعادلات الإقليمية والدولية.

على الجانب الآخر، جاء التدخل الروسي محاطاً بجملة من التحديات والانتقادات. فقد أثار انتقادات دولية واسعة بشأن طبيعة عملياته العسكرية وآثارها الإنسانية، فضلاً عن دوره في تمكين النظام السوري من إعادة السيطرة على مناطق واسعة باستخدام وسائل اعتُبرت قاسية ومدمرة. ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن موسكو نجحت في تحقيق عدة أهداف استراتيجية، سواء من حيث تعزيز وجودها العسكري في البحر المتوسط عبر قاعدة حميميم، أو تأكيد حضورها الدبلوماسي في مسارات الحل السياسي.

يمثل التدخل الروسي في الحرب السورية نموذجاً معقداً لتحركات القوى الكبرى في مناطق النزاع، حيث تداخلت الأبعاد العسكرية، السياسية، الاقتصادية، والإنسانية في إطار رؤية استراتيجية شاملة. هذه التدخلات تعكس رؤية موسكو لما تعتبره إعادة بناء لنظام عالمي متعدد الأقطاب، تقف فيه روسيا كقطب رئيسي. ومن هنا تأتي أهمية دراسة التدخل الروسي في الحرب السورية ليس فقط لفهم أبعاده وتداعياته، ولكن أيضاً لاستيعاب أدوار القوى الكبرى في النزاعات الإقليمية وتحليل مستقبل الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط.

يكتسب التدخل الروسي في سوريا أهمية إضافية لكونه يندرج ضمن سياق أوسع من إعادة تعريف الدور الروسي في العالم بعد سنوات من التراجع الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي. فروسيا، التي عانت من تحديات اقتصادية وسياسية داخلية خلال التسعينيات، استطاعت في عهد فلاديمير بوتين إعادة تشكيل سياستها الخارجية على أسس جديدة، تعتمد على توظيف أدوات القوة الصلبة والناعمة لتحقيق مصالحها الجيوسياسية. وقد مثلت الأزمة السورية اختباراً عملياً لهذه السياسة، حيث استخدمت موسكو كافة إمكانياتها العسكرية والدبلوماسية لتثبيت أقدامها في منطقة لطالما كانت مجالاً تقليدياً للنفوذ الأمريكي والغربي.

التدخل الروسي في الحرب السورية لم يكن مجرد مسألة دعم حليف تقليدي أو الحفاظ على مصالح اقتصادية، بل تجاوز ذلك إلى محاولة فرض نموذج جديد للتعامل مع الأزمات الإقليمية. فقد طرحت موسكو نفسها كلاعب وسيط بين أطراف النزاع، وعملت على إقامة منصات دبلوماسية بديلة، مثل عملية أستانا، التي جرى خلالها إعادة صياغة بعض جوانب الحل السياسي بمشاركة قوى إقليمية مثل إيران وتركيا. هذا الدور الدبلوماسي لم يكن منفصلاً عن العمليات العسكرية على الأرض، بل كان جزءاً من استراتيجية متكاملة تستهدف تحقيق مصالح روسيا وفرض رؤيتها في النزاع.

علاوة على ذلك، يمكن النظر إلى التدخل الروسي في سوريا كجزء من مساعي موسكو لإعادة تشكيل قواعد النظام الدولي، بما يعزز من مكانتها كقوة عظمى قادرة على تحدي الهيمنة الغربية. وقد أظهر هذا التدخل قدرة روسيا على توظيف مواردها العسكرية والتكنولوجية لتحقيق أهدافها، مع الاستفادة من الضعف النسبي للسياسات الأمريكية والغربية في المنطقة خلال تلك الفترة.

في ضوء هذه الأبعاد، لا يمكن اختزال التدخل الروسي في سوريا في إطار دعم النظام السوري فقط، بل هو تحرك يندرج ضمن سياق أوسع من إعادة صياغة التوازنات الإقليمية والدولية. ولذا، فإن دراسة هذا التدخل توفر فهماً عميقاً لتحولات السياسة العالمية وأدوار القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، التي تظل مركزاً لصراعات النفوذ والسيطرة على الساحة الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، يُعد التدخل الروسي في الحرب السورية انعكاساً لطموحات موسكو في ترسيخ دورها كصانع قرار عالمي قادر على التأثير في قضايا الأمن الإقليمي والدولي. فمن خلال دعم النظام السوري، سعت روسيا إلى تأمين وجود استراتيجي دائم في شرق البحر المتوسط، وهو ما تمثل في تعزيز قاعدتي طرطوس وحميميم العسكريتين. هذا الوجود لم يكن فقط لضمان نفوذها في سوريا، بل لإرسال رسالة واضحة إلى الغرب بأن روسيا لن تسمح بتهميش دورها في أي ترتيبات مستقبلية تتعلق بالمنطقة. وفي الوقت نفسه، شكّل هذا التدخل فرصة لاستعراض القدرات العسكرية الروسية الحديثة، مما عزز من مكانتها في سوق السلاح الدولي وجعلها شريكاً محورياً للدول الساعية إلى تحقيق توازن استراتيجي في مواجهتها مع القوى الغربية.

أولاً: تحليل قرار التدخل الروسي في عام ٢٠١٥

كان التدخل الروسي في الحرب السورية عام ٢٠١٥ نقطة تحول مفصلية في تاريخ الصراع الذي مزق البلاد لسنوات، وأعاد رسم خريطة النفوذ الإقليمي والدولي في الشرق الأوسط. شكلت هذه الخطوة انعطافة استراتيجية عميقة في السياسة الخارجية الروسية، حيث أعادت روسيا تأكيد مكانتها كقوة عظمى قادرة على التأثير في الأزمات العالمية، ومواجهة الهيمنة الأمريكية المتصاعدة منذ نهاية الحرب الباردة.

جاء التدخل الروسي في ظل سياق معقد، إذ كانت سوريا تواجه انهياراً وشيكاً لنظامها السياسي والعسكري، وتوسعاً كبيراً للتنظيمات الإرهابية مثل تنظيم "داعش"، في وقت كانت فيه المعارضة المسلحة تسيطر على مساحات واسعة من البلاد. بالنسبة لروسيا، لم يكن التدخل مجرد دعم لنظام حليف فحسب، بل كان ضرورة جيوسياسية تهدف إلى حماية مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، والتي تشمل الحفاظ على قواعدها العسكرية في سوريا، وتعزيز وجودها في البحر المتوسط، والتصدي لتداعيات محتملة لانتشار الإرهاب على أمنها الداخلي.

ومع اتخاذ هذا القرار، تحركت موسكو بحزم لإثبات جدارتها على الساحة الدولية، حيث استخدمت أدوات متعددة للتدخل تضمنت العمليات العسكرية المباشرة، والدعم السياسي والدبلوماسي، وتعزيز التحالفات الإقليمية مع قوى مثل إيران وحزب الله. هذه التحركات لم تقتصر على تحقيق أهداف عسكرية فقط، بل سعت أيضاً إلى تحقيق أهداف سياسية بعيدة المدى تتمثل في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية، وفرض روسيا كلاعب رئيسي في أزمات الشرق الأوسط، مع تقديم نفسها كوسيط لا غنى عنه في أي عملية سلام محتملة.

إن قرار التدخل لم يكن بمعزل عن السياق العالمي؛ فقد عكس رغبة روسيا في تحدي النظام الدولي أحادي القطب الذي تقوده الولايات المتحدة، وإعادة التوازن إلى نظام عالمي أكثر تعددية. كما شكل التدخل منصة لاستعراض القدرات العسكرية الروسية، مما أتاح لموسكو تعزيز صورتها كقوة تكنولوجية متقدمة، وفي الوقت نفسه تعزيز صادراتها من الأسلحة إلى أسواق جديدة.

لكن هذا القرار أثار جدلاً واسعاً حول أبعاده وتداعياته. فمن جهة، اعتبره البعض خطوة ضرورية للحفاظ على استقرار منطقة مضطربة، ومن جهة أخرى، واجه انتقادات حادة لآثاره الإنسانية، خاصة مع ارتفاع أعداد الضحايا المدنيين وتفاقم أزمة اللاجئين. في هذا السياق، تعكس الخطوة الروسية تعقيدات الصراع السوري، حيث تتداخل المصالح الدولية والإقليمية مع تعقيدات محلية وديموغرافية، مما يجعل البحث عن حل دائم تحدياً بالغ الصعوبة.

إن دراسة قرار التدخل الروسي في سوريا عام ٢٠١٥ لا يقتصر على فهم دوافعه المباشرة، بل يتطلب تحليل السياق التاريخي والسياسي الذي دفع موسكو إلى اتخاذ

هذا القرار، وآثاره طويلة المدى على توازن القوى في الشرق الأوسط. تعد هذه الخطوة مثالاً نموذجياً لكيفية استخدام الدول الكبرى لأدوات القوة الصلبة والناعمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، في ظل نظام عالمي لا يزال يعاني من إعادة التشكيل بعد عقود من التحولات الجذرية.

اتخذت روسيا قرارها بالتدخل العسكري في سوريا عام ٢٠١٥ في لحظة فارقة من تاريخ الشرق الأوسط، حيث كانت الدولة السورية تواجه خطر الانهيار، وكانت الجماعات المسلحة المعارضة للنظام السوري، بما في ذلك التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم "داعش"، تتوسع بشكل غير مسبوق. جاء هذا القرار الروسي ليعيد تشكيل الديناميكيات الإقليمية والدولية، وأثار جدلاً واسعاً حول أسبابه، أهدافه، وتأثيراته.

١. الأسباب الكامنة وراء التدخل

انطلق قرار التدخل الروسي من مجموعة من الدوافع الاستراتيجية والجيوسياسية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **حماية المصالح الاستراتيجية الروسية:** تُعد سوريا حليفاً تقليدياً لروسيا منذ الحرب الباردة، وتستضيف قاعدة طرطوس البحرية التي تعتبر المنفذ الوحيد لروسيا على البحر المتوسط. لذا، فإن انهيار النظام السوري كان سيؤدي إلى خسارة موسكو لواحدة من أهم نقاط نفوذها الإقليمي.
- **التصدي للهيمنة الغربية:** رأت روسيا أن التدخل العسكري في سوريا يمثل فرصة لإعادة التوازن في مواجهة النفوذ الغربي المتزايد في المنطقة، وخاصة الولايات المتحدة التي دعمت المعارضة السورية.
- **التحديات الأمنية:** مع تنامي خطر الجماعات الإرهابية، كانت موسكو تخشى من انتقال التهديدات الإرهابية إلى داخل روسيا نفسها، خصوصاً مع وجود آلاف المقاتلين الأجانب من القوقاز ضمن صفوف تنظيم "داعش".
- **ترسيخ النفوذ العالمي:** هدف الكرملين إلى استغلال الأزمة السورية لإثبات قدرة روسيا على استعادة دورها كقوة عالمية مؤثرة قادرة على تغيير مجريات الأحداث الدولية.

٢. التوقيت الحرج للتدخل

جاء التدخل في وقت كان النظام السوري يفقد السيطرة على مناطق استراتيجية، وأصبح مهدداً بالتفكك. بدا واضحاً أن الموقف العسكري يتطلب دعماً مباشراً لاستعادة التوازن على الأرض. وبالإضافة إلى ذلك، كان العالم منشغلاً بالصراعات في أوكرانيا وأزمات أخرى، ما أتاح لروسيا مساحة للمناورة دون مواجهة رد فعل دولي حاسم.

كان توقيت التدخل الروسي في الحرب السورية عام ٢٠١٥ انعكاساً لدقة استراتيجية موسكو في استغلال الفرص الجيوسياسية الحاسمة لتحقيق أهدافها. في تلك الفترة،

كانت الحكومة السورية تواجه تحديات متزايدة على مختلف الأصعدة، حيث فقدت السيطرة على مناطق واسعة، وأصبحت دمشق مهددة بشكل مباشر من قبل قوات المعارضة المسلحة والجماعات الإرهابية. بدا واضحاً أن النظام السوري بات في وضع حرج يتطلب تدخلاً سريعاً لإعادة التوازن، خاصة بعد تصاعد نفوذ تنظيم "داعش" وتوسعه في البلاد، مما زاد من تعقيد المشهد العسكري والسياسي.

من الناحية الدولية، كان العالم منشغلاً بتطورات كبرى أخرى، مثل الأزمة الأوكرانية التي استنزفت الكثير من الاهتمام الغربي، فضلاً عن أزمات اللاجئين المتفاقمة في أوروبا، والتوترات المتزايدة في بحر الصين الجنوبي. أدى هذا الانشغال إلى تقليص قدرة القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على الرد بحزم على التحركات الروسية في سوريا. استغلت روسيا هذا السياق الدولي المضطرب لتكثيف تدخلها العسكري دون مواجهة معارضة قوية أو عقوبات فورية.

إضافة إلى ذلك، ساهم التوقيت في تعزيز استراتيجية موسكو الرامية إلى إظهار نفسها كقوة لا غنى عنها في مواجهة الإرهاب، حيث بررت تدخلها بضرورة مكافحة تنظيم "داعش" والجماعات المتطرفة التي تهدد الأمن الإقليمي والدولي. كما أن هذا التوقيت سمح لروسيا بعرض قدراتها العسكرية الحديثة في الميدان، مما عزز مكانتها كقوة عظمى قادرة على تغيير مسار الأحداث على الأرض بسرعة وفعالية.

لم يكن التوقيت الحرج للتدخل مجرد استجابة للأزمة السورية فحسب، بل كان جزءاً من رؤية أوسع لدى موسكو لإعادة تشكيل نظام عالمي أكثر تعددية، وإبراز دورها كصانع قرار رئيسي في قضايا الشرق الأوسط. هذا التوقيت الاستراتيجي عكس قدرة القيادة الروسية على المزج بين الأهداف العسكرية والمصالح السياسية، واستثمار اللحظة المناسبة لتحقيق أكبر قدر من النفوذ في منطقة تعتبر من أكثر المناطق حيوية وتعقيداً على الساحة الدولية.

٣. التدخل كجزء من استراتيجية أوسع

تجاوز التدخل الروسي كونه دعماً لحليف تقليدي ليصبح جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى تحقيق أهداف متعددة:

- تعزيز مكانة روسيا في النظام الدولي: أتاح التدخل لروسيا الفرصة لتقديم نفسها كقوة لا يمكن تجاوزها في حل الأزمات الدولية.
- إعادة صياغة قواعد الاشتباك في الشرق الأوسط: من خلال تقديم نفسها كوسيط بين القوى الإقليمية مثل إيران وتركيا، إضافة إلى تعاملها مع إسرائيل لضمان توازن المصالح المختلفة.
- الترويج لقدراتها العسكرية: استغلت موسكو التدخل كمنصة لاستعراض تكنولوجياتها العسكرية الحديثة، مثل الطائرات المقاتلة وصواريخ كروز، مما ساهم في تعزيز صادرات الأسلحة الروسية.

٤. الأدوات المستخدمة في التدخل

اعتمدت روسيا على مزيج من الأدوات لتحقيق أهدافها في سوريا:

- العمليات العسكرية المباشرة: شنّت روسيا غارات جوية مكثفة على مواقع المعارضة المسلحة والجماعات الإرهابية.
- الدعم الدبلوماسي: استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن بشكل متكرر لحماية النظام السوري من العقوبات الدولية أو التدخل العسكري الغربي.
- التنسيق الإقليمي: عززت علاقاتها مع إيران وحزب الله اللبناني لتشكيل تحالف عسكري وسياسي داعم للنظام السوري.

٥. التداعيات طويلة الأمد

كان للتدخل الروسي أثر عميق على مسار الأزمة السورية:

- إعادة تمكين النظام السوري: ساهم الدعم الروسي في استعادة النظام السيطرة على العديد من المناطق الاستراتيجية، مما قلب موازين القوى على الأرض.
- تقليص نفوذ المعارضة المسلحة: أدى القصف الروسي المكثف إلى تراجع المعارضة المسلحة، مما منح النظام السوري مساحة أوسع للتحرك.
- تعقيد المشهد الإقليمي والدولي: أدخل التدخل الروسي لاعبين دوليين وإقليميين في معادلة الصراع، مما زاد من تعقيد جهود الحل السياسي.

٦. الانتقادات والتحديات

واجه التدخل الروسي انتقادات واسعة من قبل الغرب ومنظمات حقوق الإنسان، حيث اتُهمت موسكو بتنفيذ ضربات عشوائية واستهداف المدنيين. كما واجهت روسيا تحديات لوجستية وسياسية في الحفاظ على زخم عملياتها، خاصة مع ارتفاع التكاليف الاقتصادية للتدخل.

كان التدخل الروسي في سوريا عام ٢٠١٥ محط جدل واسع النطاق، حيث أثار موجة من الانتقادات والتحديات التي ألقت بظلالها على أهداف موسكو واستراتيجياتها في المنطقة.

- الانتقادات الدولية:

منذ اللحظة الأولى، وجهت دول غربية ومنظمات حقوق الإنسان اتهامات مباشرة لروسيا باستخدام القوة المفرطة وتنفيذ ضربات عشوائية أدت إلى مقتل أعداد كبيرة من المدنيين. واتُهمت القوات الروسية باستهداف المنشآت الحيوية مثل المستشفيات والمدارس، بالإضافة إلى قصف المناطق السكنية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. كما رأت بعض الدول أن التدخل الروسي لم يكن موجهاً فقط لمحاربة الإرهاب، بل ركز أيضاً على دعم النظام السوري عبر ضرب مواقع للمعارضة المعتدلة، وهو ما عارضه الغرب بشدة.

- التحديات اللوجستية:

من الناحية العملياتية، واجهت روسيا صعوبات لوجستية كبيرة في إدارة تدخل عسكري بهذا الحجم خارج حدودها المباشرة. تطلب الحفاظ على زخم العمليات العسكرية في سوريا شبكة إمدادات قوية، تشمل نقل المعدات الثقيلة والجنود والذخيرة عبر البحر والجو، وهو ما فرض ضغوطاً كبيرة على القدرات العسكرية الروسية. كما أن الطبيعة الجغرافية لسوريا وتعدد الفصائل المتحاربة جعلت المهمة معقدة للغاية، مما استدعى استراتيجيات مرنة وقوات مدربة قادرة على التعامل مع المشهد الميداني المتغير بسرعة.

- التحديات السياسية:

على الصعيد السياسي، عانت روسيا من عزلة متزايدة نتيجة تدخلها في سوريا، حيث اعتبرت العديد من الدول الغربية تدخلها تأكيداً على سعيها لتوسيع نفوذها على حساب الاستقرار الدولي. كما أن هذا التدخل أدى إلى تعميق الهوة بين موسكو وواشنطن، حيث أصبح الشرق الأوسط ساحة صراع جديد بين القوتين العظميين. من جهة أخرى، واجهت موسكو انتقادات من بعض الدول الإقليمية، مثل تركيا ودول الخليج، التي رأت في تدخلها تهديداً لتوازن القوى في المنطقة.

- التحديات الاقتصادية:

التكاليف الاقتصادية المرتفعة للتدخل كانت أيضاً عقبة رئيسية أمام روسيا. في وقت كانت تعاني فيه البلاد من عقوبات غربية على خلفية أزمة أوكرانيا، زاد الإنفاق العسكري في سوريا من الضغوط الاقتصادية على الميزانية الروسية، ما أثار تساؤلات داخلية حول جدوى التدخل ومستقبل نتائجه. رغم الانتقادات والتحديات، استطاعت روسيا الاستفادة من التدخل لترسيخ نفوذها في الشرق الأوسط. غير أن الأثمان السياسية والاقتصادية والإنسانية المرتفعة أثارت جدلاً كبيراً حول جدوى هذا التدخل ومآلاته طويلة الأمد.

الاستنتاج

شكّل التدخل الروسي في سوريا عام ٢٠١٥ علامة فارقة في إعادة صياغة التوازنات الإقليمية والدولية، مسلطًا الضوء على قدرة موسكو على اتخاذ قرارات استراتيجية في لحظات حرجة. ورغم نجاح روسيا في تأمين مصالحها الاستراتيجية وتعزيز مكانتها كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط، فإن هذا التدخل أثار جدلاً واسعاً حول تأثيره على الحلول السياسية والأوضاع الإنسانية.

من جهة، تمكنت روسيا من الحفاظ على حليفها الأساسي في المنطقة، مما أعاد تشكيل موازين القوى الإقليمية بشكل يعكس رؤيتها الاستراتيجية. إلا أن التدخل لم ينجح في إنهاء الأزمة بشكل كامل أو معالجة جذور الصراع، تاركاً البلاد أمام تحديات متواصلة تتطلب حلولاً شاملة ومستدامة.

في نهاية المطاف، أثبت التدخل الروسي أن القوة العسكرية يمكن أن تحقق مكاسب قصيرة المدى، لكنها ليست كافية وحدها لإحلال سلام دائم أو تحقيق استقرار حقيقي في منطقة معقدة مثل الشرق الأوسط.

ثانياً: استراتيجيات روسيا العسكرية في سوريا: العمليات والتكتيكات

جاء التدخل الروسي في سوريا عام ٢٠١٥ كأحد أبرز التحولات في مسار الأزمة السورية وفي السياسات الإقليمية والدولية. مثّل هذا التدخل ذروة الجهود الروسية لاستعادة دورها كقوة عظمى في النظام العالمي، وتحقيق أهداف استراتيجية على المستويين العسكري والجيوسياسي. فقد أدى الانخراط المباشر لموسكو إلى تغيير موازين القوى على الأرض، حيث كان النظام السوري في حالة ضعف شديد، يواجه خطر التفكك مع سيطرة المعارضة المسلحة والجماعات المتطرفة على مساحات شاسعة من البلاد، بما في ذلك مواقع استراتيجية رئيسية.

لكن القرار الروسي بالتدخل لم يكن مجرد رد فعل على الوضع السوري فحسب، بل جاء أيضاً كجزء من رؤية أوسع تسعى من خلالها موسكو إلى تأكيد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، في ظل ما اعتبرته تراجعاً للنفوذ الأمريكي وفشلاً في إدارة الأزمات الإقليمية. استند هذا التدخل إلى استراتيجيات عسكرية مدروسة، جمعت بين الضربات الجوية المكثفة، وتوسيع القواعد العسكرية، والتنسيق مع الحلفاء الإقليميين، مثل إيران وحزب الله. كما استغلت روسيا التكنولوجيا المتقدمة، بما في ذلك الطائرات بدون طيار وصواريخ كروز بعيدة المدى، لتحقيق أهدافها بدقة وفعالية.

إلى جانب الأهداف العسكرية، سعت روسيا من خلال هذا التدخل إلى تعزيز موقعها السياسي على الساحة الدولية. إذ حرصت على تقديم نفسها كقوة مسؤولة تسعى لتحقيق الاستقرار ومكافحة الإرهاب، وهو ما أتاح لها هامشاً أكبر من الشرعية في تحركاتها. كما عززت موسكو استراتيجياتها الدبلوماسية عبر دعم مبادرات مثل إنشاء مناطق خفض التصعيد، مما سمح لها بتقديم نفسها كلاعب رئيسي في أي حل مستقبلي للأزمة السورية.

ومع ذلك، فإن التدخل الروسي لم يكن خالياً من التحديات. فقد وُجه بانتقادات واسعة من قبل الغرب ومنظمات حقوق الإنسان، التي اتهمت موسكو بانتهاكات ضد المدنيين واستخدام القوة المفرطة. كما أن العمليات الروسية واجهت صعوبات لوجستية وسياسية، خاصة في ظل التكاليف الاقتصادية المتزايدة والضغوط الدولية المتصاعدة. ومع ذلك، تمكنت روسيا من تحقيق العديد من أهدافها الرئيسية، مثل استعادة السيطرة على المدن الرئيسية للنظام السوري، وتأمين وجود عسكري طويل الأمد في المنطقة، وتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط على حساب القوى الغربية.

في هذا السياق، تصبح دراسة الاستراتيجيات العسكرية الروسية في سوريا ضرورية لفهم الأبعاد الأوسع لتدخلها وتأثيراته على الصعيدين المحلي والدولي. من خلال تحليل العمليات العسكرية والتكتيكات التي اعتمدتها موسكو، يمكن تسليط الضوء على الأهداف التي سعت إلى تحقيقها، والوسائل التي استخدمتها لتحقيق هذه الأهداف،

وكذلك التحديات التي واجهتها خلال مسار التدخل. إن هذه الاستراتيجيات لا تعكس فقط تطوراً في النهج الروسي في إدارة الصراعات، بل تحمل أيضاً إشارات واضحة حول رؤية موسكو لمكانتها في النظام العالمي المعاصر ودورها في إعادة تشكيل موازين القوى في الشرق الأوسط.

إذاً، لعبت الاستراتيجيات العسكرية الروسية في سوريا دوراً حاسماً في تغيير مسار الأزمة السورية وترسيخ نفوذ موسكو في الشرق الأوسط. استندت هذه الاستراتيجيات إلى مزيج من العمليات العسكرية الدقيقة، التكتيكات المبتكرة، واستخدام القوة الناعمة لدعم التحركات على الأرض. جاءت هذه الاستراتيجيات في سياق التدخل الروسي المباشر في عام ٢٠١٥، حيث بدأت موسكو في تنفيذ حملة عسكرية جوية واسعة لدعم نظام الرئيس بشار الأسد، الذي كان على وشك الانهيار بسبب التقدم السريع لقوات المعارضة والجماعات المسلحة.

١. الحملة الجوية المكثفة

كانت الحملة الجوية الروسية العمود الفقري للتدخل العسكري في سوريا. استهدفت الغارات الجوية مواقع المعارضة المسلحة، بما في ذلك الجيش السوري الحر، وتنظيمات متطرفة مثل "داعش" و"جبهة النصرة". استخدمت روسيا طائرات حديثة مثل سوخوي Su-34 وسوخوي Su-35، بالإضافة إلى صواريخ كروز التي أُطلقت من البحر الأسود وبحر قزوين. تميزت هذه الحملة بالاعتماد على الضربات الدقيقة لضرب مراكز القيادة ومستودعات الأسلحة، مما أدى إلى تقليص قدرات المعارضة المسلحة.

- الدعم العسكري الأرضي والتنسيق مع الحلفاء:
إلى جانب الحملة الجوية، اعتمدت روسيا بشكل كبير على الدعم العسكري الأرضي لتعزيز وجودها في سوريا. تمثل هذا الدعم في إرسال مستشارين عسكريين ومدربين، بالإضافة إلى توفير إمدادات الأسلحة والذخيرة للقوات السورية. كما شاركت القوات الخاصة الروسية في تنفيذ عمليات نوعية على الأرض، مما مكن الجيش السوري من استعادة بعض المناطق الاستراتيجية من المعارضة.

تعاونت روسيا بشكل وثيق مع الحلفاء الإقليميين مثل إيران وحزب الله اللبناني، حيث قدّموا دعماً إضافياً للقوات الحكومية السورية في المعارك ضد فصائل المعارضة المتنوعة. هذا التنسيق العسكري جعل من سوريا ساحة تعاون إيراني-روسي ضد جماعات معارضة مثل جبهة النصرة وداعش، وأدى إلى تعزيز العلاقات بين موسكو وطهران في إطار تحالفات استراتيجية تهدف إلى توسيع النفوذ في المنطقة.

- إنشاء مناطق خفض التصعيد:
في إطار استراتيجيتها العسكرية والسياسية، عملت روسيا على تأسيس مناطق خفض التصعيد في عدة مناطق من سوريا، مثل إدلب والغوطة الشرقية. كانت هذه المناطق تهدف إلى تقليل المعارك بين الأطراف المتحاربة، وتوفير نوع من الاستقرار في مناطق

كانت تعاني من عنف شديد. وبالرغم من أن هذه المبادرة واجهت تحديات في تنفيذها على الأرض، إلا أن روسيا استغلتها لتعزيز موقعها كوسيط بين الأطراف المتنازعة، وفي الوقت ذاته لتقوية حضورها العسكري في تلك المناطق.

- استخدام الأسلحة المتقدمة والتكنولوجيا الحديثة:

من العوامل التي ميزت التدخل الروسي في سوريا هو استخدام الأسلحة المتقدمة والتكنولوجيا العسكرية الحديثة. فقد أظهرت روسيا قدرتها على تنفيذ ضربات دقيقة باستخدام طائرات قاذفة مثل "سوخوي ٣٤"، التي تتمتع بقدرات على قصف أهداف محصنة على الأرض بدقة متناهية. كما استخدمت روسيا صواريخ كروز طويلة المدى من طراز "كاليبر"، التي أُطلقت من السفن الحربية في البحر الأسود وبحر قزوين، في استهداف أهداف معادية في عمق الأراضي السورية.

كما اعتمدت موسكو على تقنيات الطائرات بدون طيار، سواء في الاستطلاع أو الهجمات الجوية، مما أضاف مزيداً من الدقة في العمليات العسكرية. هذه التكنولوجيا الحديثة عززت من قدرة القوات الروسية على تنفيذ عمليات متقنة وتقليل الخسائر البشرية.

- الاستفادة من التحولات الإقليمية والدولية:

استفادت روسيا من التحولات الإقليمية والدولية التي شهدها الشرق الأوسط بعد اندلاع الأزمة السورية. فقد سمحت روسيا بتسخير هذه الأوضاع لمصلحتها، حيث كانت الأزمات الكبرى التي تشهدها المنطقة مثل الوجود الأمريكي في العراق وصعود التنظيمات الجهادية تخلق فراغات أمنية وسياسية يمكن لموسكو ملؤها. في هذا السياق، كانت الحملة العسكرية الروسية في سوريا تتوافق مع أهداف استراتيجية أوسع لروسيا في إظهار قوتها على الساحة الدولية وتحقيق توازن مع القوى الغربية.

- التحديات والصعوبات:

على الرغم من النجاح النسبي الذي حققته الاستراتيجيات العسكرية الروسية في سوريا، إلا أن موسكو واجهت عدداً من التحديات الكبيرة.

أولاً، كانت الحملة العسكرية الروسية مكلفة للغاية من الناحية الاقتصادية، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط في تلك الفترة.

ثانياً، واجهت روسيا صعوبة في مواجهة تكاليف الدعم اللوجستي وتقديم المعدات العسكرية باستمرار لقواتها على الأرض. كما كانت هناك انتقادات مستمرة من قبل القوى الغربية ومنظمات حقوق الإنسان بشأن تصعيد الهجمات الجوية، خصوصاً عندما كانت الضربات تُنفذ في المناطق المدنية.

بالمجمل، شكّل التدخل العسكري الروسي في سوريا أداة رئيسية لتحقيق أهداف موسكو الاستراتيجية في المنطقة، وتمكن من تغيير موازين القوى لصالح النظام السوري. كما يعكس هذا التدخل تحولاً ملحوظاً في الاستراتيجية العسكرية الروسية على المستوى العالمي، بما يتجاوز مجرد الحرب التقليدية إلى استخدام التقنيات المتقدمة والاعتماد على التحالفات الإقليمية المعقدة.

٢. إنشاء قواعد عسكرية استراتيجية

عملت روسيا على تعزيز وجودها العسكري من خلال إنشاء قواعد عسكرية في سوريا. كان أبرز هذه القواعد قاعدة حميميم الجوية في اللاذقية وقاعدة طرطوس البحرية، اللتان أصبحتا مراكز رئيسية لدعم العمليات الروسية في المنطقة. عززت هذه القواعد قدرة روسيا على تنفيذ عمليات مستدامة، بالإضافة إلى توسيع وجودها العسكري على البحر المتوسط، ما وفر لها نفوذاً جيوسياسياً هاماً.

أحد الركائز الأساسية للاستراتيجية العسكرية الروسية في سوريا كان إنشاء مجموعة من القواعد العسكرية الاستراتيجية على الأراضي السورية. تمثل هذه القواعد جزءاً من خطة موسكو لتثبيت وجودها العسكري في المنطقة وتعزيز قدرتها على تنفيذ عمليات عسكرية طويلة الأمد في الشرق الأوسط. القواعد الروسية في سوريا لم تكن مجرد نقطة ارتكاز لقواتها العسكرية، بل أصبحت تمثل رمزاً لهيمنة موسكو على الساحة الإقليمية ووسيلة لضمان تحقيق مصالحها الاستراتيجية على المدى الطويل.

- قاعدة حميميم الجوية:

تعتبر قاعدة حميميم الجوية، الواقعة في محافظة اللاذقية على الساحل السوري، واحدة من أهم القواعد العسكرية الروسية في الشرق الأوسط. تم استخدامها منذ بداية التدخل الروسي في ٢٠١٥ كنقطة انطلاق للطائرات الروسية في تنفيذ الضربات الجوية ضد المعارضة المسلحة وتنظيمات إرهابية مثل "داعش" و"جبهة النصرة". كما توفر قاعدة حميميم لروسيا القدرة على مراقبة الأنشطة الجوية والبحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مما يعزز من دورها كقوة إقليمية رئيسية.

القاعدة توفر لروسيا منصة عسكرية متكاملة تضم مهبطاً للطائرات القاذفة والمقاتلة، بالإضافة إلى طائرات الاستطلاع والطائرات بدون طيار. وقد تم تعزيز القاعدة بأنظمة دفاع جوي متطورة مثل "إس-٤٠٠" و"بانتسير"، مما يعكس أهمية الموقع العسكري بالنسبة للأمن القومي الروسي. هذه القاعدة تُعتبر مركزاً محورياً في عمليات روسيا العسكرية في سوريا والشرق الأوسط بشكل عام.

- قاعدة طرطوس البحرية:

إلى جانب القاعدة الجوية في حميميم، أنشأت روسيا قاعدة بحرية في طرطوس، وهي واحدة من أقدم القواعد العسكرية الروسية في المنطقة. تأسست القاعدة البحرية في بداية السبعينات، ولكنها شهدت تعزيزاً كبيراً منذ تدخل روسيا في ٢٠١٥. القاعدة هي نقطة انطلاق أساسية للبحرية الروسية في البحر الأبيض المتوسط، وتستخدمها موسكو لإرسال السفن الحربية والفراقات والطائرات البحرية لتأمين مصالحها في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط.

تعتبر قاعدة طرطوس البحرية أساسية لضمان وصول روسيا إلى مناطق نفوذها في المنطقة، خاصة في ظل التوترات المتزايدة مع القوى الغربية، بما في ذلك الولايات

المتحدة وحلفائها في الناتو. توفر القاعدة العسكرية أيضاً موسكو القدرة على مراقبة التحركات العسكرية في البحر، وحماية خطوط التجارة البحرية، إضافة إلى استخدام سفنها الحربية في عمليات عسكرية ضد الجماعات المسلحة في سوريا.

- توسيع قواعد الدعم اللوجستي:
بالإضافة إلى القواعد العسكرية التقليدية، عملت روسيا على إنشاء نقاط دعم لوجستي على الأراضي السورية. تشمل هذه القواعد منشآت لإعادة التزود بالوقود، وصيانة الأسلحة والمعدات العسكرية، والتخزين طويل الأمد للذخيرة والمواد الغذائية. هذه القواعد تُعتبر ضرورية لاستمرار العمليات العسكرية الروسية على الأرض، وتساعد في ضمان قدرة القوات الروسية على البقاء في سوريا لأمد طويل.

تجعل هذه القواعد من روسيا لاعباً محورياً في المنطقة، حيث أنها تسمح لموسكو بالتحكم في جزء كبير من الأنشطة العسكرية في المنطقة البحرية والجوية، مع الاحتفاظ بوجود عسكري دائم يضمن لها النفوذ الاستراتيجي.

- التأثير على علاقات روسيا الإقليمية:
إن إنشاء هذه القواعد العسكرية في سوريا لا يُعزز فقط من قدرة روسيا العسكرية في المنطقة، بل يمثل أيضاً رسالة سياسية قوية إلى القوى الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة. بوجود روسيا العسكري في سوريا، تمكنت موسكو من فرض نفسها كلاعب رئيسي في معادلة الأمن الإقليمي، وأصبحت طرفاً لا يمكن تجاهله في أي مفاوضات حول مستقبل المنطقة.

من خلال تعزيز هذه القواعد، تعزز روسيا من علاقتها مع الحكومة السورية وتعكس قوتها ونفوذها في مواجهة الضغوط الغربية. هذا الوجود العسكري الطويل الأمد يُعد سمة رئيسية من سمات استراتيجية موسكو في المنطقة، التي تهدف إلى تأكيد هيمنتها على المسارات العسكرية والسياسية في الشرق الأوسط.

٣. الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة

يُعد استخدام روسيا للتكنولوجيا المتقدمة جزءاً أساسياً من استراتيجيتها العسكرية في سوريا، حيث استطاعت موسكو استغلال تقدمها في مجالات الطائرات الحربية، الأسلحة المتطورة، وأنظمة الدفاع الجوي لتحقيق أهدافها العسكرية بفعالية وكفاءة. أدى الابتكار العسكري الروسي إلى تحسين قدرتها على تنفيذ عمليات معقدة في بيئة معركة متغيرة ومتنوعة، ما عزز من مكانتها كقوة عسكرية عظمى في الشرق الأوسط.

- الطائرات الحربية المتقدمة:
تمكنت القوات الجوية الروسية من استخدام طائرات متطورة للغاية خلال تدخلها العسكري في سوريا. من أبرز الطائرات المستخدمة في العمليات الجوية الروسية هي سوخوي Su-34 و سوخوي Su-35، والتي تتمتع بقدرات هجومية ودفاعية عالية المستوى. لطائرات سوخوي القدرة على تنفيذ ضربات دقيقة على أهداف برية وجوية،

مما ساعد على تدمير العديد من المواقع الاستراتيجية التابعة للمعارضة المسلحة والتنظيمات الإرهابية مثل "داعش" و"جبهة النصرة".

كما استخدمت روسيا طائرات ميغ-٢٩ و ميغ-٣١ في مهام استطلاعية وحربية. تعتبر هذه الطائرات جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الروسية التي تهدف إلى زيادة فعالية الضربات الجوية، سواء ضد الأهداف الثابتة أو المتحركة.

- الصواريخ عالية الدقة:
اعتمدت روسيا على تكنولوجيا الصواريخ عالية الدقة التي تم إطلاقها من البحر والجو لضرب أهداف معقدة في عمق الأراضي السورية. استخدمت موسكو صواريخ كاليبر (من نوع كروز) التي أُطلقت من السفن الروسية في البحر الأسود وبحر قزوين. تتمتع صواريخ كاليبر بقدرة على ضرب أهداف أرضية بدقة متناهية، ما سمح للقوات الروسية بتحقيق أهدافها العسكرية دون الحاجة للتدخل البري المكثف، وهو ما يعد من أهم المزايا التي تتمتع بها التكنولوجيا العسكرية الروسية.

كما استخدمت روسيا صواريخ إسكندر الباليستية قصيرة المدى، التي كانت فعالة في تدمير أهداف استراتيجية في وقت قياسي، مما عزز من القدرة الروسية على تنفيذ ضربات مفاجئة ومدمرة ضد أهداف العدو.

- أنظمة الدفاع الجوي المتطورة:
من أبرز وسائل التكنولوجيا المتقدمة التي اعتمدت عليها روسيا في سوريا هي أنظمة الدفاع الجوي، بما في ذلك إس-٤٠٠ و إس-٣٠٠. تُعتبر هذه الأنظمة من أقوى أنظمة الدفاع الجوي في العالم، وتمكن القوات الروسية من تأمين مجالها الجوي وحماية قواعدها العسكرية من الهجمات الجوية المحتملة من قبل الطائرات المعادية.

علاوة على ذلك، استخدم الجيش الروسي أنظمة "بانتسير" للدفاع الجوي القريب، والتي تتمتع بقدرة على اعتراض الصواريخ والطائرات ذات الارتفاع المنخفض، ما يعزز من قدرة روسيا على حماية قواتها وتفوقها العسكري في المناطق الساخنة.

- الطائرات بدون طيار (الدرونز):
في السنوات الأخيرة، شهدت العمليات العسكرية الروسية في سوريا استخداماً موسعاً للطائرات بدون طيار (الدرونز)، والتي استخدمتها موسكو في مهام استطلاعية وهجومية. هذه الطائرات توفر مراقبة دقيقة للأرض في الوقت الفعلي، مما يساعد القوات الروسية في تحديد أهدافها بدقة، وتحليل تحركات العدو، ومن ثم اتخاذ قرارات استجابة سريعة.

في العديد من العمليات العسكرية، استخدمت روسيا الدرونز الهجومية لشن ضربات على مواقع المعارضة المسلحة والتطرف، مما سمح بتنفيذ عمليات دقيقة دون الحاجة للاعتماد على الطائرات المقاتلة. فضلاً عن ذلك، كانت هذه الطائرات ضرورية في عمليات الاستطلاع، حيث كانت تستخدم في تقديم صور جوية عالية الدقة عن تحركات العدو والمناطق التي تشهد مواجهات.

- الحرب الإلكترونية:
استفادت روسيا أيضًا من تكنولوجيا الحرب الإلكترونية في سوريا، حيث استخدمت أنظمة متطورة لتعطيل أنظمة الاتصال والتوجيه لدى خصومها. شملت هذه الأساليب تعطيل الاتصالات بين فصائل المعارضة وتدمير أو التشويش على أنظمة الرصد الخاصة بالطائرات والأنظمة الصاروخية. تُمكّن هذه القدرات الروسية من إضعاف خصومها بشكل فعال، سواء على مستوى تكنولوجيا المعلومات أو على مستوى الاتصال التكتيكي، مما يمنح القوات الروسية الأفضلية في مسرح العمليات.

- الاستفادة من التكنولوجيا في تقليل الخسائر:
من خلال الاستفادة من هذه التقنيات المتقدمة، استطاعت روسيا تقليل خسائرها البشرية والمادية مقارنة بالقوات البرية التقليدية. تعزز هذه التكنولوجيا القدرة على شن الحروب دون الحاجة إلى التضحية بأعداد كبيرة من القوات البرية، مما يقلل من التكلفة البشرية ويمكّن روسيا من الحفاظ على جاهزيتها القتالية لأطول فترة ممكنة.

- التأثير على المنطقة:
استخدام روسيا للتكنولوجيا العسكرية المتقدمة في سوريا يرسخ مكانتها كقوة إقليمية ودولية تستطيع فرض إرادتها في المنطقة. كما أن هذه التكنولوجيا تعكس تطور القدرة العسكرية الروسية، والتي أصبحت بمثابة وسيلة لدعم هيمنتها العسكرية في الشرق الأوسط، ما يعزز من موقفها السياسي في المفاوضات الدولية حول مستقبل المنطقة.

إن الاستفادة من هذه التكنولوجيا المتقدمة لا تقتصر على النواحي العسكرية فقط، بل أيضاً على تعزيز القوة السياسية لروسيا في مواجهة منافسيها الإقليميين والدوليين، مما يجعلها طرفاً رئيسياً في إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية في المنطقة.

٤. التنسيق مع الحلفاء الإقليميين

يعد التنسيق مع الحلفاء الإقليميين عنصراً أساسياً في استراتيجية روسيا العسكرية في سوريا. منذ بداية تدخلها العسكري في ٢٠١٥، سعت روسيا إلى بناء وتحقيق تحالفات قوية مع مجموعة من القوى الإقليمية الفاعلة، بما في ذلك النظام السوري وحلفائه الإقليميين مثل إيران وحزب الله اللبناني. هذا التنسيق العسكري والسياسي لم يقتصر على تعزيز القدرات العسكرية المشتركة في مواجهة المعارضة المسلحة، بل أيضاً على ضمان استدامة النفوذ الروسي في المنطقة.

- التعاون مع النظام السوري:
كان النظام السوري بقيادة بشار الأسد هو الحليف الأساسي لروسيا في سوريا. من خلال دعم هذا النظام، حققت روسيا مصالح استراتيجية على عدة مستويات، بدءاً من الحفاظ على موقعها العسكري في البحر الأبيض المتوسط، وصولاً إلى تعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. تمثلت هذه الشراكة في تزويد النظام السوري بالأسلحة، التدريب العسكري، وكذلك الدعم الجوي المباشر عبر الغارات الجوية الروسية التي تستهدف مواقع المعارضة والقوى المسلحة.

أدى هذا التنسيق مع النظام السوري إلى تقوية قدرة الجيش السوري على استعادة السيطرة على العديد من المناطق الاستراتيجية التي كانت قد سقطت في يد المعارضة المسلحة والجماعات الإرهابية، مثل "داعش". في المقابل، جلبت هذه العلاقة مزايا للجانب الروسي، حيث أمنت روسيا قاعدة "حميميم" الجوية وقاعدة "طرطوس" البحرية، اللتين تعدان من أقدم وأهم القواعد العسكرية الروسية في المنطقة، مما يوفر لروسيا وجوداً عسكرياً دائماً في البحر الأبيض المتوسط.

- التحالف مع إيران:

إيران كانت أيضاً واحدة من الحلفاء الرئيسيين لروسيا في سوريا. هذا التعاون العسكري بين موسكو وطهران كان ذا طابع استراتيجي، حيث شكلت إيران أحد أبرز الداعمين للنظام السوري في حربه ضد المعارضة، لا سيما من خلال إرسال الميليشيات الشيعية التي تقاتل إلى جانب الجيش السوري. روسيا، من خلال تعاونها مع إيران، تمكنت من تعزيز حضورها العسكري في سوريا، بينما استفادت إيران من دعمها العسكري الجوي واللوجستي، ما مكّنها من الحفاظ على مصالحها السياسية في المنطقة.

يُعتبر التنسيق بين روسيا وإيران في سوريا، رغم بعض الخلافات بين الجانبين، شراكة ضرورية في مكافحة التنظيمات الإرهابية مثل "داعش" و"جبهة النصرة". كما أن هذا التنسيق يساهم في توطيد النفوذ الإيراني في سوريا، الأمر الذي يعتبر مهماً بالنسبة لروسيا كونه يضمن لها دوراً محورياً في المنطقة. ولكن في ذات الوقت، تميز هذا التعاون بالموازنة بين المصالح المشتركة والتنافس على الهيمنة الإقليمية في ظل الطموحات المتباينة بين الطرفين.

- دور حزب الله في سوريا:

من خلال التعاون مع حزب الله اللبناني، الذي يعد أحد الحلفاء الرئيسيين لإيران في المنطقة، استطاعت روسيا ضمان قوة إضافية على الأرض في مواجهة المعارضة المسلحة. حزب الله، الذي يعد قوة عسكرية مدربة وذات خبرة، لعب دوراً رئيسياً في دعم الجيش السوري في معاركه ضد الجماعات المسلحة، خاصة في المناطق التي تشهد كثافة سكانية وميدانية عالية، مثل ريف دمشق والقصير. التنسيق بين روسيا وحزب الله من خلال التعاون العملياتي والمعلوماتي أضاف قدرة استراتيجية للجيش السوري، إذ استفاد حزب الله من الدعم الجوي الروسي وتقديم الأسلحة المتطورة له.

- التعاون مع تركيا في بعض الملفات:

على الرغم من التوترات بين روسيا وتركيا بشأن العديد من القضايا في المنطقة، بما في ذلك الخلافات حول الوضع في إدلب وشمال سوريا، إلا أن التنسيق العسكري بين البلدين في بعض الأحيان أظهر قدرة موسكو على التكيف مع الحلفاء المتغيرين. على سبيل المثال، في عدة مناسبات، جرت تفاهمات بين روسيا وتركيا حول مناطق خفض التصعيد في سوريا، مما أسهم في تقليل التصعيد العسكري والحد من انتشار النزاع في بعض المناطق.

كما أظهرت المفاوضات بين روسيا وتركيا حول موضوع المنطقة الآمنة في شمال سوريا قدرتها على إيجاد حلول توافقية بين المصالح المتباينة. هذا التعاون المحدود يعتبر أحد أساليب روسيا في ضمان التنسيق مع أطراف إقليمية معقدة، بما يساهم في تعزيز استقرار النظام السوري في مناطق معينة، دون الدخول في صراع مباشر مع القوى الإقليمية الكبرى مثل تركيا.

- التنسيق مع العراق والأردن:

على الرغم من أن التنسيق مع العراق والأردن في الملف السوري لا يحظى بنفس الأهمية السياسية مثل العلاقة مع إيران أو تركيا، إلا أن موسكو أظهرت اهتماماً متزايداً بتعزيز التعاون مع هذين البلدين في ما يخص مكافحة الإرهاب والحد من نشاط الجماعات المتطرفة في سوريا والعراق. هذا التنسيق لا يقتصر على المجال العسكري فقط، بل يشمل أيضاً تبادل المعلومات الاستخباراتية حول تحركات "داعش" والمجموعات الإرهابية الأخرى في المنطقة.

- التحديات والفرص:

على الرغم من النجاحات التي حققتها روسيا في تنسيقها مع حلفائها الإقليميين في سوريا، فإن هذا التعاون لم يخلو من التحديات. التنافس على الهيمنة في المنطقة بين روسيا وإيران، على سبيل المثال، يمثل نقطة توتر قد تؤثر على الاستقرار في المستقبل. كما أن العلاقات المعقدة بين روسيا وتركيا قد تشهد تغيرات مفاجئة تبعاً لتقلبات السياسة الدولية. لكن هذه التحديات توفر أيضاً فرصاً لروسيا لتوسيع نفوذها وفرض توازنات استراتيجية جديدة في المنطقة.

من خلال تعزيز التعاون مع هذه الأطراف، تمكنت روسيا من تعزيز قوتها العسكرية والدبلوماسية في سوريا، ما يعكس قدرتها على إحداث توازنات إقليمية تخدم مصالحها على المدى الطويل.

٥. تكتيكات الحرب الهجينة

اتبعت روسيا في سوريا أسلوب الحرب الهجينة، الذي جمع بين القوة العسكرية الصلبة والدبلوماسية الناعمة. شمل هذا الأسلوب تنفيذ حملات دعائية مكثفة، والتركيز على إبراز دور روسيا كقوة داعمة للاستقرار ومحاربة الإرهاب، مما أكسبها دعماً سياسياً من بعض الدول، وخلق توازناً أمام الانتقادات الغربية.

تعد الحرب الهجينة أحد أبرز الأساليب التي اعتمدتها روسيا في استراتيجياتها العسكرية في سوريا. تهدف هذه التكتيكات إلى تحقيق أهداف عسكرية وسياسية دون اللجوء إلى عمليات تقليدية شاملة، بل من خلال الجمع بين الأدوات العسكرية وغير العسكرية، مثل العمليات النفسية، واستخدام المعلومات المضللة، والدعم غير المباشر للوكلاء المحليين.

- الدعاية الإعلامية والمعلومات المضللة:

كانت السيطرة على الرواية الإعلامية جزءاً أساسياً من التكتيكات الروسية في الحرب السورية. استخدمت روسيا وسائل الإعلام الدولية والمحلية، مثل شبكة "RT" و"سبوتنيك"،

لتقديم رؤيتها للصراع وتبرير تدخلها العسكري باعتباره موجهاً لمحاربة الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام المعلومات المضللة لخلق حالة من الإرباك لدى الخصوم، بما في ذلك نشر تقارير كاذبة أو مبالغ فيها عن نجاحات عسكرية ميدانية أو أخطاء وقعت فيها المعارضة المسلحة.

- دعم الوكلاء المحليين:

عملت روسيا على تعزيز قوى محلية تدعم أهدافها، مثل الجيش السوري والمليشيات الموالية للنظام، بالإضافة إلى التعاون مع قوات الحرس الثوري الإيراني وحزب الله. دعم هؤلاء الوكلاء كان جزءاً من الحرب الهجينة، حيث مكّن روسيا من تحقيق أهدافها الميدانية دون الحاجة إلى نشر قوات برية كبيرة. هذا التكتيك خفف من التكاليف البشرية والاقتصادية للتدخل المباشر، وضمن استمرار النفوذ الروسي عبر وكلاء يمتلكون خبرة ومعرفة بالواقع المحلي.

- الهجمات الإلكترونية:

استخدمت روسيا تقنيات الهجمات الإلكترونية لتعطيل الاتصالات بين قوات المعارضة المسلحة، وجمع المعلومات الاستخباراتية، وإضعاف القدرات التنظيمية للخصوم. تضمنت هذه الهجمات عمليات تشويش على شبكات الاتصالات الميدانية، واختراق الأنظمة للحصول على معلومات تكتيكية، بالإضافة إلى شن حملات تضليل إلكترونية لزرع الخلافات بين الفصائل المسلحة أو ترويج روايات معينة عن النزاع.

- دمج العمليات العسكرية والدبلوماسية:

تعتبر الحرب الهجينة الروسية في سوريا مثالاً واضحاً على كيفية دمج التكتيكات العسكرية والدبلوماسية. على المستوى الميداني، ركزت روسيا على استهداف البنى التحتية الاستراتيجية ومراكز القيادة للمعارضة المسلحة والجماعات الإرهابية. على المستوى الدبلوماسي، أطلقت مبادرات مثل عملية أستانا وسوتشي، لتقديم نفسها كوسيط في النزاع، مما سمح لها بتقليل الضغوط الدولية والاستفادة من الانقسامات بين القوى الأخرى المتدخلة في سوريا.

- الحصار واستهداف الاقتصاد المحلي:

استخدمت روسيا سياسة الحصار كتكتيك لإضعاف المعارضة المسلحة في مناطق مثل حلب والغوطة الشرقية. من خلال التنسيق مع النظام السوري، فرضت روسيا حصارات طويلة الأمد على هذه المناطق، ما أدى إلى تقليص قدرات الفصائل المسلحة وإجبارها على الاستسلام. بالإضافة إلى ذلك، استهدفت العمليات العسكرية البنية الاقتصادية للمناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة، مما زاد من صعوبة استدامة سيطرتهم.

- الاستخدام الانتقائي للقوة:

تميزت التكتيكات الروسية باستخدام القوة بشكل انتقائي، لتحقيق تأثيرات أكبر بأقل تكلفة. استهدفت الغارات الجوية والبوارج الروسية مواقع استراتيجية مثل مستودعات

الأسلحة والبنية التحتية للمواصلات، مع تقليل الاعتماد على المعارك البرية التقليدية. هذا التكتيك مكن روسيا من تدمير قدرات الخصوم دون الحاجة إلى التورط في معارك طويلة الأمد قد تكون مكلفة بشرياً وسياسياً.

- تعزيز النفوذ الثقافي والسياسي:
لم تكن الحرب الهجينة مقتصرة على التكتيكات العسكرية، بل شملت أيضاً استراتيجيات لتعزيز النفوذ الثقافي والسياسي. استخدمت روسيا المساعدات الإنسانية والدعم الطبي في المناطق المستعادة كوسيلة لتعزيز صورة إيجابية عنها بين السكان المحليين. كما عملت على إعادة تأهيل البنى التحتية مثل المستشفيات والمدارس، ما ساهم في تعزيز شرعية النظام السوري والنفوذ الروسي في المناطق المحررة.

- نتائج الحرب الهجينة:
من خلال تطبيق هذه التكتيكات، تمكنت روسيا من تحقيق أهدافها الاستراتيجية في سوريا دون التورط في نزاع مكلف أو استنزاف طويل الأمد. عززت الحرب الهجينة قدرتها على المناورة بين الأطراف المختلفة، سواء المعارضة أو الحلفاء، مما جعلها لاعباً رئيسياً في الصراع السوري وساعدها على فرض معادلات جديدة على الأرض وفي السياسة الإقليمية. ومع ذلك، تظل هذه الاستراتيجية معرضة للتحديات، بما في ذلك التوترات مع القوى الإقليمية الأخرى والخلافات داخل التحالفات القائمة.

الخلاصة، تظهر تكتيكات الحرب الهجينة الروسية في سوريا قدرة موسكو على إدارة الصراعات بوسائل متعددة الأبعاد، تجمع بين الأدوات العسكرية والدبلوماسية والإعلامية. هذه الاستراتيجية لم تحقق فقط أهداف روسيا الميدانية، بل ساعدت أيضاً في تعزيز مكانتها كقوة عالمية قادرة على التعامل مع تعقيدات الصراعات الإقليمية بشكل فعال ومبتكر.

٦. استراتيجية "القضم التدريجي"
اعتمدت موسكو تكتيك القضم التدريجي لاستعادة المناطق الخاضعة للمعارضة. نفذت عمليات عسكرية محدودة على مراحل، تهدف إلى استعادة السيطرة على المدن الكبرى مثل حلب ودير الزور والغوطة الشرقية. سمح هذا النهج لروسيا بتجنب الانخراط في معارك واسعة النطاق مع المعارضة المسلحة، مع تحقيق مكاسب ملموسة على الأرض.
استراتيجية القضم التدريجي هي أحد الأساليب العسكرية والسياسية التي تعتمدها القوى الكبرى لتحقيق أهدافها على مراحل، من خلال خطوات متتابعة ومتسلسلة، بحيث لا تُظهر طموحاتها كاملة دفعة واحدة. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تقليل ردود الفعل الدولية السلبية، وإضعاف قدرة الخصوم على التكيف مع الوضع الجديد، مع تحقيق مكاسب مستدامة على المدى الطويل.
في السياق السوري، مثّلت هذه الاستراتيجية ركيزة أساسية في التدخل الروسي، حيث استُخدمت لتوسيع النفوذ والسيطرة على الأرض تدريجياً، دون استثارة مقاومة دولية كبيرة أو مواجهة ردود فعل عنيفة من الأطراف الإقليمية.

أ- المراحل التطبيقية للقضم التدريجي

١. التدخل المحدود كبداية:

بدأ التدخل الروسي في سوريا عام ٢٠١٥ بشكل محدود، حيث أعلنت موسكو أن عملياتها تستهدف فقط مكافحة الإرهاب، وخاصة تنظيم "داعش". هذا الإعلان كان بمثابة خطوة أولى تمهيدية لتجنب إثارة الشكوك أو استثارة ردود فعل من القوى الغربية. في هذه المرحلة، ركزت روسيا على العمليات الجوية واستهداف مواقع محددة، مع تجنب الانخراط المباشر في المعارك البرية.

٢. التوسع التدريجي للعمليات العسكرية:

مع مرور الوقت، بدأت روسيا بتوسيع نطاق عملياتها العسكرية لتشمل استهداف فصائل المعارضة المسلحة التي كانت تهدد النظام السوري، مثل الجيش السوري الحر وجبهة النصرة. استخدمت روسيا هذا التوسع كوسيلة لتعزيز موقف النظام السوري على الأرض واستعادة مناطق استراتيجية تدريجياً، مثل حلب والغوطة الشرقية.

٣. تعزيز الوجود العسكري والبنية التحتية:

جزء من استراتيجية القضم التدريجي شمل إنشاء وتعزيز قواعد عسكرية روسية دائمة في سوريا، مثل قاعدة حميميم الجوية في اللاذقية وقاعدة طرطوس البحرية. هذا التوسع في البنية التحتية العسكرية لم يتم دفعة واحدة، بل جاء عبر مراحل متعددة، بدءاً من تأمين هذه المواقع، ثم تطويرها لتصبح مراكز لوجستية متقدمة تتيح لروسيا توسيع نفوذها في المنطقة.

٤. دعم النظام السوري في استعادة المناطق تدريجياً:

عملت روسيا على دعم النظام السوري عسكرياً واستراتيجياً لاستعادة السيطرة على المناطق التي خرجت عن سيطرته. استخدمت موسكو سياسة القضم التدريجي في استعادة هذه المناطق من خلال حصارات طويلة، مثل حصار حلب والغوطة الشرقية، مع التفاوض على اتفاقيات مصالحة أو استسلام محلية. هذه الخطوات سمحت للنظام باستعادة السيطرة دون الحاجة إلى خوض معارك واسعة النطاق في جميع المناطق دفعة واحدة.

٥. التفاوض من موقع قوة:

تستخدم استراتيجية القضم التدريجي أيضاً لتحقيق مكاسب دبلوماسية، حيث تتمكن روسيا من التفاوض على الملفات السياسية من موقع قوة. كل منطقة تُستعاد أو يتم السيطرة عليها بشكل تدريجي تعزز موقف موسكو في المحادثات الدولية، مثل محادثات أستانا وسوتشي.

ب- أهداف استراتيجية القضم التدريجي

١. تقليل المخاطر والتكاليف:

من خلال التقدم التدريجي، تستطيع روسيا تجنب التورط في معارك كبيرة ومكلفة. التركيز على خطوات صغيرة يتيح تعديل الخطط بناءً على التغيرات الميدانية، مما يقلل من الخسائر البشرية والاقتصادية.

٢. إضعاف الخصوم تدريجياً:
استراتيجية القضم التدريجي تهدف إلى استنزاف الخصوم على المدى الطويل. بدلاً من مواجهة المعارضة المسلحة بشكل شامل، ركزت روسيا على تفكيكها تدريجياً، واستهداف قياداتها وبنيتها التحتية، مما أدى إلى إضعافها بمرور الوقت.

٣. تجنب المواجهة المباشرة مع القوى الدولية:
تمكنت روسيا من تحقيق مكاسب على الأرض دون استثارة ردود فعل كبيرة من القوى الغربية أو الإقليمية. التقدم التدريجي يسمح بتجنب تقديم الذرائع للتدخل المباشر من قبل الولايات المتحدة أو حلفائها.

٤. تعزيز السيطرة الدائمة:
عبر القضم التدريجي، تسعى روسيا إلى تحقيق سيطرة دائمة ومستقرة على سوريا من خلال بناء قواعد عسكرية، وتأمين ممرات استراتيجية، وضمان وجود دائم في مناطق حيوية.

ج- التحديات والانتقادات لاستراتيجية القضم التدريجي
رغم نجاحاتها الواضحة، تواجه استراتيجية القضم التدريجي تحديات عديدة:

١- الانتقادات الدولية:
تعرضت روسيا لانتقادات واسعة بسبب استخدامها المفرط للقوة في مناطق مدنية، مما أدى إلى وقوع ضحايا بين المدنيين. كما أُتُهمت بانتهاك القانون الدولي من خلال تدخلها العسكري في دولة ذات سيادة.

٢- إطالة أمد الصراع:
رغم نجاح القضم التدريجي في تحقيق مكاسب ميدانية، أدى هذا النهج إلى إطالة أمد الصراع، حيث استمرت الفصائل المسلحة في المقاومة بدلاً من الانهيار الكامل.

٣- التكاليف الاقتصادية والسياسية:
تطلبت استراتيجية القضم التدريجي استثمارات كبيرة في المعدات العسكرية والبنية التحتية، مما فرض أعباءً اقتصادية على روسيا.

٤- التأثير السلبي على العلاقات الإقليمية:
أدت سياسة القضم التدريجي إلى توترات مع قوى إقليمية مثل تركيا وإيران، حيث تسعى كل منهما لتحقيق أهدافها الخاصة في سوريا.

الخلاصة، تعد استراتيجية القضم التدريجي واحدة من أبرز التكتيكات التي اعتمدتها روسيا لضمان نجاح تدخلها في سوريا. من خلال هذا النهج، تمكنت موسكو من تحقيق أهدافها دون التورط في مواجهة شاملة أو دفع تكاليف باهظة دفعة واحدة. ومع ذلك، فإن هذه الاستراتيجية ليست خالية من التحديات، خاصة على المدى الطويل، حيث يتطلب تحقيق الاستقرار في سوريا معالجة القضايا الجوهرية للصراع، وهو ما قد يتجاوز قدرة التدخل العسكري وحده.

٧. التكامل بين القوات الروسية والسورية

ركزت روسيا على تدريب وإعادة هيكلة الجيش السوري لزيادة فعاليته. تم دمج القوات الروسية مع وحدات الجيش السوري في العديد من العمليات، مما ساهم في تحسين الأداء العسكري واستعادة العديد من المناطق الحيوية.

لعب التكامل بين القوات الروسية والسورية دوراً محورياً في نجاح العمليات العسكرية على الأرض، حيث أتاح الجمع بين الخبرة العسكرية الروسية والمعرفة المحلية للقوات السورية تعزيز الكفاءة والفعالية في إدارة المعارك واستعادة المناطق التي خرجت عن سيطرة الحكومة السورية. هذا التكامل تمثل في مجالات مختلفة، بدءاً من العمليات الميدانية ووصولاً إلى الدعم اللوجستي والتنسيق الاستخباراتي.

- العمليات الميدانية المشتركة:

أحد أهم جوانب التكامل كان التعاون المباشر في العمليات الميدانية. قدمت روسيا دعماً جوياً مكثفاً للقوات السورية على الأرض، ما ساعد على تأمين تقدم هذه القوات في معارك حاسمة مثل تحرير حلب والغوطة الشرقية. كانت القوات الروسية توفر غطاءً جوياً عالي الدقة، يستهدف خطوط إمداد العدو ومراكز القيادة، بينما تنفذ القوات السورية العمليات البرية لاستعادة السيطرة على المناطق.

هذا التنسيق بين القوات الجوية الروسية والقوات البرية السورية ساهم في تحسين فعالية الهجمات وتقليل الخسائر في صفوف الجيش السوري، الذي كان يعاني من ضعف في المعدات والتكتيكات قبل التدخل الروسي.

- التدريب وبناء القدرات:

لم يقتصر الدور الروسي على العمليات القتالية فقط، بل شمل أيضاً تدريب القوات السورية ورفع كفاءتها. قامت روسيا بإعادة هيكلة أجزاء من الجيش السوري، خاصة الوحدات التي تعرضت لخسائر كبيرة خلال السنوات الأولى من الحرب. ركزت هذه التدريبات على تحسين التكتيكات القتالية، وتعزيز استخدام الأسلحة الروسية الحديثة، بالإضافة إلى تطوير قدرات القيادة والسيطرة.

كما أُنشئت وحدات جديدة داخل الجيش السوري، مثل قوات النمر، التي أصبحت تعتمد بشكل كبير على التكتيكات الروسية، وكانت من أبرز الوحدات في استعادة مناطق استراتيجية.

- الدعم الاستخباراتي واللوجستي:

كان التنسيق الاستخباراتي بين الجانبين أحد ركائز النجاح في العمليات العسكرية. قدمت روسيا معلومات استخباراتية دقيقة حول مواقع المعارضة المسلحة وتحركاتها، ما ساعد القوات السورية على استهداف الأهداف بدقة وفعالية.

على المستوى اللوجستي، وفرت روسيا إمدادات مستمرة من الأسلحة والذخائر والمعدات، مما عزز قدرة الجيش السوري على خوض معارك طويلة الأمد. هذا الدعم شمل أيضاً

توفير أنظمة دفاع جوي متقدمة، مثل S-300، لحماية الأجواء السورية وتأمين العمليات العسكرية.

- الدعم الفني والتقني:
عملت روسيا على تحديث البنية التحتية العسكرية السورية من خلال إعادة تأهيل المطارات والقواعد العسكرية، مثل قاعدة حميميم، التي أصبحت مركزاً لوجستياً حيوياً للعمليات الروسية والسورية المشتركة. كما أدخلت روسيا تقنيات حديثة مثل الطائرات المسيرة والاتصالات المتقدمة لتحسين كفاءة العمليات.

التكامل التقني بين الجانبين ساعد في تجاوز العديد من العوائق التي كانت تواجه الجيش السوري، مثل نقص التنسيق بين الوحدات المختلفة وصعوبة استهداف الأهداف بدقة.

- إدارة المناطق المحررة:
بعد استعادة المناطق من المعارضة المسلحة، كان التكامل بين القوات الروسية والسورية ضروريًا لإدارة هذه المناطق وتأمينها. تولت الشرطة العسكرية الروسية مسؤولية الإشراف على الترتيبات الأمنية في بعض المناطق، مثل الغوطة الشرقية ودرعا، بهدف منع وقوع انتهاكات وضمان استقرار الوضع الأمني.

من جانبها، أعادت القوات السورية بناء المؤسسات الحكومية وتأمين الخدمات الأساسية للسكان، ما ساعد في استعادة الثقة بين السكان المحليين والنظام السوري.

- التحديات والصعوبات:
رغم النجاحات التي حققها التكامل بين القوات الروسية والسورية، إلا أنه واجه تحديات عديدة، منها:

- **التفاوت في الخبرة والقدرات:** القوات الروسية تتمتع بمستوى عالٍ من الخبرة والاحترافية، بينما عانى الجيش السوري من تراجع قدراته بسبب سنوات من الحرب والخسائر المتكررة.
- **الاختلاف في الأولويات:** بينما تركز روسيا على تحقيق أهدافها الاستراتيجية الإقليمية والدولية، كانت الأولوية للنظام السوري هي استعادة السيطرة الكاملة على الأراضي السورية، مما أدى أحيانًا إلى اختلاف في خطط العمليات.
- **مقاومة محلية للتدخل الروسي:** في بعض المناطق، كان هناك رفض شعبي للتواجد الروسي، خاصة في المناطق التي شهدت تدميراً واسعاً نتيجة الغارات الجوية، مما خلق تحدياً لجهود الاستقرار.

- النتائج الإيجابية للتكامل:
رغم التحديات، أسفر التكامل بين القوات الروسية والسورية عن نتائج إيجابية عديدة:
- **استعادة السيطرة على معظم الأراضي السورية:** بفضل هذا التعاون، تمكن النظام السوري من استعادة مناطق استراتيجية مثل حلب، الغوطة الشرقية، ودرعا، مما عزز موقعه في الصراع.

• **تحسين كفاءة الجيش السوري:** ساهم التدريب والدعم الروسي في إعادة بناء الجيش السوري ليصبح أكثر كفاءة واستعدادًا للتعامل مع التحديات العسكرية.
• **تعزيز النفوذ الروسي في المنطقة:** أظهر هذا التعاون قدرة روسيا على إدارة تحالفات عسكرية معقدة وتحقيق مكاسب استراتيجية طويلة الأمد.

الخلاصة، كان التكامل بين القوات الروسية والسورية نموذجاً للتنسيق العسكري الفعال الذي يخدم المصالح المشتركة. من خلال الجمع بين الدعم الروسي والخبرة المحلية السورية، تمكن الطرفان من تحقيق مكاسب ميدانية مهمة في مواجهة المعارضة المسلحة والتنظيمات المتطرفة. ورغم التحديات التي واجهها هذا التعاون، إلا أنه نجح في إعادة رسم موازين القوى في سوريا والمنطقة، مما جعل روسيا لاعباً رئيسياً في المشهد السياسي والعسكري في الشرق الأوسط.

٨. إدارة مناطق خفض التصعيد

كان لتكتيك إدارة مناطق خفض التصعيد دور رئيسي في استراتيجية روسيا. ساهمت موسكو في إنشاء مناطق تهدف إلى تقليل القتال، ما أتاح لها الوقت لإعادة ترتيب صفوف القوات السورية وحلفائها، والعمل على إعادة السيطرة على المناطق تدريجياً.

كانت مناطق خفض التصعيد إحدى أبرز الاستراتيجيات التي اعتمدتها روسيا في إدارة الصراع السوري بالتنسيق مع القوى الإقليمية والدولية. أُعلن عن هذه المناطق خلال محادثات أستانا عام ٢٠١٧، في إطار محاولة للحد من التصعيد العسكري، وخلق بيئة مهيئة للمفاوضات السياسية، مع ضمان حماية النظام السوري. لعبت روسيا دوراً أساسياً في تأسيس هذه المناطق ومراقبتها، مما عزز نفوذها في المشهد السوري.

- مفهوم مناطق خفض التصعيد:

تم إنشاء مناطق خفض التصعيد بهدف وقف إطلاق النار في مناطق محددة يسيطر عليها مزيج من قوات المعارضة والجماعات المسلحة، مع الإبقاء على سيطرة النظام في مناطق أخرى. وشملت هذه المناطق:

• إدلب وشمال غرب سوريا.
• الغوطة الشرقية.
• ريف حمص الشمالي.
• جنوب سوريا (درعا والقنيطرة).

كان الاتفاق يهدف إلى توفير الحماية للمدنيين والسماح بوصول المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى التمهيد لحل سياسي أكثر شمولاً.

- الدور الروسي في تنفيذ مناطق خفض التصعيد:

أ. الوسيط الرئيسي:

لعبت روسيا دور الوسيط بين الحكومة السورية والمعارضة المسلحة، إلى جانب تركيا وإيران كضامنين. أظهرت موسكو قدرتها على التفاوض مع مختلف الأطراف لتثبيت هذه المناطق، مما عزز مكانتها كقوة فاعلة على الساحة الدولية.

ب. نشر قوات الشرطة العسكرية:
نشرت روسيا قوات شرطتها العسكرية في عدة مناطق خفض تصعيد لضمان الالتزام بوقف إطلاق النار ومنع تصاعد الاشتباكات. كانت الشرطة العسكرية الروسية عنصراً رئيسياً في الحفاظ على الأمن والاستقرار المؤقت في هذه المناطق.

ج. مراقبة الاتفاقات:
تم إنشاء مراكز مراقبة روسية بالتنسيق مع تركيا وإيران لرصد انتهاكات وقف إطلاق النار، ما منح روسيا القدرة على الإشراف على الوضع الأمني على الأرض.

- التحديات التي واجهت مناطق خفض التصعيد:

أ. استمرار العمليات العسكرية:
على الرغم من الاتفاق، استمرت الاشتباكات في بعض مناطق خفض التصعيد، مثل إدلب، حيث لم تتمكن روسيا من فرض الالتزام الكامل من جميع الأطراف.

ب. استغلال الفصائل المعارضة:
بعض الجماعات المسلحة استغلت وقف إطلاق النار لإعادة التسلح وتعزيز مواقعها، مما أثار تساؤلات حول جدوى هذه المناطق.

ج. التوترات مع الشركاء الإقليميين:
رغم التعاون مع تركيا وإيران، ظهرت خلافات بشأن تفسير وتنفيذ الاتفاقات، خاصة فيما يتعلق بمصير الجماعات المسلحة ومستقبل المناطق المشمولة بالاتفاق.

- إدارة روسيا لمناطق خفض التصعيد على المدى الطويل:

أ. احتواء المعارضة:
من خلال فرض مناطق خفض التصعيد، تمكنت روسيا من عزل المعارضة المسلحة في جيوب محددة، ما أضعف قدرتها على تهديد النظام السوري.

ب. تمهيد لاستعادة السيطرة:
استخدمت روسيا هذه المناطق كإجراء مؤقت يسمح للنظام السوري بإعادة بناء قوته العسكرية. وبمجرد ضعف المعارضة في هذه المناطق، قامت القوات السورية، بدعم روسي، بشن عمليات لاستعادتها تدريجياً، كما حدث في الغوطة الشرقية ودرعا.

ج. تعزيز موقع النظام السوري دولياً:
مناطق خفض التصعيد سمحت للنظام السوري بالظهور كطرف ملتزم بالسلام والحلول السياسية، في الوقت الذي كان يستعيد فيه السيطرة العسكرية بدعم روسي.

- الأبعاد الإنسانية لمناطق خفض التصعيد:
رغم أن الاتفاق كان يهدف لتحسين الأوضاع الإنسانية، إلا أن النتائج كانت متباينة:

١- إيجابيات:
- خفض مؤقت للعنف في بعض المناطق.
- السماح بإدخال مساعدات إنسانية إلى المناطق المحاصرة.

- تقليل نزوح السكان في بعض الحالات.

٢- سلبيات:
- استمرار الانتهاكات لحقوق الإنسان في بعض المناطق.
- استخدام المساعدات كأداة ضغط سياسي من قبل النظام السوري.
- عدم التزام جميع الأطراف بالاتفاقات، مما أدى إلى عودة العنف في بعض المناطق.

- النتائج السياسية والاستراتيجية:

أ. تكريس الدور الروسي:
إدارة مناطق خفض التصعيد عززت دور روسيا كوسيط رئيسي في الأزمة السورية، وكرست وجودها كلاعب لا يمكن تجاوزه في أي تسوية سياسية.

ب. تحجيم التدخل الدولي:
بتنظيم مناطق خفض التصعيد، نجحت روسيا في تقليص نفوذ الولايات المتحدة والدول الغربية في سوريا، وجعلت الحل السياسي يدور في فلك رؤيتها بالتعاون مع شركائها الإقليميين.

ج. إعادة تشكيل خريطة السيطرة:
استخدمت روسيا هذه المناطق لتقليص مساحة المعارضة المسلحة، وتوسيع سيطرة النظام السوري تدريجياً، بما يخدم أهدافها الاستراتيجية.

الخلاصة، إدارة روسيا لمناطق خفض التصعيد كانت خطوة استراتيجية مهمة لتحقيق أهدافها في سوريا. ورغم التحديات والانتقادات التي واجهتها، استخدمت موسكو هذه المناطق لتعزيز نفوذها، تقوية حليفها السوري، والتحكم في مسار الصراع. ومع ذلك، يبقى نجاح هذه الاستراتيجية مرهوناً بقدرتها على ضمان استقرار دائم وشامل في سوريا، وهو ما يتطلب معالجة أعمق للأسباب الجذرية للصراع.

تأثير العمليات الروسية على الأزمة السورية

ساهمت الاستراتيجيات الروسية في قلب الموازين لصالح النظام السوري، حيث استعادت دمشق السيطرة على العديد من المناطق المهمة. عززت هذه العمليات موقع روسيا كقوة رئيسية في المنطقة، لكن التدخل واجه انتقادات دولية بسبب الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان، واستهداف البنية التحتية المدنية في بعض الأحيان.

في المحصلة، تعكس الاستراتيجيات العسكرية الروسية في سوريا مزيجاً من التخطيط الدقيق والقدرة على التكيف مع تعقيدات الميدان العسكري والسياسي. فمن خلال استخدام تقنيات متقدمة، وتكتيكات هجينة، وشبكة علاقات قوية مع الحلفاء الإقليميين، تمكنت موسكو من تحقيق أهدافها الجيوسياسية الرئيسية، بما في ذلك حماية النظام السوري، وتثبيت وجودها كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط، وتعزيز نفوذها على الساحة الدولية.

مع ذلك، تظل هذه المكاسب العسكرية محكومة بمدى قدرة روسيا على توظيفها لتحقيق تسوية سياسية شاملة. فالتحدي الأكبر يكمن في معالجة جذور الأزمة السورية، التي تمتد إلى قضايا الحوكمة، والعدالة الاجتماعية، والانقسام المجتمعي، وهي قضايا لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية وحدها. يتطلب تحقيق الاستقرار الدائم رؤية بعيدة المدى تتجاوز موازين القوى الآنية لتشمل بناء مؤسسات وطنية شاملة تضمن الأمن والتنمية لجميع السوريين.

في نهاية المطاف، يمثل التدخل الروسي في سوريا نموذجاً لكيفية استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية، لكنه يبرز أيضاً حدود هذه القوة في بناء سلام دائم. فإذا لم تترجم هذه المكاسب إلى حلول مستدامة تعيد الاستقرار وتفتح آفاقاً للمصالحة الوطنية، فإن الإنجازات العسكرية قد تبقى عرضة للتحديات المستقبلية، مما يعيد المنطقة إلى دوامة جديدة من الأزمات والصراعات.

في الوقت نفسه، يشير التدخل الروسي في سوريا إلى معضلة استراتيجية تواجهها موسكو، وهي كيفية الموازنة بين النجاحات العسكرية وتحقيق استقرار سياسي حقيقي. فالعمليات العسكرية قد أمنت بقاء النظام السوري وأعادت رسم خريطة النفوذ الإقليمي، لكنها لم تعالج التوترات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤجج الصراع. لذا، يبقى التحدي أمام روسيا في الانتقال من دور القوة العسكرية إلى وسيط قادر على فرض حلول دبلوماسية شاملة تحقق السلام والاستقرار على المدى الطويل.

علاوة على ذلك، تظل التداعيات الإنسانية والاقتصادية الناتجة عن الحرب في سوريا عاملاً مؤثراً في استراتيجيات روسيا. فبينما تمكنت موسكو من تعزيز نفوذها العسكري والسياسي، إلا أن إعادة إعمار سوريا وتحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلبان استثمارات ضخمة وموارد متعددة، وهو ما يتجاوز القدرات العسكرية وحدها. لذلك، من الضروري أن تنسق روسيا مع الشركاء الدوليين وتدعم الحلول السياسية الشاملة التي تأخذ في اعتبارها مطالب جميع الأطراف المعنية، لتجنب تحول النجاح العسكري إلى عبء طويل الأمد على المستوى الداخلي والدولي.

ثالثاً: التأثيرات على النظام السوري والمعارضة

منذ بداية الأزمة السورية في عام ٢٠١١، شهدت البلاد تحولاً جذرياً في مشهدها السياسي والعسكري، إذ تصاعدت الصراعات بين الحكومة السورية والمعارضة المسلحة، وظهرت جماعات إرهابية متطرفة مثل "داعش" و"جبهة النصرة"، مما زاد من تعقيد النزاع. في هذا السياق، جاء التدخل العسكري الروسي في عام ٢٠١٥ ليغير مجريات الحرب بشكل غير مسبوق، محققاً انعطافة حاسمة في مسار الأحداث. كان لهذا التدخل العسكري الذي تمثّل في دعم القوات الجوية الروسية للنظام السوري وتأمين الدعم اللوجستي والعسكري له، دور كبير في تعديل التوازنات على الأرض، حيث ساعد هذا التدخل في تعزيز موقف النظام السوري واستعادة العديد من المناطق التي كانت قد فقدتها لصالح المعارضة المسلحة والتنظيمات المتطرفة.

لم يكن تأثير التدخل الروسي على النظام السوري مقتصراً على توفير الدعم العسكري فحسب، بل تعدى ذلك ليشمل التأثيرات السياسية والدبلوماسية التي ساهمت في بقاء النظام وتعزيز سلطته. فعلى الرغم من الضغوط التي مارسها المجتمع الدولي لإجبار الأسد على التنحي، نجحت موسكو في تحجيم هذه الضغوط، بل وعملت على دفع الملف السوري نحو محادثات سياسية تضمن بقاء الأسد في السلطة.

في المقابل، كانت المعارضة السورية في مواجهة تحديات غير مسبوقة بعد تدخل روسيا. فقد خفّض الدعم العسكري الذي قدمته بعض الدول الغربية والدول الإقليمية للمعارضة من فاعلية العمليات العسكرية المناهضة للنظام. كما كانت العمليات الروسية تستهدف بشكل مباشر الفصائل المعارضة للنظام، مما دفع العديد من المجموعات المسلحة إلى إعادة تقييم استراتيجياتها في مواجهة التقدم العسكري للجيش السوري. ومع تعمق الخلافات بين الفصائل المعارضة نفسها، ازدادت صعوبة تحقيق التنسيق الفعال، مما ضاعف من التحديات أمام تحقيق أي نوع من التسوية السياسية التي من شأنها أن تضع حلاً للأزمة السورية.

تستحق التأثيرات التي أحدثها التدخل الروسي في سوريا دراسة معمقة، نظراً للبعد العسكري والسياسي الذي أضافته موسكو إلى الأزمة. فلم تقتصر آثار هذا التدخل على إعادة التوازن العسكري لصالح النظام السوري، بل شملت أيضاً تأثيرات على الدوافع والآليات السياسية التي تتحكم في مسارات الصراع، ما أسهم في خلق واقع جديد تتداخل فيه القوى الدولية والإقليمية بشكل أكثر تعقيداً. يهدف هذا التحليل إلى تسليط الضوء على التأثيرات العميقة للتدخل الروسي على كل من النظام السوري والمعارضة المسلحة، وكيف أسهم هذا التدخل في إعادة رسم مشهد النزاع السوري بشكل عام.

يمكن تقسيم التأثيرات إلى عدة أبعاد رئيسية:

١. تعزيز موقف النظام السوري:

بدايةً، كان التدخل العسكري الروسي عاملاً حاسماً في دعم بقاء النظام السوري في السلطة، الذي كان يواجه ضغوطاً هائلة على مدار سنوات من صراع مع المعارضة

المسلحة. تميز هذا التدخل بتقديم دعم جوي مكثف، تمثل في سلسلة من الضربات الجوية التي استهدفت مواقع المعارضة، مما ساعد في الحد من قوتها العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، كانت روسيا أول دولة تتدخل بشكل مباشر لدعم النظام السوري في ظل التدخلات الإقليمية والدولية الأخرى، التي لم تتمكن من تقديم الدعم العسكري الكافي لحسم الموقف لصالح النظام.

تُعد حملة القوات الروسية الجوية أحد الأسباب الرئيسية التي ساهمت في استعادة النظام السوري للعديد من المناطق الاستراتيجية التي كانت تحت سيطرة المعارضة. كما أسهم هذا الدعم العسكري في تقوية موقف الرئيس بشار الأسد داخلياً، مما عزز سلطته السياسية على الأرض وضمن بقاءه على رأس النظام.

٢. الضغط على المعارضة:

أدى تدخل روسيا العسكري إلى تقليص قدرة المعارضة المسلحة على الدفاع عن الأراضي التي كانت تسيطر عليها. فمع تزايد الهجمات الجوية الروسية على معاقل المعارضة، فقدت العديد من الجماعات المتمردة القدرة على الاحتفاظ بالمناطق الاستراتيجية، مما أدى إلى انحسار مناطق نفوذهم تدريجياً. وعلى الرغم من استمرار بعض فصائل المعارضة في القتال في أماكن أخرى، إلا أن الدعم العسكري الروسي غير التوازن العسكري لصالح النظام بشكل كبير.

كما أن الدعم الروسي للمجموعات الموالية للنظام لم يقتصر على العمليات الجوية فقط، بل شمل أيضاً دعماً لوجستياً وتدريباً عسكرياً، مما منح الجيش السوري قدرة أكبر على مواجهة التحديات على الأرض. هذا الدعم المكثف زاد من تعقيد الوضع بالنسبة للمعارضة المسلحة، التي لم تتمكن من الحصول على نفس القدر من الدعم المباشر في مجمل عملياتها العسكرية.

٣. تأثيرات على الفصائل المسلحة والتنظيمات الإرهابية:

كان لتدخل روسيا تأثيرات سلبية على العديد من الفصائل المتطرفة مثل "داعش" و"جبهة النصرة"، حيث استهدفت الغارات الروسية هذه التنظيمات بشكل رئيسي. شملت العمليات الروسية ضربات جوية ضد معسكرات تدريب ومواقع استراتيجية تابعة للتنظيمات الإرهابية، مما أدى إلى تقليص قدرة هذه الجماعات على التوسع والتمدد في بعض المناطق.

لكن في الوقت نفسه، لم تكن العمليات الروسية حاسمة في القضاء على هذه الجماعات بشكل كامل، إذ استمرت بعض التنظيمات الإرهابية في مقاومة الهجمات الروسية على الأرض، بل شكلت أحياناً تهديدات جديدة للمناطق التي تم تحريرها من قبضة المعارضة المعتدلة. وهذا يعكس صعوبة التحدي في القضاء على التهديدات الإرهابية المتنوعة التي تشهدها سوريا.

٤. التأثيرات على الديناميكيات الإقليمية:

إن التدخل الروسي كان له أيضاً تأثيرات واضحة على الديناميكيات الإقليمية في سوريا. فروسيا لم تقتصر على دعم النظام السوري فحسب، بل عملت على تكريس النفوذ الإيراني في المنطقة، عبر التنسيق مع طهران لتقديم الدعم العسكري واللوجستي، مما ساعد في تعزيز تواجد القوات الإيرانية والمليشيات الشيعية في سوريا. هذا التنسيق مع إيران زاد من تعقيد الصراع في سوريا، إذ أصبح النظام السوري مدعوماً من قوتين إقليميتين مختلفتين قد يكون لهما أهداف متباينة في المنطقة.

وفي المقابل، رأت بعض القوى الإقليمية مثل تركيا والسعودية أن التدخل الروسي قد يحد من نفوذهم في سوريا. ففي حين كانت تركيا تدعم بعض فصائل المعارضة المسلحة، كان التدخل الروسي يقوض هذه الجهود. أما بالنسبة للسعودية، فكان تدخل روسيا في سوريا يشكل تهديداً مباشراً لآمالها في تقويض النظام السوري المدعوم من إيران، وهو ما جعل الرياض تعيد تقييم استراتيجياتها في التعامل مع الأزمة السورية.

٥. التأثير على حوار التسوية السياسية:

بجانب التأثيرات العسكرية، كان التدخل الروسي له تأثير كبير على مسارات التسوية السياسية في سوريا. منذ بداية الأزمة، كانت القوى الكبرى تحاول إيجاد حل سياسي للأزمة السورية من خلال محادثات جنيف وغيرها من المسارات الدولية. ومع تدخل روسيا، تغيرت ديناميكيات هذه المفاوضات بشكل جذري. فقد فرضت موسكو وجودها كقوة رئيسية في محادثات التسوية، متفوقة على الدول الغربية التي كانت تدعو إلى تنحي الأسد كشرط لحل النزاع. كما عملت روسيا على دعم معسكر النظام في المحافل الدولية، مما سمح لها بتوجيه عملية المفاوضات نحو حل يقوي من موقف الأسد.

ومع مرور الوقت، بدت روسيا وكأنها تتحكم في تسلسل الأحداث السياسية والعسكرية على الأرض، إذ كانت تدفع نحو اتفاقات تقوي من سلطتها في سوريا، وهو ما جعل الأسد يتمكن من الحفاظ على نظامه على الرغم من الضغوط الداخلية والخارجية.

٦. التحديات المستقبلية:

رغم المكاسب العسكرية التي حققها النظام السوري بدعم من روسيا، يبقى المستقبل غامضاً بالنسبة له. فعلى الرغم من استعادة العديد من المناطق من المعارضة، تظل التحديات الكبرى تتمثل في إعادة بناء البلاد، التوفيق بين القوى المتصارعة، ووضع حد للوجود العسكري الأجنبي الذي قد يزيد من تعقيد التوازنات الداخلية. وهذا يتطلب معالجة قضايا سياسية ودستورية معقدة تشمل حقوق الأقليات، مستقبل المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وضمان استقرار النظام بشكل مستدام في مرحلة ما بعد الحرب.

في الختام، لا شك أن التدخل الروسي في سوريا قد غيّر من مسار النزاع بشكل جذري، وأسهم بشكل كبير في تعزيز موقف النظام السوري، سواء على الصعيد العسكري أو

السياسي. فقد تمكنت روسيا من إعادة فرض التوازن العسكري على الأرض لصالح الأسد، واستعادت العديد من المناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة، مما مكّن النظام من البقاء في السلطة. ولكن، وعلى الرغم من هذه المكاسب العسكرية، فإن التحديات السياسية التي يواجهها النظام السوري تبقى أكبر وأكثر تعقيداً. فالتدخل الروسي وإن كان قد حقق أهداف موسكو الاستراتيجية على المدى القصير، فإنه لم يقدم حلاً جذرياً للأزمة السورية التي طالما كانت تزداد تعقيداً بسبب الانقسامات الداخلية والخارجية.

إن الاستقرار السياسي في سوريا، على المدى الطويل، يظل بعيد المنال في ظل استمرار التوترات بين القوى المحلية والدولية، والتي أضافت أبعاداً جديدة للصراع. فالفجوات بين القوى المختلفة، سواء كانت النظام السوري والمعارضة، أو القوى الإقليمية والدولية التي تتدخل في الأزمة، تجعل من الصعب التوصل إلى حل شامل. وعلى الرغم من أن موسكو نجحت في تعزيز نفوذها العسكري والديبلوماسي، فإنها بحاجة إلى مواجهة التحديات السياسية الداخلية، خاصة في ظل الحساسيات الإثنية والطائفية المعقدة، وتفاوت مصالح اللاعبين المختلفين على الساحة السورية.

إضافة إلى ذلك، إن استمرار الصراع يشير إلى أن الحلول العسكرية لن تؤدي إلى استقرار دائم. فعلى الرغم من تحقيق انتصارات عسكرية، يبقى الحل السياسي هو السبيل الوحيد لضمان الاستقرار الدائم في سوريا. وهنا، يأتي التحدي الأكبر: كيف يمكن تحويل المكاسب العسكرية إلى تسوية سياسية حقيقية تُعالج جذور الأزمة وتُؤمّن استقراراً مستداماً؟ هذا السؤال يظل مفتوحاً، ويُحتّم على الجميع – النظام والمعارضة والقوى الدولية والإقليمية – البحث عن حلول سياسية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار مطالب جميع الأطراف وتضمن وحدة سوريا بعيداً عن الانقسامات.

في النهاية، إن التدخل الروسي في سوريا قد شكّل مرحلة مفصلية في تاريخ الصراع السوري، وأدى إلى إعادة ترتيب التوازنات العسكرية والسياسية في المنطقة. ولكن يبقى أن الحل المستدام يتطلب أكثر من مجرد انتصارات عسكرية. إن السلام الدائم في سوريا لا يتحقق إلا من خلال معالجة القضايا الجوهرية التي أسفرت عن هذا الصراع الطويل والمعقد، بما في ذلك العدالة الاجتماعية، والمصالحة الوطنية، واحترام حقوق جميع الأطياف السورية. كما أن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التفاهم بين جميع الأطراف المحلية والدولية المعنية، بحيث لا يتم إقصاء أي طرف، بل يتم ضمان تمثيل جميع السوريين في عملية بناء دولة ديمقراطية ومستقرة. لذلك، يبقى الطريق نحو السلام الحقيقي في سوريا طويلاً، ويتطلب مزيداً من الجهود والتضحيات، لكنه السبيل الوحيد لضمان مستقبل مستقر وآمن لجميع السوريين.

الفصل السادس:

التحولات المستقبلية للتدخل الروسي في الشرق الأوسط والتأثير على الأزمة السورية

مقدمة:

لطالما كان الشرق الأوسط بموقعه الاستراتيجي وموقع سوريا الحيوي، محوراً أساسياً في استراتيجية السياسة الخارجية الروسية منذ الحقبة السوفيتية. ارتبطت تطلعات روسيا في الوصول إلى المياه الدافئة وتعزيز نفوذها العالمي بتوجهاتها نحو هذه المنطقة. ورغم الفترات التي شهدت تراجعاً في الاهتمام الروسي بالشرق الأوسط، إلا أن الأهمية الجيوسياسية لهذه المنطقة بقيت ثابتة في السياسة الروسية.

شكلت الأزمة السورية، التي اندلعت في عام ٢٠١١، نقطة تحول بارزة في عودة روسيا إلى المسرح السياسي والعسكري في الشرق الأوسط. كان موقف موسكو الداعم لنظام بشار الأسد أحد العوامل الحاسمة في المشهد السوري، حيث استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي بشكل متكرر لحماية النظام السوري من التدخلات الدولية. وفي سبتمبر ٢٠١٥، انتقلت روسيا من الدعم السياسي إلى التدخل العسكري المباشر، مما عزز حضورها العسكري في المنطقة وأعاد ترتيب التوازنات الإقليمية.

بالنسبة لروسيا، لم تكن سوريا مجرد حليف تقليدي، بل كانت بوابة لتعزيز موقعها كقوة عظمى في النظام الدولي ومنافسة الهيمنة الأمريكية. عبر التدخل في سوريا، سعت موسكو إلى فرض نفسها كطرف لا يمكن تجاهله في أي قرار يتعلق بالأزمة السورية، واستخدمت الصراع السوري كورقة ضغط في المفاوضات مع الغرب بشأن العديد من القضايا الخلافية الأخرى. وبهذا، أصبحت روسيا قادرة على التأثير في مسارات الحلول السياسية في سوريا وفرض شروطها في الساحة الدولية.

مع اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، شهدت السياسة الروسية تحولات جديدة أثرت على موقفها في الشرق الأوسط وسوريا بشكل خاص. سعت الأطراف المعنية بالملف السوري إلى تثبيت الوضع الراهن، إلا أن التوتر المستمر بين روسيا والغرب أضاف تعقيدات جديدة للمشهد السوري. هذه الديناميكيات تفتح الباب أمام احتمالات متعددة لتطورات السياسة الروسية تجاه سوريا.

تهدف هذه الدراسة التحليلية إلى استعراض السيناريوهات المحتملة لتطور المواقف الروسية تجاه الملف السوري في ضوء التطورات الأخيرة المرتبطة بالحرب الروسية على أوكرانيا. كما تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لكيفية تعامل قوى الثورة والمعارضة السورية مع هذه التحولات، وتحديد الأدوات والاستراتيجيات الممكنة لمواجهة التحديات الراهنة.

تنقسم إلى عدة أقسام رئيسية، تتناول ما يلي:

١- **محددات السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط وسوريا:** تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على صياغة السياسة الروسية في المنطقة.

٢- **انعكاسات العلاقات الروسية-التركية على الملف السوري:** دراسة التفاعلات بين موسكو وأنقرة وتأثيرها على التطورات في سوريا.

٣- **تطور الموقف الروسي بعد الحرب على أوكرانيا:** استعراض التغيرات المحتملة في الاستراتيجية الروسية تجاه سوريا في ضوء الصراع الأوكراني.

٤- **مستقبل السياسة الروسية في سوريا:** استشراف السيناريوهات المستقبلية للنفوذ الروسي في سوريا وإمكانية حدوث تغييرات في المواقف.

٥- **استراتيجيات المعارضة السورية في التعامل مع السياسة الروسية:** مناقشة الأدوات المتاحة للمعارضة السورية والعوائق التي تواجهها في التعامل مع النفوذ الروسي، وكيفية تجاوز هذه العوائق أو تقليل تأثيرها.

إذاً من هنا، نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي كإطار منهجي لفهم ديناميكيات السياسة الروسية في الملف السوري، واستكشاف العوامل المحركة التي دفعت موسكو للتدخل المباشر في سوريا. هذا المنهج لا يقتصر على مجرد وصف الوقائع، بل يسعى إلى تحليل الأبعاد المختلفة للتدخل الروسي، بما في ذلك الأهداف الجيوسياسية والاستراتيجية لموسكو، وعلاقاتها مع القوى الدولية والإقليمية الأخرى، ودورها في إعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة. في هذا السياق، نسعى لفهم الدوافع الروسية التي تتجاوز المصالح الظاهرة، مثل الحفاظ على النفوذ في الشرق الأوسط أو حماية القواعد العسكرية، إلى دوافع أعمق تتعلق بتأكيد دور روسيا كقوة عظمى في مواجهة الغرب وإعادة تعريف النظام الدولي.

كما أن الدراسة لا تغفل تحليل استراتيجيات المعارضة السورية بمختلف أطيافها في التعامل مع التدخل الروسي، والبحث في مدى قدرتها على إعادة تشكيل مواقفها وتحالفاتها بما يتناسب مع التعقيدات الجديدة التي فرضها هذا التدخل. سنستعرض السياقات التاريخية التي سبقت التدخل، وتطورات المشهد العسكري والسياسي في سوريا، وكيفية تأثير ذلك على خيارات المعارضة وتوجهاتها. ومن خلال تحليل شامل ومعمق لهذه الديناميكيات، نحاول استنباط السيناريوهات المستقبلية للحضور الروسي في الشرق الأوسط، واستكشاف انعكاسات ذلك على مسارات الحلول الممكنة للأزمة السورية. إن التركيز هنا لا يقتصر على البعد العسكري أو السياسي فقط، بل يشمل أيضاً دراسة الأبعاد الاقتصادية والإعلامية والاجتماعية لهذا التدخل، وكيف تسعى موسكو لاستخدام أدوات القوة الناعمة بالتوازي مع القوة الصلبة لتحقيق أهدافها. بالإضافة إلى ذلك، نتناول تأثير هذا الحضور على العلاقات الدولية والإقليمية، وما يعنيه للفاعلين الآخرين في المنطقة، بما في ذلك إيران، تركيا، ودول الخليج. الهدف النهائي هو تقديم رؤى واستنتاجات مبنية على تحليل علمي دقيق، تسهم في فهم أعمق للتحولات الجيوسياسية الراهنة، وتفتح المجال لاستشراف مستقبل العلاقات الدولية في سياق الأزمة السورية المتواصلة.

أولاً: نظرة تاريخية على موقع الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية

تاريخياً، لعبت منطقة الشرق الأوسط دوراً حيوياً في تشكيل استراتيجية السياسة الخارجية الروسية، حيث كانت الرغبة في الوصول إلى المياه الدافئة عبر البحر الأبيض المتوسط من بين الأهداف الرئيسية لروسيا القيصرية. في مراحل تاريخية متعددة، شهدت المنطقة تداخل المصالح والتنافس الجيوسياسي بين روسيا والقوى الاستعمارية الغربية، وخاصة بريطانيا وفرنسا، فيما يتعلق بتقسيم النفوذ في تركة الدولة العثمانية. ولكن باندلاع الثورة البلشفية عام ١٩١٧، تغيرت الديناميكيات بشكل كبير.

خلال الحقبة الستالينية، سادت نظرة سلبية نحو حركات التحرر العربية، حيث اعتُبرت هذه الحركات، وفقاً للمنظور الماركسي، ذات طابع قومي غير تقدمي. وترتب على ذلك دعم الاتحاد السوفيتي لإسرائيل في بعض المراحل وتأييده لقراراتها السياسية. ومع تصاعد الحرب الباردة في منتصف القرن الماضي، بدأت الاتحاد السوفيتي تبني سياسات جديدة تجاه الشرق الأوسط، مع التركيز على التعاون مع دول العالم الثالث.

في عهد نيكيتا خروتشوف، بدأ الاتحاد السوفيتي يتبع سياسات براغماتية في العلاقات الخارجية، مما أدى إلى تحول في العلاقات مع دول الشرق الأوسط. وتأكيداً على هذا التحول، قطعت العلاقات مع إسرائيل في عهد ليونيد بريجنيف، حيث بدأت روسيا تعيد صياغة علاقاتها مع دول المنطقة.

عندما تولى ميخائيل غورباتشوف السلطة، اتخذت روسيا استراتيجية جديدة تجاه الشرق الأوسط، تأكيداً على رغبتها في التعاون مع الغرب وإنهاء الحرب الباردة. ومع تولي بوريس يلتسين السلطة، تراجع الاهتمام الروسي بالشرق الأوسط لفترة، إلا أن هذا الانكفاء لم يستمر طويلاً.

بتولي فلاديمير بوتين رئاسة البلاد عام ٢٠٠٠، شهدت العلاقات الروسية مع الشرق الأوسط تحسناً ملحوظاً. استعادت روسيا دورها في المنطقة، وعززت علاقاتها مع العديد من الدول العربية. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، ومع استمرارية بوتين في السلطة، تعززت سياسة روسيا في الشرق الأوسط، بمحاولة لملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة والغرب في المنطقة.

بالتالي، يُظهر التاريخ الطويل للعلاقات الروسية في الشرق الأوسط كيف تشكلت وتغيرت السياسات الروسية تجاه المنطقة على مر العصور، وكيف تأثرت بالتحولات الدولية والمحلية، مع مراعاة العوامل التاريخية والجيوسياسية التي شكلت سياق العلاقات الروسية في المنطقة.

١- التحول نحو استعادة الاهتمام الروسي في الشرق الأوسط:

بدأت روسيا في القرن الحادي والعشرين تعيد ترتيب أولوياتها الخارجية، مع التركيز على تعزيز العلاقات مع الشرق الأوسط. تسلم فلاديمير بوتين الحكم في فترةٍ تميزت بتحولٍ

استراتيجي ملحوظ في السياسة الخارجية الروسية، حيث أصبحت روسيا تسعى إلى استعادة مكانتها كقوة عالمية رائدة. استخدمت روسيا الشرق الأوسط كمنصة لتعزيز نفوذها الدولي وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

في القرن الحادي والعشرين، شهدت السياسة الخارجية الروسية تحولاً استراتيجياً مهماً نحو إعادة ترتيب أولوياتها، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز العلاقات مع منطقة الشرق الأوسط. هذه المنطقة التي لطالما كانت محوراً تاريخياً لاهتمام القوى العالمية، عادت لتصبح ساحة أساسية لطموحات روسيا الجيوسياسية.

عندما تسلم فلاديمير بوتين الحكم، جلب معه رؤية جديدة تهدف إلى إعادة إحياء مكانة روسيا كقوة عالمية مؤثرة. في إطار هذه الرؤية، اعتمدت روسيا على الشرق الأوسط كمنصة رئيسية لتعزيز نفوذها الدولي. يأتي ذلك في سياق تاريخي طويل، حيث كانت روسيا تسعى دوماً للوصول إلى المياه الدافئة والتحكم في الممرات البحرية الاستراتيجية. إلا أن الأهداف الروسية في القرن الحادي والعشرين أصبحت أكثر تعقيداً، مع تطلعات تتجاوز مجرد الوصول إلى هذه الممرات.

كانت التحركات الروسية في الشرق الأوسط خلال العقدين الماضيين مدفوعة بعدة عوامل.

أولاً، الرغبة في مواجهة الهيمنة الأمريكية والغربية في المنطقة. بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، عانت روسيا من فترة تراجع في نفوذها العالمي، ومع صعود بوتين، بدأت موسكو في استعادة دورها التقليدي كلاعب رئيسي على الساحة الدولية. الشرق الأوسط، بتعقيداته وتوازناته، وفر لروسيا فرصة لاستعادة هذا الدور.

ثانياً، تمثل الشرق الأوسط سوقاً حيوياً للأسلحة والطاقة، وهو ما تستغله روسيا لتعزيز اقتصادها. من خلال بيع الأسلحة وإبرام صفقات الطاقة مع دول المنطقة، لا تعمل روسيا فقط على تعزيز علاقاتها الثنائية مع هذه الدول، بل تسعى أيضاً إلى تحقيق مكاسب اقتصادية تعزز من مكانتها الدولية.

ثالثاً، يسعى الكرملين إلى استخدام نفوذه في الشرق الأوسط كورقة تفاوضية في تعامله مع الغرب. عبر التدخل المباشر في الصراعات الإقليمية، مثل الأزمة السورية، تتمكن روسيا من فرض نفسها كوسيط لا غنى عنه في أي تسوية سياسية، مما يتيح لها مجالاً أكبر للتفاوض مع الولايات المتحدة وأوروبا بشأن قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك، مثل العقوبات الاقتصادية والنزاعات الإقليمية في مناطق أخرى.

إن تدخل روسيا في سوريا يمثل أبرز تجسيد لهذه الاستراتيجية الجديدة. منذ بدء الأزمة السورية في عام ٢٠١١، وقفت روسيا بجانب نظام بشار الأسد، مستخدمةً الفيتو في مجلس الأمن لحمايته من التدخلات الدولية، ومن ثم بدأت في ٢٠١٥ تدخلها العسكري المباشر لدعمه. هذا التدخل لم يكن مجرد دعم لحليف، بل كان جزءاً من استراتيجية أوسع لإعادة ترسيخ النفوذ الروسي في المنطقة، وضمان أن تكون موسكو طرفاً أساسياً في أي تسوية مستقبلية.

علاوة على ذلك، تعزز روسيا علاقاتها مع دول أخرى في المنطقة مثل إيران وتركيا، رغم التعقيدات والتوترات أحياناً. هذه العلاقات تلعب دوراً محورياً في استراتيجية روسيا الإقليمية، حيث تسعى موسكو إلى بناء شبكة من التحالفات التي تمكنها من مواجهة الضغوط الغربية والحفاظ على مصالحها.

في النهاية، يمكن القول إن التحول نحو استعادة الاهتمام الروسي في الشرق الأوسط يعكس رغبة موسكو في استعادة مكانتها العالمية ومواجهة الهيمنة الغربية. عبر تعزيز وجودها في المنطقة واستخدامها كمنصة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، تسعى روسيا إلى أن تكون لاعباً رئيسياً لا يمكن تجاهله في السياسة الدولية، مع تأثير مباشر على توازنات القوى في الشرق الأوسط وعلى الملفات الدولية الكبرى.

٢- دور روسيا في الأزمة السورية:

تأتي الأزمة السورية كتحدٍ جديد للسياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط. منذ اندلاع الحرب والأزمة في سوريا عام ٢٠١١، تبنت روسيا موقفاً حازماً يدعم النظام السوري، وشاركت في الصراع من جانب الحكومة السورية. استخدمت روسيا دعمها العسكري والدبلوماسي لصالح النظام السوري لتعزيز مكانتها في المنطقة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

الأزمة السورية تمثل نقطة تحول حاسمة في السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط، فقد أتاحت لموسكو فرصة لتعزيز نفوذها الإقليمي واستعادة مكانتها كقوة عظمى مؤثرة على الساحة الدولية. منذ اندلاع الصراع في سوريا عام ٢٠١١، اتخذت روسيا موقفاً ثابتاً وحازماً لدعم نظام الرئيس بشار الأسد. هذا الدعم لم يكن فقط لأسباب أيديولوجية أو لتحالفات تاريخية، بل كان جزءاً من استراتيجية أوسع لتعزيز مصالحها الجيوسياسية في المنطقة.

في بداية الأزمة، كانت روسيا ترى في الاحتجاجات المناهضة للنظام السوري جزءاً من موجة "الثورات الملونة" التي شهدتها مناطق أخرى في العالم، والتي كانت، من وجهة نظر موسكو، مدعومة وموجهة من الغرب لتقويض الأنظمة غير الموالية له. هذا الإدراك جعل روسيا تتخذ موقفاً قوياً ضد أي تغيير للنظام في دمشق بالقوة، حيث كانت ترى في بقاء الأسد ضماناً لاستقرار نفوذها في الشرق الأوسط ومنعاً لتوسع النفوذ الغربي.

منذ بدء الصراع، استخدمت روسيا أدواتها الدبلوماسية في مجلس الأمن الدولي، مستغلةً حق النقض (الفيتو) لمنع أي قرارات تدين النظام السوري أو تفرض عليه عقوبات دولية. على الرغم من الضغوط الدولية الكبيرة، وقفت روسيا إلى جانب حليفها السوري، معتبرةً أن سقوط الأسد سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة بأكملها، ويشكل تهديداً مباشراً لمصالحها الاستراتيجية.

إلا أن الدور الروسي لم يقتصر على الدعم الدبلوماسي فقط. في سبتمبر ٢٠١٥، قررت موسكو التدخل عسكرياً بشكل مباشر في سوريا، مما غيّر موازين القوى على الأرض

بشكل كبير. أرسلت روسيا قواتها الجوية والبحرية، وقامت بإنشاء قواعد عسكرية في سوريا، أبرزها قاعدة حميميم الجوية وقاعدة طرطوس البحرية. هذا التدخل العسكري كان له عدة أهداف.

أولاً، أرادت روسيا ضمان بقاء الأسد في السلطة وتأمين النظام السوري كحليف استراتيجي. هذا التحالف يضمن لموسكو موطئ قدم قوي في منطقة الشرق الأوسط، ويمكنها من لعب دور رئيسي في أي تسوية سياسية مستقبلية للصراع.

ثانياً، سعت روسيا من خلال تدخلها العسكري إلى تعزيز صورتها كقوة عظمى لا يمكن تجاهلها على الساحة الدولية. من خلال استعراض قوتها العسكرية والتقنية، بعثت موسكو برسالة واضحة إلى الغرب والعالم بأنها قادرة على التدخل وحماية مصالحها وحلفائها في أي مكان.

ثالثاً، استخدمت روسيا الأزمة السورية كفرصة لاختبار وتطوير قدراتها العسكرية. العمليات العسكرية في سوريا وفرت للجيش الروسي بيئة ميدانية لاختبار أسلحته وتكتيكاته الحديثة، مما أتاح له تحسين قدراته القتالية وتطوير استراتيجيات جديدة.

من الناحية السياسية، حاولت روسيا تقديم نفسها كوسيط لا غنى عنه في أي مفاوضات لحل الأزمة السورية. استضافت موسكو محادثات بين النظام السوري والمعارضة، وسعت إلى بناء تحالفات مع أطراف إقليمية أخرى، مثل تركيا وإيران، لضمان دورها المركزي في أي عملية سلام مستقبلية. كما لعبت دوراً رئيسياً في عملية أستانا، التي كانت تهدف إلى وقف القتال وتأسيس مناطق لخفض التصعيد في سوريا.

بالإضافة إلى ذلك، كانت موسكو تدرك أن تعزيز نفوذها في سوريا يمكن أن يمنحها ورقة ضغط قوية في مفاوضاتها مع الغرب حول قضايا أخرى، مثل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها بعد ضمها لشبه جزيرة القرم، والتوترات مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو).

رغم التدخل الروسي المباشر في سوريا والنجاحات العسكرية التي حققتها، إلا أن موسكو تواجه تحديات كبيرة في المحافظة على مكاسبها. الصراع المستمر والتعقيدات الإقليمية والتدخلات الخارجية من قبل قوى أخرى مثل الولايات المتحدة وتركيا وإيران، تجعل الوضع في سوريا هشاً وغير مستقر. كما أن التوترات الداخلية في سوريا، والانقسامات بين مختلف الفصائل، تجعل من الصعب التوصل إلى تسوية سياسية دائمة.

خلاصة، يمكن القول إن الدور الروسي في الأزمة السورية يعكس مزيجاً من الطموحات الاستراتيجية، والرغبة في استعادة مكانتها كقوة عظمى، وحماية مصالحها الإقليمية. عبر تدخلها في سوريا، تمكنت روسيا من تعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، ولكن هذا التدخل يأتي بتكاليف وتحديات كبيرة، مما يجعل المستقبل مفتوحاً على العديد من الاحتمالات والتطورات.

٣- العلاقات الروسية التركية وتأثيرها على السياسة الروسية في سوريا:

تتأثر السياسة الروسية في سوريا بشكل كبير بالعلاقات الروسية التركية، حيث تشكل تركيا عاملاً مهماً في الديناميكيات الإقليمية. رغم وجود توترات بين البلدين في بعض الأحيان، إلا أنهما يعملان أيضاً على تعزيز التعاون في العديد من المجالات، مما يؤثر على الوضع في سوريا ويشكل تحدياً للسياسة الروسية.

تتأثر السياسة الروسية في سوريا بشكل كبير بالعلاقات المعقدة والديناميكية مع تركيا. تعد تركيا عاملاً مهماً في التوازنات الإقليمية، ولها تأثير مباشر على الوضع في سوريا. العلاقة بين روسيا وتركيا تتسم بالتناقضات والتعاون في آنٍ واحد، مما يجعلها علاقة معقدة ومتشابكة بشكل كبير. هذه العلاقة تنعكس بوضوح على السياسة الروسية في سوريا وتفرض تحديات وفرصاً على حد سواء.

تاريخياً، كانت العلاقات الروسية التركية مضطربة، حيث تخللتها فترات من التعاون والصراع. في العصر الحديث، شهدت العلاقات تحولات دراماتيكية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتشكيل النظام الدولي الجديد. في السنوات الأخيرة، حاولت روسيا وتركيا بناء شراكة استراتيجية، على الرغم من التوترات التي قد تظهر بين الحين والآخر.

في سياق الأزمة السورية، ظهرت التوترات بشكل جلي بين روسيا وتركيا. في البداية، كانت تركيا داعمة للمعارضة السورية، وسعت إلى الإطاحة بنظام الرئيس بشار الأسد، بينما وقفت روسيا بحزم إلى جانب النظام السوري. هذا التباين في المواقف أدى إلى توترات كبيرة بين البلدين، بلغت ذروتها في نوفمبر ٢٠١٥ عندما أسقطت تركيا طائرة حربية روسية بالقرب من الحدود السورية، مما أدى إلى أزمة دبلوماسية حادة بين موسكو وأنقرة.

رغم هذا الحادث، نجحت روسيا وتركيا في تجاوز الخلافات والعمل على بناء تعاون مشترك، وذلك بفضل الدوافع البراغماتية لدى كلا الجانبين. تركيا، التي وجدت نفسها في مواجهة تحديات أمنية كبيرة على حدودها مع سوريا، أدركت أن التعاون مع روسيا يمكن أن يساعد في تحقيق أهدافها الأمنية والسياسية. من جانبها، رأت روسيا في تحسين العلاقات مع تركيا فرصة لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط وتقويض الجهود الغربية لعزلها.

التعاون الروسي التركي في سوريا تجلى بشكل بارز من خلال عملية أستانا، التي أطلقت في يناير ٢٠١٧ بمشاركة إيران أيضاً. هذه العملية كانت تهدف إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، وحققت بعض النجاحات في تقليص حدة النزاع وإنشاء مناطق خفض التصعيد. التعاون في إطار أستانا ساهم في بناء قدر من الثقة بين روسيا وتركيا، رغم استمرار التباينات في المصالح والأهداف.

مع ذلك، يبقى التعاون الروسي التركي في سوريا محفوفاً بالتحديات. من جهة، تسعى تركيا إلى منع أي كيانات كوردية مستقلة على حدودها، وهي تعتبر وحدات حماية

الشعب الكردية تهديداً أمنياً كبيراً. من جهة أخرى، تتعاون روسيا مع هذه الوحدات في بعض الأحيان لمحاربة تنظيم داعش والفصائل الجهادية الأخرى، مما يخلق تناقضاً في المواقف بين موسكو وأنقرة.

التدخل التركي في شمال سوريا، عبر عمليات عسكرية مثل "درع الفرات" و"غصن الزيتون" و"نبع السلام"، أضاف تعقيدات جديدة للوضع في سوريا. هذه العمليات أثارت قلق روسيا التي تسعى إلى الحفاظ على سيادة وسلامة الأراضي السورية، بينما تعتبر تركيا أن هذه العمليات ضرورية لحماية أمنها القومي. على الرغم من هذه التوترات، تمكنت روسيا وتركيا من التوصل إلى تفاهمات واتفاقات مؤقتة، مثل اتفاق سوتشي في ٢٠١٨ الذي أسس منطقة منزوعة السلاح في إدلب.

العلاقات الاقتصادية بين روسيا وتركيا أيضاً تلعب دوراً مهماً في تشكيل سياستهما في سوريا. المشاريع الكبيرة مثل خط أنابيب الغاز "تورك ستريم" ومحطة "أكويو" النووية، تعزز من الروابط الاقتصادية بين البلدين وتجعل من الصعب عليهما التضحية بهذه العلاقات الاقتصادية الهامة بسبب التوترات الإقليمية. هذا الاعتماد المتبادل يدفع كلا البلدين إلى تبني مواقف أكثر براغماتية في التعامل مع القضايا الخلافية في سوريا.

في نهاية المطاف، يمكن القول إن العلاقات الروسية التركية تؤثر بشكل كبير على السياسة الروسية في سوريا. على الرغم من التوترات والتناقضات، يظل التعاون بين البلدين ضرورياً لتحقيق الاستقرار في المنطقة. التفاهمات المؤقتة والمفاوضات المستمرة بين موسكو وأنقرة تعكس إدراكهما لأهمية الحفاظ على علاقات مستقرة، حتى لو كان ذلك يعني تقديم تنازلات وتعديل السياسات بشكل مستمر. هذا التعاون المعقد والمتشابك يجعل من السياسة الروسية في سوريا عملية ديناميكية ومتغيرة باستمرار، تتأثر بالتحولات في العلاقات مع تركيا والتطورات الإقليمية والدولية الأوسع.

٤- مستقبل الحضور الروسي في الشرق الأوسط والملف السوري:

بناءً على الديناميات الحالية في المنطقة والتحولات الدولية، يبدو أن الحضور الروسي في الشرق الأوسط سيظل قوياً ومستداماً في السنوات القادمة. تاريخياً، لطالما كانت المنطقة ساحةً رئيسيةً للطموحات الجيوسياسية الروسية، سواء في حقبة الاتحاد السوفيتي أو في فترة ما بعد انهياره. مع صعود فلاديمير بوتين إلى السلطة، أعادت روسيا التأكيد على أهميتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وسعت إلى ترسيخ نفوذها وتعزيز مصالحها في المنطقة بطرق متعددة.

الدور الروسي في الأزمة السورية يعكس بشكل جلي هذه الاستراتيجية. من خلال دعمها الحاسم لنظام الرئيس بشار الأسد، تمكنت روسيا من إعادة تأكيد نفوذها في الشرق الأوسط، واستخدام الأزمة كوسيلة لتحقيق عدة أهداف. التدخل العسكري المباشر في سبتمبر ٢٠١٥، والذي تضمن إنشاء قواعد عسكرية واستخدام القوة الجوية، أثبت قدرة روسيا على فرض نفسها كلاعب رئيسي في النزاعات الإقليمية. هذا

التدخل لم يكن مجرد دعم لحليف تقليدي، بل كان خطوة استراتيجية تهدف إلى تثبيت الحضور الروسي وضمان أن تكون موسكو شريكاً لا غنى عنه في أي تسوية سياسية مستقبلية.

مع استمرار الحرب السورية وتحولها إلى صراع متشابك ومعقد، تمكنت روسيا من استخدام الأزمة كورقة ضغط في تعاملاتها مع القوى الغربية والإقليمية. من خلال التأكيد على ضرورة مشاركتها في أي عملية سلام، وإظهار قدرتها على التأثير في موازين القوى على الأرض، سعت موسكو إلى تعزيز مكانتها التفاوضية على الساحة الدولية. هذا الوجود القوي في سوريا يتيح لروسيا ليس فقط حماية مصالحها هناك، ولكن أيضاً استخدام الأزمة كوسيلة للتأثير في قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك مع الغرب، مثل النزاعات في أوكرانيا والعقوبات الاقتصادية.

على المدى الطويل، من المتوقع أن تحافظ روسيا على وجودها العسكري والدبلوماسي في سوريا كجزء من استراتيجية أوسع لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط. القواعد العسكرية الروسية في حميميم وطرطوس توفر لها إمكانية الوصول الدائم إلى البحر الأبيض المتوسط، مما يعزز من قدرتها على ممارسة الضغط الجيوسياسي في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، العلاقات العسكرية والتسليحية التي بنتها موسكو مع دمشق تعزز من دورها كحليف رئيسي للنظام السوري، وتضمن استمرار التأثير الروسي في السياسة الداخلية والخارجية لسوريا.

بجانب سوريا، تسعى روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع دول أخرى في المنطقة، مثل إيران وتركيا والسعودية ومصر. هذه العلاقات تُبنى على أساس المصالح المشتركة، مثل مكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون الاقتصادي، والتعاون في مجال الطاقة. العلاقات مع إيران، على سبيل المثال، تعزز من قدرة روسيا على التأثير في الشؤون الإقليمية، حيث يشترك البلدان في العديد من الأهداف الاستراتيجية، بما في ذلك دعم النظام السوري ومعارضة الهيمنة الأمريكية في المنطقة.

في الوقت نفسه، تلعب روسيا دوراً براغماتياً في التعامل مع التوترات الإقليمية، مثل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والأزمات في الخليج. من خلال تقديم نفسها كوسيط نزيه ومستعد للتعامل مع جميع الأطراف، تسعى موسكو إلى تعزيز صورتها كقوة مسؤولة قادرة على تحقيق التوازن والاستقرار في المنطقة. هذا النهج يساعد روسيا في بناء علاقات متعددة الاتجاهات مع مختلف القوى الإقليمية، ويعزز من مكانتها كقوة عظمى قادرة على التأثير في القضايا العالمية.

إلى جانب الجوانب العسكرية والسياسية، تهتم روسيا أيضاً بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط. من خلال مشاريع الطاقة الكبرى، مثل التعاون في مجالات النفط والغاز، وصفقات التسليح، تسعى روسيا إلى بناء شراكات اقتصادية قوية تدعم نفوذها السياسي. الاستثمارات الروسية في البنية التحتية والطاقة في المنطقة تساعد على تعزيز الروابط الاقتصادية، مما يوفر لموسكو فرصاً جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي وتوسيع نفوذها.

على الرغم من هذه الاستراتيجيات المتعددة، تواجه روسيا تحديات كبيرة في الحفاظ على نفوذها في الشرق الأوسط. الصراعات الإقليمية المعقدة، والتدخلات الأجنبية من قبل قوى أخرى مثل الولايات المتحدة والصين، والمنافسات الداخلية بين دول المنطقة، تجعل الوضع هشاً وغير مستقر. بالإضافة إلى ذلك، التوترات الاقتصادية والسياسية داخل روسيا نفسها قد تؤثر على قدرتها على الحفاظ على مستوى الدعم العسكري والاقتصادي اللازم لتعزيز نفوذها في الخارج.

خلاصة، يمكن القول إن مستقبل الحضور الروسي في الشرق الأوسط والملف السوري يبدو أنه سيظل قوياً ومؤثراً في السنوات القادمة. روسيا ستستمر في استخدام الأزمة السورية كوسيلة لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي، وستسعى إلى بناء علاقات متعددة الاتجاهات مع مختلف القوى الإقليمية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية. على الرغم من التحديات، يبدو أن موسكو مصممة على الحفاظ على دورها كقوة عظمى في الشرق الأوسط، واستغلال كل الفرص المتاحة لتعزيز مكانتها في النظام الدولي.

في الختام، تاريخ العلاقات الروسية في الشرق الأوسط يعكس تطورات معقدة وتحولات استراتيجية متعددة، مما يُظهر كيفية استجابة روسيا للتحديات الدولية والإقليمية على مر العقود. تتسم هذه العلاقات بالتنوع والتغير المستمرين، حيث تكيّفت روسيا مع الظروف المتغيرة في المنطقة لتعزيز مصالحها الاستراتيجية وتحقيق نفوذها.

منذ الحقبة السوفيتية، كانت للاتحاد السوفيتي علاقات قوية مع العديد من الدول العربية، حيث دعم حركات التحرر الوطني وحكومات ذات توجهات اشتراكية. هذا الدعم لم يكن نابعاً من منطلق أيديولوجي فقط، بل كان أيضاً جزءاً من استراتيجية أكبر لمواجهة النفوذ الغربي، وخاصة الأمريكي، في المنطقة. كانت العلاقات مع مصر وسوريا والعراق والجزائر من أبرز الأمثلة على هذا التعاون، حيث قدمت موسكو دعماً عسكرياً واقتصادياً كبيراً لهذه الدول.
بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، شهدت العلاقات الروسية مع الشرق الأوسط تراجعاً ملحوظاً في البداية، بسبب الأزمات الداخلية التي كانت تعصف بروسيا. ولكن مع تولي فلاديمير بوتين السلطة في بداية الألفية الثالثة، شهدت السياسة الخارجية الروسية تحولاً مهماً. أعادت موسكو تركيز اهتمامها على الشرق الأوسط، مستخدمة مزيجاً من الدبلوماسية والقوة العسكرية لتعزيز مكانتها في المنطقة.
الأزمة السورية كانت بمثابة نقطة تحول رئيسية في الدور الروسي في الشرق الأوسط. منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا عام ٢٠١١، اختارت روسيا دعم النظام السوري بقيادة بشار الأسد. هذا الدعم لم يكن فقط لأسباب استراتيجية تتعلق بالحفاظ على قاعدة عسكرية في طرطوس والوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، بل كان أيضاً جزءاً من استراتيجية أوسع لمواجهة التدخلات الغربية وتعزيز النفوذ الروسي في المنطقة.
التدخل العسكري الروسي في سوريا في سبتمبر ٢٠١٥ كان خطوة حاسمة أظهرت التزام موسكو بحماية حلفائها الإقليميين واستخدام القوة لتحقيق أهدافها. هذا التدخل

ساهم بشكل كبير في تغيير موازين القوى على الأرض لصالح النظام السوري، وساعد في إضعاف المعارضة المسلحة والجماعات الجهادية. بالإضافة إلى ذلك، قدمت روسيا نفسها كوسيط رئيسي في أي تسوية سياسية مستقبلية، مما عزز من مكانتها كقوة لا غنى عنها في حل الأزمات الإقليمية.

التعاون مع إيران وتركيا في إطار عملية أستانا يعكس أيضاً براعة روسيا في بناء تحالفات متعددة الاتجاهات. فعلى الرغم من التباينات الأيديولوجية والمصلحية، تمكنت موسكو من العمل مع طهران وأنقرة لتحقيق أهداف مشتركة في سوريا. هذا التعاون ساعد في تحقيق استقرار نسبي في بعض المناطق السورية، وأظهر قدرة روسيا على التكيف مع تعقيدات السياسة الإقليمية.

العلاقات الروسية مع دول الخليج العربي تُظهر أيضاً مستوى آخر من البراغماتية في السياسة الخارجية الروسية. على الرغم من الخلافات الأيديولوجية والسياسية، سعت روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع السعودية والإمارات، مركزة على التعاون في مجالات الطاقة والاقتصاد. هذه العلاقات تُظهر كيف يمكن لروسيا أن تتجاوز الخلافات السياسية لتعزيز مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية.

التحديات التي تواجهها روسيا في الشرق الأوسط متعددة ومعقدة. فمن جهة، هناك المنافسة المستمرة مع الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى التي تسعى أيضاً إلى تعزيز نفوذها في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تتعامل روسيا مع التوترات الإقليمية والصراعات الداخلية بين دول المنطقة، والتي يمكن أن تؤثر على استقرار تحالفاتها ومصالحها.

النظام الإقليمي في الشرق الأوسط يتسم بتعقيدات إضافية ناجمة عن الصراعات الطائفية والعرقية، والتغيرات الديموغرافية، والنزاعات حول الموارد. هذه العوامل تجعل من الصعب على أي قوة خارجية، بما في ذلك روسيا، فرض حلول دائمة أو بناء تحالفات ثابتة. بالتالي، تحتاج روسيا إلى اتباع نهج مرن وقادر على التكيف مع التطورات المستمرة في المنطقة.

في الختام، تاريخ العلاقات الروسية في الشرق الأوسط يعكس قدرة روسيا على التكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية. ورغم التحديات الكبيرة التي تواجهها، تظل روسيا عاملاً مهماً في تشكيل المشهد السياسي والأمني في الشرق الأوسط. استمرار النفوذ الروسي في المنطقة يعتمد على القدرة على الحفاظ على التحالفات الحالية، بناء علاقات جديدة، والتكيف مع التحديات المستمرة. هذه الاستراتيجية المتعددة الاتجاهات تعزز من مكانة روسيا كقوة عالمية مؤثرة في إحدى أكثر المناطق تعقيداً واستراتيجية في العالم.

ثانياً: محددات السياسة الروسية الكلية تجاه منطقة الشرق الأوسط

تستند السياسات الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط إلى أهمية هذه المنطقة من ناحية موقعها الجيوسياسي، وما تتمتع به من ثروات، وما توفره من فرص اقتصادية، وإلى كونها واحدة من أهم بؤر الصراعات في العالم وأكثرها سخونة وديمومة، وتكتسب طابعاً إقليمياً ببُعد دولي. وترى موسكو ضرورة الحفاظ على الاستقرار الإقليمي من خلال الإبقاء على أنظمة الحكم القائمة، ومكافحة "التطرف الفكري والديني"، والتعاون العسكري والأمني في "مكافحة الإرهاب". وذلك للأسباب التالية:

١- الموقع الجيوسياسي: تُعد منطقة الشرق الأوسط مهمة جداً في السياسات الخارجية الروسية؛ حيث تُصنّف ضمن متطلبات الأمن القومي الروسي، والمصالح الروسية العليا، كون منطقة الشرق الأوسط متاخمة لحدود روسيا الجنوبية، وتؤثر الصراعات ذات الطابع المذهبي فيها على الأوضاع في شمال القوقاز ومنطقة آسيا الوسطى ذات الأغلبية المسلمة والمتعددة مذهبياً. إضافة إلى أن منطقة الشرق الأوسط تُعدّ همزة وصل بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، وممراً رئيسياً لحركة المواصلات والتجارة العالمية البرية والبحرية والجوية. هذا الموقع الاستراتيجي يجعل من المنطقة نقطة ارتكاز حيوية لتحقيق الطموحات الجيوسياسية الروسية، مما يدفع موسكو إلى الاستثمار في علاقات ثنائية متعددة الأطراف، تسعى من خلالها لتعزيز نفوذها وتأمين مصالحها على نطاق أوسع.

٢- العامل الاقتصادي: تنظر روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط باعتبارها توفر لها فرصاً واسعة لتقوية اقتصادها، عن طريق التبادل التجاري والاستثمار، وضمان استقرار أسعار النفط والغاز العالمية؛ وهذا مهم جداً لتغطية نفقات الموازنة العامة الروسية، ولتوازن الاقتصاد الروسي بطبيعته الريعية، لاعتماده بدرجة كبيرة على بيع النفط والغاز والخامات الأولية. التعاون مع دول الخليج الغنية بالنفط، والاستثمارات المشتركة في قطاع الطاقة، يمنح روسيا فرصاً اقتصادية هامة تعزز من استقرارها المالي. بالإضافة إلى ذلك، يفتح التعاون في مجالات التكنولوجيا والزراعة والتصنيع آفاقاً جديدة تعزز من دور روسيا كلاعب اقتصادي رئيسي في المنطقة.

٣- العامل السياسي: ينبع اهتمام روسيا بمنطقة الشرق الأوسط من أن الصراعات فيها تحظى باهتمام دولي كبير، ولا يمكن لروسيا أن تحافظ على مكانتها كدولة كبرى، وكعضو دائم في مجلس الأمن الدولي دون أن تلعب دوراً في معالجة أوضاع المنطقة، في عمليات التفاوض والسعي للمشاركة في اتخاذ القرارات المهمة، سواءٌ فيما يتعلق بالصراع العربي والفلسطيني- "الإسرائيلي"، أو النزاعات الداخلية، أو البينية بين دول المنطقة. مشاركة روسيا في مفاوضات السلام الدولية، ودورها في اتفاقيات وقف إطلاق النار، يجعلها شريكاً لا يمكن تجاهله في الساحة الدولية، مما يعزز من مكانتها كقوة عظمى قادرة على التأثير في القضايا العالمية.

٤- العامل العسكري والأمني: بعد انهيار الاتحاد السوفييتي انحسر الوجود العسكري الروسي الخارجي إلى حد كبير؛ فمع نهاية عهد الرئيس بوريس يلتسين بات ينحصر في بعض بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، وبالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط اقتصر على قاعدة طرطوس في سوريا بشكل رئيسي، وعلى شكل خبراء عسكريين وخدمات لوجستية للبحرية الروسية في الجزائر. ومع ذلك، فإن التدخل الروسي في سوريا منذ عام ٢٠١٥، وبناء قواعد عسكرية إضافية، يعكس عودة روسيا إلى الساحة العسكرية الإقليمية بقوة. التعاون العسكري مع دول مثل مصر والعراق والجزائر يعزز من قدرة روسيا على نشر نفوذها وتأمين مصالحها في المنطقة. التدريب المشترك، وصفقات الأسلحة، والمناورات العسكرية، كلها أدوات تستخدمها روسيا لتعزيز تحالفاتها الإقليمية وضمان تواجدها العسكري الاستراتيجي.

في ضوء هذه المحددات، تعمل روسيا على استثمار كافة الأدوات المتاحة لتحقيق أهدافها في الشرق الأوسط. استخدام الدبلوماسية النشطة، وتعزيز التعاون الاقتصادي والعسكري، والانخراط في الأزمات الإقليمية، كلها أساليب تسعى من خلالها موسكو إلى تثبيت موقعها كقوة لا يمكن تجاهلها في المشهد السياسي الدولي. تتعامل روسيا مع تعقيدات المنطقة بحذر، حيث تسعى إلى الحفاظ على توازن القوى والعمل على تحقيق الاستقرار بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

ومع مجيء الرئيس بوتين للسلطة عام ٢٠٠٠، أولى اهتماماً خاصاً لمنطقة الشرق الأوسط، وعمل على إعادة بناء وتشغيل العلاقات الروسية – العربية، وتشكيل تحالفات إقليمية ودولية، عبر التعاون الاقتصادي والتقني والعسكري؛ بما يشمل صفقات السلاح والخبراء العسكريين. ومثّل الوجود العسكري الروسي في سوريا، وبعدها التدخل العسكري المباشر فيها عام ٢٠١٥، استثناءً في الاستراتيجية الروسية الجديدة. وقد تجلى هذا الاهتمام في العديد من الأوجه، منها تعزيز التعاون العسكري من خلال بيع الأسلحة، والتدريب المشترك، والتواجد العسكري الفعلي في سوريا، مما أعاد لروسيا دوراً رئيسياً في المنطقة.

الحفاظ على الاستقرار الإقليمي ضمن مفهوم روسي خاص: يُعد هذا أحد الأسس التي تقوم عليها السياسة الروسية في الشرق الأوسط. يرجع السبب في ذلك جزئياً إلى الحفاظ على الأنظمة الحاكمة الحالية، وتجنب وجود دول غير مستقرة، لمنع تمدد "التطرف والإرهاب" إلى الدول المجاورة. وقد شكّل انتشار "ظاهرة الإرهاب الدولي" بعد الاحتلال الأمريكي للعراق قلقاً بالغاً لموسكو؛ نظراً للمخاوف الروسية المتجذرة من "التنظيمات الإسلامية المتطرفة"، وتفاقم تلك المخاوف بسبب مشاركة آلاف من المقاتلين الروس في المعارك التي خاضتها تلك التنظيمات في سوريا والعراق، وعودة أعداد كبيرة منهم إلى روسيا؛ مما دفع موسكو إلى مزيد من الانخراط في منطقة الشرق الأوسط.

تحت هذا العنوان، حرصت روسيا في خطابها السياسي والإعلامي على تأكيد رفضها لأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، لاسيما بعد اندلاع ثورات الربيع

العربي في نهاية ٢٠١٠ ومطلع ٢٠١١. والترجمة العملية لهذا الخطاب هي منع انهيار أنظمة الحكم التي تربطها علاقات وطيدة أو جيدة مع موسكو، والتي تقوم على تلاقي أو تقاطع المصالح مع النظام الشمولي في روسيا، الذي عمل الرئيس فلاديمير بوتين على تثبيت وتقوية ركائزه على مدار ٢٣ عاماً من سيطرته على مقاليد السلطة.
إضافة إلى ذلك، تبنت موسكو رؤية استراتيجية شاملة تعتمد على استخدام جميع الأدوات المتاحة لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط. شملت هذه الأدوات التعاون الاقتصادي المكثف، حيث استثمرت روسيا في مشاريع البنية التحتية والطاقة في العديد من دول المنطقة. كما سعت إلى تعزيز علاقاتها مع القوى الإقليمية الرئيسية، مثل تركيا وإيران والسعودية، وذلك عبر شراكات استراتيجية تستهدف تحقيق توازن في المصالح الإقليمية.
وفي السياق العسكري، لم تكتف روسيا بتوريد الأسلحة، بل شملت استراتيجيتها إنشاء قواعد عسكرية وتقديم دعم لوجستي مباشر، كما هو الحال في سوريا، حيث أنشأت قاعدة حميميم الجوية وقاعدة طرطوس البحرية. هذا التواجد العسكري المباشر أعطى روسيا قدرة أكبر على التأثير في مسار الصراعات الإقليمية، وأتاح لها ممارسة ضغوط دبلوماسية على الأطراف المختلفة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

إن الانخراط الروسي في النزاعات الإقليمية لم يكن فقط لتحقيق مكاسب فورية، بل أيضاً لتعزيز موقفها التفاوضي على الساحة الدولية. من خلال تواجدها في سوريا، تمكنت روسيا من فرض نفسها كطرف رئيسي لا يمكن تجاوزه في أي مفاوضات تتعلق بالمنطقة، وسعت إلى استخدام هذا النفوذ كورقة ضغط في مفاوضاتها مع الغرب حول قضايا أخرى، مثل أوكرانيا والعقوبات الاقتصادية.

إجمالاً، تعكس السياسة الروسية في الشرق الأوسط رؤية براغماتية تسعى إلى تحقيق أقصى استفادة من الفرص المتاحة، مع الحفاظ على استقرار الأنظمة التي تتماشى مصالحها مع مصالح موسكو. هذا النهج يتطلب توازناً دقيقاً بين التدخل العسكري، والتعاون الاقتصادي، والدبلوماسية النشطة، وهو ما تجيده روسيا بفضل خبراتها التاريخية وقدرتها على المناورة في الساحة الدولية.

انتهاز الفرص: إن الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط تعتمد على استغلال الموارد والفرص المتاحة لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية وأمنية قصيرة الأمد، وتسعى في الوقت ذاته إلى تقليص الامتيازات التي يمكن أن يحظى بها منافسوها المحتملين، خاصة الولايات المتحدة. تقدم روسيا نفسها لدول المنطقة كبديل للغرب، مستفيدة من أي اعتقاد لدى حكام الشرق الأوسط بوجود ثغرة في القيادة الغربية أو انعدام الترابط السياسي بين الدول الغربية. هذا الاعتقاد يمنح موسكو فرصة كبيرة لتعزيز نفوذها في المنطقة. تختلف مقاربة روسيا عن الولايات المتحدة في كونها مرنة، قصيرة الأمد، وعملية، تركز على تحقيق منافع فورية، ولكنها قد تكون محفوفة بالمخاطر على المدى الطويل. في المقابل، تطمح الولايات المتحدة إلى بناء علاقات طويلة الأمد مع شركائها الإقليميين، مستندة إلى رؤية استراتيجية بعيدة المدى.

الانفتاح على كل الأطراف وتغييب البُعد الأيديولوجي: السياسة الخارجية الروسية تمتاز ببراغماتية عالية، تتيح لها بناء علاقات مع أطراف متناقضة دون قيود أيديولوجية صارمة. فعلى سبيل المثال، تتحالف روسيا مع بشار الأسد وإيران، وتدعم القضية الفلسطينية، وفي الوقت نفسه، تحافظ على علاقات متينة مع "إسرائيل". هذه البراغماتية تتيح لروسيا التعامل بمرونة مع مختلف الفاعلين الإقليميين، دون التزام بإيديولوجيات محددة.

النهج البراغماتي في السياسة الخارجية الروسية يتمثل في عدم التركيز على الأبعاد الأيديولوجية عند التعامل مع حكومات الشرق الأوسط، وعدم محاولة فرض قوالب سياسية معينة. الأيديولوجية التي يتبناها الرئيس بوتين موجهة بشكل رئيسي للداخل الروسي، وتؤثر في سياسات موسكو تجاه بلدان الاتحاد السوفييتي السابق التي تضم أقليات كبيرة من أصل روسي، لكنها لا تعتبر ركيزة ثابتة في السياسة الخارجية الروسية بشكل عام. هذه الاستراتيجية تتيح لموسكو التحرك بحرية أكبر في المنطقة، والتكيف مع التغيرات السياسية والديناميات الإقليمية دون قيود أيديولوجية.

روسيا تستفيد من علاقاتها المتعددة والمترابطة لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، وتستخدم الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق أهدافها. هذه المقاربة تتيح لها ممارسة دور فعال في حل النزاعات الإقليمية، وفي الوقت نفسه، تعزز مكانتها كقوة عالمية. من خلال الحفاظ على علاقات جيدة مع مختلف الأطراف، تستطيع روسيا التأثير في مجريات الأحداث الإقليمية، وضمان تحقيق مصالحها الاستراتيجية.

التحديات التي تواجه السياسة الروسية في الشرق الأوسط تتمثل في ضرورة الحفاظ على توازن دقيق بين الأطراف المختلفة، وتجنب الانحياز لطرف على حساب آخر. هذا التوازن يتطلب دبلوماسية حذرة واستراتيجية مرنة، تمكن روسيا من التعامل مع التعقيدات الإقليمية المتزايدة. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج روسيا إلى إدارة العلاقات مع القوى العالمية الأخرى، وخاصة الولايات المتحدة، بطريقة تضمن استمرار نفوذها في المنطقة دون التورط في صراعات مباشرة.

في النهاية، تظل السياسة الروسية في الشرق الأوسط معقدة ومتعددة الأبعاد، وتعكس رغبة موسكو في استعادة دورها كقوة عظمى على الساحة الدولية. من خلال استغلال الفرص المتاحة، والانفتاح على جميع الأطراف، والاستفادة من البراغماتية في التعامل، تواصل روسيا تعزيز وجودها في المنطقة، وتسعى لتحقيق توازن استراتيجي يخدم مصالحها الوطنية.

ثالثاً: الخصوصية السورية في الاستراتيجية الروسية نحو الشرق الأوسط

الخصوصية السورية في الاستراتيجية الروسية نحو الشرق الأوسط تنبع من عدة عوامل تجعل من سوريا نقطة ارتكاز رئيسية للنفوذ الروسي في المنطقة. أبرز هذه العوامل هو السعي لتأمين الوصول إلى القواعد البحرية والجوية في سوريا، مما يعزز من التواجد الروسي في شرق البحر الأبيض المتوسط. القاعدة البحرية في طرطوس والقاعدة الجوية في حميميم تمثلان رمزين لهذا التواجد، وتعدان من أبرز الأدوات التي تستخدمها روسيا لترسيخ حضورها العسكري والسياسي في المنطقة. هذه القواعد تمنح روسيا القدرة على ممارسة نفوذها ومراقبة التطورات في الشرق الأوسط، وتعد جزءاً من استراتيجية أوسع لتعزيز مكانتها كقوة عالمية.

لكن، رغم هذا التواجد العسكري المكثف، لا تسعى روسيا إلى تكرار سيناريو التدخل العسكري المباشر في دول أخرى في المنطقة، على غرار ما فعلته في سوريا. ذلك أن روسيا تدرك التكاليف الباهظة والمتطلبات اللوجستية التي يتطلبها مثل هذا التدخل، ولهذا فهي تميل إلى تنفيذ تدخلات عسكرية غير مباشرة أو غير رسمية، من خلال استخدام شركات عسكرية خاصة مثل مجموعة فاغنر. هذه الاستراتيجية تتيح لموسكو الحفاظ على نفوذها دون الانغماس في التزامات عسكرية مكلفة وطويلة الأمد.

من جهة أخرى، تحظى سوريا بأهمية خاصة في الرؤية الجيوسياسية الروسية بوصفها منطقة نفوذ تاريخية، ورثتها روسيا عن الاتحاد السوفيتي، وليست مجرد ساحة للصراع على النفوذ مع القوى الغربية. لهذا، فإن أي تغييرات جذرية في النظام السوري أو في الهيكلية السياسية للدولة السورية تُعتبر تهديداً مباشراً لمصالح روسيا الاستراتيجية. ولهذا السبب، كان التدخل الروسي في سوريا متعدد الأبعاد: دبلوماسي، عسكري، واقتصادي، بهدف الحفاظ على نظام الأسد أو على الأقل ضمان بقاء سوريا ضمن دائرة النفوذ الروسي، بغض النظر عن المتغيرات السياسية الداخلية.

كما أن العقيدة العسكرية البحرية الروسية، التي تم التصديق عليها في ٢٦ يوليو ٢٠١٥، قد أكدت على ضرورة وجود عسكري بحري دائم لروسيا في البحر المتوسط، كأولوية في ضوء الأزمة الأوكرانية عام ٢٠١٤. هذه العقيدة تعد دليلاً واضحاً على أن موسكو ترى في سوريا ليس فقط حليفاً، بل جزءاً من استراتيجيتها الأوسع لتحقيق التوازن في مواجهة القوى الغربية، خاصة في ظل التوترات المتزايدة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ومن الجدير بالذكر أن روسيا سعت إلى تحويل تدخلها العسكري في سوريا إلى فرصة لإعادة رسم خريطة النفوذ في منطقة الشرق الأوسط. حيث تعتمد على بناء شراكات متعددة الأطراف، تشمل التنسيق مع قوى إقليمية ودولية رئيسة مثل الصين، إيران، وتركيا. هذه الشراكات تُمثل لعبة جيوسياسية معقدة، تتضمن العديد من التناقضات

والمنافسات، ولكنها تمنح روسيا قدرة على المناورة وتحقيق مصالحها في ظل التراجع النسبي للدور الأمريكي والأوروبي في المنطقة.

في هذه اللعبة الجيوسياسية المعقدة، تراهن روسيا على قدرتها في توظيف هذه التناقضات لصالحها، حيث تعمل على تعزيز علاقتها مع الصين كقوة اقتصادية وعسكرية صاعدة تشترك معها في العديد من المصالح الاستراتيجية، ومع إيران التي تشترك معها في أهداف سياسية وأمنية تتعلق بمواجهة النفوذ الأمريكي، ومع تركيا التي تمثل لاعباً إقليمياً مهماً يمكن أن يكون شريكاً في بعض الملفات ومنافساً في أخرى.

هذا التوازن الذي تسعى روسيا إلى تحقيقه في سوريا وفي الشرق الأوسط بشكل عام، يعكس طموحها في استعادة دورها كقوة عظمى قادرة على التأثير في الأحداث الدولية، وحماية مصالحها الاستراتيجية في مواجهة التحديات والمتغيرات المتسارعة في النظام الدولي. بهذه الطريقة، تؤكد موسكو على أن حضورها في الشرق الأوسط، وبالأخص في سوريا، ليس مجرد رد فعل على الأحداث الجارية، بل هو جزء من رؤية استراتيجية أوسع تهدف إلى تحقيق توازن جديد في النظام الدولي يضمن لروسيا مكانة متقدمة.

خلال سنوات حكم الرئيس بوتين، أصبحت الكنيسة الأرثوذكسية حليفاً وشريكاً سياسياً رئيسياً للكرملين، مما أضفى نوعاً من القدسية الدينية على سعي بوتين لاستعادة أمجاد الإمبراطورية الروسية. نتج عن ذلك بروز فكرة حماية الأقلية المسيحية المتضائلة في سوريا وفي الشرق الأوسط عموماً، كأحد المصالح الجيوسياسية الجديدة لروسيا، سواء من ناحية الخطاب السياسي أو الدعائي. هذا التوجه أعطى لروسيا مبرراً إضافياً لتدخلها في المنطقة، حيث باتت تُقدّم نفسها كحامية للأقليات المسيحية، مما أكسب تدخلها بعداً إنسانياً ودينياً يخدم أهدافها الاستراتيجية.

إضافة إلى الأبعاد الدينية والسياسية، تُعد سوريا سوقاً رئيسية للسلاح الروسي، ومن أهم الشركاء التجاريين لروسيا بين البلدان العربية. تمتلك الشركات الروسية استثمارات كبيرة في سوريا، توسعت في السنوات القليلة الماضية خاصة في مجال الطاقة. تشكل هذه الاستثمارات أداة مهمة لتعزيز نفوذ روسيا في سوريا على المدى الطويل، ويُنظر إليها كجزء من الأهداف الاستراتيجية الروسية للاستفادة من علاقاتها مع بلدان الشرق الأوسط. تدعم هذه الاستثمارات الاقتصاد الروسي وتساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي في مواجهة العقوبات الغربية والتحديات الاقتصادية الداخلية.

منذ بداية الثورة السورية في مارس ٢٠١١، رأت روسيا في محاولة إسقاط نظام بشار الأسد مناورة جيوسياسية غربية تهدف إلى خلق ميزان قوى جديد في الشرق الأوسط، يمكن أن يحد من نفوذها ويستبعد آخر رابط جيوسياسي لها في المنطقة. بناءً على هذا المنطلق، عملت روسيا على توفير مظلة حماية للنظام السوري، مبررة استخدامه للقوة العسكرية ضد المتظاهرين السلميين في المراحل الأولى من الحراك الشعبي. ساهم هذا الموقف الروسي في إفشال الجهود الدولية والإقليمية للبحث عن مخرج

سلمي للأزمة، مما شجع نظام الأسد على تصعيد العنف ضد المتظاهرين واعتماد الحل العسكري كخيار وحيد لاحقاً. عمدت موسكو إلى تعطيل مسار جنيف وفرض مسارات بديلة مثل أستانا وسوتشي واللجنة الدستورية، مما عزز من موقف الأسد وقلل من فرص التسوية السياسية.

ولكن، خلافاً لما هو شائع، لم يكن بقاء نظام الأسد على المدى الطويل خطاً أحمر بالنسبة إلى روسيا، بل ظهر في كثير من الأحيان كأداة مساومة محتملة مع الولايات المتحدة والغرب. منذ عام ٢٠١٢، بدت هناك قناعة لدى صانع القرار الروسي بأن أية تسوية للأزمة السورية قد تتطلب في نهاية المطاف رحيل الأسد، مع تقديم المسؤولين الروس تصريحات متناقضة حول مستقبله. تارة يؤكدون على أهمية الدولة السورية دون الالتفات إلى الأسد، وتارة أخرى يشددون على شرعية الأسد وشعبيته، مستغلين هذا التناقض للحفاظ على مرونة السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية.

عندما كانت الضغوط على روسيا قوية، خصوصاً قبل ٢٠١٣، كانت التصريحات الروسية تركز على أهمية الدولة السورية دون الأسد. أما بعد التدخل العسكري المباشر في سبتمبر ٢٠١٥، ومع تعزيز نفوذها في سوريا، أخذت التصريحات منحى مختلفاً، مؤيدة لاستمرار الأسد في السلطة. يرى البعض أن روسيا تهدف إلى تطبيق نموذج مشابه للنموذج الشيشاني في سوريا، حيث يتم الاحتفاظ بنظام موالٍ لها مع إحكام السيطرة العسكرية والأمنية، مما يضمن لها استمرار نفوذها في المنطقة على المدى الطويل.

على الرغم من بروز تغيُّر واضح في الخطاب الرسمي الروسي تجاه نظام الأسد بعد التدخل العسكري في سبتمبر ٢٠١٥، إذ دعا إلى التمسك ببقائه، إلا أن موسكو لم تتبنى موقفاً ثابتاً وواضحاً في هذا الصدد، بل بقيت تطلق بين الحين والآخر إشارات متناقضة حول علاقتها مع نظام بشار الأسد.

على سبيل المثال، منذ أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، شهدت المقالات والتحليلات المنشورة في مواقع إعلامية ومراكز بحوث مقربة من الخارجية الروسية والكرملين زيادةً في الحديث عن "الأسد الضعيف والفاسد"، وضرورة القيام بإصلاحات سريعة وتقديم تنازلات لدعم الحل السياسي على أساس القرار ٢٢٥٤. كما شهدنا تصريحات من مسؤولين روس حول الأوضاع الصعبة وعدم قدرة روسيا على تقديم الدعم المادي وغيرها.

هذا الاتجاه يبدو وكأنه يعكس ترويجاً من قبل موسكو لفكرة أن بقاء نظام الأسد ليس مؤكداً، وأنه قد يكون ورقة مساومة ستُلقى على الطاولة عندما تنضج الظروف مواتية لعقد صفقة مجزية مع الولايات المتحدة والغرب. يرى البعض أن هذا النهج يمكن أن يسمح لروسيا بالحفاظ على مصالحها في سوريا مستقبلاً، وحتى ذلك الحين، فمن المؤكد أن موسكو ستظل متمسكة بوجود نظام الأسد.

هذه الاستراتيجية تعكس موقفاً مرناً يتيح لروسيا التعامل مع التحولات والتغيرات في الساحة السياسية الدولية، وتوفير فرص لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. ومن المهم أن نلاحظ أن هذه الإشارات المتناقضة تعكس استراتيجية روسية ذكية للحفاظ على مرونتها والتأثير في المشهد السياسي العالمي بأكمله.

من المنطقي، وفقاً للطابع النفعي في السياسة الخارجية الروسية، أن تبقى موسكو متمسكة بنظام الأسد بشكل مشروط ومرن، حيث تهدف إلى الحفاظ على مصالحها في سوريا على المدى الطويل. لا بد من إخراج البلاد من حالة الحرب الأهلية، وحل مشكلة اللاجئين، وإيجاد تسوية سياسية تسمح بإعادة بناء مؤسسات الدولة السورية. ومن المعروف أن ذلك غير ممكن إلا من خلال توافقات دولية وإقليمية.

ومع ذلك، يبدو أن الاتجاه الغالب في المنطقة يدعو إلى تسوية تدريجية وتوافقية، تنتهي في النهاية بخروج بشار الأسد من الحكم. هذا النهج يشكل تحدياً لموسكو، التي ترى في بقاء الأسد ضماناً لمصالحها في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الهجمات التي تشنها بعض المواقع الإعلامية والمراكز البحثية الروسية المقربة من الكرملين، تعكس تشكيكاً في قدرة نظام الأسد على الاستمرار طويلاً، نتيجة لتهالك بنيته وتفشي الفساد في مفاصلها، وتناقص حاضنته الشعبية. تحمل هذه الهجمات الإعلامية رسالة للغرب، تعبر عن استعداد روسيا للتفاوض والتنازلات، مع استمرارها في الدفاع عن مصالحها الأساسية في المنطقة.

وفي السياق ذاته، فإن روسيا تجد نفسها في موقف معقد إزاء الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعاني منها نظام الأسد، وهي أزمة تتجاوز قدراتها المباشرة على تقديم حلول جذرية. فالاقتصاد السوري المنهار يشكل عبئاً ثقيلاً على أي محاولة لتحقيق الاستقرار في المناطق التي يسيطر عليها النظام، خاصة مع افتقار روسيا للموارد اللازمة لتحمل أعباء إعادة الإعمار بمفردها. وبينما سعت موسكو لجذب الدعم الدولي والإقليمي لهذه العملية، إلا أن استجابات المجتمع الدولي كانت محدودة، نتيجة عوامل عدة، أبرزها استمرار العقوبات المفروضة على النظام، وعدم وجود ضمانات لتحقيق حل سياسي شامل ومستدام. وبالتالي، يصبح من غير الواقعي أن تراهن روسيا على دعم اقتصادي كبير من القوى الغربية أو الإقليمية في ظل الوضع الراهن.

هذا الواقع يضع روسيا أمام تحديات استراتيجية تتطلب إعادة تقييم رؤيتها للمستقبل السوري. فمن غير المرجح أن تستمر موسكو في دعم نظام الأسد ببنيته الحالية إذا ما استمرت العوامل المعيقة لحل الأزمة الاقتصادية والسياسية. إذ أن بقاء النظام بشكله الراهن يهدد بتعميق عزلة روسيا على الساحة الدولية، ويزيد من تعقيد محاولاتها لإعادة صياغة النظام الإقليمي وفقاً لمصالحها. لذلك، قد تجد روسيا نفسها مضطرة عاجلاً أو آجلاً للتفكير في سيناريوهات بديلة تتجاوز مجرد الإبقاء على نظام الأسد، وصولاً إلى تصورات جديدة تضمن الحفاظ على نفوذها ومصالحها الاستراتيجية في سوريا.

من بين هذه السيناريوهات، يمكن أن تلجأ روسيا إلى تبني خطة انتقالية تعيد تشكيل النظام السياسي في سوريا، من خلال فرض تغييرات داخلية على بنية الحكم أو دعم ترتيبات تقاسم السلطة مع قوى معارضة معتدلة. كما قد تسعى لتقليل الاعتماد على النظام الحالي عبر بناء علاقات أوسع مع فاعلين محليين وإقليميين يضمنون لها استمرار النفوذ في مرحلة ما بعد الأسد. وفي الوقت نفسه، ستسعى موسكو لتجنب انهيار مفاجئ للنظام، لأنه سيؤدي إلى فراغ سياسي وأمني يهدد المصالح الروسية في المنطقة. لذلك، ستكون الاستراتيجية الروسية المستقبلية قائمة على موازنة دقيقة بين ضمان استقرار نسبي في سوريا، والبحث عن مسارات بديلة تضمن مصالحها طويلة الأمد دون استنزاف قدراتها أو وضعها في مواجهة مباشرة مع المجتمع الدولي.

وفي ضوء ذلك، يصبح واضحاً أن بقاء روسيا في دعمها غير المشروط لنظام الأسد لم يعد خياراً مستداماً على المدى الطويل. فمع تصاعد التحديات الاقتصادية وتفاقم الضغوط الدولية والإقليمية، تجد موسكو نفسها في حاجة إلى إعادة صياغة استراتيجيتها السورية بحيث توازن بين الحفاظ على نفوذها الاستراتيجي في المنطقة وتجنب الانزلاق في مستنقع سياسي واقتصادي قد يهدد مصالحها الأوسع. إن استمرار اعتماد النظام السوري على الدعم الروسي، دون تحقيق أي تقدم حقيقي نحو الاستقرار السياسي أو التنمية الاقتصادية، يزيد من تكلفة التدخل الروسي، ليس فقط من الناحية المالية، بل أيضاً على مستوى مكانتها الدولية ومصداقيتها كقوة قادرة على تحقيق نتائج ملموسة في الأزمات الإقليمية.

في هذا السياق، قد تضطر روسيا إلى استكشاف مسارات دبلوماسية أكثر مرونة، تعمل من خلالها على إشراك أطراف إقليمية ودولية في العملية السياسية السورية، بما في ذلك دول الخليج والقوى الغربية. ومن المحتمل أن تلجأ موسكو إلى تقديم تنازلات محدودة، سواء عبر الضغط على النظام السوري للقبول بتغييرات في بنيته السياسية، أو عبر فتح قنوات تواصل مع أطياف المعارضة التي يمكن أن تسهم في بناء صيغة انتقالية. وفي الوقت ذاته، قد تحاول روسيا توظيف دورها في سوريا كورقة تفاوضية في ملفات دولية أخرى، مما يتيح لها تحقيق مكاسب خارج حدود الشرق الأوسط.

على المستوى الداخلي، تدرك روسيا أن استمرار الأزمة دون حلول ملموسة قد يؤدي إلى زيادة هشاشة النظام السوري، وبالتالي زيادة احتمالية انفجار الوضع داخلياً، سواء عبر احتجاجات شعبية أو عودة نشاط الجماعات المسلحة. هذا السيناريو يضع موسكو أمام معضلة حقيقية، حيث يصبح من الضروري التفكير في كيفية احتواء هذه المخاطر من دون أن تتحمل وحدها تبعاتها. من هنا، يمكن أن تتجه روسيا نحو تفعيل دور المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، لإشراكها بشكل أعمق في إدارة الأزمة السورية، مما يخفف عنها الضغط ويمنحها مساحة أكبر للمناورة السياسية.

رابعاً: العلاقات الروسية التركية وتأثيرها على السياسة الروسية في سوريا

علاقة روسيا التركية وأثرها على السياسة الروسية في سوريا تمثل محوراً مهماً في التفاعلات الجيوسياسية في المنطقة. منذ بداية القرن الحادي والعشرين، شهدت العلاقات بين البلدين تطورات معقدة وتحولات هامة، مما جعلها موضوعاً للاهتمام والتحليل الدائم في السياسات الخارجية الروسية.

ترتكز أهمية العلاقة الروسية التركية على عدة جوانب رئيسية.
أولاً، فإن تركيا تعتبر لاعباً رئيسياً في الشرق الأوسط، وهو موقع استراتيجي يهم روسيا لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في المنطقة.
ثانياً، تلعب تركيا دوراً حيوياً في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، مما يعزز من أهمية العلاقات الروسية التركية بالنسبة لمصالح روسيا في هذه المناطق.
وثالثاً، فإن التعاون الاقتصادي والأمني بين البلدين يشكل عاملاً مهماً لتحقيق الاستقرار والرخاء في المنطقة.

على الرغم من وجود تاريخ معقد للصراع بين الإمبراطوريتين العثمانية والروسية، إلا أن العلاقات الروسية التركية بدأت تتحسن تدريجياً ابتداءً من عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، فإن الأحداث الأخيرة في سوريا، ولا سيما التدخل العسكري الروسي المباشر في عام ٢٠١٥، زادت من التوتر بين البلدين وجعلت العلاقات تمر بمنعطفات صعبة.

في الفترة الحرجة بعد إسقاط تركيا لطائرة روسية في نوفمبر ٢٠١٥، شهدت العلاقات بين البلدين توتراً متزايداً. إلا أن تقديم الرئيس التركي اعتذاراً لروسيا في يونيو ٢٠١٦، ساهم في إعادة تشغيل العلاقات بين البلدين بشكل سريع. وتمتزج هذه العلاقة بالشراكة النفعية التي تستند إلى المصالح الثنائية في القطاعات الاقتصادية والأمنية والسياسية.

بشكل عام، تظهر العلاقات الروسية التركية توازناً دقيقاً بين التعاون والتنافس، وهو ما يعكس الواقع الجيوسياسي المعقد في المنطقة. ومن المتوقع أن تستمر هذه العلاقة في أن تلعب دوراً محورياً في تشكيل السياسة الروسية في سوريا وغيرها من القضايا الإقليمية المهمة في السنوات القادمة.

تحت ضغط تطورات الأحداث في سوريا، وخاصةً بعد التدخل العسكري الروسي الذي بدأ في سبتمبر عام ٢٠١٥، وجدت العلاقات بين روسيا وتركيا نفسها في مفترق طرق تستدعي من الجانبين اتخاذ خطوات استراتيجية حاسمة. ففي الوقت الذي كانت فيه الأزمة السورية تشكل تحدياً أمنياً وسياسياً عميقاً للبلدين، كان على كل منهما أن يواجه الواقع بجرأة ويتخذ قرارات تعكس التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية.

للروس، كانت الخيارات واضحة وصعبة في الوقت نفسه. فمع تصاعد الصراع في سوريا وتعقيداته المتزايدة، كان على موسكو أن تقرر بين مواصلة توجيه دعمها للنظام

السوري وزيادة تورطها العسكري، أو السعي إلى إيجاد حل دبلوماسي يخرج البلاد من الحرب المستعرة. وبالفعل، كان التدخل الروسي يبلغ ذروته في ذلك الوقت، ولكنه لم يحقق الانتصارات المطلوبة التي كانت تأملها موسكو. بدلاً من ذلك، وجدت نفسها محاصرة في صراع طاحن يبدو لا ينتهي، مما دفعها إلى إعادة النظر في استراتيجيتها وعلاقتها مع اللاعبين الإقليميين، بما في ذلك تركيا.

من جانبها، كانت تركيا تواجه تحديات كبيرة في الساحة السورية، حيث تزايدت المخاوف من تقدم القوات الكوردية المدعومة من الولايات المتحدة على الحدود التركية، إلى جانب الضغوط الأمنية والاقتصادية التي فرضتها الأزمة السورية على البلاد. وفي ظل هذه الظروف، كان لزاماً على أنقرة أن تعيد النظر في سياستها تجاه سوريا، وخاصة تجاه التدخل الروسي.

وهكذا، تم استشعار ضرورة جديدة لإعادة العلاقات الروسية التركية إلى مسارها، لاسيما بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية عام ٢٠١٥ التي أثارت توتراً كبيراً بين البلدين. بعد هذه الحادثة، بادر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتقديم اعتذار رسمي لروسيا، مما فتح الباب أمام فرصة جديدة لإعادة بناء العلاقات.

وهكذا، بدأت الجهود المشتركة بين روسيا وتركيا في سبيل تطبيع العلاقات، وهو ما جعل كل منهما يتجه نحو سياسة تعاونية أكثر بدلاً من التصعيد والصراع المفتوح. ومع مرور الوقت، بات من الواضح أن الاستقرار في سوريا يتطلب تعاوناً فعالاً بين القوى الإقليمية، بما في ذلك روسيا وتركيا، للمساعدة في إيجاد حلول دبلوماسية للأزمة والعمل على إحلال السلام والاستقرار في البلاد.

إن هذا التطور في العلاقات الروسية التركية وتأثيره على السياسة الروسية في سوريا يمثل نقطة تحول هامة، حيث أصبح التعاون بين البلدين يلعب دوراً أساسياً في شكل المستقبل السياسي والأمني في المنطقة. وبهذا، فإن إعادة تطبيع العلاقات بين روسيا وتركيا لم تكن مجرد تغيير سطحي، بل كانت خطوة استراتيجية حكيمة تعكس التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية لكل من البلدين.

ما يتجلى هنا هو تحول استراتيجي في العلاقات الروسية التركية وتأثيرها العميق على ملف سوريا، حيث تجسد هذه العلاقة الجديدة مساراً معقداً ومتشعباً للغاية، يتطلب تفكيكاً دقيقاً للمحددات والتحديات والتوجهات.

أولاً، يظهر أن تركيا لم تعد ترى انسحاب روسيا من سوريا كمصلحة وطنية، بل تفضل التعاون مع موسكو للتصدي لأي فراغ يمكن أن تملأه إيران، ولمنع تقدم القوات الكوردية المدعومة من الولايات المتحدة على الحدود التركية. وهذا يعكس تغيراً كبيراً في تصورات أنقرة للوضع في سوريا وفي المنطقة بشكل عام، حيث تولي الآن الأمن القومي أولوية قصوى في سياستها الخارجية.

ثانياً، من الواضح أن التعاون بين روسيا وتركيا يرتكز على محاولة تحقيق توازن في النفوذ في سوريا، حيث تسعى روسيا لاستخدام التعاون مع تركيا للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة ولتحقيق مصالحها الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، تسعى تركيا لضمان أن مصالحها الأمنية والسياسية تؤخذ في الاعتبار في أي تسوية سياسية مستقبلية للأزمة السورية.

ثالثاً، يظهر أن الروس والأتراك يسعون للتعاون في مكافحة تنظيم "داعش" وضمان وحدة الأراضي السورية والعراقية. ومع ذلك، تبقى التحديات كبيرة في تحقيق تسوية سياسية شاملة للأزمة السورية، حيث يظهر أن المسارات الحالية المدعومة من روسيا وتركيا لم تحقق أي اختراق جوهري حتى الآن.

بشكل عام، يمثل هذا التحول في العلاقات الروسية التركية تطوراً استراتيجياً مهماً يؤثر بشكل كبير على الوضع في سوريا وعلى المشهد الإقليمي بأسره، حيث يتم تشكيل المستقبل السياسي والأمني في المنطقة بواسطة التفاعل المعقد والمتشعب بين القوى الإقليمية والدولية.

في هذا السياق، يعتبر التحالف والتعاون بين روسيا وتركيا في الشأن السوري مؤشراً على تطورات استراتيجية في المنطقة، حيث تتغير ديناميات القوى والتحالفات بما ينعكس على السياسات الخارجية للدول الكبرى. فالعلاقات بين موسكو وأنقرة تمثل حالة فريدة من التعاون والتنافس في آن واحد، حيث يتمثل التنافس في المنافع الاقتصادية والجيوسياسية، في حين يتمثل التعاون في السعي المشترك للحفاظ على الاستقرار في المنطقة ومكافحة التهديدات الإرهابية.

من الجدير بالذكر أن هذا التحول في العلاقات الروسية التركية قد أثر بشكل كبير على ديناميات الصراع في سوريا. فقد أدى التعاون بين البلدين إلى تحقيق تقدم في الجهود الدبلوماسية لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، وهو ما يعكس الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه القوى الإقليمية في تحقيق السلام والاستقرار.

على الرغم من ذلك، يبقى التحدي الرئيسي أمام هذا التحالف هو تحقيق التوازن بين المصالح المتنافسة، حيث تظل هناك خلافات بين البلدين في العديد من القضايا، مثل دعم تركيا للمعارضة السورية وروسيا تأييد للقوات الكوردية في شمال سوريا، بالإضافة إلى التنافس الاقتصادي والطموحات الجيوسياسية في المنطقة.

بشكل عام، يمثل التحالف الروسي التركي تحولاً استراتيجياً هاماً في المشهد الإقليمي، ويعكس تحديثاً في السياسات الخارجية للبلدين، ومن المتوقع أن يظل له تأثير كبير على المستقبل السياسي والأمني في المنطقة لسنوات قادمة.

في ملف العلاقات بين موسكو والكورد، يتضح أن العلاقات بين روسيا والكورد في سوريا لم تحقق تحولاً مفصلياً في السياسة الروسية بشأن المسألة الكوردية. على الرغم من العلاقات التي بنتها موسكو مع الأحزاب والقوى الكوردية في شمال شرق سوريا، لم

تتغير سياسة روسيا بشكل جذري في هذا الصدد. في حين قامت موسكو بالتوسط بين "مجلس سوريا الديمقراطية" بقيادة الكورد ونظام الأسد، إلا أنها أرسلت إشارات ضمنية لأنقرة تشير إلى عدم تصعيد المسألة الكوردية كأولوية في السياسة الروسية في سوريا. بالإضافة إلى ذلك، قدمت موسكو اقتراحات لتنسيق المواقف بين تركيا وإيران في محاربة الجماعات الانفصالية الكوردية في الداخلين التركي والإيراني.

في سياق متصل، بدأت تركيا تظهر انفتاحاً على فكرة دخول جيش الأسد إلى المناطق التي تسيطر عليها "قوات سوريا الديمقراطية"، التي تشكلها بشكل رئيسي "وحدات حماية الشعب" الكردية. هذا التحول قد يعكس تغيراً في موقف تركيا تجاه الكورد، وقد يؤدي إلى توسيع التعاون بين تركيا والنظام السوري على حساب المجموعات الكوردية.

من ناحية أخرى، لا تزال موسكو تحتفظ بتحفظاتها تجاه العمليات التي قام بها الجيش التركي في الشمال السوري، ولكنها لم تدينها بشكل صريح. يمكن تفسير موقف موسكو بأنها تسعى للاستفادة من الصراع بين تركيا و"وحدات حماية الشعب". وقد يؤكد هذا التوجه التعاون الفعلي بين روسيا وتركيا قبل عملية "غصن الزيتون" في عفرين، والذي قد يتواصل في المستقبل.

بشكل عام، لم تحقق روسيا تحولاً استراتيجياً في سوريا يمكن تحويله إلى مكاسب سياسية استراتيجية، وستبقى المكاسب المستقبلية رهناً بالموقف الأمريكي والغربي. ومع استمرار انكفاء الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الملف السوري، من الممكن أن تزداد مكاسب روسيا، في حين ستتقلص المكاسب في حال تغير الموقفان الأمريكي والأوروبي. إن توجه الغرب للاعتراف بوجود مصالح روسية في سوريا يمثل فرصة لموسكو لتعزيز تأثيرها ودورها في المنطقة.

في كل السيناريوهات المستقبلية، يظل لدى روسيا دور مفصلي في تحديد مخرجات أي تسوية سياسية للأزمة السورية. يتضح أن تمتع روسيا بعلاقات جيدة مع تركيا سيعزز من موقفها التفاوضي مع الولايات المتحدة والدول الغربية، فضلاً عن الدول الإقليمية الأخرى المشاركة في الملف السوري. تركيا، بغض النظر عن تراجعها الأخير وتوجهها نحو التطبيع مع نظام الأسد، ستظل لها أيضاً دوراً رئيسياً في المسار السياسي للصراع السوري.

بالطبع، تعترف روسيا وغيرها من الدول المشاركة في الملف السوري بأن تركيا لا تمكن تجاهلها في أي تسوية مستقبلية. يرتبط ذلك بعدة عوامل، بما في ذلك الجوار الإقليمي لتركيا وعلاقتها مع مجموعة واسعة من المعارضة السورية، فضلاً عن وجود القوات التركية في مناطق شمال سوريا واستضافتها لملايين اللاجئين السوريين. بالإضافة إلى ذلك، تظل المسألة الكوردية في سوريا مسألة حساسة لتركيا.

تجدر الإشارة إلى أن الملف السوري كان اختباراً صعباً للعلاقات الروسية التركية، مما استدعى عمليات مساومة معقدة لتفادي المواجهات المباشرة والحفاظ على قنوات الاتصال بين موسكو وأنقرة. على الرغم من التقارب الذي حدث بين تركيا وروسيا بعد

عام ٢٠١٦ في الملف السوري، فإن العلاقات بين البلدين لا تزال تتسم بالتنافس وفقاً للمصالح المتقاطعة بينهما. تقلص أو توسع هذه المصالح يعتمد على العلاقات التركية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعلى سياسات الرئيس أردوغان في التوازن بين العلاقات مع روسيا والعلاقات مع الولايات المتحدة والغرب.

بالمجمل، يتضح أن التوازن بين القوى والمصالح سيظل محوراً رئيسياً في العلاقات الروسية التركية، وقد تستمر التكتيكات المتباينة التي تتبعها تركيا في الملف السوري، بهدف تحقيق مكاسب تخدم مصالحها الوطنية والإقليمية.

هذا التوازن المستمر بين القوى والمصالح يعكس طبيعة العلاقة الدولية المعقدة، حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه وتحقيق تأثير يخدم أهدافه السياسية والاقتصادية. في هذا السياق، تبقى العلاقة بين روسيا وتركيا مثيرة للاهتمام وتتطلب استمرار الحوار والتفاوض المستمرين، حتى في ظل التحديات المتعددة التي تواجهها المنطقة.

بالنهاية، يتبقى السؤال المحوري حول كيفية استغلال كل طرف، روسيا وتركيا، للفرص المتاحة وتجنب المخاطر المحتملة في إطار العلاقات الثنائية المعقدة التي تجمعهما في سياق الأزمة السورية. فهذه العلاقة ليست فقط انعكاساً لتوازن القوى في المنطقة، بل تمثل أيضاً اختباراً لقدرة الطرفين على تجاوز خلافاتهما العميقة والتوصل إلى صيغ تعاون تحقق المصالح المشتركة. فروسيا، التي تسعى إلى تثبيت نفوذها العسكري والسياسي في سوريا، تدرك أهمية التنسيق مع تركيا باعتبارها قوة إقليمية فاعلة تمتلك تأثيراً مباشراً على العديد من الفصائل المعارضة، بالإضافة إلى دورها الجغرافي الاستراتيجي كجسر بين الشرق والغرب. وفي المقابل، ترى تركيا في تعاونها مع روسيا وسيلة لتحقيق أهدافها الأمنية والسياسية في سوريا، خاصة فيما يتعلق بإدارة ملف اللاجئين ومنع إقامة كيان كوردي مستقل على حدودها.

غير أن هذا التعاون لا يخلو من تحديات كبيرة، أبرزها التباين في الرؤى الاستراتيجية بين الطرفين، خاصة حول مصير النظام السوري ومستقبل المناطق الشمالية من البلاد. فبينما تسعى روسيا إلى الحفاظ على النظام وإعادة تأهيله دولياً، تركز تركيا على ضمان مصالحها الأمنية وتعزيز نفوذها في المناطق الحدودية. وهذا التناقض يستدعي من الطرفين إدارة دقيقة للخلافات وتجنب التصعيد الذي قد يقوض إمكانية التعاون.

إذا تمكنت روسيا وتركيا من بناء شراكة قائمة على الحوار المستمر وإيجاد حلول مبتكرة للتحديات المشتركة، فقد تسهم هذه العلاقة في تحقيق خطوات نوعية نحو الاستقرار الإقليمي. وهذا يتطلب من الطرفين تقديم تنازلات متبادلة، مثل تعزيز التنسيق العسكري في مناطق النفوذ المختلفة أو العمل على مبادرات مشتركة لإعادة الإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية في سوريا. كذلك، يمكن لتعاونهما أن يمتد إلى تشكيل إطار أوسع للتفاهم الإقليمي، يشمل أطرافاً أخرى مثل إيران ودول الخليج، مما يفتح المجال لجهود دبلوماسية أكثر شمولاً.

ومع ذلك، يبقى النجاح مرهوناً بمدى قدرة روسيا وتركيا على تجاوز العوامل التي تهدد العلاقة بينهما، مثل الضغوط الخارجية من القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، أو المنافسة الجيوسياسية في مناطق أخرى. إذا استطاع الطرفان تحقيق توازن دقيق بين التنافس والتعاون، وتعزيز الثقة المتبادلة في إدارة الملفات الحساسة، فإن علاقتهما قد تتحول إلى نموذج يحتذى به لحل الأزمات الإقليمية عبر الشراكة والتفاهم، بدلاً من الصراع والمواجهة. في نهاية المطاف، يمكن لهذه العلاقة أن تكون مفتاحاً لتحقيق سلام مستدام في سوريا، وضمان مستقبل أكثر استقراراً لدول المنطقة على المستويين الإقليمي والدولي.

في سياق العلاقة المعقدة بين روسيا وتركيا بشأن الأزمة السورية، يبدو أن المستقبل يحمل فرصاً وتحديات متشابكة. من جهة، تمثل المصالح المشتركة بين الطرفين أساساً لتعزيز التعاون، خاصة فيما يتعلق بإدارة المناطق المتنازع عليها وتحقيق الاستقرار الأمني. ومن جهة أخرى، تظل الخلافات الاستراتيجية، مثل الموقف من النظام السوري ومستقبل القوى الكوردية، تهديداً دائماً لقدرة الطرفين على بناء شراكة مستدامة. وفي ظل ضغوط إقليمية ودولية متزايدة، ستحتاج موسكو وأنقرة إلى صياغة مقاربات أكثر مرونة وبراغماتية للتعامل مع التحديات الناشئة، ما قد يفتح الباب أمام تحول نوعي في مسار العلاقات الثنائية وتأثيرهما على مستقبل سوريا والمنطقة بأسرها.

خامساً: تأثير الحرب الأوكرانية في السياسة الروسية في سوريا

تُعدُّ الحرب الأوكرانية التي اندلعت في فبراير ٢٠٢٢ واحدة من أبرز الأحداث الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين، حيث أعادت تشكيل العلاقات الدولية وأثرت بشكل عميق على موازين القوى العالمية. لقد دفعت هذه الحرب روسيا إلى مواجهة مباشرة مع الغرب، في صراع تتداخل فيه المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية، مما خلق تداعيات بعيدة المدى لم تقتصر على حدود أوكرانيا فحسب، بل امتدت لتشمل مناطق نفوذ موسكو التقليدية، بما في ذلك الشرق الأوسط وسوريا على وجه التحديد.

لطالما مثّلت سوريا ساحةً مركزية لسياسات الكرملين الإقليمية والدولية، حيث أدى التدخل الروسي المباشر في الأزمة السورية منذ عام ٢٠١٥ إلى إعادة تشكيل مسار الحرب الأهلية هناك. وفي حين أن الهدف الأساسي من هذا التدخل كان إنقاذ نظام الأسد من الانهيار، فإن الأبعاد الأوسع لهذا الحراك لا يمكن فصلها عن تطلعات روسيا إلى استعادة دورها كقوة عالمية، خاصة بعد أزمة ضم شبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤ وما أعقبها من عقوبات غربية شديدة.

مع اندلاع الحرب الأوكرانية، ازدادت أهمية سوريا في الاستراتيجية الروسية، ليس فقط كقاعدة نفوذ عسكري وسياسي، بل أيضاً كأداة رئيسة لتعزيز الموقف الروسي في مواجهة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وسرعان ما أصبحت السياسة الروسية في سوريا متشابكة مع حسابات موسكو في الحرب الأوكرانية، إذ حاولت روسيا استخدام الملف السوري كورقة ضغط في المفاوضات الدولية، مستغلةً الساحة السورية كمنصة لإظهار قوتها وقدرتها على إدارة أزمات متعددة في آن واحد.

لكن هذا الربط بين الملفين لم يكن خالياً من التحديات. فبينما تسعى روسيا إلى تحقيق مكاسب استراتيجية في أوكرانيا، تواجه في سوريا تعقيدات إقليمية ودولية، منها تنافس النفوذ مع قوى مثل إيران وتركيا، وتزايد الضغوط الاقتصادية نتيجة العقوبات الغربية، فضلًا عن التكلفة المتصاعدة للوجود العسكري الروسي في الشرق الأوسط.

من هذا المنطلق، تمثل العلاقة بين الحرب الأوكرانية والسياسة الروسية في سوريا نموذجاً لفهم ديناميات القوة والتفاعل بين الساحات الإقليمية والدولية. في هذه الدراسة، نُسلّط الضوء على كيفية تأثر السياسة الروسية في سوريا بتداعيات الحرب الأوكرانية، بدءاً من أهداف موسكو في المنطقة، مروراً بالأوراق التي تحاول استخدامها لتعزيز نفوذها العالمي، وانتهاءً بالتحديات التي تواجهها في ظل تغير موازين القوى الدولية والإقليمية.

إن فهم هذا التداخل بين الحرب الأوكرانية والسياسة الروسية في سوريا يُمكننا من استيعاب مدى تعقيد الأزمات الدولية الحالية، حيث لا تُدار الصراعات بمعزل عن بعضها البعض، بل تتشابك لتشكل شبكة متداخلة من المصالح والتحديات التي تُعيد رسم خريطة السياسة العالمية.

لا شك أن التدخل الروسي في سوريا عام ٢٠١٥ جاء في سياق أزمات دولية وإقليمية متشابكة، حيث باتت سوريا محطة رئيسة لتعزيز النفوذ الروسي وإعادة تشكيل دور موسكو كقوة عالمية مؤثرة. مع اندلاع الحرب الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢، أصبح من الواضح أن هذه الحرب لم تُؤثر فقط على الوضع الأوروبي-الأوكراني، بل امتدت تداعياتها لتنعكس على السياسة الروسية في سوريا، ما جعل الساحة السورية جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى مواجهة الغرب وفرض شروط الكرملين على المسرح الدولي.

١- الحرب الأوكرانية وتكريس الارتباط بين الملفات الدولية

الحرب الأوكرانية كشفت عن تطلعات روسيا لتعزيز أوراقها التفاوضية عبر ربط الملفات الدولية المختلفة، ومنها الملف السوري. فالنخبة السياسية الروسية، التي شعرت بالعزلة الدولية وتصاعد العقوبات الاقتصادية عليها، استخدمت سوريا كورقة ضغط أساسية.

• **الملف السوري كأداة تفاوضية:** رأت موسكو في سوريا أداة لتعزيز موقعها على طاولة المفاوضات الدولية بشأن أوكرانيا. فالوجود العسكري الروسي في سوريا منحها عمقاً استراتيجياً في الشرق الأوسط، وجعلها لاعباً لا يمكن تجاوزه في أزمات إقليمية كبرى مثل ملف اللاجئين ومكافحة الإرهاب.

• **تكامل السياسة بين الجبهتين:** لم يكن الملف السوري بمعزل عن الحرب الأوكرانية. فبينما يسعى الغرب إلى تقويض النفوذ الروسي في أوروبا عبر دعم أوكرانيا، تمسكت روسيا بدورها الفاعل في سوريا كوسيلة لإظهار قدرتها على إدارة أزمات متعددة، وفرض توازن قوى يُمكّنها من استغلال نقاط ضعف الغرب.

٢- تكاليف منخفضة، عوائد استراتيجية

رغم الضغوط الاقتصادية التي تواجهها موسكو بسبب الحرب الأوكرانية والعقوبات الغربية، فإن الكرملين وجد في التدخل السوري نموذجاً منخفض التكلفة لتحقيق عوائد سياسية واستراتيجية ضخمة.

• **تعزيز النفوذ الإقليمي:** الوجود الروسي في سوريا يمثل نقطة ارتكاز للنفوذ الروسي في الشرق الأوسط، ويُعد ضرورياً لموسكو لضمان بقاء نظام الأسد كحليف استراتيجي، ولتأمين وصولها إلى البحر المتوسط عبر قاعدة طرطوس.

• **التأثير على المعادلة الأوروبية:** استغلت روسيا ورقة اللاجئين السوريين للضغط على أوروبا. ففي ظل التوترات الناتجة عن الحرب الأوكرانية، زادت مخاوف الغرب من موجات لجوء جديدة قد تُفاقم الأزمات الداخلية للدول الأوروبية.

٣- الاستراتيجيات الروسية في ظل الحرب الأوكرانية

الحرب الأوكرانية دفعت روسيا إلى تبني مقاربة أكثر صلابة في سوريا، تركزت على النقاط التالية:

• **تعزيز العلاقات مع الحلفاء المحليين والإقليميين:** استمرت روسيا في دعم نظام الأسد، وأعادت تموضع قواتها في بعض المناطق لتقليل تكاليف الحرب. كما سعت إلى تعزيز تحالفها مع إيران واستثمار التوترات بين تركيا والأكراد لضمان تحقيق مكاسب سياسية.

• **إظهار القوة أمام الغرب:** التدخل الروسي في سوريا بات رسالة دائمة للغرب بأن موسكو لا تزال قادرة على التأثير في الأزمات الدولية، رغم استنزافها في أوكرانيا.

• **البحث عن تسوية سياسية:** رغم تمسك روسيا بوجودها العسكري في سوريا، إلا أن الحرب الأوكرانية دفعتها لإبداء مرونة في مناقشة تسوية سياسية للأزمة السورية، مع محاولة مقايضة ذلك بتنازلات غربية في أوكرانيا. ومع ذلك، رفضت الولايات المتحدة وأوروبا هذا الربط، معتبرة أن الأزمة الأوكرانية تُعد أولوية أمنية قصوى.

٤- التحديات الروسية في سوريا بعد الحرب الأوكرانية

ورغم ما سبق، تواجه روسيا تحديات متزايدة في سوريا، أبرزها:

• **التنافس الإقليمي والدولي:** مع تصاعد النفوذ الإيراني والتركي في سوريا، تجد موسكو نفسها في سباق معقد للحفاظ على دورها الحاسم.

• **التكاليف الاقتصادية والسياسية:** الحرب الأوكرانية استنزفت الاقتصاد الروسي بشكل كبير، ما قد يؤدي إلى تقليص الموارد المخصصة للوجود العسكري والدعم السياسي في سوريا.

• **تصاعد الضغط الدولي:** مع استمرار العقوبات الغربية، باتت موسكو عرضة لمزيد من العزلة، مما يزيد من صعوبة تحقيق مكاسب استراتيجية طويلة الأمد في سوريا.

خلاصة، في النهاية، أثبتت الحرب الأوكرانية أن السياسة الروسية في سوريا ليست مجرد تدخل إقليمي، بل هي جزء من رؤية استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز مكانة موسكو كقوة عظمى. ومع ذلك، فإن قدرة روسيا على الحفاظ على نفوذها في سوريا ستعتمد على مدى نجاحها في تحقيق توازن بين التكلفة الاقتصادية والسياسية للحرب الأوكرانية، ومكاسبها الاستراتيجية في الشرق الأوسط. هذا الربط بين الملفات الدولية يعكس قدرة موسكو على التكيف مع الأزمات، ولكنه يضعها في مواجهة تحديات مستمرة قد تُغير معادلات النفوذ الإقليمي والدولي.

وفي الإطار العام يمكن أن تؤثر مجريات الحرب الأوكرانية في الدور الروسي في سوريا، خاصة التدخل العسكري، ضمن سيناريوهين اثنين:

السيناريو الأول: تأثير الحرب الأوكرانية على النفوذ الروسي في سوريا

في ضوء استمرار الصراع في أوكرانيا وتداعياته، يبرز سيناريو محتمل يتمثل في تراجع النفوذ الروسي في سوريا نتيجة للضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها

موسكو. هذا السيناريو يُبنى على فرضية تعرض القوات الروسية لانتكاسة كبيرة في أوكرانيا، مما قد يضعف قدرتها على الحفاظ على تدخلها العسكري والدبلوماسي في سوريا. ومع ذلك، فإن تحقق هذا السيناريو يواجه تحديات حقيقية، منها التحصينات العسكرية الروسية في أوكرانيا وظهور بوادر التململ الغربي إزاء كلفة دعم كييف.

- العوامل المساهمة في ضعف السيناريو

١- التحديات الغربية:

• تواجه الدول الغربية صعوبات متزايدة في الاستمرار بدعمها العسكري والاقتصادي لأوكرانيا. هذه الصعوبات تفاقمت بسبب تعدد الأزمات، مثل انخراط الولايات المتحدة في دعم إسرائيل بعد معركة "طوفان الأقصى"، وما قد يترتب على ذلك من تراجع الدعم المقدم لأوكرانيا.

• الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي بشأن السياسة المتبعة تجاه روسيا والحرب في أوكرانيا تُضعف الإجماع الغربي، مما يصب في مصلحة الكرملين.

• تحذيرات الخبراء العسكريين الغربيين من مخاطر تحول الصراع إلى "حرب خنادق" طويلة الأمد قد تؤدي إلى إنهاك الأطراف المتصارعة، مع استمرار تفوق روسيا في الخطوط الدفاعية التي أنشأتها.

٢- غياب المواجهة المباشرة مع الناتو:

• رغم تصعيد التوترات، تبقى احتمالية وقوع مواجهة مباشرة بين روسيا وحلف الناتو مستبعدة، نظراً لتبعاتها الكارثية على الأمن العالمي.

• يُظهر الغرب حرصاً على ضبط حجم ونوعية دعمه العسكري لأوكرانيا، بحيث لا يدفع الصراع إلى نقطة اللاعودة.

- انعكاسات السيناريو على النفوذ الروسي في سوريا

في حال تراجع النفوذ الروسي نتيجة ضغوط الحرب الأوكرانية، قد تُضطر موسكو إلى تعديل سياساتها في سوريا، وذلك من خلال:

١- التفاوض مع الغرب:

• يمكن لروسيا أن تقدم تنازلات في الملف السوري لتحسين موقفها التفاوضي في أوكرانيا، مع الحفاظ على خطوطها الحمراء الأساسية مثل بقاء مؤسسات النظام الأمنية والعسكرية.

• التنازلات قد تكون جزئية أو رمزية، مثل تعديل بعض الشخصيات السياسية دون المساس بجوهر النظام.

٢- تعزيز التحالفات الإقليمية:

• قد تعتمد روسيا على أطراف إقليمية مثل تركيا، والسعودية، والإمارات، لتلعب دور الوساطة مع الغرب، مع تقديم مزايا لهذه الدول على حساب تقليل التزاماتها في سوريا.

٣- ضمان استمرار القواعد العسكرية:

• من غير المرجح أن تتخلى روسيا عن قواعدها العسكرية، لا سيما قاعدة طرطوس، التي تُعد عنصراً استراتيجياً في سياستها الشرق أوسطية.

• قد يتحول دور القواعد الروسية ليشمل دعم النفوذ الروسي في إفريقيا، مما يعزز ارتباطها بالاستراتيجية طويلة الأمد لموسكو.

- مآلات السيناريو على المدى الطويل

حتى في حال تحقق هذا السيناريو، فإن روسيا ستسعى جاهدة للحفاظ على وجودها في سوريا بأقل التكاليف الممكنة، مع التأكيد على أولوية الملف الأوكراني باعتباره مسألة وجودية لها. بالمقابل، ستظل السياسة الروسية في سوريا أداة ضغط تستخدمها موسكو لتحقيق مكاسب استراتيجية في صراعها مع الغرب، مع استبعاد أي تنازل جذري من شأنه أن يهدد نفوذها أو هيبتها كقوة عالمية.

السيناريو الثاني: استمرار النفوذ الروسي في سوريا والاحتفاظ بالوجود العسكري

في إطار الصراع المستمر في أوكرانيا وتداعياته المتسارعة، يبرز سيناريو آخر يرى أن النفوذ الروسي في سوريا لن يتأثر بشكل كبير، وأن موسكو ستتمكن من الحفاظ على وجودها العسكري في البلاد دون الحاجة إلى تغيير جذري في سياساتها. هذا السيناريو يعتمد على مجموعة من العوامل السياسية والعسكرية التي تساهم في تعزيز قدرة روسيا على مواصلة الضغط وفرض التسويات التي تخدم مصالحها في سوريا، خاصة في ظل استمرار الجمود الدولي في الملف السوري وتراجع الاهتمام العالمي بسبب التركيز على الحرب الأوكرانية والعدوان الإسرائيلي المستمر على غزة.

- العوامل المساهمة في تعزيز هذا السيناريو:

١- فشل الهجوم الأوكراني المعاكس:

• في صيف ٢٠٢٣، فشل الهجوم الأوكراني المعاكس في تحقيق الأهداف التي كانت تأمل كييف في الوصول إليها، حيث عجزت القوات الأوكرانية عن اختراق الدفاعات الروسية والتقدم بشكل ملموس. هذا الفشل أسهم في تعزيز قدرة موسكو على استكمال حربها في أوكرانيا، كما أنه أدى إلى تعزيز مكانتها الدولية في هذا السياق.

٢- التراجع الدولي في الاهتمام بالملف السوري:

• تصاعد الحرب في أوكرانيا وتركز الانتباه الدولي على تطورات العدوان الإسرائيلي في غزة أسهم في تراجع الاهتمام بالملف السوري، مما أعطى روسيا فرصة للاحتفاظ بموقعها المتقدم في سوريا دون ضغط خارجي قوي يدفعها لتغيير سياساتها.

٣- الخلافات الداخلية في أوكرانيا:

• في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الأوكرانية تتوقع دعماً حاسماً من الغرب، فإن تصاعد الخلافات الداخلية بين الأوكرانيين، خاصة في الأقاليم الجنوبية والشرقية، جعل

من الصعب الحفاظ على الإجماع الداخلي، ما ساعد في دفع بعض الأوكرانيين إلى قبول بعض الامتيازات الروسية. هذا التراجع في الحماسة الأوكرانية يعزز من موقف روسيا ويزيد من قدرتها على تمديد سيطرتها العسكرية والسياسية.

٤- العجز الغربي عن تغطية احتياجات أوكرانيا العسكرية:

• على الرغم من الدعم الكبير الذي تقدمه الدول الغربية لأوكرانيا، فإن الصناعة العسكرية الغربية لا تستطيع تلبية احتياجات أوكرانيا بالقدر المطلوب، الأمر الذي دفع أوكرانيا لتقبل بعض الانتصارات الروسية على الأرض. هذا العجز يجعل روسيا في موقف أكثر قوة، حيث تثبت قدرتها على الصمود عسكرياً والتمدد في الأراضي الأوكرانية.

٥- القدرة على التكيف مع الإدارة الأمريكية تحت قيادة ترامب:

• إذا عاد دونالد ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة، فمن المرجح أن يعتمد على سياسة "ابتزاز" حلفائه الأوروبيين للحصول على المزيد من الصفقات والتمويلات، مما قد يؤدي إلى تراجع الدعم الغربي لأوكرانيا وزيادة منسوب الاستجابة الروسية في المنطقة. هذه الديناميكيات تعطي موسكو فرصة إضافية للتمدد في أوكرانيا، وهو ما سينعكس بشكل إيجابي على نفوذها في سوريا.

٦- القدرة الاقتصادية والعسكرية الروسية:

• روسيا نجحت في تثبيت أقدامها العسكرية في أوكرانيا، وقدرتها على تحويل اقتصادها إلى اقتصاد عسكري يتيح لها دعم عملياتها العسكرية في عدة جبهات. هذا التحول يعزز من قدرتها على الاستمرار في تدخلاتها العسكرية في سوريا دون التأثير الكبير على قدرتها الاقتصادية أو العسكرية.

- ملامح هذا السيناريو في سوريا:

١- استمرار الجمود السياسي في سوريا:

• في هذا السيناريو، سيستمر الجمود الذي يطبع الملف السوري حالياً، حيث ستعمل روسيا على إعاقة أي جهود دولية للوصول إلى تسوية سياسية، كما فعلت في كثير من الأحيان في تعطيل جلسات اللجنة الدستورية.

• ستستمر موسكو في دعم مسارات "أستانا" و"سوتشي" كبدائل لمسار جنيف الأممي، حيث تعتبر هذه المسارات أكثر توافقاً مع مصالحها في سوريا.

٢- التمسك ببشار الأسد:

• ستظل موسكو متمسكة بورقة بشار الأسد، حيث تسعى لتوظيفه في صراعها المستمر مع الغرب، خاصة مع التوترات التي تشهدها المنطقة. فروسيا تدرك أن بقاء الأسد في السلطة يخدم مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، لاسيما فيما يتعلق بالحفاظ على وجودها العسكري في سوريا.

٣- مواصلة وجود القواعد العسكرية الروسية:

• القواعد العسكرية الروسية في سوريا، مثل قاعدة حميميم الجوية وقاعدة طرطوس البحرية، ستظل محورية في الاستراتيجية العسكرية الروسية في الشرق الأوسط. حتى

إذا طرأت تغييرات على النظام السوري، ستظل موسكو متمسكة بوجودها العسكري في سوريا بما يتماشى مع مصالحها في البحر الأبيض المتوسط، خاصة فيما يتعلق بالقواعد البحرية التي تُعد جزءاً من استراتيجيتها طويلة الأمد في المنطقة.

٤- تحديات النظام السوري الاقتصادية:

• رغم هذا السيناريو المطمئن للوجود العسكري الروسي، تظل التحديات الاقتصادية التي يواجهها النظام السوري قائمة، حيث يعاني النظام من أزمة اقتصادية خانقة، والتي انعكست في حراك السويداء والاحتجاجات الشعبية في بعض المناطق. رغم الدعم العسكري الروسي، فإن موسكو تجد نفسها في مواجهة معضلة القدرة على انتشال النظام السوري من أزماته الاقتصادية.

• ستستمر موسكو في محاولة دعم النظام السوري مالياً، ولكن في ظل عجزها عن تأمين شركاء دوليين لدعم عملية إعادة الإعمار، قد تجد نفسها مضطرة إلى إعادة النظر في بعض مواقفها، خصوصاً في حال استمرار التشدد الأمريكي في فرض العقوبات على النظام السوري.

- آفاق السيناريو على المدى الطويل:

• استمرار حالة الجمود والتعقيد السياسي: في هذا السيناريو، من المحتمل أن تبقى سوريا في حالة من الجمود السياسي الذي يطبع الوضع الحالي، حيث ستواصل روسيا العمل على تعزيز وجودها العسكري وتحقيق مكاسب سياسية مستدامة دون أن تخضع لأي ضغوط دولية تغير المسار الذي رسمته لها.

• صعوبة التسوية الشاملة: لا تبدو التسوية السياسية في الأفق، حيث أن روسيا ستستمر في عرقلة أي حل سياسي يتضمن تنازلات كبيرة في ما يتعلق بمصير بشار الأسد.

• إعادة النظر في سياسات روسيا الاقتصادية: ومع تعثر خطط روسيا في تحسين الوضع الاقتصادي في سوريا، قد تضطر موسكو إلى إعادة النظر في استراتيجيتها الاقتصادية في البلاد، مع التركيز على رفع مستوى التفاهم مع الحلفاء الإقليميين لتحقيق استقرار سياسي و اقتصادي نسبياً في سوريا.

سادساً: استشراف مستقبل السياسة الروسية في سوريا

منذ اندلاع الثورة السورية، ظهرت روسيا كلاعب رئيسي يسعى إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي والجيوسياسي في سوريا، عبر اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد تمزج بين التدخل العسكري والدبلوماسية النشطة والضغوط الاقتصادية. هدفت هذه المقاربة إلى تحقيق هدفين استراتيجيين متكاملين: أولاً، منع انهيار نظام بشار الأسد الذي يمثل حجر الزاوية في شبكة التحالفات الروسية في الشرق الأوسط، وحليفاً يمكن الاعتماد عليه لضمان استمرار الوجود الروسي في منطقة البحر المتوسط. وثانياً، تعزيز السيطرة الروسية على الملف السوري وتحويله إلى ورقة ضغط تُستخدم في مواجهة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبناء منصة استراتيجية لإعادة توازن النفوذ الدولي بما يخدم الطموحات الروسية.

ورغم الادعاءات المتكررة التي أطلقتها موسكو حول تبنيها مقاربة سياسية تسعى إلى حل الأزمة السورية من خلال الحوار، ووقف الحسم العسكري، وإطلاق مسارات دستورية وانتخابية تؤدي إلى تشكيل دولة ديمقراطية، فإن هذه الطروحات بقيت محصورة في إطار التصريحات النظرية، بينما عكست السياسات العملية الروسية اهتماماً مركزياً بضمان مصالحها الاستراتيجية. فالواقع يشير إلى أن موسكو استخدمت الملف السوري كأداة لتعزيز حضورها في مواجهة الغرب، دون التزام حقيقي بمبادئ التسوية السياسية الشاملة، مما يعكس قابلية روسيا للمساومة على مصير نظام الأسد إذا ما تعارض بقاؤه مع تحقيق مكاسب استراتيجية أكبر.

وفي هذا السياق، تبرز الديناميات السياسية والميدانية كعوامل مؤثرة في إمكانية إجراء تغييرات مستقبلية في الموقف الروسي تجاه سوريا. فبينما تبدو موسكو ملتزمة بمسارها الحالي في ظل غياب ضغوط جدية، فإن التحولات الإقليمية والدولية قد تفرض عليها مراجعات جديدة تتماشى مع مستجدات المشهد السياسي، خاصة في حال تصاعد الأزمات الاقتصادية للنظام السوري، أو تطورت مواقف القوى الدولية الفاعلة، بما في ذلك الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، تجاه الملف السوري.

- التكتيك الروسي بين الاستقرار والتغيير

رغم نجاح روسيا في تثبيت نظام الأسد عسكرياً، إلا أن ملف إحكام قبضتها على سوريا كأداة لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي يبدو أكثر أهمية في العقيدة الجيوسياسية الروسية. ومن هنا يظهر أن التدخل العسكري الروسي، الذي بدأ في ٢٠١٥، لم يكن مجرد دعم للنظام السوري، بل كان جزءاً من استراتيجية أوسع لتعزيز مكانة روسيا كقوة عظمى في النظام الدولي.

ورغم الثبات الظاهري للسياسة الروسية تجاه سوريا، إلا أن عدة تطورات قد تدفع الكرملين لإعادة تقييم مواقفه:

١. الأزمة الاقتصادية في مناطق النظام وتأثيراتها المحتملة على السياسة الروسية:
تشهد مناطق سيطرة النظام السوري أزمة اقتصادية غير مسبوقة، تتجلى في ارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية، وانهيار سعر صرف الليرة السورية، مما أضاف أعباء هائلة على المواطن السوري في ظل نقص الخدمات الأساسية وتراجع الدعم الحكومي. هذه الأوضاع دفعت إلى اندلاع مظاهرات شعبية واسعة في محافظات مثل السويداء ودرعا، حيث بدأت الاحتجاجات بمطالب معيشية سرعان ما تطورت إلى شعارات سياسية تطالب بالتغيير الجذري وإسقاط النظام.

هذه الأزمة المتفاقمة تُلقي بظلالها على الموقف الروسي من الملف السوري، حيث تجد موسكو نفسها أمام معضلة متنامية. فمن جهة، يشكل استمرار الأوضاع الاقتصادية المتدهورة تهديداً لاستقرار النظام الذي عملت روسيا جاهدة للحفاظ عليه كحليف استراتيجي. ومن جهة أخرى، فإن تقديم حلول اقتصادية شاملة يتطلب استثمارات ضخمة ومشاركة دولية واسعة في إعادة الإعمار، وهو أمر تصطدم به روسيا نظراً للعقوبات الغربية المفروضة على النظام السوري، وضعف التوافق الدولي بشأن شروط تسوية الأزمة.

في هذا السياق، يمكن للأزمة الاقتصادية أن تصبح عاملاً دافعاً لتغيير في الموقف الروسي، خاصة إذا رافقتها ضغوط دولية متزايدة. إذ قد تجد موسكو نفسها مضطرة لتقديم تنازلات سياسية، سواء عبر الدفع نحو تسوية أكثر جدية مع المعارضة السورية، أو عبر قبول شروط المجتمع الدولي المتعلقة بإطلاق عملية انتقال سياسي كشرط أساسي لإعادة الإعمار.

كما أن تصاعد الأزمة قد يعزز من عزلة النظام السوري إقليمياً ودولياً، وهو ما يضع مزيداً من الضغوط على الكرملين للحفاظ على مكاسبه الجيوسياسية في سوريا دون أن يغرق في عبء دعم نظام منهار اقتصادياً. ولذلك، قد تتحول المعضلة الاقتصادية إلى نقطة تحول تضطر روسيا من خلالها إلى إعادة تقييم استراتيجيتها، سواء من خلال زيادة دعمها للنظام لمحاولة احتواء الأزمة، أو عبر قبول ترتيبات سياسية جديدة تحفظ لها دورها في الملف السوري دون التورط في تحمل الأعباء الاقتصادية للنظام بمفردها.

٢. عودة الحراك الشعبي وتأثيره على الموقف الروسي:
رغم محدودية المظاهرات المناهضة للنظام جغرافياً حتى الآن، إلا أن عودتها في محافظات مثل السويداء ودرعا تحمل دلالات سياسية عميقة قد تغيّر ديناميات الصراع السوري بشكل جوهري. هذه الاحتجاجات، التي بدأت بمطالب اقتصادية سرعان ما تحوّلت إلى شعارات سياسية جريئة تطالب بإسقاط النظام، تعكس تصاعد الغضب الشعبي ضد حكم بشار الأسد، خاصة في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية واستمرار سياسات القمع الأمني.

إذا توسعت رقعة هذه الحركات الاحتجاجية لتشمل مناطق جديدة، وخصوصاً في مناطق سيطرة النظام التي ظلت هادئة نسبياً خلال سنوات الحرب، فإن ذلك سيعيد تشكيل مشهد الصراع الداخلي، ما يضع روسيا أمام معضلة جديدة. بالنسبة لموسكو، التي استثمرت عسكرياً وسياسياً بشكل كبير في دعم النظام، فإن استقرار الأسد كان جزءاً رئيسياً من استراتيجيتها للحفاظ على نفوذها في الشرق الأوسط. ولكن عودة الحراك الشعبي قد تضغط على الكرملين لاتخاذ مواقف أكثر مرونة.

من المحتمل أن يفرض هذا الواقع الجديد على روسيا إعادة النظر في دعمها غير المشروط للنظام، خاصة إذا رافق الحراك الشعبي تحولات في مواقف القوى الدولية والإقليمية. على سبيل المثال، قد تستغل الدول الغربية والإقليمية هذه التطورات لإعادة دفع ملف التسوية السياسية، ما يزيد من الضغوط على موسكو للموافقة على ترتيبات سياسية تتجاوز مجرد الحفاظ على الأسد في السلطة.
وفي هذا الإطار، قد تجد روسيا نفسها أمام خيارات معقدة. فمن جهة، قد تحاول موسكو احتواء الغضب الشعبي عبر دفع النظام لتقديم تنازلات سياسية محدودة أو تحسين الظروف الاقتصادية، لكنها قد تصطدم برفض النظام لأي إصلاح جدي. ومن جهة أخرى، قد تختار روسيا المراهنة على إعادة هيكلة المشهد السياسي السوري بطريقة تُبقي نفوذها قائماً ولكن بمرونة أكبر، عبر قبول مبادرات إقليمية أو دولية تنطوي على تغيير في تركيبة الحكم.

عودة الحراك الشعبي ليست مجرد تحدٍّ داخلي للنظام، بل هي اختبار لقدرة موسكو على التعامل مع متغيرات غير متوقعة قد تهدد مكاسبها الاستراتيجية، ما قد يدفعها لإعادة ترتيب أولوياتها في الملف السوري بناءً على الموازنة بين الحفاظ على نفوذها الجيوسياسي واحتواء تداعيات أي تصعيد داخلي محتمل.

٣. تغيير قواعد الاشتباك العسكري وتأثيره على الاستراتيجية الروسية:
جاءت سيطرة روسيا على الملف السوري كنتيجة مباشرة لتكتيكات عسكرية وسياسية مدروسة، عززت نفوذها الجيوسياسي في الشرق الأوسط. فقد أسهم التدخل العسكري الروسي، الذي بدأ عام ٢٠١٥، في قلب موازين القوى لصالح نظام بشار الأسد، عبر تكثيف العمليات الجوية والدعم اللوجستي الممنهج. ومع ذلك، فإن أي تحول في قواعد الاشتباك العسكري، سواء نتيجة عودة المعارضة المسلحة أو بفعل ضغوط دولية تجعل الوجود العسكري الروسي أكثر كلفة، قد يضع الكرملين أمام تحديات جديدة.

أ. احتمالات عودة المعارضة المسلحة:
إن أي عودة قوية للمعارضة المسلحة، لا سيما في مناطق استراتيجية مثل الشمال الغربي أو الجنوب السوري، قد تؤدي إلى تقويض الاستقرار النسبي الذي حققته روسيا خلال السنوات الماضية. في حال تمكنت المعارضة من الاستفادة من الانقسامات داخل النظام أو من الدعم الإقليمي والدولي المتزايد، قد تجد موسكو نفسها أمام جبهة مفتوحة تستنزف مواردها العسكرية وتضعف موقفها التفاوضي.

ب. ضغوط دولية متزايدة:
قد يؤدي التصعيد الدولي ضد روسيا نتيجة الحرب في أوكرانيا إلى محاولات غربية لتحويل سوريا إلى ساحة مواجهة غير مباشرة مع موسكو. على سبيل المثال، قد تتجه الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى دعم فصائل معارضة أو تحفيز القوى الكوردية لتحدي السيطرة الروسية في مناطق معينة. هذا السيناريو قد يجعل التواجد العسكري الروسي مكلفاً من الناحية الاقتصادية والسياسية، خاصة في ظل العقوبات الغربية التي تضغط على الاقتصاد الروسي.

ت. التأثير على قواعد الاشتباك الحالية:
تغيّر قواعد الاشتباك العسكري يمكن أن يشمل استهدافاً مباشراً أو غير مباشر للوجود الروسي. قد تُبنى هذه التحركات على تنسيق دولي أو إقليمي، مما يزيد من تعقيد المشهد. على سبيل المثال، قد تؤدي زيادة الضربات الإسرائيلية على مواقع إيرانية في سوريا إلى تصعيد يجرّ روسيا إلى مواقف حرجة، خاصة إذا تأثرت مصالحها أو قواتها بشكل مباشر.

ث. تكاليف التواجد العسكري الروسي:
إن استمرار التواجد العسكري الروسي في سوريا يعتمد إلى حد كبير على حسابات التكلفة والفائدة. حتى الآن، استطاعت موسكو الحفاظ على تكلفة منخفضة نسبياً، سواء من حيث الخسائر البشرية أو الدعم اللوجستي. لكن أي تحوّل في ديناميات الصراع أو تصعيد جديد قد يجعل من الصعب على روسيا تبرير استمرار تدخلها العسكري، لا سيما في ظل التحديات الداخلية التي تواجهها بسبب الحرب في أوكرانيا.

- الخيارات الروسية
أمام هذه السيناريوهات، قد تلجأ روسيا إلى عدة خيارات:

أ- تعزيز العمليات العسكرية:
الرد بتكثيف العمليات العسكرية لدعم النظام ومحاولة إعادة فرض الاستقرار، وهو خيار قد يزيد من تعقيد الوضع ويعمّق تورط موسكو في صراع مكلف.

ب- التفاوض وتخفيف التصعيد:
الانخراط في مفاوضات دولية لتخفيف التصعيد ومحاولة تأمين مصالحها عبر تسويات سياسية، خصوصاً إذا شعرت بأن الكلفة السياسية والعسكرية باتت أكبر من قدرتها على التحمل.

ج- إعادة تقييم أولوياتها الجيوسياسية:
إعادة النظر في مدى أهمية الملف السوري ضمن أولوياتها الجيوسياسية الأوسع، خاصة إذا وجدت نفسها أمام ضغوط دولية مركّزة في مناطق أخرى مثل أوكرانيا.

الخلاصة، أي تغير في قواعد الاشتباك العسكري في سوريا يحمل في طياته تداعيات استراتيجية عميقة على التواجد الروسي. فبينما سعت موسكو لتحقيق مكاسب طويلة الأمد عبر دعم النظام، قد تجد نفسها مضطرة لإعادة النظر في سياساتها حال تغيرت موازين القوى على الأرض، ما قد يضع مستقبل النفوذ الروسي في سوريا أمام منعطف جديد.

٤. تعميق العزلة الاقتصادية والدبلوماسية وتأثيرها على الاستراتيجية الروسية:
يواجه النظام السوري عزلة اقتصادية ودبلوماسية خانقة منذ اندلاع الثورة، تفاقمت بفعل العقوبات الدولية وتدهور العلاقات مع معظم القوى الإقليمية والدولية. ومع تصاعد الضغوط الاقتصادية والسياسية، تجد روسيا نفسها أمام معضلة معقدة: دعم حليفها في مواجهة أزمات متفاقمة، أو إعادة تقييم استراتيجيتها بما يضمن مصالحها في المنطقة دون أن تصبح سوريا عبئاً إضافياً.

أ. العقوبات الدولية المتصاعدة:
منذ فرض العقوبات الأوروبية والأمريكية على النظام السوري، بما في ذلك "قانون قيصر"، باتت معظم قطاعات الاقتصاد السوري في حالة انهيار شبه تام. يؤدي هذا إلى تعميق اعتماد النظام على الدعم الروسي والإيراني، وهو ما يضع موسكو تحت ضغط متزايد لتقديم مساعدات اقتصادية أو سياسية لتخفيف وطأة هذه العقوبات. ومع ذلك، فإن قدرة روسيا على دعم النظام اقتصادياً تظل محدودة بسبب الأعباء الاقتصادية الداخلية التي تواجهها نتيجة العقوبات الغربية المرتبطة بالحرب في أوكرانيا.

ب. قيود على الدول المطبّعة مع النظام:
شهدت الفترة الأخيرة محاولات لبعض الدول العربية إعادة دمج النظام السوري ضمن الإطار الإقليمي عبر جهود تطبيع محدودة. ولكن تشديد الضغوط الغربية على هذه الدول، سواء من خلال تهديدات اقتصادية أو دبلوماسية، قد يقلل من فرص استثمار هذه الانفتاحات في تحسين الوضع الاقتصادي السوري. وفي ظل هذه الظروف، تصبح خيارات النظام في الحصول على استثمارات أو دعم اقتصادي خارجي شبه معدومة، ما يزيد من العبء على موسكو.

ت. فشل جهود إعادة الإعمار:
تمثل إعادة الإعمار أحد أبرز الملفات التي تعتمد عليها روسيا لتأمين شرعية طويلة الأمد للنظام وتعزيز مصالحها الاقتصادية في سوريا. ومع ذلك، فإن غياب التمويل الدولي وتردد الشركات الأجنبية في الاستثمار، بسبب العقوبات والمخاطر الأمنية، يجعل من هذا الهدف بعيد المنال. هذا الفشل قد يؤدي إلى تعزيز عزلة النظام وزيادة التوترات الشعبية، مما ينعكس سلباً على النفوذ الروسي.

ث. الضغط على الحلفاء الدوليين:
لا تقتصر العزلة الاقتصادية والدبلوماسية على النظام السوري وحده، بل تمتد لتشمل حلفاءه الأساسيين، وعلى رأسهم روسيا. فاستمرار موسكو في دعم نظام يعاني عزلة متزايدة قد يعمق من تهميشها في الأوساط الدولية، ويضعف قدرتها على استخدام الملف السوري كورقة ضغط في مواجهة الغرب.

- الخيارات الروسية أمام تعميق العزلة
أمام تعاظم هذه الضغوط، تجد روسيا نفسها مجبرة على البحث عن مخرج استراتيجي يمكن أن يشمل الخيارات التالية:

أ- تكثيف الدعم الاقتصادي المحدود:
محاولة تقديم مساعدات اقتصادية مباشرة للنظام لتخفيف أزماته، وهو خيار قد يكون مكلفاً وغير مستدام في ظل العقوبات التي تواجهها روسيا نفسها.

ب- تعزيز الانخراط الدبلوماسي:
الضغط على المجتمع الدولي لإعادة دمج النظام السوري تدريجياً ضمن المنظومة الدولية، عبر الترويج لخطوات سياسية مثل إصلاحات دستورية أو إطلاق حوارات وطنية.

ج- المناورة بالتطبيع الإقليمي:
تشجيع جهود التطبيع الإقليمي بين النظام ودول الجوار كمدخل لتخفيف العزلة، مع محاولة ضمان مصالح اقتصادية وسياسية لروسيا في هذا الإطار.

د- إعادة ترتيب الأولويات:
في حال استحالت تخفيف العزلة على النظام، قد تتجه روسيا إلى إعادة تقييم دعمها له، وربما الدخول في مساومات سياسية تتيح لها الاحتفاظ بنفوذها الإقليمي دون تحمل الأعباء الاقتصادية والسياسية للنظام الحالي.

الخلاصة، يشكل تعميق العزلة الاقتصادية والدبلوماسية للنظام السوري تحدياً استراتيجياً لموسكو، التي تعتمد على دمشق كحليف رئيسي في المنطقة. وفي ظل القيود الدولية المتزايدة، قد تجد روسيا نفسها مضطرة إلى إعادة التفكير في مقاربتها، سواء من خلال تعزيز الدعم أو البحث عن تسويات تضمن مصالحها دون الانزلاق في أزمات جديدة.

٥. توسع الضربات الإسرائيلية في سوريا وتأثيرها على الاستراتيجية الروسية:
تتصاعد الضربات الإسرائيلية على الأراضي السورية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، مستهدفةً النفوذ الإيراني وشبكاته العسكرية واللوجستية. هذا التوسع يأتي في سياق استغلال إسرائيل انشغال روسيا بالحرب في أوكرانيا وضعف قدرتها على فرض هيمنتها الكاملة على الأجواء السورية. هذه الديناميات تضع موسكو في موقف حساس بين حليفين إقليميين مهمين: إيران، الشريك الميداني الأساسي في دعم نظام الأسد، وإسرائيل، التي تسعى روسيا للحفاظ على علاقات متوازنة معها.

أ. إسرائيل واستراتيجية "الخطوط الحمراء":
تقوم الاستراتيجية الإسرائيلية في سوريا على منع تموضع إيران أو تعزيز وجودها العسكري الذي قد يشكل تهديداً أمنياً مباشراً. توسع الضربات الإسرائيلية، خاصة في المناطق الحساسة مثل محيط دمشق ومواقع القواعد الإيرانية، يمثل رسالة واضحة على أن إسرائيل لن تتهاون في هذا الملف، بغض النظر عن التداعيات الإقليمية أو الدولية.

ب. انشغال روسيا بالحرب في أوكرانيا:
منذ اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، أصبحت قدرة موسكو على التركيز في الملفات الخارجية، ومن بينها الملف السوري، محدودة. هذا الانشغال أتاح لإسرائيل توسيع

هامش حركتها العسكرية داخل سوريا دون الخوف من ردود فعل روسية حازمة. على الرغم من ذلك، تحافظ موسكو على وجودها العسكري والدبلوماسي في سوريا، مما يجعلها أمام تحدٍ دائم للحفاظ على التوازن بين منع التصعيد وحماية مصالح حلفائها.

ت. التحديات أمام العلاقات الروسية-الإيرانية:

يمثل التوسع الإسرائيلي في الضربات تحدياً كبيراً للعلاقة الروسية-الإيرانية. فبينما تعتمد موسكو على التنسيق مع إيران لدعم النظام السوري، يضعها صمتها أو تهاونها أمام الهجمات الإسرائيلية في موقف حرج مع طهران. هذا قد يؤدي إلى توتر بين الطرفين، خاصة إذا شعرت إيران أن روسيا غير مستعدة لممارسة ضغوط على إسرائيل لوقف الهجمات.

ث. التهديد بتصعيد إقليمي أوسع:

أي تصعيد عسكري كبير بين إيران وإسرائيل داخل الأراضي السورية قد يؤدي إلى انهيار التوازن الهش الذي نجحت روسيا في بنائه. هذا السيناريو يحمل مخاطر متعددة، منها:

- إضعاف النظام السوري أكثر: حيث ستزيد الهجمات من تدمير البنى التحتية العسكرية والمدنية.
- تهديد المصالح الروسية: في حال تزايد الاستهداف لمناطق قريبة من القواعد الروسية.
- تعقيد العلاقات الإقليمية: خاصة إذا انخرطت أطراف أخرى في هذا التصعيد، مثل حزب الله أو الميليشيات الإيرانية المنتشرة في المنطقة.

ج. ردود الفعل الروسية المحتملة:

رغم حساسية الموقف، تتجنب روسيا التصعيد المباشر مع إسرائيل أو الدخول في مواجهات قد تؤثر على مصالحها الإقليمية. ومع ذلك، يمكن أن تسلك موسكو عدة مسارات للتعامل مع توسع الضربات الإسرائيلية:

- تعزيز التنسيق مع إسرائيل: من خلال استمرار العمل بمذكرة التفاهم حول منع التصادم الجوي في سوريا، مع محاولة الحد من العمليات الإسرائيلية التي قد تمس مصالحها.
- احتواء إيران: عبر الضغط عليها لتجنب بناء قواعد أو نقل أسلحة استراتيجية داخل سوريا، مما يقلل من ذرائع الهجمات الإسرائيلية.
- الدفع نحو تفاهمات إقليمية: باستخدام نفوذها الدبلوماسي لمحاولة التوصل إلى اتفاقات غير مباشرة بين إيران وإسرائيل تخفف من التوترات في سوريا.
- تعزيز الدفاعات الجوية السورية: وهو خيار يحمل مخاطر تصعيد مع إسرائيل، لكنه قد يكون ضرورياً لحماية النظام السوري وإظهار التزام موسكو بحماية حلفائها.

الخلاصة، تمثل توسع الضربات الإسرائيلية في سوريا تحدياً إضافياً للاستراتيجية الروسية التي تعتمد على الحفاظ على التوازن بين حلفائها الإقليميين. ومع استمرار الضغوط الناتجة عن الحرب في أوكرانيا وتزايد الانقسامات داخل سوريا، تجد روسيا نفسها مضطرة للمناورة بحذر شديد لتجنب تصعيد قد يهدد مصالحها ويعقد المشهد الإقليمي بشكل أكبر.

٦. الرهان على التسوية الشاملة في الشرق الأوسط: فرصة لإعادة تشكيل النفوذ الروسي:

في خضم التحولات السياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة، يبرز الرهان على تسوية شاملة للصراعات في الشرق الأوسط كإحدى الديناميات التي قد تعيد تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية. ومع تصاعد الاهتمام الدولي، لا سيما من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بإيجاد حلول دائمة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، تبدو روسيا مطالبة بتحديد موقعها في هذه التسويات، لا سيما في ظل ارتباط الملف السوري بعدة قضايا إقليمية شائكة، منها الجولان المحتل والتوترات بين إيران وإسرائيل.

أ. التسوية الشاملة كمدخل لتفاهمات إقليمية:

ترتبط التسوية الشاملة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بمفهوم أوسع يهدف إلى تقليل التوترات في الشرق الأوسط بشكل عام. ومن هذا المنطلق، قد يشكل الملف السوري ورقة مساومة رئيسية، خاصة إذا تم ربطه بقضايا أخرى مثل التطبيع مع إسرائيل أو تعزيز الاستقرار الإقليمي. بالنسبة لموسكو، قد يمثل الانخراط في هذه التسويات فرصة لتحقيق عدة أهداف:

- تعزيز نفوذها الدبلوماسي: من خلال لعب دور الوسيط بين الأطراف المتصارعة.
- تأمين اعتراف دولي بمصالحها في سوريا: كجزء من أي تسوية شاملة.
- تقليل الضغوط الاقتصادية: عبر إدماج النظام السوري في منظومة إعادة الإعمار الإقليمية المدعومة دولياً.

ب. التحديات أمام روسيا في هذا السياق:

رغم الفرص التي قد توفرها التسوية الشاملة، تواجه روسيا عدداً من التحديات التي قد تعيق قدرتها على تحقيق مكاسب استراتيجية:

- الاصطفاف الأمريكي مع إسرائيل: قد يجعل الدور الروسي محدوداً إذا لم تقدم موسكو تنازلات جوهرية، مثل تخفيف دعمها لإيران أو القبول بتغييرات في هيكلية النظام السوري.
- تضارب المصالح الإقليمية: خاصة مع إيران وتركيا، حيث قد ترى طهران أن أي تسوية شاملة تهدف لتقليص نفوذها، فيما تسعى أنقرة لتحقيق مكاسب تتعلق بالكورد ومناطق نفوذها في شمال سوريا.
- الانقسام داخل النظام السوري: حيث قد تعرقل مراكز القوى الداخلية أي محاولات لإحداث تغييرات سياسية أو أمنية كبيرة.

ت. قضية الجولان المحتل: ورقة تفاوضية أم نقطة تصعيد؟:

تمثل قضية الجولان المحتل إحدى النقاط الأكثر تعقيداً في أي تسوية شاملة. فمن جهة، تصر إسرائيل على إبقاء سيطرتها على الجولان باعتباره "أمناً استراتيجياً"، بينما ترى سوريا استعادته شرطاً أساسياً لأي تطبيع محتمل. الدور الروسي هنا يمكن أن يكون محورياً:

•كوسيط محتمل: إذا استطاعت موسكو التوصل إلى صيغة تضمن تحقيق مكاسب متوازنة للطرفين، مثل إقامة مناطق منزوعة السلاح أو ترتيبات أمنية خاصة.
• كمستفيد من الضغوط الدولية: من خلال استخدام قضية الجولان كورقة تفاوضية للحصول على اعتراف أوسع بدورها في المنطقة.

ث. انعكاسات التسوية على النظام السوري ومستقبله:

في حال نجاح الجهود الدولية للتسوية الشاملة، قد تجد روسيا نفسها أمام خيار صعب يتعلق بمستقبل النظام السوري. فإما القبول بتغييرات سياسية محدودة للحفاظ على وجودها في سوريا، أو الإصرار على دعم النظام الحالي مع خطر تهميشها في التسويات الإقليمية الأوسع.

السيناريوهات المحتملة تشمل:

• إعادة هيكلة النظام: بحيث يتم دمج شخصيات جديدة مقبولة دولياً مع الحفاظ على الهيكل العام.
• توسيع رقعة المصالح الاقتصادية: لتأمين تمويل دولي لإعادة الإعمار دون شروط سياسية صارمة.
• تقليل الاعتماد على إيران: لإظهار مرونة أكبر تجاه المطالب الدولية.

ج. روسيا بين الاستراتيجية والتكيف مع المتغيرات:

الرهان على تسوية شاملة في الشرق الأوسط قد يدفع موسكو لإعادة ترتيب أولوياتها في سوريا. وعلى الرغم من أن روسيا تتبنى نهجاً يعتمد على تحقيق التوازن بين الأطراف المختلفة، فإن التحولات الإقليمية قد تفرض عليها اتخاذ قرارات أكثر حسماً، خصوصاً إذا ارتبطت هذه التسويات بتغير في موقف الولايات المتحدة تجاه دورها في المنطقة.

الخلاصة، تعد التسوية الشاملة في الشرق الأوسط فرصة معقدة لموسكو، حيث قد تتيح لها إعادة تأكيد مكانتها كلاعب دولي رئيسي، لكنها تحمل أيضاً مخاطر تقويض نفوذها إذا لم تتمكن من التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية. الملف السوري، بما يحمله من تعقيدات، سيظل إحدى القضايا الحاسمة التي ستحدد مدى قدرة روسيا على المساهمة في صياغة شرق أوسط جديد يلبي تطلعات جميع الأطراف.

٧. تراجع الدعم الاقتصادي الروسي للنظام: أعباء متزايدة وتحديات استراتيجية:

مع استمرار الحرب في أوكرانيا وتحول الاقتصاد الروسي نحو التركيز على الصناعات العسكرية، أصبح تقديم الدعم الاقتصادي المباشر للنظام السوري أكثر تعقيداً، مما خلق فجوة كبيرة في قدرة النظام على مواجهة أزماته الداخلية المتفاقمة. هذه الديناميكية تعكس التحولات في أولويات روسيا وتضعها أمام معضلة موازنة بين الحفاظ على نفوذها في سوريا وتأمين استقرار النظام السوري بأقل التكاليف الممكنة.

أ. تقلص الدعم الاقتصادي: الأسباب والأبعاد:

• الأولويات الروسية: انخراط موسكو بشكل كبير في الحرب الأوكرانية أدى إلى تحويل الموارد نحو دعم الجهود العسكرية، مما حدّ من قدرتها على تقديم دعم اقتصادي للنظام السوري.

• العقوبات الغربية: فرضت العقوبات الغربية قيوداً إضافية على الاقتصاد الروسي، ما أثر على قدرتها على تمويل حلفائها الخارجيين.
• تراجع العائدات النفطية: بسبب تقلبات الأسواق العالمية وتوجيه الموارد نحو الداخل الروسي، أصبحت موسكو أقل قدرة على دعم نظام الأسد، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والبنية التحتية.

ب. انعكاسات التراجع الاقتصادي على النظام السوري:

• تفاقم الأزمة الداخلية: عجز النظام عن توفير السلع الأساسية وارتفاع معدلات الفقر وانهيار العملة السورية جعل الأوضاع الداخلية أكثر هشاشة.
• تصاعد الاستياء الشعبي: أدت الأزمات الاقتصادية المتراكمة إلى اندلاع مظاهرات في مناطق مثل السويداء ودرعا، مما زاد من الضغط على النظام.
• تعثر إعادة الإعمار: رغم محاولات النظام لجذب استثمارات خارجية، فإن غياب الدعم الروسي الفعال أدى إلى تباطؤ جهود إعادة الإعمار، مما أضعف شرعية النظام محلياً ودولياً.

ت. خيارات روسيا في ظل تقليص الدعم:

• تعزيز النفوذ بوسائل غير اقتصادية: قد تلجأ روسيا إلى استخدام أدوات أخرى مثل النفوذ العسكري والدبلوماسي لتعويض غياب الدعم الاقتصادي.
• البحث عن شراكات جديدة: محاولة جذب دول أخرى للمساهمة في دعم النظام، مثل الصين أو الدول العربية التي أبدت استعداداً للتطبيع مع دمشق.
• إعادة هيكلة الدعم: تحويل الموارد نحو مشاريع محددة ذات عائد استراتيجي أكبر، مثل السيطرة على حقول النفط والغاز في سوريا.

ث. التحديات التي تواجه موسكو:

• تصاعد التوترات الداخلية: عجز النظام عن تلبية احتياجات الشعب قد يؤدي إلى زعزعة استقراره، مما يضع روسيا أمام خيار التدخل المباشر أو التخلي التدريجي عن دعم الأسد.
• الضغوط الدولية: غياب الدعم الاقتصادي الروسي قد يزيد من عزلة النظام السوري ويضعف قدرة موسكو على لعب دور وسيط في التسويات الإقليمية.
• التنافس مع القوى الإقليمية: تقليص الدعم الروسي قد يفسح المجال أمام قوى أخرى، مثل إيران، لتعزيز نفوذها على حساب روسيا.

ج. السيناريوهات المستقبلية:

• زيادة الاعتماد على إيران: مع تراجع الدعم الروسي، قد يعتمد النظام السوري بشكل أكبر على الدعم الإيراني، مما قد يؤدي إلى تغيير التوازن داخل التحالف الثلاثي (روسيا-إيران-سوريا).
• التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة: قد تضطر روسيا إلى دفع النظام السوري نحو تبني إصلاحات اقتصادية داخلية أو السعي لتسويات دولية تخفف من الأعباء الاقتصادية.

• إعادة النظر في الدعم العسكري: إذا استمر العجز الاقتصادي، قد تركز روسيا على تقليل تكاليف العمليات العسكرية في سوريا لضمان وجودها بأقل الخسائر.

د. روسيا بين الاستمرار والتخلي:

تراجع الدعم الاقتصادي للنظام السوري يعكس أولويات موسكو المتغيرة، لكنه يطرح سؤالاً استراتيجياً حول مدى استعدادها لتحمل تبعات انهيار النظام في حال تصاعدت الأزمات الداخلية. مع كل ذلك، ستظل روسيا تحاول تحقيق توازن بين تأمين نفوذها الإقليمي وتقليل تكاليف تدخلها في سوريا.

الخلاصة، يمثل تراجع الدعم الاقتصادي الروسي للنظام السوري تحدياً كبيراً لاستقرار النظام ولمصالح موسكو في المنطقة. ومع تعمق الأزمات الداخلية للنظام، قد تضطر روسيا إلى إعادة صياغة استراتيجيتها، سواء من خلال البحث عن حلفاء جدد لدعم النظام أو دفعه نحو حلول سياسية واقتصادية تضمن استمراريته بأقل التكاليف.

- احتمالات التغيير في السياسة الروسية تجاه سوريا

رغم أن روسيا ما تزال متمسكة بسياستها الراهنة في سوريا، فإن تطورات إقليمية ودولية قد تفرض تغييرات تدريجية على نهجها. تأتي هذه التحولات المحتملة نتيجة مجموعة من العوامل التي تؤثر على توازنات القوى في المنطقة وموقف روسيا على الساحة الدولية.

١. عودة الاهتمام الأمريكي والغربي بالشرق الأوسط:

• الأزمات الإقليمية كمحفز للتحول: تصاعد التوترات في المنطقة، مثل الحرب في غزة أو احتمال تورط حزب الله ولبنان في نزاعات جديدة، قد يعيد الشرق الأوسط إلى صدارة أولويات الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين.

• زيادة الضغط على موسكو: تجدد الاهتمام الغربي بالمنطقة يمكن أن يؤدي إلى تنسيق دولي أكبر لاحتواء النفوذ الروسي في سوريا، سواء عبر عقوبات أكثر صرامة أو تحركات دبلوماسية تعرقل جهود موسكو.

• التحديات الاستراتيجية: انخراط الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في المنطقة قد يضع روسيا أمام خيارات صعبة بين الحفاظ على وجودها العسكري والدبلوماسي في سوريا أو تقليص تدخلها لتجنب الصدام مع القوى الغربية.

٢. فشل نظام الأسد في استعادة شرعيته الدولية:

• ضعف قدرة النظام على تقديم نفسه كشريك شرعي: استمرار عجز النظام عن الانخراط في عملية إعادة الإعمار أو تحقيق تسوية سياسية مقبولة دولياً يزيد من عزلته.

• تأثير العزلة على روسيا: فشل النظام السوري في تحسين صورته دولياً يجعل روسيا في موقف دفاعي، حيث تتحمل عبء دعم نظام غير قادر على تعزيز شرعيته.

• ضغط الدول العربية والغربية: عدم قدرة الأسد على الاستفادة من التطبيع العربي بشكل كامل قد يدفع روسيا لإعادة تقييم دعمها الكامل للنظام لصالح مقاربة أكثر مرونة.

٣. تصاعد نشاط المعارضة المسلحة بدعم إقليمي ودولي:

• عودة الفصائل إلى الساحة العسكرية: إذا تمكنت المعارضة المسلحة من إعادة تنظيم صفوفها، بدعم تركي أو أمريكي أو إسرائيلي، فإن ذلك سيؤدي إلى زعزعة السيطرة الروسية-السورية على المناطق المستقرة نسبياً.

• ارتفاع تكلفة التواجد الروسي: أي تصعيد عسكري جديد سيزيد من الأعباء الاقتصادية والعسكرية على موسكو، ما قد يدفعها لتقليص تدخلها أو البحث عن حلول سياسية.

• تعزيز دور تركيا: الدعم التركي لفصائل المعارضة قد يؤدي إلى تقارب روسي-تركي جديد يهدف إلى إيجاد توازن يضمن مصالح الطرفين، لكنه قد يتطلب تنازلات من روسيا في الملف السوري.

٤. عوامل أخرى مؤثرة:

• التغيرات في العلاقات مع إيران: أي تصعيد بين إسرائيل وإيران في سوريا قد يضع روسيا في موقف حرج، ما قد يؤدي إلى مراجعة سياستها لتجنب خسارة حلفاء أو تعريض مصالحها للخطر.

• الحرب في أوكرانيا وتأثيرها على السياسات الخارجية الروسية: استمرار الصراع الأوكراني قد يدفع روسيا إلى تقليص تدخلها في سوريا وتوجيه مواردها نحو أوروبا الشرقية.

الخلاصة، رغم ثبات السياسة الروسية تجاه سوريا حالياً، فإن احتمالات التغيير تبقى قائمة بفعل التطورات الإقليمية والدولية. عودة الاهتمام الغربي بالشرق الأوسط، فشل نظام الأسد في تعزيز شرعيته، أو تصاعد التوترات العسكرية قد تجبر روسيا على تبني نهج أكثر مرونة أو إعادة صياغة استراتيجيتها بما يضمن مصالحها بأقل تكلفة.

- المآلات المحتملة

من المرجح أن تواصل روسيا سياستها الحالية في سوريا، مستفيدة من استراتيجيتها متعددة الأبعاد التي تضمن مصالحها الجيوسياسية على المدى القصير والمتوسط، خاصة من خلال مسارات مثل مفاوضات أستانا وسوتشي. هذه المسارات التي أسستها روسيا بالتعاون مع إيران وتركيا، قد تكون مفتاحاً لموسكو لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، سواء كان ذلك من خلال ضمان استمرارية النظام السوري أو تعزيز وجودها العسكري في البحر المتوسط. ولكن، على الرغم من استقرار هذا التوجه في الوقت الحالي، فإن استمرار الأزمات الاقتصادية، السياسية والعسكرية التي تشهدها سوريا قد يصبح سبباً في دفع موسكو لإعادة النظر في استراتيجياتها، خاصة مع تفاقم الضغوط المحلية والدولية. من أبرز هذه الضغوط تدهور الوضع الاقتصادي في سوريا، وتزايد عزلة النظام السوري، فضلاً عن التطورات العسكرية التي قد تؤثر على موازين القوى في المنطقة، مثل تصاعد الهجمات الإسرائيلية ضد الأهداف الإيرانية وعودة النشاط العسكري للمعارضة.

في حال استمرت هذه الأزمات في التفاقم، قد تجد روسيا نفسها أمام خيار صعب يتمثل في إعادة تقييم موقفها على الأرض، خاصة إذا كانت تكلفة استمرار دعم النظام

السوري تتجاوز الفوائد المرجوة. في هذا السياق، يمكن أن تصبح التسوية السياسية مع الغرب ودول المنطقة خياراً لا مفر منه، حيث يسعى الروس للحفاظ على نفوذهم في المنطقة من خلال التفاوض مع القوى الدولية الكبرى والعواصم الإقليمية مثل أنقرة وطهران. وقد يتضمن ذلك تنازلات من جانب موسكو تتعلق بتعديل موقفها تجاه بعض القضايا السياسية، مثل مستقبل الأسد أو المشاركة في عمليات إعادة الإعمار تحت إشراف دولي.

على المدى البعيد، يمكن أن تكون هذه التسويات نقطة تحول استراتيجية في التوازنات الإقليمية، حيث قد تشهد دول عربية، بما فيها دول الخليج، استعادة تدريجية لعلاقاتها مع دمشق ضمن إطار تسوية سياسية شاملة تعيد رسم المشهد الإقليمي. هذه التسوية قد تتطلب تقديم تنازلات متبادلة، بما في ذلك إصلاحات داخلية في بنية النظام السوري لضمان شرعية أكبر وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية. ومن الجانب الآخر، قد تشهد القوى الكبرى، وعلى رأسها روسيا، تغييرات في طبيعة دورها في سوريا، حيث ستسعى للحفاظ على نفوذها الاستراتيجي، ولكن ضمن حدود تتماشى مع المصالح الإقليمية والدولية المتغيرة.

وفي هذا السياق، ستكون عملية التسوية مشروطة بضمان الاستقرار طويل الأمد في سوريا، وهو أمر لا يمكن تحقيقه دون مخرج سياسي يُوازن بين تطلعات الشعب السوري ومصالح الأطراف الفاعلة داخلياً وخارجياً. ومن المتوقع أن تتطلب هذه التحولات إعادة صياغة التحالفات الإقليمية، حيث ستضطر بعض الدول العربية إلى التكيف مع الواقع الجديد، بما في ذلك احتمال تقليص النفوذ الإيراني في سوريا، مقابل تعزيز دورها كوسيط في بناء نظام إقليمي أكثر استقراراً وتكاملاً.

أما بالنسبة لروسيا، فإن استمرارية نفوذها ستعتمد على قدرتها على لعب دور الوسيط الفاعل، الذي يمكنه تحقيق التوازن بين مصالح مختلف الأطراف. ومن خلال دعمها لتسوية شاملة تأخذ في الاعتبار المطالب الإقليمية والدولية، قد تتمكن موسكو من تعزيز مكانتها كلاعب أساسي في صياغة مستقبل الشرق الأوسط، ولكن هذا مرهون بقدرتها على التعامل مع التحديات المتزايدة وضغوط القوى الكبرى الأخرى، مثل الولايات المتحدة والصين، التي تراقب بدقة هذه التحولات وتأثيرها على التوازنات العالمية.

سابعاً: المعارضة السورية في مواجهة السياسات الروسية والأدوات المتاحة

ما سبق يُظهر بوضوح أن المعارضة السورية أمام تحدٍّ مزدوج يتطلب العمل على تطوير أدواتها الذاتية للتعامل مع سياسات روسيا في سوريا، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر على الملف السوري. روسيا، من خلال هيمنتها على الملف السوري، نجحت في بناء شبكة معقدة من المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية، مما يجعل مواجهة سياساتها تحدياً كبيراً يحتاج إلى تخطيط استراتيجي مدروس من قبل المعارضة.

إن تحقيق أي تأثير على روسيا يتطلب من المعارضة السورية إعادة بناء حضورها الشعبي والسياسي والعسكري بطريقة شاملة، تنطلق من إصلاح علاقتها مع الشارع السوري الذي فقد الكثير من الثقة في قدرتها على تحقيق أهداف الثورة. هذا الإصلاح يجب أن يبدأ بإعادة تمكين المجتمع المحلي، الذي كان العمود الفقري للحراك الثوري منذ بداياته في عام ٢٠١١. التركيز على التنسيقيات المحلية، واللجان الشعبية، والمؤسسات المدنية يمكن أن يُعيد الأمل للشعب السوري، خاصة في المناطق التي تشهد احتجاجات متجددة ضد نظام الأسد مثل السويداء. هذا التوجه يتطلب تعزيز الحضور الميداني لقوى المعارضة وربطها مباشرة بمطالب الشارع، بعيداً عن المصالح الفصائلية الضيقة أو الأجندات الإقليمية التي أثرت سلباً على مصداقيتها.

إلى جانب ذلك، يجب على المعارضة إعادة هيكلة مؤسساتها السياسية والعسكرية بما يضمن تمثيلاً حقيقياً وشاملاً لمكونات الثورة السورية. هذا الهيكل الجديد يجب أن يكون قائماً على مبدأ التشاركية والديمقراطية، مع إنشاء آليات واضحة للمساءلة لضمان أن تكون قرارات هذه المؤسسات متوافقة مع الأهداف الوطنية. التعاون بين الشقين السياسي والعسكري أمر بالغ الأهمية، إذ أن التنسيق بينهما يعزز من قدرة المعارضة على استغلال الفرص السياسية والعسكرية لتحقيق تقدم حقيقي في الملف السوري.

أساسياً لمواجهة السياسات الروسية. هذه الرؤية يجب أن تكون متكاملة دستورياً وسياسياً، وتضمن بناء دولة مواطنة متساوية للجميع، تتجاوز الانقسامات الطائفية والعرقية التي عمل النظام السوري وحلفاؤه، بمن فيهم روسيا، على تعزيزها لاستدامة قبضتهم على البلاد. يجب أن تركز المعارضة في هذا السياق على مسألة الانتقال السياسي، باعتبارها الهدف المركزي لأي تسوية، والتمسك بمخرجات جنيف وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ كمرجعية دولية متفق عليها لإيجاد حل شامل للأزمة السورية.

مع ذلك، فإن تحقيق الانتقال السياسي يتطلب مرونة في معالجة القضايا التكتيكية دون المساس بمبادئ الثورة. يمكن للمعارضة تبني حلول مرحلية فيما يتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية، مع ضمان أن تكون هذه الإصلاحات جزءاً من جدول زمني واضح يهدف إلى تحقيق التغيير السياسي المنشود. هذا النهج يمكن أن

يساعد في مواجهة الرواية الروسية التي تسعى لتأطير أي تغيير سياسي على أنه يهدد استقرار سوريا.

على صعيد العلاقات الدولية، من الضروري أن تضع المعارضة خطة استراتيجية تُعيد الملف السوري إلى صدارة الاهتمام الدولي والإقليمي، خاصة بعد التراجع الكبير في التركيز على القضية السورية منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية. يمكن لهذه الخطة أن تعتمد على استثمار التحولات الإقليمية والدولية، مثل إعادة فتح ملف القضية الفلسطينية، لتعزيز حضور المعارضة السورية في المشهد السياسي الإقليمي. من المهم أن تقدم المعارضة رؤية واضحة لحل قضية الجولان السوري المحتل، حيث يمكن لهذه الرؤية أن تعزز مصداقيتها كطرف يسعى لحل شامل يعيد الحقوق السورية دون التنازل عن أهداف الثورة.

أما على مستوى العلاقات الإقليمية، فإن المعارضة مطالبة ببناء علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية المؤثرة، لا سيما تركيا، مع السعي لتجنب الوقوع في لعبة المحاور الدولية. تحقيق هذا التوازن يتطلب موقفاً موحداً من قبل المعارضة، يراعي مصالح الأطراف المختلفة دون التنازل عن حقوق الشعب السوري. الموقف التركي، رغم التغيرات التي طرأت عليه، يظل أكثر قرباً من قضايا الثورة السورية مقارنةً بمواقف دول أخرى في الإقليم.

أخيراً، فإن أي رهان على التغيير يجب أن يركز بالدرجة الأولى على تطوير القوى الذاتية للمعارضة السورية، بعيداً عن الاعتماد على القوى الخارجية التي غالباً ما تكون مصالحها مرتبطة بأجنداتها الخاصة. هذه القوى الذاتية يمكن أن تشمل بناء حاضنة شعبية قوية، وتعزيز التنسيق الداخلي، ووضع رؤية وطنية موحدة تركز على تحقيق أهداف الثورة السورية في الحرية والعدالة والديمقراطية. بدون هذه الخطوات، ستظل المعارضة السورية في موقف ضعيف أمام السياسات الروسية، وستبقى التغيرات الدولية والإقليمية غير قادرة على إحداث فرق حقيقي في المسار السياسي السوري.

إن مواجهة المعارضة السورية للسياسات الروسية في سوريا تتطلب تحليلاً عميقاً للواقع الحالي واستراتيجية مدروسة تشمل عدة مستويات: سياسي، عسكري، ودولي. روسيا، منذ تدخلها العسكري في سوريا عام ٢٠١٥، نجحت في ترسيخ نفوذها عبر تحالفها مع نظام الأسد، مما مكنها من التحكم في مسار الصراع السوري وجعله ورقة ضغط في سياساتها الإقليمية والدولية. في المقابل، عانت المعارضة السورية من انقسامات داخلية، وتراجع في الدعم الإقليمي والدولي، ما أضعف قدرتها على مواجهة هذه الهيمنة الروسية.

التحديات التي تواجه المعارضة السورية أمام روسيا

١- التفكك الداخلي والانقسام السياسي:

تعاني المعارضة السورية من انقسامات بين مكوناتها السياسية والعسكرية، ما أفقدها القدرة على تشكيل جبهة موحدة قادرة على التأثير في المعادلة السياسية والعسكرية.

هذا الواقع أدى إلى تراجع الثقة الشعبية بالمعارضة، وأضعف قدرتها على تمثيل مطالب الشعب السوري في المحافل الدولية.

٢- الاعتماد على الأجندات الخارجية:
خضوع العديد من مكونات المعارضة لأجندات دول إقليمية ودولية جعلها رهينة لمصالح هذه الدول، وهو ما قلل من قدرتها على التحرك باستقلالية لمواجهة السياسات الروسية. روسيا، بالمقابل، استفادت من هذا الواقع لتعزيز دورها كطرف مهيمن ومؤثر في الملف السوري.

٣- التغير في أولويات المجتمع الدولي:
بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، تراجع الاهتمام الدولي بالملف السوري، حيث أصبحت الأزمة السورية في مرتبة أدنى ضمن أولويات الدول الكبرى. هذا التغير في الاهتمام الدولي منح روسيا مزيداً من الحرية لتعزيز قبضتها على سوريا.

الأدوات المتاحة للمعارضة السورية

رغم هذه التحديات، لا يزال بإمكان المعارضة السورية استغلال بعض الفرص والأدوات لتشكيل استراتيجية فعالة في مواجهة السياسات الروسية:

١- إعادة بناء الحاضنة الشعبية:
يجب على المعارضة أن تعيد بناء جسور الثقة مع الشعب السوري، من خلال التركيز على دعم التنسيقيات المحلية والمجتمع المدني، والعمل على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. الحراك الشعبي الذي بدأ يظهر مجدداً في مناطق مثل السويداء يمكن أن يشكل فرصة للمعارضة لاستعادة الزخم الشعبي.

٢- التنسيق بين الشقين السياسي والعسكري:
ينبغي على المعارضة العمل على تحقيق تنسيق حقيقي بين أجنحتها السياسية والعسكرية، من خلال إنشاء هيئات قيادية تمثيلية جامعة تخضع للمساءلة الديمقراطية. هذا التنسيق سيعزز من قدرة المعارضة على التأثير في مسار الأحداث السياسية والعسكرية.

٣- تبني رؤية وطنية موحدة:
تحتاج المعارضة إلى صياغة رؤية موحدة لمستقبل سوريا، تشمل دستوراً سياسياً يضمن بناء دولة مواطنة تتجاوز الانقسامات الطائفية والعرقية. هذه الرؤية يجب أن تُطرح كبديل لنظام الأسد وسياساته، وأن تكون قادرة على جذب الدعم الدولي والإقليمي.

٤- استثمار التغيرات الإقليمية والدولية:
يمكن للمعارضة الاستفادة من التحولات الإقليمية، مثل إعادة فتح ملف القضية الفلسطينية بعد عملية "طوفان الأقصى"، لتسليط الضوء على القضية السورية وارتباطها بالمصالح الإقليمية. كما يمكنها العمل على تنشيط الدور الدولي في الملف السوري، خاصة من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

٥- زيادة تكلفة التدخل الروسي:
يجب على المعارضة أن تعمل على جعل التدخل الروسي في سوريا أكثر تكلفة، سواء سياسياً أو اقتصادياً، من خلال تسليط الضوء على الانتهاكات الروسية في سوريا، وتعزيز العمل الدبلوماسي والقانوني لرفع دعاوى ضد روسيا في المحافل الدولية.

٦- تعزيز العلاقات مع القوى الإقليمية:
رغم التحولات في الموقف التركي تجاه نظام الأسد، إلا أن تركيا تبقى طرفاً مهماً يمكن البناء عليه لتحقيق تقدم في الملف السوري. يجب على المعارضة العمل على تعزيز العلاقات مع أنقرة، دون إهمال القوى الإقليمية الأخرى، وبما يضمن تحقيق التوازن في التحالفات.

٧- تنشيط المسار الأممي:
على المعارضة أن تعمل على إحياء المسار السياسي تحت مظلة الأمم المتحدة، والضغط من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤. هذا المسار يجب أن يُبنى على أساس تحقيق انتقال سياسي حقيقي يضمن التخلص من نظام الأسد.

الاعتراف الرسمي بحقوق الكورد في سوريا

الاعتراف الرسمي بحقوق الكورد في سوريا يمثل خطوة حاسمة نحو بناء دولة سورية ديمقراطية قائمة على المواطنة المتساوية واحترام التعددية العرقية والثقافية. إن تجاهل حقوق الكورد، وهم مكون أساسي من مكونات المجتمع السوري، ليس فقط ظلم تاريخي، ولكنه أيضاً أحد أبرز الأسباب التي ساهمت في تعقيد الأزمة السورية واستمرارها.

هذا الاعتراف يجب أن يتجاوز الشعارات العامة أو الحلول الشكلية ليصل إلى صياغة واضحة لحقوق الكورد في إطار الدستور السوري، بما يضمن مشاركتهم الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع الحفاظ على هويتهم القومية وحقوقهم الثقافية واللغوية. فالكورد، مثل باقي مكونات الشعب السوري، يسعون إلى وطن يضمن حقوقهم دون إقصاء أو تهميش.

أهمية الاعتراف بالحقوق الكوردية:

١- تعزيز الوحدة الوطنية:
الاعتراف بحقوق الكورد يسهم في تعزيز الوحدة الوطنية من خلال معالجة الأسباب الجوهرية للانقسامات الداخلية. الدولة التي تعترف بحقوق جميع مكوناتها هي دولة قادرة على بناء عقد اجتماعي جديد يرتكز على العدالة والمساواة.

٢- التخلص من الرواسب التاريخية:
لطالما تعرض الكورد في سوريا إلى سياسات التهميش والاضطهاد القومي منذ عقود. الاعتراف بحقوقهم يمثل اعترافاً بظلم الماضي ويشكل خطوة جريئة نحو تصحيح هذه الأخطاء التاريخية.

٣- تقليل النفوذ الخارجي:
استمرار إنكار حقوق الكورد يدفعهم إلى البحث عن حلفاء خارجيين لضمان مطالبهم، مما يعمق التدخلات الدولية والإقليمية في الشأن السوري. الاعتراف بحقوقهم بشكل رسمي قد يقلل من هذه الحاجة ويعيد توجيه الجهود نحو بناء شراكة داخلية.

٤- بناء نموذج ديمقراطي:
الاعتراف بحقوق الكورد يُظهر استعداداً لبناء نموذج ديمقراطي حقيقي في سوريا يقوم على مبدأ المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم القومية أو الدينية.

آليات تحقيق الاعتراف الرسمي:

١- إدراج الحقوق الكوردية في الدستور:
ينبغي أن ينص الدستور الجديد بوضوح على أن سوريا دولة متعددة القوميات، وأن اللغة الكوردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المناطق ذات الأغلبية الكوردية، مع ضمان حق الكورد في إدارة شؤونهم المحلية ضمن إطار اللامركزية الإدارية.

٢- ضمان التمثيل السياسي:
يجب أن يتمتع الكورد بتمثيل سياسي حقيقي في المؤسسات التشريعية والتنفيذية للدولة، بما يضمن مشاركتهم في صناعة القرار على المستوى الوطني.

٣- حماية الحقوق الثقافية والتعليمية:
يجب أن يُسمح للكورد بتعليم لغتهم الأم في المدارس، والحفاظ على ثقافتهم وتراثهم، وضمان حرية التعبير عن هويتهم دون خوف من القمع أو التمييز.

٤- معالجة آثار السياسات القمعية السابقة:
على الدولة أن تضع خططاً لتعويض الكورد عن الممارسات التمييزية التي تعرضوا لها في الماضي، بما في ذلك إعادة الحقوق المصادرة للأفراد والمجتمعات.

تحديات الاعتراف بالحقوق الكوردية:

١- الرفض القومي:
هناك تيارات قومية عربية ترفض الاعتراف بحقوق الكورد وتعتبر ذلك تهديداً للوحدة الوطنية. التعامل مع هذه المعارضة يتطلب حواراً شفافاً حول مفهوم المواطنة المتساوية وضرورة تجاوز النزعات القومية الضيقة.

٢- تأثير القوى الإقليمية:
الدول الإقليمية، خاصة تركيا، قد تعارض أي خطوة نحو الاعتراف بحقوق الكورد في سوريا خوفاً من تأثير ذلك على أوضاع الكورد داخل حدودها. هذا يتطلب استراتيجية سورية داخلية قوية ومستقلة قادرة على مواجهة هذه الضغوط.

٣- عدم نضوج الموقف الدولي:
رغم الدعم الدولي المعلن لقضية الكورد، إلا أن العديد من القوى الدولية تتعامل مع الملف الكوردي كورقة ضغط سياسية، وليس كقضية حقوقية تستحق الحل العادل. المعارضة السورية يجب أن تعمل على توجيه الخطاب الدولي نحو رؤية واضحة للحقوق الكوردية في إطار مستقبل سوريا.

الرؤية المستقبلية:
الاعتراف الرسمي بحقوق الكورد لا يعني تقسيم البلاد أو إضعافها، بل هو على العكس خطوة نحو بناء سوريا موحدة وقوية. سوريا الجديدة يجب أن تكون دولة لجميع مواطنيها، تحترم حقوق الجميع وتحتضن تنوعها. إن المعارضة السورية، إذا استطاعت تقديم رؤية واضحة ومتكاملة للاعتراف بحقوق الكورد، يمكنها أن تضع حداً للتوترات القومية وتفتح صفحة جديدة من التعاون والشراكة بين جميع مكونات الشعب السوري.

آفاق المستقبل السوري

آفاق المستقبل السوري تحمل تحديات كبرى وفرصًا محدودة، حيث يبقى المشهد مرهوناً بقدرة القوى الفاعلة، سواء المعارضة أو الفاعلين الإقليميين والدوليين، على تجاوز الأزمات الراهنة وإيجاد مسار سياسي مستدام. بالنسبة للمعارضة السورية، فإن تجاوز الانقسامات الداخلية لم يعد مجرد خيار سياسي، بل هو ضرورة وجودية لتمكينها من العودة كلاعب أساسي في المعادلة السورية. إعادة بناء الثقة الشعبية تتطلب خطوات عملية تتجاوز الخطابات السياسية التقليدية، وتشمل صياغة برنامج استراتيجي واضح المعالم يعالج قضايا الداخل السوري، مثل إعادة الإعمار، والعدالة الانتقالية، وضمان تمثيل كافة مكونات المجتمع السوري. على الصعيد الدولي، قدرة المعارضة على تشكيل شراكات فاعلة مع القوى الكبرى والإقليمية تعتمد على تقديم رؤية موحدة تعكس إرادة الشعب السوري وتتناسب مع مصالح الأطراف الفاعلة في الأزمة. هنا يأتي دورها في استثمار التحولات الدولية، مثل تراجع النفوذ الروسي النسبي بسبب الضغوط الاقتصادية والعسكرية، وبحث الدول الغربية عن بدائل استراتيجية لتحقيق استقرار المنطقة دون الاضطرار إلى تقديم تنازلات كبيرة لنظام الأسد أو حلفائه. في المقابل، قد تشهد المعارضة السورية فرصاً إضافية إذا ما استطاعت الانخراط في صياغة حل سياسي يوازن بين تطلعات الشعب السوري والضغوط الإقليمية والدولية. هذا يتطلب تكثيف الجهود الدبلوماسية لتعزيز حضورها في المحافل الدولية، وإعادة توجيه سياساتها لتكون أكثر واقعية ومرونة في التعامل مع المعطيات الراهنة. التحدي الأبرز يبقى في قدرتها على تحقيق استقلالية القرار الوطني بعيداً عن الإملاءات الخارجية، وهو أمر سيعزز من قدرتها على فرض شروط أكثر توازناً في أي تسوية سياسية مستقبلية. على المدى البعيد، فإن قدرة المعارضة على لعب دور محوري مرهونة بتحقيق توافق داخلي يعيد إليها مصداقيتها، بالتوازي مع بناء تحالفات متوازنة تعزز من موقعها على الساحة الإقليمية والدولية. ورغم أن تحقيق هذه الأهداف قد يبدو معقداً في ظل الواقع الحالي، إلا أن العمل الاستراتيجي المنهجي يمكن أن يمهد الطريق لتحولات إيجابية في المستقبل السوري، تكون المعارضة فيها جزءاً من الحل لا طرفاً من أطراف الأزمة.

ثامناً: هل يمكن للمعارضة السورية أن تفاوض روسيا؟

تُعدّ العلاقة بين قوى الثورة والمعارضة السورية وروسيا قضية شديدة التعقيد والتشابك، وذلك بالنظر إلى دور روسيا المحوري في الملف السوري منذ تدخلها العسكري المباشر في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥ إلى جانب نظام الأسد. على الرغم من هذا الواقع، فإن البحث عن إمكانية التفاوض بين الطرفين يفرض نفسه كمسألة حيوية، في ظل عدم وجود بدائل حقيقية تُفضي إلى تسوية سياسية شاملة وعادلة.

العقبات أمام التفاوض مع روسيا

هناك مجموعة من العوامل التي تجعل من التفاوض مع روسيا تحدياً كبيراً:

١- تداعيات التدخل الروسي:

التدخل العسكري الروسي أسفر عن تداعيات كارثية على الشعب السوري، بما في ذلك سقوط الآلاف من الضحايا المدنيين، وتدمير البنية التحتية، وإعادة تمكين نظام الأسد من السيطرة على معظم المناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة. هذا التدخل خلّف انعداماً شبه كامل للثقة بين المعارضة وروسيا، التي تستمر في تقديم الغطاء السياسي والعسكري للنظام.

٢- دور روسيا في تفتيت المعارضة:

عملت موسكو على تهميش دور قوى الثورة والمعارضة، من خلال تحويل مسار الحل السياسي إلى أستانا وسوتشي، وجعل هذه المسارات تخدم أجنداتها الجيوسياسية، بما يتناسب مع رؤيتها لإعادة تعويم نظام الأسد.

٣- غياب رؤية روسية شاملة:

روسيا لا تمتلك حتى الآن رؤية سياسية متكاملة تأخذ في الاعتبار قرارات الشرعية الدولية، خاصة القرار ٢٢٥٤. تعاملها مع الملف السوري يظل تكتيكياً، حيث تستخدمه كورقة ضغط في المفاوضات مع الغرب، لا سيما في ظل حربها المستمرة على أوكرانيا.

٤- ضعف المعارضة الراهن:

المعارضة السورية تعاني من انقسامات داخلية عميقة، وانعدام الرؤية الموحدة، وغياب استراتيجية سياسية واضحة، فضلاً عن فقدان أوراق الضغط العسكرية والسياسية التي كانت تمتلكها في السابق.

مقاربة جديدة للتفاوض مع روسيا

على الرغم من هذه التحديات، فإن استبعاد روسيا من أي تسوية سياسية يبدو أمراً غير واقعي. لذلك، ينبغي على قوى الثورة والمعارضة السورية تبني مقاربة ديناميكية للتفاوض، تقوم على أسس واضحة ومحددة:

١- الاعتراف بالدور الروسي كجزء من الحل:

يجب أن تعترف المعارضة بالدور المحوري لروسيا في أي تسوية سياسية، مع التأكيد على أن هذا الدور لا يمنحها الحق في فرض رؤيتها أحادية الجانب، بل يتطلب حواراً جاداً ومتوازناً.

٢- عدم التنازل عن الثوابت الوطنية:
الحوار مع روسيا يجب أن يكون مبنياً على التمسك بمخرجات مسار جنيف، واستمرار مطلب الانتقال السياسي ورحيل الأسد، ليس كشرط مسبق للتفاوض، ولكن كهدف نهائي للعملية التفاوضية.

٣- تجنب الشروط المسبقة:
في ظل موازين القوى الحالية، فإن وضع شروط مسبقة للتفاوض مع روسيا قد يؤدي إلى جمود العملية السياسية. بدلاً من ذلك، يجب التركيز على تحقيق مكاسب تدريجية تُساهم في تهيئة الظروف للوصول إلى تسوية شاملة.

٤- الاستفادة من الضغوط الدولية على روسيا:
الحرب في أوكرانيا وما تبعها من عقوبات دولية تُضعف الموقف الروسي وتُوفر فرصة للمعارضة السورية للضغط على موسكو، خاصة في ملفات إنسانية مثل المعتقلين والمفقودين.

٥- تعزيز الشفافية والمصداقية:
أي حوار مع روسيا يجب أن يتم بشفافية تامة أمام الحاضنة الشعبية لقوى الثورة والمعارضة، لضمان دعمها واستبعاد أي مخاوف من الصفقات الغامضة.

أدوات وآليات التفاوض

١- إعادة بناء المعارضة:
يجب أن تسبق أي مفاوضات مع روسيا مراجعة داخلية شاملة للمعارضة، تضمن إنهاء الانقسامات الداخلية، وتوحيد صفوفها على رؤية سياسية واضحة وشاملة.

٢- الانفتاح على المجتمع المدني:
يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً مهماً في فتح قنوات حوار مع روسيا حول القضايا الإنسانية، بعيداً عن الطابع السياسي المباشر.

٣- استراتيجية تفاوضية متوازنة:
امتلاك خطة تفاوضية مرنة وديناميكية يمكن أن يساعد المعارضة في تحقيق مكاسب جزئية تُمهّد الطريق لمكاسب أكبر على المدى البعيد.

هل يمكن تجاوز عقدة الأسد؟

إن تعقيد العلاقة بين روسيا ونظام الأسد يجعل من الصعب تجاوز هذه العقدة في المدى القريب. ومع ذلك، فإن الضغط الدولي على روسيا وتقديم المعارضة لرؤية سياسية واقعية قد يدفع موسكو إلى إعادة النظر في موقفها تجاه الأسد، خاصة إذا ما شعرت أن الإبقاء عليه يهدد مصالحها طويلة الأمد في سوريا.

في الختام، التفاوض مع روسيا ليس خياراً سهلاً، لكنه خيار حتمي في ظل المعطيات الراهنة. نجاح هذا المسار يعتمد على قدرة قوى الثورة والمعارضة على استعادة دورها

كطرف فاعل وموحد، ووضع استراتيجية سياسية واضحة تُعزّز من قدرتها على التعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية. فقط من خلال هذه المقاربة يمكن للمعارضة السورية أن تُعيد طرح ملف التسوية السياسية على الطاولة بشروط أكثر توازناً.

الخاتمة:

لقد نجحت روسيا، من خلال تدخلها العسكري المباشر في سوريا منذ خريف ٢٠١٥، في تغيير معادلات الميدان لصالح نظام الأسد، مستغلةً التراجع الأمريكي والغربي والانقسام الداخلي بين قوى الثورة والمعارضة. ومع ذلك، فإن هذا التدخل، الذي كلف موسكو ثمناً باهظاً، استنفد أهدافه الاستراتيجية بحلول عام ٢٠١٨، ليكشف عن محدودية قدرة روسيا على تحويل إنجازاتها العسكرية إلى مكاسب سياسية طويلة الأمد.

ورغم إحكام قبضتها على الملف السوري ومحاولتها فرض مسار "سوتشي–أستانا" كبديل لمسار جنيف، فإن موسكو لم تنجح في فرض تسوية شاملة تتماشى مع رؤيتها، بل اكتفت بإعاقة الحلول الدبلوماسية وتعزيز الجمود السياسي. وقد انعكس ذلك في علاقاتها المتذبذبة مع شريكيها في أستانا، تركيا وإيران، حيث يطغى التنافس والتباين على أي مظاهر للتعاون، ما يزيد من احتمالية نشوء صراعات مستقبلية إذا تباعدت المصالح.

ومع تعمق تداعيات الحرب الأوكرانية، تواجه روسيا تحديات إضافية تعرقل قدرتها على إدارة الملف السوري بفاعلية. كما أن استمرار تعطيل نظام الأسد للعملية السياسية، بما في ذلك مسار اللجنة الدستورية، يشير إلى محدودية قدرة موسكو على فرض إرادتها حتى على أقرب حلفائها. في هذا السياق، ورغم خطاب الكرملين الذي يصر على بقاء نظام الأسد، يبقى هذا الموقف تكتيكياً، إذ يمكن أن يصبح مستقبل الأسد ورقة مساومة إذا رأت موسكو أن ذلك يخدم أهدافها الجيوسياسية.

على الجانب الآخر، فإن انكفاء الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، إلى جانب تشتت المعارضة السورية، من أبرز العوامل التي مكّنت روسيا من استفرادها بالملف السوري. ومع ذلك، يبقى نجاح موسكو في تحقيق تسوية دائمة أمراً مشكوكاً فيه، بالنظر إلى افتقارها للأدوات الكافية التي تمكّنها من فرض حل سياسي يحقق أهدافها.

وفي ظل هذه المعطيات، يبدو أن أي تحول إيجابي في الملف السوري يرتبط بشكل أساسي بقدرة قوى الثورة والمعارضة على إعادة ترتيب صفوفها، وتوحيد رؤاها، وتبنّي سياسة واقعية تستثمر تداعيات الحرب الأوكرانية ومآلاتها. فمن دون هذه الخطوات، سيظل الملف السوري عالقاً بين استراتيجيات موسكو المحدودة، وتراجع المواقف الدولية، وضعف الفاعلية الداخلية للمعارضة السورية.

الفصل السابع:

العلاقات الروسية مع القوى الإقليمية

- **الشراكة مع إيران: المصالح المشتركة والتعاون العسكري.**
- **العلاقات مع تركيا: التحالفات المتغيرة في المنطقة.**
- **التفاعل مع دول الخليج العربي: من المنافسة إلى التعاون.**

تلعب روسيا دوراً مركزياً في صياغة التوازنات الجيوسياسية على المستوى الإقليمي والدولي، وهي تسعى باستمرار إلى تعزيز نفوذها في مناطق تُعدّ حيوية لاستراتيجيتها السياسية والاقتصادية والعسكرية. العلاقات الروسية مع القوى الإقليمية ليست مجرد تفاعل سياسي عابر، بل هي انعكاس لرؤية موسكو التي تتجاوز المفهوم التقليدي للسياسة الواقعية (Realpolitik) نحو بناء شبكة من التحالفات والشراكات التي تمكّنها من الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في وجه التحديات التي يفرضها الغرب، خاصة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو).

منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، تبنّت روسيا سياسة متعددة الأبعاد لاستعادة نفوذها الإقليمي والعالمي، وأعادت تعريف علاقتها مع القوى الإقليمية من خلال استثمار مواردها العسكرية، والدبلوماسية، والاقتصادية في مناطق ذات أهمية استراتيجية كشرق أوروبا، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى. وتركزت هذه السياسة على تأسيس تحالفات براغماتية، تتجاوز الإيديولوجيات السابقة التي كانت تُهيمن على العلاقات الدولية إبان الحقبة السوفييتية.

تُعدّ العلاقات الروسية مع القوى الإقليمية جزءاً محورياً من الاستراتيجية السياسية والدبلوماسية التي تعتمدها موسكو في مواجهة التحديات العالمية والإقليمية. منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، عملت روسيا على إعادة تموضعها كقوة عظمى في نظام دولي يشهد تحولات متسارعة وصراعات متشابكة. وقد اعتمدت في ذلك على بناء شبكات معقدة من العلاقات مع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وأوروبا الشرقية، وحتى في القارة الإفريقية، بهدف تحقيق مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية.

يتسم نهج روسيا في هذه العلاقات بالبراغماتية والمرونة، حيث تجمع بين أدوات القوة الناعمة كالدبلوماسية والتعاون الاقتصادي، وأدوات القوة الصلبة كالدعم العسكري والتدخل المباشر عندما تستدعي الضرورة. وتُظهر موسكو قدرة على التكيّف مع المتغيرات الإقليمية، مستفيدة من الفراغات التي يتركها منافسوها التقليديون، لا سيما الولايات المتحدة وحلفاؤها.

من جهة أخرى، تمثل هذه العلاقات تحدياً مزدوجاً بالنسبة لروسيا؛ فمن ناحية تسعى إلى ترسيخ نفوذها التاريخي في المناطق التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق

أو حليفاً استراتيجياً لها، ومن ناحية أخرى تعمل على موازنة علاقاتها مع قوى إقليمية متصارعة، ما يفرض عليها اللعب على خيوط دقيقة من التحالفات والمصالح المشتركة.
في ضوء هذه الديناميكيات، تصبح دراسة العلاقات الروسية مع القوى الإقليمية ضرورية لفهم طبيعة التفاعلات الجيوسياسية المعاصرة ودورها في تشكيل مستقبل النظام الدولي.

روسيا والشرق الأوسط: شراكات معقدة وتوازن حساس

في الشرق الأوسط، نجحت روسيا في تعزيز وجودها كفاعل رئيسي عبر بوابة الأزمة السورية. دعمها لنظام الرئيس بشار الأسد شكّل نقطة تحول رئيسية في علاقاتها مع دول المنطقة، حيث سعت إلى تقديم نفسها كقوة داعمة للاستقرار في مواجهة التغيرات العنيفة التي اجتاحت العالم العربي بعد عام ٢٠١١. هذا الدور أكسبها مكانة مميزة في التحالف مع إيران، التي تُعد شريكاً استراتيجياً في مواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة. ولكن في المقابل، سعت روسيا إلى بناء علاقات براغماتية مع قوى إقليمية أخرى كتركيا والسعودية وإسرائيل، موازنة بذلك بين علاقاتها التقليدية وتحالفاتها الجديدة.
السياسة الروسية في الشرق الأوسط تُظهر فهماً عميقاً لتشابك المصالح الإقليمية والدولية. على سبيل المثال، في علاقتها مع تركيا، نجحت موسكو في إدارة توازن دقيق بين التعاون والنزاع. فبينما تدعم تركيا بعض الجماعات المعارضة للنظام السوري، تحافظ روسيا على شراكتها مع أنقرة من خلال اتفاقيات اقتصادية كبرى مثل مشروع خط الغاز "ترك ستريم" وصفقات الأسلحة مثل منظومة الدفاع الجوي S-400. هذا النهج يُبرز قدرة روسيا على استخدام الاقتصاد كأداة لتحقيق أهدافها السياسية.

روسيا وآسيا الوسطى: الجغرافيا التاريخية والمصالح المشتركة

في آسيا الوسطى، تُعد العلاقات الروسية مع دول المنطقة استمراراً لعلاقاتها التاريخية إبان الاتحاد السوفييتي، حيث تسعى موسكو إلى الحفاظ على نفوذها التقليدي ومواجهة التغلغل الصيني المتزايد. تستثمر روسيا في التحالفات الاقتصادية والعسكرية مع دول ككازاخستان وأوزبكستان وقرغيزستان، خاصة عبر منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) والاتحاد الاقتصادي الأوراسي. هذه الشراكات تعكس استراتيجية روسيا في تعزيز هيمنتها على المنطقة التي تُعد حيوية لأمنها القومي.
ومع ذلك، تواجه موسكو تحديات كبرى في هذه المنطقة، خاصة في ظل الصراع على النفوذ مع الصين التي تسعى إلى تعزيز مبادرتها "الحزام والطريق". هذا الصراع غير المعلن يعكس تنافساً اقتصادياً وسياسياً بين قوتين كبيرتين تحاولان تأكيد سيطرتهما على واحدة من أغنى المناطق بالموارد الطبيعية.

روسيا وأوروبا الشرقية: بين المواجهة والاحتواء

أما في أوروبا الشرقية، فقد شكّلت العلاقات الروسية مع القوى الإقليمية محوراً أساسياً للصراعات الجيوسياسية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي. من أوكرانيا إلى بيلاروسيا، تبرز

محاولات موسكو لاستعادة مناطق نفوذها التقليدية من خلال سياسات مزدوجة تجمع بين الترغيب والترهيب. أزمة أوكرانيا، التي اندلعت عام ٢٠١٤ بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، أظهرت مدى استعداد موسكو لاستخدام القوة العسكرية للحفاظ على مصالحها الإقليمية.

في الوقت ذاته، تسعى روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع دول أخرى مثل بيلاروسيا وصربيا، التي ترى فيها حلفاء استراتيجيين في مواجهة تمدد النفوذ الأوروبي والأمريكي. وعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية التي فُرضت على روسيا بسبب سياساتها في أوكرانيا، نجحت موسكو في تعزيز علاقاتها مع هذه الدول من خلال دعم اقتصادي وعسكري متبادل، مع التأكيد على التماسك الثقافي والسياسي بينها.

روسيا والقارة الإفريقية: عودة الكرملين إلى الجنوب العالمي

في السنوات الأخيرة، سعت روسيا إلى تعزيز وجودها في القارة الإفريقية كجزء من استراتيجيتها لتوسيع نفوذها العالمي ومواجهة الهيمنة الغربية. من خلال تقديم الدعم العسكري والاقتصادي للدول الإفريقية، تسعى موسكو إلى بناء شراكات جديدة تعزز من مكانتها على الساحة الدولية. التعاون مع دول مثل مصر والجزائر ومالي والسودان يُبرز طبيعة العلاقات الروسية في القارة، حيث تستثمر روسيا في الحروب بالوكالة وتصدير الأسلحة مقابل النفوذ السياسي والاقتصادي.

في الختام، تُظهر العلاقات الروسية مع القوى الإقليمية ديناميكية مميزة تعكس الطبيعة البراغماتية للسياسة الخارجية الروسية. تسعى موسكو إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية عبر مزيج من الدبلوماسية القسرية، والتحالفات الاقتصادية، والدعم العسكري. ورغم التحديات التي تواجهها في مختلف المناطق، تُظهر روسيا قدرة عالية على التكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية، مما يجعلها لاعباً لا يمكن تجاهله في المشهد السياسي العالمي.

أولاً: الشراكة مع إيران: المصالح المشتركة والتعاون العسكري

تشكل الشراكة بين روسيا وإيران أحد أبرز التحالفات الإقليمية في السياسة الدولية المعاصرة، حيث تجمع بين البلدين شبكة مصالح متشابكة تمتد عبر مجالات متعددة، منها السياسي والاقتصادي والعسكري. على الرغم من الاختلافات التاريخية والإيديولوجية بين موسكو وطهران، فإن هذه الشراكة برزت كنتيجة طبيعية للضغوط الدولية المتزايدة عليهما، لا سيما تلك القادمة من الولايات المتحدة وحلفائها. تحولت هذه العلاقة إلى نموذج للتحالف البراغماتي القائم على المصالح المشتركة، وليس التقارب الإيديولوجي أو الثقافي.

١- الإطار السياسي للشراكة الروسية-الإيرانية

تستند العلاقة الروسية-الإيرانية إلى رؤية مشتركة لمقاومة النفوذ الغربي في المنطقة. يُعتبر كلا البلدين مستهدفين بالعقوبات الاقتصادية والضغط الدبلوماسي الغربي، ما دفعهما إلى تبني نهج أكثر تنسيقاً في السياسات الإقليمية والدولية. إيران، التي تسعى إلى تعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، ترى في روسيا شريكاً استراتيجياً يوفر لها الحماية الدبلوماسية على الساحة الدولية، خاصة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. من جهة أخرى، تنظر روسيا إلى إيران كحليف حيوي في تحقيق أهدافها الإقليمية، خاصة في الشرق الأوسط، الذي يُعد ساحة صراع مركزي بين القوى العظمى.

هذه الشراكة تعززت بشكل خاص خلال الأزمة السورية، حيث لعب كلا البلدين دوراً محورياً في دعم نظام الرئيس بشار الأسد. هذا التنسيق العسكري والسياسي أدى إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين موسكو وطهران، وجعل من تحالفهما عنصراً فعالاً في تغيير التوازنات الإقليمية.

٢- المصالح الاقتصادية المشتركة

على الصعيد الاقتصادي، تواجه روسيا وإيران تحديات مشتركة تتعلق بالعقوبات الغربية المفروضة عليهما. وقد دفعت هذه الضغوط كلا البلدين إلى تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي كوسيلة لتخفيف آثار هذه العقوبات. تشمل مجالات التعاون الطاقة، حيث تمتلك الدولتان احتياطيات ضخمة من النفط والغاز. ورغم أنهما منافسان في سوق الطاقة العالمية، فإن العقوبات الغربية دفعت البلدين إلى تنسيق جهودهما لتطوير شبكات توزيع بديلة وتعزيز التجارة البينية.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى روسيا إلى الاستفادة من السوق الإيرانية الكبيرة لتعزيز صادراتها من السلع الصناعية والتقنية. كما تعمل إيران على جذب الاستثمارات الروسية في قطاعات مثل النقل والبنية التحتية والطاقة النووية، مستفيدة من خبرة موسكو في هذا المجال.

٣- التعاون العسكري: محور العلاقة الاستراتيجية

التعاون العسكري يمثل العمود الفقري للشراكة الروسية-الإيرانية. منذ بداية القرن الحادي والعشرين، أصبحت موسكو المورد الرئيسي للأسلحة إلى طهران، خاصة بعد

أن رفعت الأمم المتحدة حظر السلاح عن إيران في عام ٢٠٢٠. تشمل صفقات السلاح الروسية مع إيران مجموعة واسعة من المعدات العسكرية المتقدمة، بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي مثل S-300، والتي تعتبر ركيزة أساسية للدفاع الإيراني ضد أي تهديدات جوية.

علاوة على ذلك، برز التعاون العسكري بين البلدين بشكل أوضح في الساحة السورية. فقد قدمت روسيا الدعم الجوي والدبلوماسي للعمليات العسكرية الإيرانية على الأرض، مما ساعد في تحقيق تقدم كبير لصالح النظام السوري في مواجهة الجماعات المسلحة المدعومة من قوى إقليمية وغربية. هذا التنسيق العسكري لم يقتصر على سوريا فقط، بل امتد ليشمل التعاون في مجال الاستخبارات وتبادل المعلومات الأمنية، ما عزز من فعالية عمليات البلدين في مواجهة التحديات الإقليمية المشتركة.

٤- الأبعاد الجيوسياسية للشراكة العسكرية

تمتد الأهمية الجيوسياسية للشراكة العسكرية بين روسيا وإيران إلى ما هو أبعد من الشرق الأوسط. فالبلدان يسعيان إلى تعزيز موقعيهما في مواجهة النظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. إيران تعتبر التحالف مع روسيا وسيلة لتعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية في مواجهة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية. في المقابل، ترى روسيا في إيران شريكاً استراتيجياً يمكن أن يساعدها في توسيع نفوذها في منطقة الخليج، التي تُعد حيوية للاقتصاد العالمي وللأمن الإقليمي.

من جهة أخرى، توفر إيران لموسكو منفذاً استراتيجياً نحو المحيط الهندي والخليج العربي، ما يعزز من قدرتها على تحقيق أهدافها الجيوسياسية في جنوب آسيا والشرق الأوسط. وتُعد مشاريع مثل ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب (NSTC)، الذي يربط روسيا بإيران والهند، تجسيدًا لهذا التعاون الجيوسياسي.

٥- التحديات وحدود الشراكة

رغم التقارب الكبير بين روسيا وإيران، فإن هناك تحديات تفرض نفسها على هذه الشراكة. أحد أبرز هذه التحديات هو الاختلاف في المصالح الاستراتيجية، خاصة في ما يتعلق بسوق الطاقة العالمية. كلا البلدين يعتمدان بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، وهو ما قد يؤدي إلى تنافس غير معلن بينهما في الأسواق الدولية.

كما أن هناك شكوكاً متبادلة بين الطرفين، خاصة فيما يتعلق بدور كل منهما في تحديد مستقبل المنطقة. إيران تسعى إلى توسيع نفوذها الإقليمي بما يتناسب مع طموحاتها كقوة إقليمية كبرى، وهو ما قد يتعارض مع التوازنات التي تسعى روسيا إلى الحفاظ عليها مع قوى إقليمية أخرى مثل تركيا وإسرائيل.

في الختام، تمثل الشراكة الروسية-الإيرانية نموذجاً لتحالف سياسي واستراتيجي يقوم على البراغماتية والمصالح المشتركة، بعيداً عن أسس التقارب الثقافي أو الإيديولوجي التقليدي. هذه العلاقة لا تعبر فقط عن رغبة كلا البلدين في تعزيز مواقعهما في مواجهة

الهيمنة الغربية، بل تعكس أيضاً إدراكاً عميقاً من موسكو وطهران للطبيعة المتغيرة للنظام الدولي، وحاجتهما إلى تكوين تحالفات استراتيجية متعددة الأبعاد لتحقيق أهدافهما الإقليمية والدولية.

على الرغم من التحديات القائمة، سواء تلك الناتجة عن التنافس في أسواق الطاقة العالمية أو الخلافات المحتملة حول توازن النفوذ الإقليمي، فإن الشراكة بين روسيا وإيران تظهر قدرة كبيرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. لقد أثبتت هذه العلاقة أنها أكثر من مجرد رد فعل على العقوبات والضغوط الخارجية؛ فهي تمثل جزءاً من استراتيجية أوسع لكلا البلدين، تهدف إلى إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية بما يخدم مصالحهما بعيدة المدى.

ومع تصاعد التوترات الإقليمية والدولية، خصوصاً في الشرق الأوسط، تبرز هذه الشراكة كعنصر فاعل في تحديد مستقبل المنطقة. تنطوي هذه العلاقة على أبعاد تتجاوز الأطر العسكرية والاقتصادية لتشمل التنسيق السياسي وتشكيل تحالفات قادرة على تحدي السياسات الغربية، ما يجعلها نموذجاً للتحالفات البراغماتية في عالم تتزايد فيه المنافسة بين القوى الكبرى.

تبقى العلاقة الروسية-الإيرانية مرشحة للمزيد من التطور والتعقيد، خصوصاً مع استمرار التغيرات الديناميكية في النظام الدولي. فهذه الشراكة ليست مجرد تحالف تكتيكي مرحلي، بل تمثل تحالفاً استراتيجياً قد يعيد صياغة قواعد اللعبة الجيوسياسية في الشرق الأوسط وما وراءه، ويعزز قدرة كلا البلدين على مواجهة التحديات المستقبلية بمرونة وفعالية.

وعلى هذا الأساس، فإن الشراكة الروسية-الإيرانية تُظهر ملامح تحالف طويل الأمد يمتد إلى ما هو أبعد من الضرورات الآنية التي فرضتها العقوبات أو الصراعات الإقليمية. إنها علاقة تتسم بالتداخل العميق في المصالح الاستراتيجية، حيث تسعى روسيا إلى تأمين وجودها في المناطق الحساسة جيوسياسياً، مثل الخليج العربي وآسيا الوسطى، بينما تسعى إيران إلى تعزيز موقفها كقوة إقليمية مؤثرة بعيداً عن العزلة التي فرضتها السياسات الغربية. وفي ظل استمرار التحديات المشتركة، سواء من جهة الضغط الغربي أو الصراعات الإقليمية المتشابكة، يبدو أن هذا التحالف سيظل يلعب دوراً محورياً في إعادة رسم خريطة التحالفات العالمية والإقليمية، مما يجعل من دراسة هذه العلاقة ضرورة لفهم التحولات العميقة التي يمر بها النظام الدولي في العصر الحالي.

ومع تصاعد التوترات العالمية والإقليمية بشكل متسارع، تبرز الشراكة الروسية-الإيرانية كمحور استراتيجي متزايد الأهمية في إعادة تشكيل موازين القوى على الساحة الدولية. هذه العلاقة لا تقتصر فقط على تحالف تكتيكي يعكس المصالح المشتركة بين الطرفين، بل تعبر عن تحالف استراتيجي طويل الأمد يسعى إلى التصدي للتحديات والضغوط الغربية التي تواجهها كل من موسكو وطهران. ففي ظل تصاعد العقوبات الاقتصادية

ومحاولات العزلة الدولية، تدرك روسيا أهمية تعزيز تحالفاتها مع قوى إقليمية مؤثرة مثل إيران، التي بدورها تسعى لتوسيع شبكة شراكاتها الاستراتيجية لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية المفروضة عليها.

في هذا الإطار، يتجاوز التعاون الروسي-الإيراني القضايا الأمنية والعسكرية ليشمل المجالات الاقتصادية والدبلوماسية. فالتحالف بين البلدين يمثل محاولة لإعادة تعريف النظام الدولي، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها، من خلال تقديم نموذج جديد من الشراكات بين القوى الإقليمية. هذه الشراكات لا تهدف فقط إلى تعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي للطرفين، بل تسعى أيضاً إلى تقديم رؤية بديلة للنظام العالمي، تقوم على التعددية القطبية ورفض التدخلات الغربية التي تتناقض مع سيادة الدول.

على المستوى الإقليمي، يشكل هذا التحالف محوراً لجذب دول أخرى تعاني من التدخلات الغربية أو تشارك موسكو وطهران مخاوفهما من الهيمنة الأمريكية. يمكن لهذه الشراكة أن تتحول إلى نقطة انطلاق لتحالفات إقليمية جديدة، تمتد لتشمل دولاً مثل سوريا، العراق، وربما تركيا، التي أصبحت تلعب دوراً متقلباً في النظام الإقليمي. فروسيا وإيران تمتلكان الأدوات اللازمة لتقديم بدائل استراتيجية للدول الباحثة عن شراكات توازن علاقاتها الدولية وتمنحها هامشاً أوسع من الاستقلالية في قراراتها.

ومع ذلك، فإن نجاح هذا التحالف مرهون بمدى قدرته على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. فعلى الرغم من التقارب بينهما، لا تزال هناك اختلافات جوهرية في أولويات السياسة الخارجية لكل من موسكو وطهران، مما قد يحد من عمق الشراكة على المدى الطويل. إلى جانب ذلك، فإن الضغوط الاقتصادية الناتجة عن العقوبات، بالإضافة إلى التحديات الأمنية في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، قد تعيق تحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة.

على المدى البعيد، إذا تمكنت روسيا وإيران من التغلب على هذه التحديات وتعزيز تحالفهما، فإنهما قد تلعبان دوراً محورياً في تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب. هذا النظام لن يكون مجرد رفض للهيمنة الغربية، بل قد يمثل فرصة لإعادة بناء العلاقات الدولية على أسس جديدة تقوم على الاحترام المتبادل، التعاون الاقتصادي، وتوازن القوى. ومن هنا، يتجلى التحالف الروسي-الإيراني كعامل أساسي في إعادة صياغة الديناميكيات الجيوسياسية، وفتح آفاق جديدة للتعاون الإقليمي والدولي، في عالم يشهد تحولات غير مسبوقة على كافة المستويات.

ثانياً: العلاقات مع تركيا: التحالفات المتغيرة في المنطقة

تعتبر العلاقات الروسية-التركية مثالاً على التحولات الديناميكية في السياسة الإقليمية والعالمية، حيث تتسم بالمرونة والتقلب بناءً على تطورات الأوضاع الإقليمية والدولية. ورغم أن روسيا وتركيا تملكان تاريخاً طويلاً من الصراع والتنافس، إلا أن تطور العلاقات بينهما في السنوات الأخيرة يشير إلى تحولات كبيرة في التحالفات الإقليمية، وهو ما يعكس قدرة كلا البلدين على إعادة تشكيل تحالفاتهما بناءً على المصالح المتغيرة.

تاريخ العلاقات الروسية-التركية: من المنافسة إلى التعاون

لطالما كانت العلاقات بين روسيا وتركيا مليئة بالتوترات والمنافسات، خاصة في ما يتعلق بالهيمنة على مناطق مثل البحر الأسود والقوقاز وآسيا الوسطى. ففي الماضي، كان هناك العديد من الحروب والنزاعات بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية، كما كانت تركيا في صراع مستمر مع الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة. ومع ذلك، منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الوقت الحاضر، شهدت العلاقات الروسية-التركية تحولاً تدريجياً من التنافس إلى التعاون في مجالات متعددة.

المصالح المشتركة وتنسيق السياسات

على الرغم من اختلاف المواقف بين روسيا وتركيا في بعض القضايا الإقليمية والدولية، مثل المواقف تجاه النزاع السوري أو القرم أو الأزمة الأوكرانية، فقد تمكنا من بناء شبكة معقدة من التعاون السياسي والاقتصادي. تُعتبر سوريا أحد أبرز محاور التعاون بين موسكو وأنقرة. فبينما تدعم روسيا نظام الرئيس بشار الأسد، تسعى تركيا إلى إسقاطه أو على الأقل تقليص نفوذه في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية. ورغم هذا التباين في المواقف، تمكنت روسيا وتركيا من إقامة آلية للتنسيق العسكري في سوريا، مما أسهم في تقليص التصعيد والحد من المواجهات المباشرة بينهما.

وتعد الهدنة التي تم التوصل إليها في إدلب بين الجيش التركي والقوات الروسية مثالاً حياً على هذه الديناميكية، حيث حافظ البلدان على خطوط اتصال مفتوحة رغم التوترات المحلية والدولية. ومن هنا يظهر أن روسيا وتركيا قادران على التعامل مع خلافاتهما عبر آليات دبلوماسية، مع الحفاظ على التعاون العسكري والاقتصادي.

التعاون الاقتصادي والطاقوي

من أبرز مجالات التعاون بين روسيا وتركيا هو القطاع الاقتصادي، لاسيما في مجالات الطاقة. تعد تركيا سوقاً حيوياً للغاز الطبيعي الروسي، حيث تُعتبر روسيا أحد أبرز موردي الغاز إلى تركيا عبر خط أنابيب "السيل التركي". كما تلعب تركيا دوراً رئيسياً في مشروع الطاقة الروسي "نورد ستريم ٢" الذي يسعى لتوسيع صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا. ورغم التنافس مع الغرب في قطاع الطاقة، إلا أن تركيا ترى في الشراكة مع روسيا فرصة لتعزيز أمنها الطاقوي وتنويع مصادر إمدادات الطاقة.

إضافة إلى ذلك، يسعى كلا البلدين إلى تعزيز التعاون في مجالات أخرى مثل التجارة والبنية التحتية. مشاريع مشتركة في مجالات بناء محطات الطاقة النووية، خاصة محطة

"أكويو" للطاقة النووية في تركيا التي تبنيها روسيا، تُعد من أبرز الأمثلة على التعاون المستمر بين الجانبين. كما أن التجارة بين البلدين شهدت زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة، مع توسع في صادرات المنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية، مما يعكس النمو المستمر في الروابط الاقتصادية.

التحديات والصراعات الإقليمية

رغم المصالح المتبادلة بين روسيا وتركيا، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه هذه العلاقات. تظل السياسة التركية تجاه القرم والاعتراف بالجزء الروسي منها قضية شائكة بين البلدين، حيث ترفض تركيا الاعتراف بالضم الروسي للقرم وتؤيد موقف أوكرانيا. كذلك، يبقى النزاع حول بحر قزوين والتعاون مع دول في القوقاز وآسيا الوسطى من المسائل التي يمكن أن تؤثر في العلاقات الثنائية.

وفي الوقت ذاته، يشكل النفوذ التركي في مناطق الشرق الأوسط، مثل العراق وليبيا، تحدياً آخر في العلاقات مع روسيا. على سبيل المثال، دعم تركيا للمجموعات المسلحة في ليبيا مقابل الدعم الروسي لحفتر في النزاع الليبي يزيد من التوترات بين الجانبين. في ذات السياق، تعتبر تركيا روسيا منافساً في القوقاز، خاصة في ظل المنافسة المتزايدة في منطقة ناغورنو كاراباخ التي شهدت نزاعاً بين أذربيجان المدعومة من تركيا وأرمينيا المدعومة من روسيا.

التحالفات المتغيرة في ظل الصراعات الكبرى

تستمر العلاقات الروسية-التركية في التفاعل مع التحولات الجيوسياسية الكبرى في العالم. ففي السنوات الأخيرة، كان هناك تنامي في التعاون بين روسيا وتركيا بعيداً عن الغرب، مما يعكس تطوراً استراتيجياً يهدد هيمنة القوى الغربية. ففي وقت كانت العلاقات بين تركيا والغرب تشهد تدهوراً، خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في ٢٠١٦، بدأت تركيا في البحث عن شراكات بديلة، بما في ذلك تعزيز التعاون مع روسيا في المجالات العسكرية والسياسية.

هذا التحول استكملته تركيا من خلال شراء أنظمة الدفاع الجوي الروسية "S-400"، وهو ما أثار ردود فعل غاضبة من حلفائها الغربيين في حلف الناتو. ومع ذلك، أظهرت تركيا مرونة استراتيجية في تعزيز علاقاتها مع موسكو، في وقت ازدادت فيه الضغوط السياسية والاقتصادية من جانب الغرب.

الختام: تحالفات قائمة على المصالح والتحديات المتواصلة

في النهاية، فإن العلاقة الروسية-التركية تُمثل نموذجاً للتحالفات المتغيرة في المنطقة، حيث تسعى كلا البلدين إلى تحقيق أهدافهما الاستراتيجية عبر التعاون في المجالات الاقتصادية والعسكرية، بينما تتعايشان مع التحديات والمصالح المتباينة في بعض القضايا الإقليمية. ورغم هذه التحديات، تبقى العلاقات بين موسكو وأنقرة ديناميكية وقابلة للتطوير وفقاً للتحولات الإقليمية والدولية، مما يجعلها عنصراً حيوياً في تشكيل التحالفات المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط وحولها.

ثالثاً: التفاعل مع دول الخليج العربي: من المنافسة إلى التعاون

تعتبر العلاقات الروسية مع دول الخليج العربي من أبرز الأمثلة على كيفية تطور التحالفات الإقليمية في عصرنا الحديث، حيث شهدت هذه العلاقات تحولاً كبيراً من المنافسة إلى التعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية. تاريخياً، كانت العلاقة بين روسيا ودول الخليج العربي محدودة بسبب التوترات الأيديولوجية والسياسية التي نشأت خلال فترة الحرب الباردة، إذ كانت دول الخليج تتجه نحو الغرب في تحالفاتها السياسية والعسكرية، في حين كان الاتحاد السوفيتي يحاول التأثير في المنطقة من خلال دعم حركات التحرر الوطني والنظم الاشتراكية. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وصعود روسيا كدولة مستقلة، بدأت ملامح جديدة في العلاقات بين روسيا ودول الخليج تظهر، تميزت بالمنافسة في بعض الأحيان، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى شراكات استراتيجية مبنية على المصالح المشتركة.

التغيرات الجيوسياسية وظهور فرص التعاون

منذ بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، لاحظنا تحولاً ملحوظاً في العلاقات بين روسيا ودول الخليج، حيث أصبح التفاعل السياسي والاقتصادي أكثر كثافة، ما يعكس التغيرات الجيوسياسية الكبرى التي تعيشها المنطقة. إن التحديات الإقليمية مثل الصراع السوري، والتحولات الكبرى في السياسة الأمريكية في المنطقة، والتهديدات المتزايدة من جماعات مثل "داعش" وغيرها من التنظيمات الإرهابية، دفعت دول الخليج إلى إعادة تقييم تحالفاتها التقليدية، والانفتاح على فرص تعاون جديدة مع روسيا.

روسيا، من جانبها، كانت تسعى إلى تعزيز حضورها في الشرق الأوسط بعد التراجع النسبي لها في الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي. وهذا التوجه الروسي كان يتماشى مع السياسة الخارجية الخليجية التي تحاول تنويع علاقاتها السياسية والاقتصادية بعيدًا عن الهيمنة الغربية، خاصة في ظل تزايد التوترات مع الولايات المتحدة في بعض القضايا الإقليمية.

النفط والطاقة: محور التعاون الاقتصادي

يُعد قطاع النفط والطاقة من أبرز المجالات التي شهدت تعاوناً مثمراً بين روسيا ودول الخليج العربي. ففي الوقت الذي تمثل فيه دول الخليج أبرز منتجي النفط في العالم، تسعى روسيا إلى الحفاظ على مكانتها كلاعب رئيسي في أسواق الطاقة العالمية. وفي هذا السياق، أسهم التعاون بين روسيا ودول الخليج في تعزيز استقرار أسواق النفط عبر آلية "أوبك+"، التي تجمع الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والدول المنتجة الأخرى مثل روسيا. هذه الآلية كانت حاسمة في تحقيق استقرار أسعار النفط العالمية، ما يعود بالفائدة على اقتصادات الدول الخليجية والروسية على حد سواء.

لقد تطور هذا التعاون ليشمل مجالات أخرى مثل التكنولوجيا والطاقة النووية. فقد أبدت روسيا اهتماماً بتعزيز التعاون مع دول الخليج في مجالات تطوير التكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الصناعي والتقنيات المتقدمة في قطاع الطاقة. وبالتوازي، قامت موسكو بتطوير شراكات استراتيجية مع بعض دول الخليج في مجال الطاقة النووية، حيث تمت مناقشة إمكانية بناء محطات طاقة نووية في دول مثل الإمارات العربية المتحدة.

التعاون العسكري والأمني: من التنسيق إلى الشراكة

على الرغم من أن التنافس كان موجوداً في بعض القضايا الإقليمية، فقد أصبحت التعاونات العسكرية والأمنية جزءاً من العلاقات الروسية مع دول الخليج. التهديدات الأمنية المتزايدة من الجماعات المتطرفة والنزاعات الإقليمية جعلت من التنسيق العسكري بين روسيا ودول الخليج ضرورة. في هذا السياق، قامت روسيا بتزويد بعض دول الخليج بأسلحة متطورة، بالإضافة إلى تدريبات مشتركة وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب والأمن البحري.

ومن جهة أخرى، فإن روسيا ودول الخليج كانت تعمل بشكل متزايد على تعزيز التعاون الاستخباراتي لمكافحة التهديدات الإرهابية، حيث ظهرت تقارير عن تنسيق مشترك بين الأجهزة الأمنية الخليجية والروسية. ومع استمرار الأزمات الإقليمية مثل الحرب في اليمن والصراع في سوريا، كان التعاون الأمني أحد الأدوات الأساسية التي تسهم في تعزيز استقرار المنطقة.

التعاون السياسي والدبلوماسي: التقارب في الأزمات الإقليمية

على المستوى السياسي، كان التعاون بين روسيا ودول الخليج أكثر وضوحاً في أوقات الأزمات الإقليمية، مثل الأزمة السورية والحرب في اليمن. في سوريا، دعم كل من روسيا ودول الخليج أطرافاً مختلفة في النزاع، لكن مع مرور الوقت، بدأت بعض دول الخليج في تكييف مواقفها بشكل تدريجي، حيث سعت بعض الدول مثل الإمارات والسعودية إلى فتح قنوات دبلوماسية مع موسكو بهدف التأثير في مجريات الأحداث وتحقيق مصالحها. كما أن روسيا، من جانبها، حاولت استخدام علاقاتها مع دول الخليج لتعزيز موقفها في المنطقة، خاصة في محادثات السلام السورية.

أدى هذا التفاعل إلى نوع من التفاهم المشترك حول ضرورة إيجاد حلول سياسية للنزاعات الإقليمية، مع التركيز على مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن الإقليمي. ورغم اختلاف المواقف في بعض الأحيان، فإن دول الخليج وروسيا تتفق على أهمية الحفاظ على استقرار المنطقة من خلال حلول دبلوماسية، مما يعزز التعاون بينهما على مستوى السياسات الإقليمية والدولية.

التحديات والتوترات في العلاقات

رغم هذا التعاون المتزايد، لا تزال هناك بعض التوترات والتحديات في العلاقات بين روسيا ودول الخليج، خاصة في بعض القضايا الإقليمية. ففيما يتعلق بالصراع في سوريا،

على سبيل المثال، كانت بعض دول الخليج في البداية متحفظة بشأن التدخل الروسي إلى جانب نظام الأسد، بينما كان هناك دعم خليجي واضح للمعارضة السورية. كما أن السياسة الروسية تجاه إيران قد تثير بعض القلق في دول الخليج، التي ترى في إيران تهديداً مباشراً لأمنها، مما قد يؤثر على التنسيق الكامل بين روسيا ودول الخليج.

الختام: شراكات استراتيجية مبنية على المصالح المشتركة

في الختام، تُمثل العلاقات الروسية مع دول الخليج العربي نموذجاً للعلاقات الدولية التي تتسم بالمرونة والبراغماتية. فعلى الرغم من الاختلافات في الرؤى السياسية والإيديولوجية بين روسيا ودول الخليج في بعض الأحيان، إلا أن المصالح المشتركة في مجالات الطاقة، الأمن، والاقتصاد قد جعلت من هذه العلاقات شراكة استراتيجية ذات أهمية متزايدة على الساحة الدولية. ما يميز هذه العلاقة هو أن التعاون بين الطرفين لا يقوم فقط على أسس دبلوماسية أو أيديولوجية، بل على رؤية مشتركة نحو استقرار المنطقة ومواجهة التحديات المتنامية التي تفرضها الأزمات الإقليمية والدولية.

التقارب بين روسيا ودول الخليج، الذي يعكس تحولاً ملموساً من المنافسة إلى التعاون، يتجسد في كيفية تعاطي الطرفين مع القضايا الساخنة في المنطقة مثل الملف السوري، الأزمة اليمنية، والتهديدات الإرهابية العابرة للحدود. هذا التعاون لا يقتصر على المجالات السياسية فقط، بل يمتد ليشمل التعاون الاقتصادي والعسكري الذي يسهم في بناء قدرة الطرفين على مواجهة التحديات المشتركة. ورغم التوترات التي قد تنشأ بين الحين والآخر في القضايا الإقليمية أو التناقضات في الرؤى الاستراتيجية، تبقى العلاقات الروسية-الخليجية نموذجاً للتحالفات التي تعكس تحولاً تدريجياً في النظام الدولي، حيث تسعى هذه الدول إلى تشكيل مستقبلها بيدها بعيداً عن الهيمنة الغربية.

ومع التحولات المستمرة في السياسة الدولية، فمن المرجح أن تظل هذه الشراكة مفتوحة على مزيد من التعاون في المستقبل، خصوصاً في ظل التصاعد المستمر للتحديات التي تواجهها المنطقة من قبيل الأمن الإقليمي، التغيرات الاقتصادية، والصراعات العسكرية. ومع تطور الظروف الجيوسياسية، تبرز أهمية هذه العلاقات في تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي، مما يجعل التعاون الروسي-الخليجي أحد المحاور الرئيسية في صياغة المستقبل السياسي والاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط والعالم.

1. **Gause, F. G. (2010).** *The International Relations of the Persian Gulf.* Cambridge University Press.
2. **Stent, A. (2008).** *The Limits of Partnership: U.S.-Russian Relations in the Twenty-First Century.* Princeton University Press.
3. **Kozhanov, N. (2018).** *Russia's Role in the Middle East: From the Collapse of the USSR to the Rise of Putin.* Oxford University Press.
4. **Ulrichsen, K. C. (2016).** *The Gulf States in International Political Economy.* Routledge.
5. **Wehrey, F. (2018).** *The Burning Shores: Inside the Battle for the New Libya.* Farrar, Straus and Giroux.
6. **Mankoff, J. (2014).** *Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics.* Rowman & Littlefield Publishers.

الفصل الثامن:

تأثير التدخل الروسي على الصراعات الإقليمية

- **دور روسيا في النزاعات الأخرى: العراق، ليبيا، اليمن.**
- **تأثير التدخل الروسي على الأمن الإقليمي والاستقرار**

يشهد النظام الدولي في العقدين الأخيرين تحولاً عميقاً في أنماط التحالفات وتوازن القوى، حيث برزت روسيا كفاعل رئيسي في العديد من الصراعات الإقليمية، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط. بعد فترة من الانكفاء النسبي عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، أعادت موسكو صياغة استراتيجيتها الخارجية، مستندة إلى رؤية براغماتية تسعى لاستعادة مكانتها كقوة عظمى، عبر التدخل المباشر وغير المباشر في الصراعات الإقليمية. هذا التدخل لم يكن مجرد استعراض للقوة العسكرية أو السياسية، بل كان يعكس استراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى إعادة تعريف الأدوار التقليدية للقوى الكبرى، وتأكيد روسيا كشريك لا غنى عنه في حل الأزمات الإقليمية، مهما كانت تعقيداتها.

يمكن فهم التدخل الروسي في الصراعات الإقليمية من خلال تحليل أبعاده الاستراتيجية، السياسية، والاقتصادية. فمنذ تدخلها العسكري المباشر في سوريا عام ٢٠١٥، أظهرت روسيا قدرتها على التأثير الفوري في مسار الأحداث الإقليمية، حيث أسهم تدخلها في تغيير موازين القوى داخل الصراع السوري، معززاً موقع الحكومة السورية في مواجهة المعارضة المسلحة والتنظيمات الإرهابية. هذا التدخل لم يقتصر على سوريا، بل امتد تأثيره إلى ملفات إقليمية أخرى، مثل الصراع الليبي، الأزمة اليمنية، والتوترات في منطقة الخليج، ليصبح التدخل الروسي عاملاً محورياً في تشكيل ديناميكيات الصراعات في الشرق الأوسط.

تتجلى أهمية التدخل الروسي في الصراعات الإقليمية في الطريقة التي استطاعت بها موسكو الاستفادة من فراغ القوة الناتج عن تراجع الحضور الغربي، وخاصة الأميركي، في المنطقة. فبينما تبنت الولايات المتحدة سياسات انسحاب تدريجي أو إعادة تموضع، نجحت روسيا في ملء هذا الفراغ عبر بناء تحالفات متغيرة، والتدخل بشكل مباشر أو عبر وسطاء محليين، ما أتاح لها تعزيز نفوذها الجيوسياسي. كما أن طبيعة التدخل الروسي، التي تجمع بين القوة العسكرية، الدبلوماسية الحذرة، والعلاقات الاقتصادية، أكسبت موسكو موقعاً استراتيجياً في إدارة الأزمات الإقليمية، سواء من خلال دعم الأنظمة الحليفة، أو من خلال السعي للعب دور الوسيط في النزاعات متعددة الأطراف.

يتسم التدخل الروسي كذلك بقدرته على المواءمة بين المصالح المتباينة للقوى الإقليمية، مثل تركيا، إيران، ودول الخليج، ما مكّنها من تعزيز مكانتها كقوة وسيطة ومرنة في آن واحد. ورغم التحديات التي تواجهها روسيا في هذا السياق، مثل تعقيدات التنافس مع

القوى الإقليمية والدولية الأخرى، إلا أنها نجحت في تكريس نهجها القائم على تحقيق المكاسب التدريجية دون الدخول في مواجهات شاملة، وهو ما يظهر بوضوح في إدارتها للأزمات مثل الصراع السوري، حيث استطاعت المحافظة على تحالفها مع إيران، في الوقت ذاته الذي أقامت فيه تفاهمات مع تركيا وإسرائيل ودول الخليج.

من ناحية أخرى، يحمل التدخل الروسي في الصراعات الإقليمية أبعاداً اقتصادية لا تقل أهمية عن الأبعاد السياسية والعسكرية. فمن خلال انخراطها في المنطقة، سعت روسيا إلى تأمين مصالحها الاقتصادية، سواء عبر توسيع نفوذها في أسواق الطاقة، أو تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الإقليمية في مجالات مثل التسليح والبنية التحتية. وفي ظل الأزمات الاقتصادية التي تواجهها موسكو نتيجة العقوبات الغربية، أصبحت هذه العلاقات الاقتصادية عنصراً أساسياً في دعم استقرار الاقتصاد الروسي وتعزيز نفوذها العالمي.

على الرغم من النجاحات التي حققتها روسيا في تدخلها الإقليمي، إلا أن هذا التدخل لا يخلو من التحديات والمخاطر. فالانخراط العميق في صراعات معقدة يحمل في طياته احتمالات استنزاف الموارد الروسية وتعقيد علاقاتها مع القوى الدولية الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما أن اعتماد روسيا على دعم أنظمة سياسية تواجه تحديات داخلية مستمرة قد يؤدي إلى تهديد مكتسباتها على المدى البعيد، في حال تغيرت معادلات السلطة في هذه الدول. ومع ذلك، فإن الطبيعة البراغماتية والمرنة للسياسة الخارجية الروسية تتيح لها التعامل مع هذه التحديات بشكل تكتيكي واستراتيجي، ما يضمن لها استمرار نفوذها الإقليمي.

في هذا السياق، يمكن القول إن تأثير التدخل الروسي على الصراعات الإقليمية لا يقتصر فقط على تغيير موازين القوى على الأرض، بل يمتد ليشمل إعادة تشكيل النظام الإقليمي والدولي ككل. ومع استمرار تصاعد الأزمات العالمية والتوترات الجيوسياسية، يبقى التدخل الروسي عاملاً رئيسياً في صياغة مستقبل المنطقة، ما يطرح تساؤلات حول حدود هذا التدخل وإمكانياته في تحقيق أهدافه دون الدخول في مواجهة مباشرة مع القوى الكبرى الأخرى.

علاوة على ذلك، يمثل التدخل الروسي في الصراعات الإقليمية اختباراً لقدرة موسكو على لعب دور طويل الأمد كقوة مؤثرة ومستدامة في منطقة تعج بالتغيرات والتحديات. فالوجود الروسي في الشرق الأوسط يواجه مزيجاً معقداً من الفرص والمخاطر، حيث تسعى موسكو للحفاظ على توازن دقيق بين دعم حلفائها التقليديين، مثل النظام السوري وإيران، والعمل على توسيع نطاق علاقاتها مع قوى أخرى كتركيا ودول الخليج العربي. هذا التوازن يعتمد بشكل كبير على مرونة السياسة الخارجية الروسية ونجاحها في تجاوز التوترات بين مصالح متناقضة. ومع ذلك، يبقى السؤال المطروح: هل ستتمكن روسيا من الحفاظ على هذا الدور المؤثر في ظل التغيرات المستمرة في بنية النظام الدولي، والضغوط الاقتصادية الناتجة عن العقوبات الغربية، والتحديات الداخلية التي قد تؤثر على استدامة هذا الانخراط الإقليمي؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتوقف على مدى قدرة روسيا على التكيف المستمر مع التعقيدات المتزايدة التي تفرضها ديناميكيات الشرق الأوسط، ومدى نجاحها في استخدام أدواتها السياسية، العسكرية، والاقتصادية بشكل فعّال لتعزيز نفوذها وحماية مصالحها. فالمنطقة تشهد تعقيدات عميقة ومتغيرة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، مما يجعل من التكيف الروسي تحدياً دائماً يستلزم فهماً دقيقاً واستجابة مرنة للتغيرات المتسارعة. ومع استمرار الصراعات الإقليمية الممتدة وتصاعد التوترات العالمية الناتجة عن إعادة تشكيل النظام الدولي، يبرز التدخل الروسي كعامل أساسي في إعادة صياغة موازين القوى في الشرق الأوسط.

على الصعيد السياسي، تحتاج روسيا إلى الحفاظ على علاقات متوازنة مع مجموعة متباينة من الأطراف الفاعلة، سواء كانوا حلفاء مثل إيران وسوريا، أو شركاء استراتيجيين مثل تركيا ودول الخليج، أو حتى خصوماً مثل الولايات المتحدة وأوروبا. هذا التوازن يتطلب قدرة فائقة على إدارة التناقضات وتجنب الانحياز الكامل لأي طرف بما يضر بمصالحها الشاملة. كما أن روسيا تسعى إلى تعزيز دورها كوسيط دبلوماسي يمكن الاعتماد عليه في الأزمات الإقليمية، وهو ما يمنحها ثقلاً سياسياً إضافياً ويعزز من نفوذها في الملفات الحساسة.

أما على الصعيد العسكري، فإن روسيا تدرك أن الحفاظ على وجودها القوي في المنطقة يعتمد على استمرارية دورها كقوة عسكرية فعالة ومؤثرة. من خلال قواعدها العسكرية في سوريا، ومشاركتها في عمليات مكافحة الإرهاب، وتسويق أسلحتها لدول المنطقة، تستمر روسيا في ترسيخ حضورها الأمني كعنصر استقرار (أو كعامل ضغط) على مختلف الأطراف الإقليمية والدولية. ولكن هذا الحضور العسكري يحتاج إلى توافق مع أهدافها السياسية والاقتصادية لضمان عدم استنزاف مواردها في صراعات طويلة الأمد.

اقتصادياً، يبقى التحدي الأكبر أمام روسيا هو تجاوز العقوبات الغربية واستغلال مواردها الطبيعية وعلاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة لتعزيز نفوذها. تسعى روسيا لاستثمار الشراكات في مجالات الطاقة، النقل، والبنية التحتية، خاصة مع دول الخليج وإيران، لخلق روابط اقتصادية عميقة تخدم مصالحها على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تحسين صورتها كشريك اقتصادي موثوق وقادر على تقديم بدائل فعالة للنفوذ الغربي في المنطقة.

وفي ظل استمرار الأزمات الإقليمية مثل الحرب في سوريا، النزاعات في اليمن وليبيا، والأزمة الإيرانية-الأمريكية، ستظل روسيا تسعى لاستثمار هذه القضايا لتعزيز دورها كقوة دولية تسهم في تشكيل مستقبل المنطقة. ومع ذلك، فإن استدامة هذا الدور تعتمد على قدرتها على تقديم حلول عملية ودائمة لهذه الأزمات، وهو ما يضعها أمام اختبار حقيقي في ظل التعقيدات المتزايدة للملفات الإقليمية.

بالتالي، فإن استمرار التدخل الروسي في الشرق الأوسط لا يمثل فقط محاولة لإعادة صياغة موازين القوى في المنطقة، ولكنه أيضاً جزء من استراتيجية أوسع تهدف إلى تأكيد مكانة روسيا كقوة عظمى في نظام دولي متعدد الأقطاب. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الاستراتيجية سيظل مرهوناً بمدى قدرة روسيا على تجاوز التحديات الداخلية والخارجية، وضمان استمرارية نفوذها بطريقة تعزز استقرار المنطقة وتحقق مصالحها دون الوقوع في فخ الاستنزاف أو الانجرار إلى صراعات لا نهائية.

وعليه، فإن نجاح روسيا في تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط يعتمد على براعتها في التوفيق بين تطلعاتها الاستراتيجية وتحديات الواقع المتغير. فمن جهة، تسعى موسكو إلى فرض نفسها كطرف رئيسي في معادلات المنطقة عبر الجمع بين أدوات القوة الصلبة والناعمة، إلا أن هذا المسعى يصطدم بتعقيدات تتعلق بالتوازنات الإقليمية وظهور قوى دولية وإقليمية جديدة تسعى بدورها إلى ملء الفراغات الاستراتيجية.

إن التحدي الأكبر الذي تواجهه روسيا يتمثل في قدرتها على الحفاظ على دورها كلاعب محوري دون التورط في مستنقعات سياسية أو عسكرية تفوق طاقتها. فرغم النجاحات الظاهرة في سوريا ودورها في تشكيل التحالفات الإقليمية، إلا أن موسكو تواجه تحديات داخلية تتعلق بقدرتها الاقتصادية واستقرارها السياسي، إلى جانب الحاجة إلى إدارة علاقات متشابكة مع أطراف متضاربة المصالح. وهذا يتطلب دبلوماسية حذرة واستراتيجيات بعيدة المدى تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الربح الآني ولكن أيضاً استدامة النفوذ الروسي على مدى عقود.

من جانب آخر، على روسيا أن تتعامل مع نظرة بعض دول المنطقة التي ترى فيها شريكاً انتهازياً يسعى فقط لتحقيق مكاسب على حساب قضايا المنطقة، مثل دعمها لأنظمة استبدادية، أو تدخلاتها المباشرة في الأزمات دون تقديم حلول جذرية. إذا ما أرادت موسكو تعزيز موقعها، فعليها أن تتجاوز هذا التصور من خلال دعم مشاريع التنمية، والمساهمة في استقرار المنطقة بطرق تضمن تحقيق مصالحها ومصالح الدول الأخرى على حد سواء.

إضافة إلى ذلك، فإن الدور الروسي في الشرق الأوسط مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوجهات القوى العالمية الأخرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين. فبينما تحاول روسيا تعزيز شراكاتها مع الدول المناهضة للهيمنة الأمريكية، كإيران وتركيا وبعض دول الخليج، فإنها تدرك أن أي تحولات في العلاقات الأمريكية-الشرق أوسطية قد تؤثر مباشرة على معادلة نفوذها. وهذا يفرض عليها تبني مقاربات مرنة ومستعدة للتأقلم مع السيناريوهات غير المتوقعة.

أما على المستوى الإقليمي، فإن روسيا تحتاج إلى صياغة رؤية شاملة لكيفية إدارة نفوذها في سياق التغيرات الجيوسياسية المتسارعة. فالتحالف مع إيران يفتح أمامها فرصاً استراتيجية لكنه أيضاً يضعها أمام مخاطر الارتباط بأزمات متشعبة، كالصراع الإيراني-الأمريكي أو التوترات في الخليج. كذلك، فإن شراكتها مع تركيا تمثل سيفاً ذا

حدين، إذ توفر لها نقاط نفوذ جديدة لكنها أيضاً عرضة للتأثر بالخلافات العميقة بين البلدين حول ملفات مثل سوريا وليبيا.

في المحصلة، يتضح أن التحدي الأكبر أمام السياسة الروسية في الشرق الأوسط لا يكمن فقط في قدرتها على فرض نفوذها، ولكن أيضاً في مدى استدامة هذا النفوذ ونجاحه في تحقيق مكاسب ملموسة على الأرض. ومن هنا، تصبح الحاجة إلى تطوير استراتيجية شاملة تراعي المصالح المتشابكة والتعقيدات المحلية والدولية أمراً بالغ الأهمية. وفي النهاية، قد تكون قدرة روسيا على الصمود في وجه هذه التحديات والتمسك بأدوارها الرئيسية في الشرق الأوسط دليلاً على نضوج رؤيتها الاستراتيجية، أو ربما اختباراً لحجم حدود قوتها في عالم متغير يزداد تعقيداً كل يوم.

إن تطورات السياسة الروسية في الشرق الأوسط تعتمد بشكل كبير على قدرتها على الاستجابة للتغيرات السريعة التي تشهدها المنطقة. فبينما تستمر روسيا في تعزيز وجودها العسكري والدبلوماسي في سوريا، فإنها تواجه تحديات من مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، مما يتطلب منها تبني سياسات مرنة وأكثر تفاعلاً مع تطلعات الدول الأخرى. وبالرغم من المكاسب التي حققتها في الفترة الأخيرة، فإن الحفاظ على هذا النفوذ يتطلب استراتيجيات طويلة الأمد توازن بين القوة العسكرية والقدرة على التأثير السياسي والاقتصادي في المنطقة.

أولاً: دور روسيا في النزاعات الأخرى: العراق، ليبيا، اليمن

على الرغم من التركيز الكبير على الدور الروسي في سوريا، إلا أن روسيا قد دخلت أيضاً في صراعات إقليمية أخرى في منطقة الشرق الأوسط، مثل العراق وليبيا واليمن، حيث تسعى لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية. وتعتبر هذه النزاعات بمثابة ساحات مهمة لموسكو لتعزيز نفوذها الإقليمي، ومواجهة الهيمنة الغربية، خصوصاً في ظل تراجع الدور الأمريكي في بعض المناطق. ويمثل تدخل روسيا في هذه النزاعات استمراراً لاستراتيجيتها الرامية إلى استعادة مكانتها كقوة عظمى مؤثرة في العالم، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

- العراق: تعزيز النفوذ والعودة إلى المنطقة

في العراق، دخلت روسيا بشكل تدريجي بعد عام ٢٠٠٣، حيث كان الانسحاب الأمريكي من العراق فرصة لها لاستعادة تأثيرها في البلاد. ومن خلال تقديم الدعم العسكري والتدريبي لقوات الأمن العراقية، إلى جانب صفقات الأسلحة المربحة، بدأت موسكو في توسيع نطاق علاقاتها مع الحكومة العراقية، خصوصاً في عهد رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي. كما سعت روسيا إلى استغلال الفراغ الناجم عن السياسة الأمريكية في العراق لزيادة علاقاتها الاقتصادية مع بغداد، خصوصاً في مجالات النفط والغاز، حيث تتنافس شركات النفط الروسية مع الشركات الغربية الكبرى.

على الرغم من التحديات التي تطرحها الحركات السنية المتشددة مثل تنظيم "داعش"، تمكنت روسيا من بناء علاقات استراتيجية مع الحكومة العراقية بقيادة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب. كما لعبت روسيا دوراً كبيراً في تقديم المساعدة العسكرية للحكومة العراقية، مما ساهم في تعزيز مكانتها في العراق كوسيط مؤثر. ومع تزايد التوترات في المنطقة، تبقى العراق مسرحاً مهماً للمصالح الروسية، سواء في مواجهة النفوذ الأمريكي أو في سعيها إلى فرض نفسها كقوة موازية في المنطقة.

- ليبيا: دعم حكومة الوفاق ودور الوسيط العسكري

في ليبيا، برز دور روسيا بشكل أكبر بعد اندلاع الحرب الأهلية في عام ٢٠١١. في البداية، كانت روسيا تراقب الأوضاع من بعيد، لكنها سرعان ما أصبحت لاعباً أساسياً في الصراع الليبي بعد اندلاع الحرب بين الحكومة المعترف بها دولياً بقيادة فايز السراج وقوات الجنرال خليفة حفتر. على الرغم من أن موسكو أعلنت رسمياً حيادها في النزاع الليبي، إلا أن هناك تقارير تشير إلى أنها دعمت بشكل غير مباشر قوات حفتر، من خلال تزويدها بالأسلحة والتدريب العسكري، فضلاً عن نشر مرتزقة من مجموعة "فاغنر" الروسية.

إن التدخل الروسي في ليبيا لم يكن يقتصر على الدعم العسكري فقط، بل شمل أيضاً مصالح اقتصادية كبيرة، خاصة في مجالات النفط والغاز. فقد كانت روسيا تأمل في الحصول على عقود نفطية مربحة في حال استتب الأمن في البلاد لصالح حلفائها. كما سعت موسكو إلى توسيع نفوذها في البحر الأبيض المتوسط من خلال إقامة علاقات مع حكومة شرق ليبيا وتوسيع وجودها العسكري في المنطقة. وهذا ينسجم مع سياسة روسيا لتوسيع قوتها البحرية في البحر المتوسط، وهو ما يعتبر جزءاً من استراتيجية أوسع لفرض نفسها كقوة عالمية مع قدرات بحرية متعددة.

- اليمن: دعم حليف إيران في مواجهة التحالف السعودي

أما في اليمن، فقد كانت السياسة الروسية أكثر تعقيداً بسبب تعقيد الصراع الأهلي بين الحوثيين المدعومين من إيران والتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من دعمها الرسمي للحكومة الشرعية في اليمن، فقد تبنت روسيا موقفاً حذراً في التعامل مع هذا الصراع، حيث سعت إلى عدم التأثير المباشر على مسار الأحداث بشكل يؤدي إلى تصعيد المواجهة مع المملكة العربية السعودية. ومع ذلك، لعبت روسيا دوراً مهماً في الساحة السياسية، حيث عملت على تسهيل الحوار بين الأطراف اليمنية المختلفة، خاصة في سياق محادثات السلام التي رعتها الأمم المتحدة.

كما أن روسيا حاولت استغلال علاقاتها مع إيران لتوسيع نفوذها في المنطقة، حيث تعتبر حركة الحوثيين جزءاً من محورها الاستراتيجي في الشرق الأوسط. وتعتبر روسيا أن الوضع في اليمن يمكن أن يكون فرصة لتعزيز مكانتها كوسيط في المفاوضات الإقليمية، ولعب دور أكثر تأثيراً في مواجهة التنافس الأمريكي والغربي مع القوى الإقليمية مثل إيران والسعودية.

في الختام، يمكن القول إن التدخل الروسي في النزاعات الإقليمية مثل العراق، ليبيا، واليمن يعكس استراتيجية معقدة تهدف إلى تعزيز النفوذ الروسي في مناطق تشهد صراعات مفتوحة وتنافسات إقليمية شديدة. من خلال دعم الأنظمة الحليفة وتوسيع علاقاتها العسكرية والاقتصادية، تحاول روسيا ضمان وجود مستدام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي منطقة تعدّ حيوية لمصالحها على المستويين الإقليمي والدولي. ومع استمرار هذه التدخلات، من المتوقع أن تظل روسيا لاعباً مؤثراً في تحديد مسارات الصراع والتسوية في هذه المناطق.

رغم أن روسيا قد حققت العديد من المكاسب الاستراتيجية في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير، يبقى دورها في هذه النزاعات محاطاً بعدد من التحديات المستمرة والمتزايدة. ففي الوقت الذي تسعى فيه لتعزيز نفوذها في المنطقة من خلال الدعم العسكري والسياسي للنظام السوري، تواجه ضغوطاً شديدة من القوى الغربية التي تفرض عقوبات اقتصادية وتعمل على تقليص وجودها الدولي. هذه الضغوط لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل تمتد إلى الساحة الدبلوماسية حيث تواجه روسيا تحركات معاكسة من دول مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اللتين تسعيان إلى الحد من تأثير موسكو في المنطقة. في الوقت ذاته، تسعى روسيا إلى موازنة طموحاتها الإقليمية مع الاستراتيجيات الكبرى التي تعتمدها على الساحة الدولية، خاصة في ضوء تزايد التنافس مع الصين من جهة، والتهديدات الأمنية المتزايدة في أوروبا الشرقية من جهة أخرى.

ومع تزايد التدخلات الأجنبية الأخرى، لا سيما من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، فإن روسيا تجد نفسها مضطرة لتكييف سياساتها بحيث تضمن استمرار وجودها في المنطقة دون أن تفرط في التزاماتها العالمية الأخرى. يتطلب ذلك مراعاة للتحولات الجيوسياسية المعقدة، بما في ذلك تعقيدات التحالفات الإقليمية المتغيرة والتفاعلات المتعددة الأطراف التي تستدعي استراتيجيات أكثر مرونة وذكاء. في النهاية، يشكل هذا التدخل الروسي جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى تحقيق توازن القوة في النظام الدولي، حيث تسعى موسكو إلى مواجهة الهيمنة الغربية وتأكيد حضورها كقوة عظمى في عالم متعدد الأقطاب.

ثانياً: تأثير التدخل الروسي على الأمن الإقليمي والاستقرار

يعد التدخل الروسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من العوامل الرئيسية التي أثرت بشكل عميق على الأمن الإقليمي والاستقرار في هذه المناطق. فالوجود العسكري الروسي في صراعات متعددة مثل سوريا وليبيا واليمن، بالإضافة إلى دعمها السياسي والعسكري لأنظمة معينة، قد أحدث تغييرات في الديناميكيات الإقليمية وأدى إلى تصاعد التوترات بين القوى الدولية والإقليمية. وقد أثار هذا التدخل تساؤلات عديدة حول تأثيره على الاستقرار الإقليمي، من خلال تعزيز بعض القوى المحلية وتهديد قوى أخرى، مما يساهم في تشكيل معادلات جديدة للأمن الإقليمي.

- التأثير على توازن القوى الإقليمية

منذ أن بدأ التدخل الروسي في المنطقة، ساعدت موسكو في تعديل توازن القوى لصالح بعض الأنظمة مثل النظام السوري، مما عزز من موقفها كقوة إقليمية حاسمة. فقد استطاعت روسيا أن تثبت نفسها كحليف رئيسي للأسد، وبالتالي عززت موقعها في قلب منطقة مضطربة استراتيجياً. هذا الدعم العسكري والسياسي كان له دور محوري في تغيير مسار الحرب السورية، مما مكن الأسد من استعادة السيطرة على معظم الأراضي السورية، وهو ما ساهم في استقرار النظام السوري بشكل نسبي.

لكن في الوقت نفسه، أدى التدخل الروسي إلى تعزيز التوترات مع القوى الإقليمية الأخرى، مثل تركيا، التي كانت في البداية تدعم المعارضة السورية، وكذلك مع القوى الغربية التي دعمت المجموعات المعارضة. التصعيد المستمر في هذه الصراعات يساهم في تهديد الأمن الإقليمي، ويخلق بيئة غير مستقرة قد تؤثر على الأمن في دول الجوار، خصوصاً تلك التي تعاني من التهديدات الإرهابية والاقتصادية، مثل العراق ولبنان.

- المساهمة في تفاقم الصراعات الطائفية والإثنية

واحدة من أبرز التأثيرات السلبية للتدخل الروسي على الأمن الإقليمي هي المساهمة في تفاقم الصراعات الطائفية والإثنية في بعض المناطق. ففي سوريا، على سبيل المثال، أدت سياسة روسيا إلى تعزيز نفوذ النظام العلوي بقيادة بشار الأسد، مما فاقم التوترات بين الطوائف المختلفة في البلاد، وأدى إلى اندلاع حرب طائفية دموية بين الطائفة العلوية والأقليات الأخرى من جهة، والمجموعات السنية من جهة أخرى. هذا الوضع خلق بيئة غير آمنة ليست فقط داخل سوريا، ولكن أيضاً في المنطقة ككل، حيث ساعدت الحرب السورية في تصعيد التدفق الكبير للاجئين إلى الدول المجاورة، مما أثقل كاهل دول مثل لبنان والأردن، وزاد من خطر انتشار التطرف والتطرف العنيف.

كما أن تدخل روسيا في ليبيا، من خلال دعمها للجنرال خليفة حفتر، قد أسهم في تعميق الانقسام بين الشرق والغرب الليبي، مما ساهم في إطالة أمد الحرب الأهلية الليبية. الدعم العسكري الروسي لقوات حفتر أضاف عنصراً جديداً إلى الصراع، حيث أصبحت روسيا قوة فاعلة في المعادلة الليبية، ما جعل الاستقرار بعيد المنال. بالإضافة إلى

ذلك، عزز هذا التدخل من تنامي الأنشطة الإرهابية في بعض مناطق البلاد، وخاصة في الجنوب الليبي، مما يؤدي إلى تهديدات متزايدة للأمن الإقليمي في شمال إفريقيا.

- تعزيز الأمن الإقليمي من خلال الحضور العسكري

على الجانب الآخر، يمكن اعتبار التدخل الروسي في بعض الحالات عاملاً في تعزيز الأمن الإقليمي. في سوريا، على سبيل المثال، تمكنت روسيا من تقديم استقرار نسبي في المناطق التي تحت سيطرة الحكومة السورية. فقد عززت موسكو الأمن في بعض المناطق عبر تواجدها العسكري المباشر، مما ساعد في دحر تنظيم "داعش" والمجموعات الإرهابية الأخرى في تلك المناطق. كما ساعدت روسيا في بناء هيكل أمني جديد داخل سوريا، يعتمد بشكل كبير على القوات الروسية في تأمين بعض المناطق الاستراتيجية.

أيضاً، يمكن اعتبار السياسة العسكرية الروسية في البحر الأبيض المتوسط جزءاً من محاولات موسكو لتحقيق استقرار إقليمي عبر الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. حيث قامت روسيا بتعزيز وجودها البحري والجوي، مما ساعد على تأمين مسارات بحرية حيوية، وهو ما يساهم بشكل غير مباشر في استقرار المنطقة في مواجهة تهديدات أمنية بحرية قد تؤثر على تجارة الطاقة والملاحة الدولية.

- تأثير التدخل الروسي على العلاقات الدولية

التدخل الروسي في الشرق الأوسط قد أدخل المنطقة في مواجهات جديدة على الساحة الدولية. فالوجود الروسي يخلق تباينات في المواقف بين القوى الكبرى، خصوصاً مع الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين. هذا التباين يزيد من صعوبة التوصل إلى حلول سلمية للصراعات الإقليمية، إذ تتناقض أولويات القوى الغربية مع السياسات الروسية، مما يعقد جهود الوساطة والتحكيم.

من جهة أخرى، أظهرت روسيا قدرتها على التفاوض مع قوى إقليمية مثل تركيا وإيران في سياق إيجاد حلول توافقية لبعض النزاعات، مثل النزاع في سوريا. ورغم ذلك، يبقى هذا التعاون مؤقتاً، ويمكن أن يتأثر بالتنافسات الإقليمية والتغيرات في السياسات الداخلية لهذه البلدان، مما يساهم في استدامة حالة من عدم الاستقرار.

في الختام، يُظهر التدخل الروسي في النزاعات الإقليمية تأثيراً كبيراً على الأمن الإقليمي والاستقرار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فمن جهة، ساعدت روسيا في استعادة بعض الأنظمة التي كانت مهددة بالسقوط، ومن جهة أخرى، ساهمت سياستها في تعزيز التوترات الطائفية والإثنية، إضافة إلى تعقيد مسارات الحلول السلمية في المنطقة. وبينما تستمر روسيا في سعيها لتعزيز نفوذها، فإن تأثيراتها على الأمن الإقليمي ستظل موضوعاً ذا أبعاد معقدة ومتنوعة، يتطلب متابعة حثيثة لاستيعاب أبعادها على المدى الطويل.

الفصل التاسع:

الأبعاد الاقتصادية للتدخل الروسي

- **تأثير العقوبات الغربية على الاقتصاد الروسي ودورها في استراتيجياته في الشرق الأوسط.**
- **استثمارات روسيا في الطاقة والبنية التحتية في الشرق الأوسط.**

يعد الجانب الاقتصادي أحد المحاور الرئيسية التي تفسر طبيعة ودوافع التدخل الروسي في المنطقة، سواء في الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا. فبينما تبدو التدخلات الروسية في ظاهرها مدفوعة بعوامل جيوسياسية وعسكرية، إلا أن التحليل العميق لهذه السياسات يكشف عن طموحات اقتصادية واضحة تسعى روسيا إلى تحقيقها، ضمن إطار استراتيجيتها الأوسع لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية. وفي ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الدول الغربية نتيجة للأزمة الأوكرانية ودورها في سياسات الطاقة العالمية، تسعى روسيا إلى تعويض تلك الخسائر من خلال الانخراط في مناطق غنية بالموارد الطبيعية والفرص الاستثمارية.

تهدف روسيا من خلال تدخلاتها الاقتصادية إلى تحقيق مكاسب متعددة الأبعاد. فمن جهة، تتطلع إلى تأمين مصادر الطاقة والموارد الطبيعية الحيوية، لا سيما في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تمتلك احتياطيات ضخمة من النفط والغاز. ومن جهة أخرى، تسعى إلى تعزيز تجارتها الخارجية وتنويع أسواقها الاقتصادية من خلال إقامة شراكات تجارية واستثمارية جديدة مع الدول الإقليمية، وذلك في ظل تراجع علاقاتها الاقتصادية مع الغرب. هذا بالإضافة إلى رغبتها في توسيع نفوذها داخل البنى التحتية الاقتصادية الحيوية، مثل الموانئ والممرات البحرية، التي تُعتبر شرياناً أساسياً للتجارة العالمية.

استراتيجية الطاقة ودورها في التدخل الروسي

يشكل قطاع الطاقة حجر الزاوية في السياسة الاقتصادية الروسية في المنطقة. إذ تُعتبر روسيا واحدة من أكبر منتجي ومصدري النفط والغاز في العالم، وتسعى باستمرار إلى الحفاظ على دورها كفاعل رئيسي في أسواق الطاقة العالمية. ولهذا الغرض، كان للوجود الروسي في الشرق الأوسط، خاصة في سوريا وإيران، بُعداً استراتيجياً اقتصادياً، حيث تسعى روسيا إلى تأمين دورها في المشاريع الطاقية الكبرى، مثل خطوط الأنابيب المستقبلية التي تمر عبر المنطقة.

كما أن روسيا تعمل على تعزيز التعاون مع دول منتجة للنفط مثل السعودية من خلال منصة "أوبك+"، التي تُعد وسيلة لتنسيق سياسات الإنتاج النفطي والتحكم في أسعار النفط العالمية. هذا التعاون يمثل شكلاً من أشكال التحالف الاقتصادي الذي يهدف إلى تقليل تأثير السياسات الغربية، خاصة تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة والعقوبات المفروضة على تصدير النفط والغاز الروسي.

التعاون التجاري والاستثمارات المباشرة

تسعى روسيا أيضاً إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة من خلال الاستثمار في البنى التحتية الحيوية. في سوريا، على سبيل المثال، ركزت موسكو على مشاريع إعادة الإعمار بعد الحرب، حيث أبرمت اتفاقيات مع الحكومة السورية لاستغلال الثروات الطبيعية، مثل الفوسفات والغاز، وللإشراف على تشغيل الموانئ الرئيسية مثل ميناء طرطوس. هذه التحركات تعكس الرغبة الروسية في تحقيق مكاسب اقتصادية طويلة الأجل، بالإضافة إلى تعزيز وجودها الاستراتيجي في المتوسط.

وفي ليبيا، تسعى الشركات الروسية إلى التغلغل في قطاع الطاقة، حيث تلعب شركة "روسنفت" الروسية دوراً مهماً في المفاوضات المتعلقة بإنتاج وتصدير النفط الليبي. كما تركز روسيا على استثمارات في قطاع البنية التحتية، لا سيما في مشاريع السكك الحديدية والموانئ، بهدف تعزيز شبكة الربط بين شمال إفريقيا وأوروبا، بما يعزز التجارة الثنائية ويوفر لروسيا سوقاً جديداً لمنتجاتها.

مواجهة العقوبات الغربية وتوسيع النفوذ الاقتصادي

منذ فرض العقوبات الغربية على روسيا في أعقاب الأزمة الأوكرانية، أصبحت موسكو تسعى إلى تقليل اعتمادها على الأسواق الغربية، وتعويض خسائرها الاقتصادية من خلال تعزيز التعاون مع دول الشرق الأوسط وآسيا. ولتحقيق ذلك، قامت روسيا بتوسيع تعاملاتها الاقتصادية مع إيران وتركيا ودول الخليج العربي، سواء عبر التبادلات التجارية أو المشروعات الاستثمارية. كما تسعى روسيا إلى تعزيز استخدام العملات المحلية بدلاً من الدولار في التجارة الثنائية، كجزء من استراتيجيتها لتقليل تأثير العقوبات على نظامها المالي.

علاوة على ذلك، استغلت روسيا تدخلها في بعض النزاعات الإقليمية لتوسيع أسواقها في مجال بيع الأسلحة. إذ تُعد روسيا أحد أكبر موردي الأسلحة في العالم، وقد زادت صادراتها من الأسلحة إلى دول المنطقة، مثل مصر والجزائر، نتيجة تدخلها الإقليمي. هذه الصادرات لا توفر فقط إيرادات مالية ضخمة، بل تُستخدم أيضاً كوسيلة لتعزيز التحالفات السياسية والاقتصادية مع هذه الدول.

الاستفادة من التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية

تمكنت روسيا من استغلال الفراغ الذي خلفه التراجع النسبي للدور الأمريكي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتعزيز نفوذها الاقتصادي. فقد قدمت نفسها كبديل موثوق يمكن الاعتماد عليه، خاصة في المجالات التي تحتاج إلى استثمارات طويلة الأجل، مثل إعادة الإعمار بعد النزاعات. وفي هذا السياق، تسعى روسيا إلى لعب دور محوري في مشاريع التنمية الكبرى، سواء من خلال توفير الدعم الفني واللوجستي أو عبر الشركات المملوكة للدولة.

وفي الوقت نفسه، تسعى روسيا إلى تعزيز وجودها في ممرات التجارة الدولية مثل البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، لما لها من أهمية استراتيجية في تسهيل التجارة ونقل

الطاقة. من خلال السيطرة أو التعاون الوثيق مع موانئ رئيسية مثل ميناء طرطوس في سوريا أو السعي للوجود في موانئ ليبية، تعمل روسيا على تأمين قنوات رئيسية لحركة تجارتها وتعزيز قدرتها على المناورة الاقتصادية.

التحديات الاقتصادية المرتبطة بالتدخل الروسي

ورغم هذه المكاسب، تواجه روسيا تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة تدخلاتها في المنطقة. فتكاليف العمليات العسكرية، خاصة في سوريا، تُشكل عبئاً على الاقتصاد الروسي، الذي يعاني من تباطؤ النمو وتأثير العقوبات. كما أن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على قدرة روسيا على تمويل أنشطتها الخارجية، خاصة في ظل اعتماد اقتصادها بشكل كبير على عائدات الطاقة.

إضافة إلى ذلك، فإن البيئة غير المستقرة في بعض المناطق التي تدخلت فيها روسيا، مثل ليبيا وسوريا، تجعل من الصعب تحقيق استثمارات اقتصادية مستدامة، حيث تظل هذه الدول عرضة للتقلبات السياسية والأمنية. كما أن المنافسة مع قوى إقليمية أخرى، مثل تركيا وإيران، تضع روسيا في موقف يتطلب توازناً دقيقاً للحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع جميع الأطراف.

في المجمل، تُعد الأبعاد الاقتصادية للتدخل الروسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتها الكبرى لتعزيز مكانتها كقوة عالمية. ومن خلال استغلال الفرص الاقتصادية، سواء في مجال الطاقة أو التجارة أو إعادة الإعمار، تحاول روسيا تحقيق مكاسب طويلة الأمد تعزز من نفوذها على المستويين الإقليمي والدولي. ورغم التحديات التي تواجه هذه الاستراتيجية، فإن التحركات الاقتصادية الروسية في المنطقة تُظهر تصميمًا واضحًا على استغلال كل فرصة متاحة لتأمين مصالحها الاستراتيجية في وجه الضغوط والعقوبات الغربية.

ورغم التحديات العديدة التي تواجه الأبعاد الاقتصادية للتدخل الروسي، بما في ذلك المنافسة مع القوى الإقليمية والدولية والعقوبات الغربية التي تقيد قدرة موسكو على الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة والأسواق المالية العالمية، فإن روسيا تواصل السعي لتحقيق توازن دقيق بين طموحاتها الاقتصادية وإكراهات الواقع الجيوسياسي. هذه الجهود تعكس رؤية استراتيجية تسعى إلى تحقيق أقصى استفادة من الظروف الإقليمية المتغيرة، مع التركيز على بناء شراكات طويلة الأمد وتوسيع نفوذها الاقتصادي. وفي هذا السياق، يمكن القول إن الأبعاد الاقتصادية للتدخل الروسي ليست مجرد أهداف قصيرة المدى، بل هي جزء من مشروع أوسع لإعادة تشكيل خريطة القوة الاقتصادية العالمية، وفرض روسيا كلاعب لا يمكن تجاهله في صياغة معادلات القوة في القرن الحادي والعشرين.

أولاً: تأثير العقوبات الغربية على الاقتصاد الروسي ودورها في استراتيجياته في الشرق الأوسط

تُعد العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، والتي ازدادت شدتها بعد ضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ وتصاعدت على خلفية الأزمة الأوكرانية عام ٢٠٢٢، أحد العوامل الرئيسية التي دفعت موسكو لإعادة صياغة استراتيجياتها الاقتصادية والجيوسياسية. هذه العقوبات استهدفت قطاعات حيوية مثل الطاقة والمال والتكنولوجيا، مما أحدث تأثيراً ملموساً على الاقتصاد الروسي، لكنه لم يدفع روسيا للتراجع عن طموحاتها الإقليمية والدولية. بل على العكس، استغلت موسكو هذه الضغوط لتطوير مقاربة جديدة تركز على تعزيز حضورها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باعتبارهما ساحات استراتيجية لتعويض خسائرها الاقتصادية والمالية.

- التأثيرات الاقتصادية للعقوبات

أدت العقوبات الغربية إلى تضييق الخناق على الاقتصاد الروسي من خلال حرمانه من التمويل الخارجي والتكنولوجيا المتقدمة اللازمة لتطوير قطاعات رئيسية مثل النفط والغاز. كما حدت العقوبات من قدرة الشركات الروسية على الوصول إلى الأسواق العالمية، مما أجبر روسيا على إعادة ترتيب أولوياتها الاقتصادية وتعزيز الاكتفاء الذاتي.

وكان من أبرز تداعيات هذه العقوبات:

١- الضغط على قطاع الطاقة: رغم أن روسيا تمكنت من الحفاظ على مكانتها كأحد أكبر منتجي النفط والغاز في العالم، فإن العقوبات أعاقت تطوير تقنيات استخراج الطاقة في المناطق الصعبة، مثل القطب الشمالي.
٢- تراجع قيمة الروبل: أدى انخفاض العملة الروسية إلى ارتفاع أسعار الواردات وتزايد التضخم، مما أثر على القوة الشرائية للمواطنين الروس.
٣- تقييد الوصول للأسواق المالية: تم منع العديد من البنوك والشركات الروسية من الحصول على القروض الدولية، مما أدى إلى تقلص الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الروسي.

- دور العقوبات في إعادة توجيه الاستراتيجية الروسية

دفعت هذه العقوبات موسكو إلى البحث عن بدائل استراتيجية لتعويض خسائرها وتعزيز دورها كقوة عظمى. وكان الشرق الأوسط محوراً رئيسياً في هذه الاستراتيجية، حيث ركزت روسيا على تعزيز علاقاتها مع الدول الإقليمية من خلال التعاون الاقتصادي والاستثماري، بالإضافة إلى توظيف نفوذها العسكري والدبلوماسي لتحقيق مكاسب اقتصادية.

١- التوسع في أسواق الطاقة: أدت العقوبات إلى تعزيز التعاون الروسي مع دول الشرق الأوسط المنتجة للطاقة مثل السعودية وإيران. فالشراكات مع هذه الدول من خلال

منصة "أوبك+" أتاحت لروسيا إمكانية التأثير على أسعار النفط العالمية، مما ساعدها على تعويض بعض خسائرها الاقتصادية.
٢- تعزيز الصادرات العسكرية: استفادت روسيا من تدخلها العسكري في سوريا لترويج أسلحتها لدول المنطقة. فالسوق الشرق أوسطية تُعد من أهم الوجهات لصادرات الأسلحة الروسية، التي تمثل مصدرًا رئيسيًا للعملة الصعبة.
٣- الاستثمار في مشاريع البنية التحتية: استخدمت روسيا مشاريع إعادة الإعمار في سوريا وليبيا كفرصة لتعزيز وجود شركاتها في قطاعي الطاقة والبناء.

- الشراكات الاقتصادية كوسيلة للالتفاف على العقوبات

استغلت روسيا العلاقات الثنائية مع دول المنطقة لتقليل اعتمادها على الاقتصاد الغربي وتعويض خسائرها. ومن أبرز مظاهر ذلك:

١- الابتعاد عن الدولار: سعت روسيا إلى تعزيز التجارة الثنائية بالعملات المحلية مع دول مثل إيران وتركيا، كوسيلة للالتفاف على العقوبات المفروضة على نظامها المالي.
٢- الاستثمار المتبادل: ركزت روسيا على تعزيز استثماراتها في القطاعات الحيوية بدول المنطقة، مثل النفط والغاز، مقابل جذب استثمارات خليجية وصينية لتعزيز اقتصادها المحلي.
٣- توسيع العلاقات مع دول آسيا والشرق الأوسط: أدركت روسيا أهمية التنوع في شراكاتها الاقتصادية، مما دفعها لتوسيع علاقاتها مع الصين ودول الخليج لتعويض الخسائر الناتجة عن انقطاع العلاقات الاقتصادية مع الغرب.

- النتائج والتحديات

رغم أن روسيا تمكنت من تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية والاستراتيجية في الشرق الأوسط، إلا أن هذه الجهود لم تكن خالية من التحديات. فقد واجهت موسكو صعوبات في ترجمة نفوذها العسكري إلى مكاسب اقتصادية مستدامة، خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها بعض دول المنطقة. كما أن المنافسة مع قوى إقليمية أخرى، مثل تركيا وإيران، أدت إلى تعقيد المشهد الاقتصادي والسياسي.

في الختام، مثلت العقوبات الغربية نقطة تحول في الاستراتيجية الروسية، دفعتها إلى تعزيز حضورها في الشرق الأوسط كوسيلة للتغلب على العزلة الاقتصادية المفروضة عليها. ورغم النجاح النسبي الذي حققته روسيا في توظيف نفوذها العسكري والدبلوماسي لتعزيز مكاسبها الاقتصادية، فإن مستقبل هذه الاستراتيجية يظل مرهوناً بقدرتها على التكيف مع ديناميكيات المنطقة المتغيرة ومواجهة التحديات المتزايدة على الساحة الدولية.

ثانياً: استثمارات روسيا في الطاقة والبنية التحتية في الشرق الأوسط

تُعد منطقة الشرق الأوسط محوراً رئيسياً للاستراتيجية الاقتصادية الروسية، حيث تلعب استثمارات موسكو في قطاعات الطاقة والبنية التحتية دوراً محورياً في تعزيز نفوذها الإقليمي وتوسيع شراكاتها الاقتصادية. تأتي هذه الاستثمارات كجزء من استراتيجية روسية شاملة تهدف إلى مواجهة التحديات الاقتصادية الناتجة عن العقوبات الغربية، وتعزيز حضورها كلاعب دولي قادر على التأثير في معادلات الاقتصاد والطاقة العالمية.

- قطاع الطاقة كمحور أساسي للاستراتيجية الروسية

تُعد استثمارات روسيا في قطاع الطاقة بالشرق الأوسط حجر الزاوية في علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، حيث تسعى موسكو إلى تحقيق مصالح متبادلة مع الدول الغنية بالطاقة، مع التركيز على التعاون في مجالات الإنتاج، والتصدير، والتكنولوجيا.

١- التعاون في النفط والغاز:

- تلعب روسيا دوراً رئيسياً في منصة "أوبك+" التي تجمع بين الدول المنتجة للنفط من داخل وخارج منظمة أوبك. ومن خلال شراكاتها مع السعودية والإمارات، تسعى موسكو إلى تحقيق استقرار في أسعار النفط، بما يخدم مصالحها الاقتصادية ويساعدها على مواجهة الضغوط الاقتصادية الناتجة عن العقوبات.
- عززت الشركات الروسية، مثل روسنفت وغازبروم، حضورها في مشاريع الطاقة الإقليمية، خاصة في العراق وإيران. فعلى سبيل المثال، قامت "غازبروم" باستثمارات كبيرة في تطوير حقول الغاز الإيرانية، وهو ما يمثل خطوة استراتيجية لتعزيز التعاون مع طهران.

٢- دور روسيا في إعادة الإعمار النفطي:

- في سوريا، استفادت موسكو من تدخلها العسكري للحصول على عقود طويلة الأمد لتطوير وإدارة البنية التحتية النفطية، بما في ذلك حقول النفط والغاز والمصافي. هذه الاستثمارات تتيح لروسيا دوراً استراتيجياً في إعادة بناء قطاع الطاقة السوري، وتعزيز نفوذها الاقتصادي في منطقة شرق المتوسط.

٣- تصدير التكنولوجيا والموارد البشرية:

- تسعى روسيا لترويج تقنياتها في مجال استخراج الطاقة وإنتاجها لدول الشرق الأوسط. كما تعمل على تعزيز التعاون في مجالات التدريب وتبادل الخبرات، مما يساهم في توسيع نطاق شراكاتها الاقتصادية.

- الاستثمار في البنية التحتية كمحرك للتنمية والنفوذ

إلى جانب قطاع الطاقة، تولي روسيا أهمية متزايدة لاستثماراتها في مشاريع البنية التحتية بالشرق الأوسط، بما في ذلك الطرق، والجسور، ومحطات الكهرباء، والموانئ.

١- إعادة الإعمار في مناطق الصراع:

• ركزت روسيا على لعب دور محوري في إعادة إعمار سوريا، حيث حصلت الشركات الروسية على عقود ضخمة لإعادة بناء البنية التحتية المدمرة. وتشمل هذه المشاريع تطوير شبكة الكهرباء، وإعادة تأهيل الموانئ، وبناء الطرق الرئيسية.

• في ليبيا، تسعى روسيا لتعزيز وجودها من خلال المساهمة في إعادة بناء المنشآت النفطية والموانئ، بهدف تأمين دور استراتيجي في مستقبل البلاد الاقتصادي.

٢- مشاريع النقل والتجارة:

• تعمل روسيا على تعزيز دورها في مشاريع النقل الإقليمي من خلال شراكات مع دول الخليج، بما في ذلك استثمارات في تطوير الموانئ والبنية التحتية اللوجستية. هذه المشاريع تهدف إلى ربط آسيا الوسطى والشرق الأوسط بطرق تجارية تساهم في تعزيز التجارة البينية.

• كما تسعى موسكو للاستفادة من مبادرة "الحزام والطريق" الصينية لتوسيع استثماراتها في البنية التحتية الإقليمية، خاصة في الموانئ والسكك الحديدية.

٣- التمويل والشراكات المتبادلة:

• على الرغم من العقوبات الغربية، استخدمت روسيا صناديقها الاستثمارية، مثل "الصندوق الروسي للاستثمار المباشر"، لتعزيز تعاونها الاقتصادي مع دول الخليج. وقد أسفرت هذه الشراكات عن تمويل مشاريع مشتركة في البنية التحتية والطاقة، خاصة مع السعودية والإمارات.

- أهداف الاستثمار الروسي في المنطقة

تستهدف الاستثمارات الروسية في الطاقة والبنية التحتية تحقيق أهداف متعددة:

١- تعزيز النفوذ الجيوسياسي: تمثل هذه الاستثمارات وسيلة لتعزيز دور روسيا كلاعب رئيسي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل تراجع النفوذ الغربي في بعض دول المنطقة.

٢- تنويع الاقتصاد الروسي: تسعى موسكو إلى تنويع مصادر دخلها من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة، مما يساهم في تخفيف الأثر الاقتصادي للعقوبات الغربية.

٣- تعميق الشراكات طويلة الأمد: من خلال الاستثمارات في قطاعات حيوية، تضمن روسيا بناء علاقات طويلة الأمد مع دول الشرق الأوسط، مما يعزز استقرار حضورها الإقليمي.

- التحديات التي تواجه الاستثمارات الروسية

ورغم النجاح النسبي لهذه الاستثمارات، تواجه روسيا عدة تحديات في تنفيذ مشاريعها الاقتصادية بالمنطقة:

١- عدم الاستقرار الإقليمي: تؤدي النزاعات المستمرة في بعض دول المنطقة، مثل سوريا وليبيا، إلى زيادة المخاطر على الاستثمارات الروسية.
٢- المنافسة مع القوى الإقليمية والدولية: تواجه روسيا منافسة شديدة من الصين والولايات المتحدة، بالإضافة إلى القوى الإقليمية مثل تركيا وإيران، في الاستحواذ على فرص الاستثمار.
٣- العقوبات والتكنولوجيا: تؤثر العقوبات الغربية على قدرة الشركات الروسية على الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال اللازم لتنفيذ مشاريعها.

في الختام، تشكل استثمارات روسيا في الطاقة والبنية التحتية بالشرق الأوسط جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتها لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي. ورغم التحديات التي تواجهها، تستمر موسكو في توظيف هذه الاستثمارات كأداة لتعزيز شراكاتها الاقتصادية والجيوسياسية، مما يجعلها لاعباً رئيسياً في إعادة تشكيل خريطة القوة في الشرق الأوسط. ومع استمرار التغيرات في موازين القوى الدولية، تظل هذه الاستثمارات أداة حيوية لتحقيق أهداف روسيا الاقتصادية والسياسية طويلة الأمد.

في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط، تشكل استثمارات روسيا في الطاقة والبنية التحتية جزءاً محورياً من استراتيجيتها لتعزيز نفوذها وموقعها كلاعب عالمي. هذه الاستثمارات لا تعكس فقط طموحات موسكو الاقتصادية، بل تكشف عن فهمها العميق لتعقيدات المنطقة ورغبتها في تحقيق شراكات متوازنة تدعم مصالحها على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن استمرار هذه الاستراتيجية يظل رهيناً بقدرة روسيا على مواجهة التحديات الإقليمية، سواء من حيث المنافسة مع القوى الأخرى أو التعامل مع المخاطر الأمنية وعدم الاستقرار.

ورغم التحديات، تبرز أهمية الاستثمارات الروسية كعامل ديناميكي يعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية والجيوسياسية في المنطقة. هذه المشاريع، التي تجمع بين التعاون الاقتصادي والسياسي، تمثل خطوة حيوية نحو تحقيق رؤية روسيا لبناء شراكات استراتيجية تعزز دورها كوسيط إقليمي وكقوة دولية قادرة على مواجهة النفوذ الغربي. وفي ضوء هذه الديناميكية، يمكن القول إن استثمارات موسكو في الشرق الأوسط ليست مجرد أداة اقتصادية، بل هي ركيزة أساسية في صياغة مستقبل علاقاتها الإقليمية والدولية، بما يعكس إدراكها العميق لأهمية المنطقة في المعادلات العالمية الجديدة.

1. **Blank, Stephen.** *Russia's Energy Diplomacy in the Middle East: Strategy and Influence.* Carnegie Endowment for International Peace, 2021.
2. **Eralp, Atila.** *Russian Investments in the Middle East: Economic Tools for Geopolitical Influence.* Middle East Policy, Vol. 28, No. 1, 2021.
3. **Hill, Fiona, and Clifford G. Gaddy.** *The Siberian Curse: How Communist Planners Left Russia Out in the Cold.* Brookings Institution Press, 2018.
4. **Katz, Mark N.** *Putin's Middle East Policy: Balancing Energy Interests and Geopolitical Goals.* The Washington Quarterly, Vol. 41, No. 3, 2020.
5. **Koen, Michael D.** *Russian Infrastructure Investments in Conflict Zones: Opportunities and Risks in Syria and Libya.* International Affairs Journal, Vol. 97, 2022.
6. **Trenin, Dmitri.** *What is Russia Up to in the Middle East?* Polity Press, 2020.

الفصل العاشر:

التحولات الجيوسياسية والنظام الدولي

- **تأثير التدخل الروسي على الهيمنة الأمريكية في المنطقة.**
- **استجابة القوى الكبرى الأخرى: الصين، أوروبا، ودول أخرى.**
- **التغيرات المحتملة في النظام الدولي نتيجة التدخل الروسي.**

شهد النظام الدولي منذ بداية القرن الحادي والعشرين تحولات جيوسياسية عميقة ومتشعبة، ساهمت في إعادة تشكيل موازين القوى العالمية ومعادلات النفوذ الإقليمي. هذه التحولات جاءت نتيجة تفاعل معقد بين العوامل الاقتصادية، السياسية، والعسكرية، ما أدى إلى تآكل النظام العالمي التقليدي القائم على هيمنة القطب الواحد لصالح مشهد أكثر تعددية يتسم بالتنافس والتعاون المتداخل بين القوى الكبرى والإقليمية.

في هذا السياق، ظهرت قوى دولية مثل الصين وروسيا كأطراف رئيسية تسعى إلى تحدي الهيمنة الغربية التقليدية التي تقودها الولايات المتحدة، من خلال تعزيز نفوذها الاقتصادي والجيوسياسي في مناطق حيوية مثل الشرق الأوسط، إفريقيا، وآسيا الوسطى. وبالتوازي مع ذلك، شهدت القوى الإقليمية، مثل تركيا وإيران، صعوداً ملحوظاً في محاولتها ملء الفراغات التي خلفها انسحاب القوى التقليدية أو تراجع نفوذها في مناطق الصراع والنفوذ.

التحولات الجيوسياسية لم تكن مقتصرة على اللاعبين الدوليين فقط، بل رافقتها تغيرات هيكلية داخل الدول نفسها، مثل الانقسامات الداخلية، الصراعات الأهلية، وانهيار بعض الأنظمة السياسية التقليدية. هذه الديناميكيات زادت من تعقيد النظام الدولي، حيث باتت الحدود بين القضايا المحلية والإقليمية والدولية أكثر تداخلاً وتشابكاً.

علاوة على ذلك، لعبت التحولات الاقتصادية والتكنولوجية دوراً جوهرياً في إعادة صياغة التحالفات الدولية، حيث أصبحت القضايا المتعلقة بالطاقة، التكنولوجيا المتقدمة، والأمن السيبراني عوامل حاسمة في تحديد مواقف الدول واستراتيجياتها. من جهة أخرى، أدى تزايد التوترات المرتبطة بالقضايا البيئية، مثل التغير المناخي والموارد المائية، إلى بروز أنماط جديدة من التفاعل بين الدول، تتراوح بين التعاون المشترك والصراع على الموارد.

في ظل هذه التغيرات، أصبح النظام الدولي في حالة من التحول المستمر، حيث تسعى القوى الكبرى إلى تعزيز مصالحها الاستراتيجية من خلال صياغة شراكات جديدة أو إعادة توجيه تحالفاتها التقليدية. ومع تصاعد المنافسة بين الأطراف المختلفة، يبدو أن النظام الدولي الحالي يتجه نحو حالة من الفوضى المنظمة، حيث تبرز التحولات الجيوسياسية كعنصر أساسي في تحديد طبيعة المستقبل السياسي والاقتصادي للعالم.

أولاً: تأثير التدخل الروسي على الهيمنة الأمريكية في المنطقة.

يشكل التدخل الروسي في منطقة الشرق الأوسط تحولاً استراتيجياً عميقاً في ديناميكيات القوة التي طالما هيمنت عليها الولايات المتحدة لعقود طويلة. فمع تراجع النفوذ الأمريكي النسبي في أعقاب حروب مكلفة كالحرب في العراق وأفغانستان، وصعود قوى دولية أخرى تسعى لملء الفراغ الذي خلفته السياسات الأمريكية المترددة، برزت روسيا كفاعل رئيسي يعيد رسم ملامح المشهد الإقليمي.

التدخل الروسي في سوريا عام ٢٠١٥ كان لحظة فاصلة أظهرت قدرة موسكو على تحدي الهيمنة الأمريكية بشكل مباشر. فمن خلال دعم نظام الرئيس بشار الأسد، استطاعت روسيا ليس فقط تثبيت نفوذها في سوريا، بل أيضاً بناء شبكة تحالفات إقليمية جديدة، تضم قوى مثل إيران وتركيا، على الرغم من التناقضات الظاهرة بين أجنداتها. هذا التدخل أرسل رسالة واضحة للعالم مفادها أن روسيا قادرة على التدخل عسكرياً ودبلوماسياً لتحقيق أهدافها، حتى في مناطق كانت تُعد تقليدياً تحت النفوذ الأمريكي.

الوجود الروسي في المنطقة لم يقتصر على الجانب العسكري، بل شمل أيضاً تعزيز العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع دول مثل مصر، السعودية، والإمارات. وقد ساعد ذلك موسكو على تعزيز نفوذها في قضايا الطاقة العالمية، خاصة في ظل مكانة الشرق الأوسط كمركز رئيسي لإنتاج النفط والغاز. هذا التوجه مكّن روسيا من استغلال اعتماد أوروبا على مصادر الطاقة في المنطقة لتعزيز موقعها كلاعب عالمي مؤثر.

من جهة أخرى، أعادت روسيا تعريف مفهوم القوة الناعمة من خلال لعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية، مثل الصراع الليبي، ومحاولاتها للحد من التوترات بين إيران ودول الخليج. هذه الاستراتيجية سمحت لها بتقديم نفسها كبديل موثوق عن الولايات المتحدة التي بات يُنظر إليها من قبل بعض حلفائها التقليديين في المنطقة كقوة غير مستقرة وغير موثوقة.

لكن في الوقت نفسه، لا يمكن إنكار أن التأثير الروسي واجه تحديات كبيرة، أبرزها محدودية الموارد الاقتصادية مقارنة بالولايات المتحدة، وصعوبة بناء توافقات طويلة الأمد بين حلفائها الإقليميين. ورغم ذلك، فقد نجحت موسكو في إضعاف الهيمنة الأمريكية من خلال استراتيجيات مرنة تعتمد على ملء الفراغات، واستغلال التناقضات بين القوى الإقليمية، وتقديم دعم ثابت لحلفائها.

في النهاية، يمكن القول إن التدخل الروسي في المنطقة لم يؤدِ إلى إنهاء الهيمنة الأمريكية بالكامل، لكنه أسهم في إعادة تشكيل موازين القوى، وفرض على واشنطن إعادة النظر في استراتيجياتها الإقليمية والعالمية. هذا التحول يعكس صعود نظام دولي متعدد الأقطاب، حيث لم تعد الولايات المتحدة قادرة على العمل دون مواجهة تحديات جدية من قبل قوى دولية صاعدة مثل روسيا.

ثانياً: استجابة القوى الكبرى الأخرى: الصين، أوروبا، ودول أخرى

مع تصاعد التدخل الروسي في منطقة الشرق الأوسط وتحديها للهيمنة الأمريكية التقليدية، وجدت القوى الكبرى الأخرى، مثل الصين ودول الاتحاد الأوروبي، نفسها أمام واقع جديد يتطلب إعادة تقييم سياساتها واستراتيجياتها تجاه المنطقة. هذا الواقع لم يكن مجرد استجابة للتحركات الروسية، بل انعكاساً لتحولات أوسع في النظام الدولي دفعت هذه القوى للبحث عن دور أكثر فاعلية في منطقة ذات أهمية جيوسياسية واقتصادية كبيرة.

- الصين: التوازن الحذر وتعزيز النفوذ الاقتصادي

الصين، التي تسعى لتوسيع دورها العالمي عبر مبادرة الحزام والطريق، تعاملت مع التدخل الروسي في المنطقة بتوازن حذر. فهي من جهة تدعم مواقف روسيا في المحافل الدولية كجزء من تحالفهما الاستراتيجي لمواجهة النفوذ الأمريكي، لكنها من جهة أخرى تسعى للحفاظ على علاقات قوية مع دول الخليج، مثل السعودية والإمارات، لضمان استمرار تدفق النفط والغاز الضروري لنموها الاقتصادي.

الصين تجنبت الانخراط العسكري المباشر في المنطقة، مفضلةً استخدام قوتها الاقتصادية كوسيلة للتأثير. من خلال الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية والطاقة، تمكنت بكين من تعزيز حضورها، مع الحفاظ على سياسة عدم التدخل المباشر في النزاعات الإقليمية. هذه الاستراتيجية مكنتها من البقاء على الحياد في القضايا الحساسة مثل الصراع السوري، مع الاستفادة من التحولات التي فرضها التدخل الروسي.

- الاتحاد الأوروبي: الحذر والتباين الداخلي

بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، كان التدخل الروسي في المنطقة تحدياً مزدوجاً. فمن ناحية، مثل النفوذ الروسي المتزايد تهديداً لمصالح أوروبا التقليدية في الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بالطاقة والتجارة. ومن ناحية أخرى، عمّق التدخل الروسي الأزمات الإنسانية والسياسية التي أفرزت موجات لجوء كبيرة باتجاه أوروبا، مما فاقم التوترات الداخلية بين دول الاتحاد.

استجابات أوروبا جاءت متباينة، حيث تبنت بعض الدول، مثل فرنسا وألمانيا، مواقف متشددة تجاه روسيا ودعت إلى فرض عقوبات مشددة عليها بسبب سياساتها الإقليمية والدولية. في المقابل، فضلت دول أخرى، مثل إيطاليا واليونان، اتخاذ مواقف أكثر براغماتية، تسعى لتحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية واعتبارات الأمن الإقليمي. ومع ذلك، فإن غياب سياسة موحدة للاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة أضعف من قدرته على مواجهة النفوذ الروسي بشكل فعال.

- الدول الأخرى: الهند، اليابان، والبرازيل

الدول الكبرى الأخرى، مثل الهند واليابان، اتخذت مواقف مدروسة تجاه التدخل الروسي. الهند، التي تربطها علاقات تاريخية قوية مع روسيا، استمرت في تعزيز شراكتها

الاستراتيجية معها، لكنها حافظت في الوقت نفسه على علاقات وثيقة مع دول الخليج وإسرائيل لتحقيق مصالحها الاقتصادية وضمان أمن الطاقة.

أما اليابان، فقد تعاملت مع التدخل الروسي بحذر، مركزةً على مصالحها في استقرار المنطقة، خاصة فيما يتعلق بتأمين إمدادات النفط. رغم تبنيها مواقف متقاربة مع الموقف الأمريكي في بعض القضايا، إلا أن طوكيو تجنبت التصعيد مع موسكو، مفضلةً التركيز على دورها كمستثمر رئيسي وشريك اقتصادي في المنطقة.

الخلاصة، استجابات القوى الكبرى الأخرى للتدخل الروسي في الشرق الأوسط تعكس تعددية المصالح والاستراتيجيات في نظام عالمي متغير. فبينما تسعى هذه القوى إلى حماية مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية، فإنها تتجنب الصدام المباشر مع روسيا، مفضلةً استراتيجيات أكثر براغماتية. هذا التفاعل المتعدد الأبعاد يعكس التحديات التي تواجه القوى الكبرى في التعامل مع منطقة أصبحت محوراً للتحولات الجيوسياسية العالمية.

بالنظر إلى التحولات التي أفرزها التدخل الروسي في الشرق الأوسط، نجد أن القوى الكبرى الأخرى، مثل الصين وأوروبا، توازن بين احتواء النفوذ الروسي والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. الصين تستفيد من التحركات الروسية لتعزيز استراتيجيتها الاقتصادية دون التورط في النزاعات العسكرية، فيما يعكس الاتحاد الأوروبي انقساماته الداخلية بين الردع والمصالحة. أما الدول الأخرى، مثل الهند واليابان، فتسعى لتجنب الانحياز الكامل لأي طرف، مفضلةً التفاعل مع الأطراف كافة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والأمنية.

هذا التفاعل بين القوى الكبرى مع التدخل الروسي يعكس أوجه التعقيد في النظام الدولي الجديد، حيث لم تعد الهيمنة الأمريكية أو الروسية كافية لتحديد مسار الأحداث، بل أصبح الفاعلون الدوليون والإقليميون أكثر انخراطاً في تشكيل مستقبل المنطقة. وبالتالي، فإن هذه التحولات الجيوسياسية تساهم في إعادة صياغة النظام الدولي من خلال ديناميكيات تتسم بتعددية الأطراف والمصالح المتشابكة.

ثالثاً: التغيرات المحتملة في النظام الدولي نتيجة التدخل الروسي

التدخل الروسي في الشرق الأوسط لم يكن مجرد خطوة إقليمية لتحقيق أهداف جيوسياسية محدودة، بل مثل جزءاً من استراتيجية أكبر تهدف إلى إعادة صياغة النظام الدولي وتحدي الهيمنة الغربية التقليدية. هذا التدخل، بمختلف أبعاده العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، ألقى بظلاله على توازن القوى العالمية وأدى إلى تغيرات محتملة في هيكلية النظام الدولي، يمكن ملاحظتها في عدة محاور رئيسية:

١. تآكل الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة

التدخل الروسي أعاد تعريف مبدأ الهيمنة الأحادية الذي استمر منذ نهاية الحرب الباردة. فروسيا، عبر تعزيز وجودها العسكري والدبلوماسي في الشرق الأوسط، نجحت في تقليص النفوذ الأمريكي التقليدي في المنطقة. هذا التحول دفع العديد من الدول الإقليمية إلى إعادة النظر في تحالفاتها واعتماد سياسات أكثر استقلالية عن واشنطن، مما ساهم في تقليل قدرة الولايات المتحدة على فرض أجندتها بشكل منفرد.

٢. تعزيز التعددية القطبية

أدى التدخل الروسي إلى تسريع عملية التحول نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، حيث أصبحت القوى الكبرى مثل الصين والهند وأوروبا تلعب دوراً أكثر بروزاً في السياسات الدولية. التعددية القطبية هذه لا تعني بالضرورة توازن قوى متساوٍ، بل تشير إلى تصاعد تأثير عدد من القوى العالمية في مقابل انحسار الهيمنة المطلقة لأي طرف، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا نفسها.

٣. تغيير قواعد اللعبة في الشرق الأوسط

التدخل الروسي لم يؤثر فقط على النظام الدولي بشكل عام، بل أعاد تشكيل الديناميكيات الإقليمية في الشرق الأوسط. من خلال دعم الأنظمة القائمة مثل سوريا أو العمل كشريك دبلوماسي لدول مثل إيران وتركيا، أصبحت روسيا لاعباً رئيسياً لا يمكن تجاهله في أي حل للأزمات الإقليمية. هذا الواقع الجديد أدى إلى تعزيز موقع روسيا كقوة تسعى للوساطة في النزاعات، مما أعطى موسكو نفوذاً أكبر في صياغة السياسات الإقليمية والدولية.

٤. سباق التسلح وإعادة ترتيب التحالفات

التدخل الروسي أدى إلى زيادة الاستثمارات العسكرية لدى القوى الإقليمية والدولية على حد سواء، في محاولة لمواجهة النفوذ الروسي المتزايد. بالإضافة إلى ذلك، شجعت التحركات الروسية دولاً مثل الصين والهند ودول الخليج على تعزيز شراكاتها الاستراتيجية مع روسيا، ما خلق تحالفات جديدة وغير تقليدية تعكس التحولات في ميزان القوى العالمي.

٥. إعادة إحياء سياسات الردع والاستنزاف

السياسات الروسية في المنطقة حفزت القوى الغربية على تبني استراتيجيات جديدة، تتمثل في فرض عقوبات اقتصادية، وزيادة الدعم العسكري للحلفاء الإقليميين، واللجوء

إلى سياسات استنزاف طويلة الأمد تهدف إلى تقويض النفوذ الروسي. هذه السياسات قد تؤدي إلى أزمات دولية جديدة، خاصة مع تصاعد المنافسة على الموارد الحيوية والمجالات الجيوسياسية الاستراتيجية.

الخلاصة، التدخل الروسي في الشرق الأوسط يعد أحد العوامل الحاسمة في إعادة تشكيل النظام الدولي. فبينما تسعى روسيا لتعزيز موقعها كقوة عالمية قادرة على تحدي الهيمنة الغربية، فإن هذه التحركات أثارت ردود فعل متباينة من القوى الكبرى، مما أدى إلى تعقيد التفاعلات الدولية. ومع استمرار هذه الديناميكيات، قد نشهد تحولاً جذرياً في هيكلية النظام الدولي خلال العقود المقبلة، حيث تصبح التعددية القطبية هي السمة المهيمنة على السياسة العالمية.

هذه التغيرات المحتملة في النظام الدولي لا تعكس فقط تحولاً في موازين القوى، بل تكشف أيضاً عن مرحلة جديدة من السياسات الدولية، حيث لم تعد قواعد اللعبة تحكمها الأطراف التقليدية وحدها. فالتدخل الروسي، بتركيزه على بناء تحالفات مرنة وتوسيع نفوذه عبر أدوات غير تقليدية مثل القوة الناعمة والطاقة والدبلوماسية متعددة المسارات، يُبرز تحولاً نوعياً في كيفية تأثير القوى الكبرى على النظام العالمي.

في المقابل، هذا التحول يفرض تحديات جديدة على المجتمع الدولي، مثل ازدياد التوترات بين القوى الكبرى، وإعادة توجيه الصراعات الإقليمية نحو صراعات بالوكالة مدفوعة بالمنافسة الجيوسياسية. ومع ذلك، فإن هذه التغيرات قد تفتح أيضاً فرصاً لتعاون أكثر شمولية وفعالية إذا تمكنت الأطراف الدولية من تجاوز صراعاتها والعمل نحو نظام متعدد الأطراف يقوم على الحوار وحل الأزمات.

بالتالي، فإن التدخل الروسي، رغم الجدل الذي يحيط به، يمثل نقطة تحول في السياسة الدولية، تُجبر جميع الأطراف الفاعلة على إعادة تقييم أدوارها ومصالحها واستراتيجياتها في عالم يتسم بمزيد من التعقيد والتشابك.

- **Allison, Roy.** *Russia, the West, and Military Intervention*. Oxford University Press, 2013.
- **Trenin, Dmitri.** *Russia's Pivot to Asia: Russia and the Global Order*. Carnegie Moscow Center, 2015.
- **Stent, Angela.** *Putin's World: Russia Against the West and with the Rest*. Twelve, 2019.
- **Hill, Fiona & Gaddy, Clifford G.** *Mr. Putin: Operative in the Kremlin*. Brookings Institution Press, 2015.
- **Lo, Bobo.** *Russia and the New World Disorder*. Brookings Institution Press, 2015.
- **Katz, Mark N.** *Russia and the Middle East: Policy Challenges*. Middle East Institute, 2020.
- **Baev, Pavel K.** *Russian Energy Strategy and the Global Energy Market*. Routledge, 2019.
- **Charap, Samuel & Colton, Timothy J.** *Everyone Loses: The Ukraine Crisis and the Ruinous Contest for Post-Soviet Eurasia*. Routledge, 2017.
- **Freire, Maria Raquel & Kanet, Roger E.** *Russia and its Near Neighbours: Competition and Cooperation with Europe*. Palgrave Macmillan, 2012.
- **Rutland, Peter.** *The Politics of Economic Stagnation in Russia*. Cambridge University Press, 2016.

الفصل الحادي عشر:

التحديات التي تواجه روسيا في الشرق الأوسط

- **التحديات العسكرية والسياسية في الحفاظ على النفوذ.**
- **الضغوط الاقتصادية والعقوبات الغربية.**
- **دور الإعلام والرأي العام في تشكيل السياسات الروسية.**

مع تعاظم دور روسيا كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط، أضحى هذا الدور محفوفاً بجملة من التحديات التي تعكس تعقيد وتشابك الأوضاع الإقليمية والدولية. فمنذ تدخلها العسكري في سوريا عام ٢٠١٥، تسعى موسكو إلى تعزيز نفوذها في منطقة تعتبرها أساسية لتحقيق طموحاتها الجيوسياسية وإعادة رسم موازين القوى الدولية. ومع ذلك، فإن هذه المساعي تواجه صعوبات عميقة تشمل التوترات مع القوى الإقليمية والدولية، وتشابك المصالح بين الحلفاء والخصوم، فضلاً عن التداعيات الاقتصادية والسياسية على الداخل الروسي.

من أبرز التحديات التي تواجه روسيا في المنطقة هو التوازن بين شركائها الإقليميين، الذين تجمعهم خلافات جوهرية، مثل إيران وتركيا وإسرائيل ودول الخليج. تسعى روسيا للحفاظ على علاقات جيدة مع هذه الأطراف المتباينة، ما يجعلها أمام معادلة صعبة تتطلب براعة دبلوماسية ودقة في التعامل مع المصالح المتعارضة. على سبيل المثال، يدفع دعمها للنظام السوري إلى تعزيز تعاونها مع إيران، في حين تسعى لتجنب استعداء إسرائيل التي ترى في النفوذ الإيراني تهديداً مباشراً لأمنها.

إضافة إلى ذلك، تواجه روسيا تحديات متعلقة بالوجود العسكري الأمريكي المستمر في المنطقة، والذي يُعتبر عاملاً مقيّداً لتحركاتها. كما أن الاضطرابات الأمنية والسياسية، سواء في سوريا أو ليبيا أو اليمن، تجعل تحقيق استقرار دائم أمراً بعيد المنال، مما يضع روسيا أمام معضلة استمرار انخراطها العسكري أو البحث عن حلول سياسية قد تكون مكلفة وغير مضمونة النتائج.

على الصعيد الاقتصادي، يعاني الاقتصاد الروسي من ضغوط متعددة نتيجة العقوبات الغربية وتراجع أسعار النفط، ما يحدّ من قدرتها على تقديم دعم مالي كبير لحلفائها في المنطقة. هذا الوضع يعقد جهود موسكو الرامية إلى استخدام الطاقة كسلاح جيوسياسي لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط. كما تواجه استثماراتها في مجالات الطاقة والبنية التحتية تحديات بسبب التوترات السياسية المستمرة وعدم الاستقرار الأمني.

وفي ظل هذا المشهد المركّب، تجد روسيا نفسها مضطرة لمواجهة تناقضات طموحاتها. فمن جهة، تسعى لترسيخ موقعها كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط، ومن جهة أخرى، يجب عليها تجنب الانزلاق في مستنقعات الصراعات طويلة الأمد التي قد تستهلك مواردها وتحدّ من قدرتها على المناورة في ساحات دولية أخرى.

التحديات التي تواجه روسيا في الشرق الأوسط ليست مجرد عوائق أمام تحقيق أهدافها، بل هي أيضاً اختبار لاستراتيجيتها على المدى الطويل، وقدرتها على إدارة تحالفاتها وصراعاتها في منطقة لا تعرف الاستقرار.

وسط هذه التحديات، يبقى السؤال الرئيسي هو: إلى أي مدى تستطيع روسيا الحفاظ على موقعها كلاعب مؤثر في الشرق الأوسط دون أن تصبح أسيرة لتناقضات المصالح والتحالفات؟ فالطموح الروسي لإعادة تشكيل النظام الإقليمي بما يخدم مصالحها يصطدم بواقع متغير سريع، حيث تتشابك الأزمات وتتغير موازين القوى باستمرار.

من ناحية أخرى، تواجه روسيا تحدياً كبيراً في بناء صورة متوازنة لنفوذها؛ إذ يُنظر إلى تدخلاتها العسكرية على أنها وسيلة لتحقيق أهداف قصيرة المدى، بينما تتطلب المنطقة نهجاً استراتيجياً طويل الأمد. كما أن قدرتها على تحقيق التوازن بين التحالفات المتناقضة مع القوى الإقليمية، مثل إيران وتركيا ودول الخليج، تضعها أمام اختبارات دائمة لقدرتها على إدارة التوترات وضمان استمرارية علاقاتها دون التورط في صراعات جديدة.

إضافةً إلى ذلك، يشكل وجود قوى دولية أخرى مثل الولايات المتحدة والصين، وعودة أوروبا للعب دور أكثر فاعلية في المنطقة، تحدياً إضافياً للنفوذ الروسي. تسعى هذه القوى لموازنة التحركات الروسية وإضعاف قدرتها على بسط نفوذها الكامل. وبالتالي، يتعين على روسيا أن تبذل جهوداً دبلوماسية مكثفة للحفاظ على موقعها دون مواجهة تصعيد محتمل قد يؤثر على مصالحها الأوسع نطاقاً في النظام الدولي.

علاوةً على ذلك، فإن البُعد الداخلي يفرض نفسه بقوة؛ إذ إن السياسات الروسية في الشرق الأوسط غالباً ما تواجه انتقادات داخلية تتعلق بجدوى التدخلات العسكرية مقارنة بالعوائد الاقتصادية والسياسية المتوقعة. كما أن الأزمات الاقتصادية الروسية، المتفاقمة بفعل العقوبات وتراجع أسعار الطاقة، تحدّ من قدرتها على تقديم الدعم المادي الكافي لشركائها في المنطقة، مما قد يُضعف ثقة هؤلاء الشركاء بموسكو على المدى الطويل.

في النهاية، تُعد التحديات التي تواجه روسيا في الشرق الأوسط اختباراً جوهرياً لمكانتها كقوة عظمى تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي. قدرتها على مواجهة هذه التحديات ستحدد مدى نجاحها في ترسيخ نفوذها وتعزيز دورها في المنطقة، ليس فقط كفاعل عسكري، بل كصانع سياسات قادر على تقديم حلول مستدامة للأزمات الإقليمية. روسيا اليوم تقف على مفترق طرق، حيث يفرض الواقع الإقليمي عليها إعادة تقييم استراتيجياتها بما يتماشى مع طموحاتها وإمكاناتها الفعلية.

ومع ذلك، فإن نجاح روسيا في التغلب على هذه التحديات يعتمد على قدرتها على تحقيق توازن دقيق بين تدخلاتها العسكرية ونهجها الدبلوماسي، إلى جانب تطوير استراتيجيات اقتصادية أكثر استدامة لتعزيز شراكاتها في المنطقة. إن استمرار موسكو في هذا النهج سيحدد ما إذا كانت ستتمكن من الحفاظ على دورها كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط أم أنها ستجد نفسها محاصرة بتناقضات المصالح والتحالفات المتشابكة، مما قد يُضعف من مكانتها الإقليمية والدولية.

أولاً: التحديات العسكرية والسياسية في الحفاظ على النفوذ

يمثل الحفاظ على النفوذ الروسي في الشرق الأوسط تحدياً معقداً على المستويين العسكري والسياسي. فمنذ تدخلها العسكري في سوريا عام ٢٠١٥، استطاعت روسيا تعزيز وجودها كقوة فاعلة في المنطقة، إلا أن هذا النجاح ترافق مع جملة من التحديات التي تهدد استمرارية هذا النفوذ. أبرز هذه التحديات هو ضمان التوازن بين الاستخدام المستدام للقوة العسكرية وتحقيق أهداف سياسية طويلة الأمد، دون التورط في صراعات تستنزف مواردها أو تقلص من مرونتها الدبلوماسية.

على الصعيد العسكري، تواجه روسيا ضغوطاً متزايدة من القوى الدولية والإقليمية التي تسعى لتقييد تحركاتها. فوجود القوات الأمريكية في العراق وسوريا، إلى جانب التوترات مع تركيا في ملفات مثل إدلب والحدود السورية، يشكل عوامل تحدّ من حرية المناورة الروسية. كما أن موسكو تجد نفسها أمام معضلة تعزيز قدراتها العسكرية في المنطقة دون تصعيد التوتر مع إسرائيل، التي تستهدف بشكل متكرر مواقع تابعة لإيران وحلفائها في سوريا، ما يضع روسيا في موقف حساس بين حليفين رئيسيين.

إضافة إلى ذلك، تمثل تكلفة التدخلات العسكرية تحدياً داخلياً لا يمكن تجاهله. فمع استمرار العقوبات الغربية وتأثيرها على الاقتصاد الروسي، يصبح من الصعب تبرير النفقات الضخمة للتدخلات العسكرية في الشرق الأوسط دون تحقيق عوائد استراتيجية ملموسة. هذه الضغوط المالية تعرقل جهود موسكو لتعزيز وجودها العسكري والبنية التحتية الداعمة له، مثل القواعد الجوية والبحرية في المنطقة.

على الصعيد السياسي، تعاني روسيا من صعوبة إدارة شبكة التحالفات المتناقضة التي تعتمد عليها في المنطقة. فمن جهة، تحاول موسكو الحفاظ على علاقات وثيقة مع إيران، التي تعتبرها شريكاً استراتيجياً في مواجهة النفوذ الغربي، ومن جهة أخرى، تسعى لتعزيز شراكاتها مع تركيا ودول الخليج التي تمثل مصالحها أحياناً تناقضاً مباشراً مع طهران. هذا التوازن الحرج يضع روسيا أمام اختبارات مستمرة لقدرتها على تهدئة التوترات بين حلفائها وإدارة مصالحها دون الانحياز الكامل لأي طرف.

كما أن الموقف الروسي في ملفات إقليمية حساسة مثل الصراع في ليبيا واليمن يضعها أمام معضلة جديدة. فبينما تسعى لتحقيق دور الوسيط الذي يحظى بثقة جميع الأطراف، تجد نفسها مضطرة لاتخاذ مواقف داعمة لأطراف معينة، مما قد يؤثر سلباً على صورتها كقوة محايدة. هذه التحديات تُضاف إلى استمرار الخلافات مع القوى الغربية، حيث تُعتبر روسيا لاعباً يسعى لتقويض النظام الدولي الحالي وتعزيز نفوذها على حساب الاستقرار الإقليمي.

في المحصلة، تمثل التحديات العسكرية والسياسية في الحفاظ على النفوذ الروسي بالشرق الأوسط اختباراً حقيقياً لقدرة موسكو على التكيف مع ديناميكيات المنطقة المعقدة. نجاحها في تجاوز هذه التحديات سيتطلب استراتيجيات دقيقة تقوم على التوازن بين التدخل العسكري والمرونة الدبلوماسية، إلى جانب استثمار مواردها بحكمة لضمان تحقيق مكاسب طويلة الأمد تعزز مكانتها كقوة عالمية في نظام دولي متغير.

ثانياً: الضغوط الاقتصادية والعقوبات الغربية

تمثل الضغوط الاقتصادية والعقوبات الغربية أحد أبرز التحديات التي تواجه روسيا في تعزيز وحماية نفوذها في الشرق الأوسط. فمنذ فرض العقوبات الغربية على موسكو عقب ضمها لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، عانت روسيا من تداعيات اقتصادية واسعة أثرت على قدرتها في تمويل تدخلاتها الخارجية والحفاظ على استقرارها الداخلي. هذه العقوبات، التي استهدفت قطاعات حيوية مثل الطاقة، التمويل، والصناعات العسكرية، شكلت عقبة أمام قدرة روسيا على الاستفادة الكاملة من شراكاتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط لتحقيق مكاسب اقتصادية تعزز من نفوذها.

على صعيد الطاقة، ورغم كونها واحدة من أكبر مصدري النفط والغاز في العالم، تجد روسيا نفسها في مواجهة قيود خانقة نتيجة للعقوبات الغربية. هذه القيود تُعقد من محاولاتها للاستثمار في مشاريع الطاقة الكبرى في المنطقة، خاصة مع التنافس الشرس من قبل الولايات المتحدة ودول أخرى. علاوة على ذلك، يشكل تراجع أسعار النفط بين الحين والآخر تهديداً مباشراً على عائداتها، ما يضعها في موقف صعب، خاصة في ظل اعتمادها الكبير على إيرادات الطاقة لدعم اقتصادها وتمويل تدخلاتها العسكرية والدبلوماسية.

أما من الناحية المالية، فالعقوبات التي استهدفت البنوك والمؤسسات الروسية الكبرى حدّت من قدرتها على تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى في الشرق الأوسط، مثل تطوير البنية التحتية والطاقة. ورغم أن روسيا حاولت التغلب على هذه العقوبات من خلال تعزيز علاقاتها التجارية مع شركاء غير غربيين، مثل الصين والهند، إلا أن الفجوة الناتجة عن خسارة الأسواق الغربية ما تزال قائمة. وهذا بدوره يعرقل جهودها في ترسيخ حضورها الاقتصادي كجزء من استراتيجيتها السياسية في المنطقة.

إلى جانب ذلك، تُشكل العقوبات الغربية عقبة أمام التعاون التكنولوجي الروسي مع دول الشرق الأوسط. فالعديد من المشاريع الصناعية والتكنولوجية التي تعتمد على التكنولوجيا الغربية باتت تواجه قيوداً، مما يضطر موسكو إلى البحث عن بدائل محلية أو التعاون مع دول أخرى مثل الصين، وهو ما قد لا يكون دائماً خياراً مجدياً أو سريعاً.

وفي الوقت ذاته، تضع العقوبات روسيا تحت ضغط داخلي متزايد، حيث تُطالب قطاعات واسعة من المجتمع الروسي بمزيد من الاستثمار في التنمية الداخلية بدلاً من التركيز على التدخلات الخارجية. هذا التوتر الداخلي يزيد من تعقيد مهمة القيادة الروسية في تبرير استمرارها في استراتيجياتها الشرق أوسطية، خاصة عندما تكون العوائد الاقتصادية المباشرة محدودة مقارنة بالتكاليف السياسية والمالية الباهظة.

رغم ذلك، حاولت روسيا تحويل بعض التحديات الاقتصادية إلى فرص لتعزيز شراكاتها مع دول الشرق الأوسط. فقد استغلت العقوبات الغربية لتعميق علاقاتها مع دول مثل إيران وتركيا، اللتين تواجهان بدورهما عقوبات وضغوطات غربية. كما عملت موسكو

على استقطاب الاستثمارات الخليجية، خاصة من السعودية والإمارات، لدعم مشاريع مشتركة تهدف إلى تحقيق مكاسب متبادلة وتقليل الاعتماد على الأسواق الغربية.

في النهاية، تبقى الضغوط الاقتصادية والعقوبات الغربية تحدياً مركزياً يهدد قدرة روسيا على تنفيذ استراتيجياتها في الشرق الأوسط. نجاحها في تجاوز هذه التحديات يعتمد على قدرتها على إعادة هيكلة اقتصادها، تعزيز علاقاتها مع شركاء غير غربيين، واستثمار مواردها بحكمة لضمان تحقيق مكاسب استراتيجية طويلة الأمد تتجاوز حدود العقوبات الحالية.

ورغم الجهود الروسية لتجاوز العقوبات وتخفيف آثارها من خلال شراكاتها الإقليمية والدولية، يبقى نجاح هذه الاستراتيجية مرهوناً بعدة عوامل. من أبرزها قدرتها على الحفاظ على توازن دقيق بين أهدافها الإقليمية وطموحاتها العالمية، دون الإضرار باستقرارها الداخلي. فالعقوبات لا تؤثر فقط على الاقتصاد، بل تفرض ضغوطاً سياسية داخلية تزيد من حدة التحديات التي تواجه الكرملين في إقناع النخب والجماهير الروسية بجدوى سياساته الخارجية. وفي الوقت نفسه، فإن استمرار العقوبات على المدى الطويل قد يدفع الدول الشريكة في الشرق الأوسط إلى إعادة تقييم جدوى التعاون مع موسكو، خاصة إذا ما أصبحت هذه الشراكات مكلفة أو محفوفة بالمخاطر بسبب الضغوط الغربية.

مع ذلك، يبدو أن القيادة الروسية تدرك أهمية الشرق الأوسط كساحة لتحقيق مكاسب استراتيجية واقتصادية تعزز من نفوذها العالمي. ولعل هذا الإدراك يدفعها إلى ابتكار وسائل جديدة لتجاوز العقوبات، مثل تعزيز الروابط التجارية مع الاقتصادات الناشئة، وتوسيع نطاق التعاون العسكري والدبلوماسي مع دول المنطقة، والسعي لاستقطاب استثمارات طويلة الأمد يمكن أن تخفف من آثار العزلة الاقتصادية المفروضة عليها. في النهاية، تبقى قدرة روسيا على التكيف مع هذه التحديات اختباراً لمرونة استراتيجياتها وإرادتها السياسية في ترسيخ مكانتها كقوة عالمية في ظل نظام دولي متغير ومعقد.

إضافة إلى ذلك، تعتمد روسيا على توظيف قوتها الدبلوماسية لتجاوز آثار العقوبات من خلال لعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية، مما يعزز من مكانتها كشريك لا غنى عنه لبعض دول الشرق الأوسط. هذا الدور يمنحها مساحة أكبر للمناورة السياسية والاقتصادية، حيث تحاول بناء علاقات متعددة الأبعاد تتجاوز الإطار التقليدي للتعاون العسكري أو الاستثماري. ومع تصاعد المنافسة الدولية، يبقى السؤال الأهم هو ما إذا كانت روسيا قادرة على تحويل هذه التحديات إلى فرص حقيقية تعزز مكانتها الإقليمية والدولية، أم أنها ستواجه قيوداً أكبر مع استمرار الضغط الغربي وتزايد تعقيد الأزمات الإقليمية.

ثالثاً: دور الإعلام والرأي العام في تشكيل السياسات الروسية

يشكل الإعلام والرأي العام أداةً أساسية في الاستراتيجية الروسية لتوجيه السياسة الداخلية والخارجية، حيث يُنظر إلى الإعلام ليس فقط كوسيلة لنقل الأخبار والمعلومات، بل كعنصر فاعل في تعزيز شرعية القيادة الروسية وتنفيذ أجنداتها السياسية. في ظل البيئة الجيوسياسية المعقدة التي تواجهها روسيا، يلعب الإعلام دوراً محورياً في تشكيل التصورات العامة عن القضايا الدولية، وفي تعزيز الرواية الرسمية التي تدعم أهداف الكرملين على الساحة العالمية.

- الإعلام كأداة للتعبئة والسيطرة الداخلية

داخل روسيا، يستخدم الكرملين الإعلام كوسيلة لضمان الاستقرار الداخلي وتشكيل الرأي العام بما يتماشى مع سياساته. تسيطر الحكومة على معظم وسائل الإعلام الرئيسية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يمنحها القدرة على توجيه الرسائل الإعلامية بما يخدم أهدافها السياسية. الإعلام الروسي الرسمي يُبرز بشكل مستمر نجاحات القيادة الروسية في مواجهة "التهديدات الغربية"، ويُظهر التدخلات الروسية في الخارج كخطوات دفاعية تهدف إلى حماية المصالح الوطنية وتعزيز الأمن القومي.

إلى جانب ذلك، يُركز الإعلام على تعزيز الهوية الوطنية الروسية من خلال تغطية موضوعات تُبرز تفوق روسيا الحضاري والثقافي مقارنة بالغرب. يتم استخدام هذا الخطاب لتعزيز الشعور بالفخر الوطني، خاصة في أوقات الأزمات أو التصعيد السياسي.

كما أن الإعلام يساهم في توجيه الرأي العام لدعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المثيرة للجدل، من خلال تقديمها كجزء من استراتيجية طويلة الأمد لتحقيق الاستقلال والسيادة الاقتصادية في وجه العقوبات الغربية.

- الإعلام كأداة للنفوذ الخارجي

على الصعيد الدولي، تستخدم روسيا وسائل الإعلام كجزء من قوتها الناعمة لتعزيز نفوذها في الخارج. شبكات مثل RT (Russia Today) وSputnik تُعتبر أدوات رئيسية في نشر الرواية الروسية حول القضايا العالمية. تسعى هذه الشبكات إلى تقديم وجهة نظر بديلة للتغطية الإعلامية الغربية، وغالباً ما تركز على انتقاد السياسات الأمريكية والأوروبية، مما يساهم في خلق حالة من الشك تجاه مصداقية الإعلام الغربي.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل الإعلام الروسي على استقطاب الرأي العام في دول الشرق الأوسط، آسيا، وأفريقيا من خلال التركيز على الرسائل التي تدعو إلى مقاومة الهيمنة الغربية وتعزيز التعاون مع روسيا. هذه الاستراتيجية تهدف إلى تعزيز شرعية الدور الروسي في القضايا الإقليمية والدولية، وإبراز موسكو كحليف قوي للدول التي تبحث عن شريك بديل للغرب.

- دور الإعلام في توجيه السياسات الخارجية

يلعب الإعلام الروسي أيضاً دوراً مباشراً في التأثير على السياسات الخارجية من خلال توجيه الرأي العام المحلي لدعم تدخلات روسيا في مناطق النزاع. التغطية الإعلامية للأزمة

السورية، على سبيل المثال، ركزت على تقديم التدخل العسكري الروسي كخطوة حاسمة لمكافحة الإرهاب، وحماية النظام العالمي من التدخلات الغربية غير الشرعية. هذا النوع من الرسائل يساهم في إضفاء الشرعية على القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها الكرملين، ويخلق قاعدة دعم شعبي تعزز استمرارية هذه السياسات.

- التحديات التي تواجه الإعلام الروسي

ورغم هذه النجاحات، يواجه الإعلام الروسي تحديات عديدة، أهمها قدرة الإعلام الغربي على تقديم روايات مضادة تضعف من تأثير الإعلام الروسي، خاصة في المناطق التي تسعى موسكو لتعزيز نفوذها فيها. كما أن الرقابة الحكومية المكثفة قد تؤدي إلى فقدان المصداقية على المدى الطويل، حيث يُنظر إلى الإعلام الروسي غالباً كأداة دعائية أكثر من كونه مصدراً محايداً للمعلومات.

إضافة إلى ذلك، فإن تطور وسائل الإعلام الرقمية وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي أوجد بيئة يصعب على الكرملين السيطرة عليها بالكامل. هذه الوسائل تتيح للمعارضة الروسية والمنظمات الدولية مساحة لنشر روايات بديلة وانتقاد السياسات الحكومية، مما يفرض تحدياً إضافياً على الإعلام التقليدي الذي تديره الدولة.

- دور الرأي العام في رسم الاستراتيجية الروسية

لا يمكن إغفال دور الرأي العام في التأثير على قرارات القيادة الروسية، رغم القيود المفروضة على حرية التعبير. تدرك القيادة الروسية أهمية كسب تأييد الشعب لسياساتها، خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية أو التصعيد العسكري. يتم ذلك من خلال إدارة دقيقة للتوقعات الشعبية واستخدام الإعلام كوسيلة لشرح وتبرير السياسات الحكومية.

الرأي العام يُستخدم أيضًا كأداة ضغط في العلاقات الدولية. على سبيل المثال، تعمل روسيا على استثمار التأييد الشعبي الداخلي لمواقفها في القضايا الكبرى، مثل الأزمة الأوكرانية، لتعزيز أوراق التفاوض مع الغرب. وفي الوقت نفسه، تُظهر استطلاعات الرأي مدى تأثير الإعلام في توجيه الرأي العام لدعم سياسات معينة، مما يمنح القيادة مرونة أكبر في تنفيذ أجندتها.

في الختام، يلعب الإعلام والرأي العام دوراً لا غنى عنه في تشكيل السياسات الروسية على المستويين الداخلي والخارجي. من خلال الإعلام، تمكنت روسيا من تعزيز شرعية سياساتها ومواجهة الضغوط الغربية، بالإضافة إلى الترويج لروايتها في القضايا العالمية. ومع ذلك، يظل هذا الدور معرضاً لتحديات داخلية وخارجية تهدد فاعليته على المدى البعيد. نجاح روسيا في استثمار الإعلام والرأي العام يعتمد بشكل كبير على قدرتها على التكيف مع التطورات التكنولوجية وتقديم روايات تتمتع بمصداقية أكبر، سواء داخل حدودها أو على الساحة الدولية.

الفصل الثاني عشر:

المستقبل: التحولات المحتملة

- **السيناريوهات المستقبلية للتدخل الروسي في الشرق الأوسط.**
- **تأثير التحولات الجيوسياسية على العلاقات الدولية.**
- **ما الذي يعنيه ذلك للشرق الأوسط ودول المنطقة؟**

يمثل المستقبل دائماً ساحة مفتوحة للتغيير والتحولات، لا سيما في عالم يشهد تسارعاً غير مسبوق في الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومع تزايد التوترات الدولية وتغير موازين القوى على المستوى العالمي، أصبح من الضروري استشراف المستقبل من منظور استراتيجي يركز على التحديات والفرص المحتملة التي قد تواجه الدول والأنظمة السياسية. في هذا السياق، تعتبر التحولات المستقبلية التي قد تطرأ على النظام الدولي، وعلى علاقات القوى الإقليمية والعالمية، نقطة محورية لفهم الديناميكيات التي ستحدد شكل العالم في العقود المقبلة. هذه التحولات ليست مجرد نتيجة لتطورات عشوائية، بل هي انعكاس لتشابك معقد بين الماضي والحاضر. فالصراعات التي شهدها العالم في العقود الأخيرة، بدءاً من الحروب الإقليمية وانتهاءً بالأزمات الاقتصادية العالمية، وضعت أسساً لتحولات جديدة في النظام الدولي. التنافس بين القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، يظل عاملاً رئيسياً في صياغة هذا المستقبل، إلى جانب بروز قوى إقليمية مثل الهند والبرازيل، التي تسعى لتعزيز حضورها في الساحة الدولية.

الشرق الأوسط، بموقعه الجغرافي الاستراتيجي وثرواته الطبيعية، يمثل مختبراً لهذه التحولات. فالصراعات المستمرة في سوريا واليمن وليبيا، إضافة إلى التوترات السياسية بين إيران ودول الخليج، تُظهر كيف يمكن للمصالح الإقليمية والدولية أن تتداخل لتشكيل ملامح المستقبل في المنطقة. وفي ظل التحولات في أسواق الطاقة العالمية والانتقال التدريجي إلى مصادر الطاقة البديلة، قد تعيد المنطقة تعريف دورها في النظام الدولي.

إلى جانب الجوانب السياسية والاقتصادية، يأتي دور التكنولوجيا والابتكارات كمحرك رئيسي في تشكيل المستقبل. من الذكاء الاصطناعي إلى الطاقة المتجددة، تُعيد التكنولوجيا صياغة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، مما يفرض على الدول إعادة تقييم سياساتها الداخلية والخارجية لضمان التكيف مع هذه التطورات. في هذا السياق، تبرز تساؤلات حول قدرة النظام الدولي الجديد على تحقيق التوازن بين المصالح المتضاربة، وكيف يمكن للدول التكيف مع عالم متعدد الأقطاب. ومن جهة أخرى، فإن التحديات العالمية، مثل التغير المناخي، والأمن الغذائي، وأزمات اللاجئين، تمثل اختبارات حقيقية لأي نظام دولي مستقبلي. في هذا الفصل، سنسعى لتحليل هذه التحولات المستقبلية بعمق، مع تسليط الضوء على السيناريوهات المحتملة. وسنناقش أيضاً كيف يمكن للدول الاستفادة من الفرص الناشئة، وتجنب الوقوع في أزمات مستقبلية قد تُعقد المشهد الدولي أكثر. وبينما يبدو المستقبل مليئاً بالتحديات، فإن إدراك هذه التحولات واستعداد الدول للتكيف معها قد يفتح أفقاً جديداً لعالم أكثر استقراراً وشمولية.

أولاً: السيناريوهات المستقبلية للتدخل الروسي في الشرق الأوسط

تمثل منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم ساحات التنافس الجيوسياسي العالمي، حيث تتقاطع المصالح الإقليمية والدولية في إطار صراعات متعددة الأبعاد. منذ التدخل العسكري الروسي في سوريا عام ٢٠١٥، أعادت موسكو تشكيل معادلات القوة في المنطقة، مما أدى إلى إعادة توجيه ديناميكيات الصراع وإعادة ترتيب التحالفات الإقليمية والدولية. ومع استمرار التوترات والصراعات، يبرز سؤال أساسي حول المستقبل المحتمل للتدخل الروسي في الشرق الأوسط، وكيفية تأثيره على موازين القوى الإقليمية والدولية.

السيناريو الأول: استمرار النفوذ الروسي وتوسعه

في هذا السيناريو، تستمر روسيا في تعزيز وجودها العسكري والاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط. فالتواجد الروسي في سوريا عبر قاعدة حميميم البحرية ومطار طرطوس يمثل نقطة ارتكاز استراتيجية تعزز من قدرة موسكو على بسط نفوذها في شرق البحر الأبيض المتوسط. من خلال هذا السيناريو، يمكن لروسيا استغلال الانقسامات الإقليمية لتعزيز علاقاتها مع قوى مثل إيران وتركيا ودول الخليج، مما يمنحها دوراً متزايد الأهمية كلاعب لا غنى عنه في حل النزاعات الإقليمية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لروسيا أن تستمر في استخدام علاقاتها الاقتصادية، خاصة في مجالات الطاقة والبنية التحتية، كأداة لزيادة تأثيرها. قد تلعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية مثل الصراع الإيراني-السعودي أو القضية الفلسطينية، مما يرسخ صورتها كقوة موازنة أمام الهيمنة الأمريكية التقليدية في المنطقة.

السيناريو الثاني: التراجع التدريجي نتيجة الضغوط الاقتصادية والسياسية

رغم النجاحات التي حققتها روسيا في المنطقة، فإن التحديات الاقتصادية، الناتجة عن العقوبات الغربية المفروضة على موسكو بسبب أزمات مثل أوكرانيا، قد تؤدي إلى تقليص قدرتها على تمويل تدخلاتها في الشرق الأوسط. مع ارتفاع التكاليف الاقتصادية والسياسية، قد تجد روسيا نفسها مضطرة إلى إعادة تقييم استراتيجيتها، مما قد يؤدي إلى انسحاب تدريجي أو تقليل التزاماتها في المنطقة.

في هذا السيناريو، قد تستغل القوى الإقليمية مثل تركيا وإسرائيل الفراغ الناجم عن تراجع النفوذ الروسي لتوسيع نفوذها. كما قد تسعى الولايات المتحدة إلى استعادة دورها التقليدي في المنطقة عبر تعزيز تحالفاتها مع دول الخليج وإسرائيل.

السيناريو الثالث: انهيار النظام السوري وصعود قوى إسلاموية متشددة

أحد السيناريوهات المثيرة للجدل هو انهيار النظام السوري الذي تدعمه روسيا وصعود نظام إسلاموي متشدد إلى السلطة. هذا التحول يمكن أن يحدث نتيجة تصاعد الضغط العسكري والسياسي على نظام الأسد، خاصة إذا تراجعت قدرة روسيا على دعمه مالياً وعسكرياً. في حال حدوث ذلك، فإن المنطقة ستواجه تداعيات كارثية تتمثل في انتشار الفوضى، وتصاعد النفوذ الجهادي في سوريا ودول الجوار.

هذا السيناريو قد يضع روسيا أمام تحديات كبرى، حيث ستفقد نفوذها المباشر في سوريا، مما سيؤثر على قدرتها على التأثير في باقي المنطقة. كما أنه سيؤدي إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية، حيث قد تسعى دول مثل تركيا وإيران وإسرائيل إلى ملء الفراغ الذي سيتركه النظام السوري.

السيناريو الرابع: إعادة تشكيل النظام الدولي وتراجع النفوذ الروسي

مع التحولات الجارية في النظام الدولي، قد تجد روسيا نفسها مضطرة إلى إعادة تعريف استراتيجياتها في الشرق الأوسط. التنافس مع الصين على النفوذ في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، إلى جانب الضغوط الأمريكية والأوروبية، قد يدفع موسكو إلى تقليل التزاماتها في المنطقة والتركيز على مناطق أكثر قرباً من حدودها الجغرافية.

في هذا السياق، قد تشهد المنطقة تراجعاً للنفوذ الروسي مقابل صعود لاعبين آخرين مثل الصين، التي تسعى إلى تعزيز مبادرة "الحزام والطريق" في الشرق الأوسط. كما أن هذا السيناريو قد يؤدي إلى تحول موازين القوى الإقليمية بشكل يجعل الدول العربية تلعب دوراً أكثر استقلالية بعيداً عن النفوذ الروسي أو الأمريكي.

السيناريو الخامس: تصاعد الفوضى الإقليمية وانهيار النظام الأمني

في حال تصاعد الأزمات الإقليمية، مثل الصراع الإيراني-الإسرائيلي أو اندلاع نزاع جديد بين تركيا ودول الجوار، قد تجد روسيا نفسها عالقة في صراعات تتجاوز قدرتها على التحكم. هذا السيناريو يمكن أن يؤدي إلى تصاعد الفوضى في المنطقة، مما يضعف قدرة روسيا على الحفاظ على نفوذها ويجعل تدخلها عبئاً أكثر من كونه مكسباً استراتيجياً.

في الختام، يبقى المستقبل مفتوحاً على كافة الاحتمالات. التدخل الروسي في الشرق الأوسط يمثل جزءاً من استراتيجية أوسع لتعزيز النفوذ في النظام الدولي، لكنه أيضاً يعكس التحديات التي تواجهها موسكو في تحقيق توازن بين طموحاتها ومحدودية مواردها. في ظل تسارع الأحداث الإقليمية والدولية، سيظل الدور الروسي في الشرق الأوسط موضع اختبار مستمر، حيث ستحدد التحولات الجيوسياسية المستقبلية ما إذا كان هذا الدور سيستمر في التوسع أو يتراجع أمام ضغوط داخلية وخارجية. يمكن القول إن السيناريوهات المستقبلية للتدخل الروسي في الشرق الأوسط تتسم بالتعقيد والتعددية، حيث تتداخل المصالح الاستراتيجية مع التحديات الاقتصادية والسياسية. بينما تحاول روسيا الحفاظ على نفوذها في المنطقة وتعزيز علاقاتها مع حلفائها التقليديين مثل إيران وسوريا، فإن الضغوط الاقتصادية والعقوبات الغربية قد تفرض قيوداً على قدرتها على الاستمرار في التدخل العسكري والدبلوماسي. كما أن تزايد المنافسة الإقليمية والدولية، سواء من قبل القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين أو من خلال صعود قوى إقليمية مثل تركيا، قد يعيد تشكيل ديناميكيات المنطقة ويقلص من تأثير موسكو في المستقبل. ومع ذلك، تظل روسيا لاعباً رئيسياً في الشرق الأوسط، وقدرتها على التأقلم مع التحولات الجيوسياسية ستظل عاملاً حاسماً في تحديد مصير المنطقة. سواء كان تدخلها سيستمر أو يتراجع، فإن الأثر الذي تركته روسيا على الشرق الأوسط لن يُمحى بسهولة، وستستمر أصداء قراراتها السياسية والعسكرية في تشكيل مستقبل المنطقة لعقود قادمة.

ثانياً: تأثير التحولات الجيوسياسية على العلاقات الدولية

في عالم يتسم بالتغيرات المتسارعة والتحديات المتزايدة، أصبحت التحولات الجيوسياسية عنصراً محورياً في صياغة العلاقات الدولية. إذ تشهد الساحة العالمية تحولات هيكلية تعيد ترتيب القوى وتعيد تعريف طبيعة التحالفات والصراعات بين الدول. هذه التحولات، التي تشمل تصاعد القوى الصاعدة، تراجع الهيمنة الأمريكية، إعادة التوازن الإقليمي، والابتكارات التكنولوجية، تُحدث تغييرات عميقة في الطريقة التي تتفاعل بها الدول والمنظمات الدولية مع بعضها البعض.

- صعود قوى جديدة وانهيار مراكز تقليدية

تشكل التحولات الجيوسياسية ملامح جديدة للنظام الدولي، حيث تسعى قوى صاعدة مثل الصين والهند والبرازيل لتعزيز مواقعها على المسرح العالمي. على سبيل المثال، تعمل الصين على ترسيخ نفسها كقوة اقتصادية وعسكرية عالمية، مستخدمةً مبادرات مثل "الحزام والطريق" لتعزيز نفوذها في آسيا وإفريقيا وأوروبا. هذا الصعود يقابله تراجع تدريجي للهيمنة الأمريكية، التي بدأت تواجه تحديات داخلية وخارجية، بما في ذلك الاستقطاب السياسي، الأزمات الاقتصادية، وتزايد المنافسة مع القوى الأخرى.

بالمقابل، تعاني مراكز تقليدية أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي، من أزمات متكررة تتراوح بين تحديات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتصاعد النزعات الشعبوية، وصولاً إلى الأزمات الجيوسياسية على حدوده الشرقية، خاصة مع الحرب الروسية-الأوكرانية. هذه التحولات تُبرز عالماً أكثر تنوعاً، حيث لم تعد القوة مركزة في يد قلة من الدول، بل أصبحت أكثر انتشاراً.

- إعادة تشكيل التحالفات التقليدية

مع تصاعد التحولات الجيوسياسية، تخضع التحالفات التقليدية لإعادة تقييم مستمرة. التحالفات التي استمرت لعقود، مثل الناتو والشراكات الأمريكية في الشرق الأوسط، أصبحت أقل استقراراً نتيجة للتغيرات الإقليمية والدولية. على سبيل المثال، شهد الناتو خلافات داخلية بشأن الإنفاق الدفاعي والأولويات الاستراتيجية، خاصة مع توسع دوره في أوروبا الشرقية وتزايد التوتر مع روسيا.

في المقابل، تسعى دول مثل تركيا لتبني سياسات أكثر استقلالية تعكس مصالحها الإقليمية، مما أدى إلى تباعد ملحوظ في علاقاتها مع حلفائها التقليديين. وفي الشرق الأوسط، تزداد التقلبات بين الدول، حيث تتغير أنماط التعاون والصراع، مثل تقارب دول الخليج مع إسرائيل أو التنافس الإيراني-التركي على النفوذ الإقليمي.

- التحديات الناشئة والتطورات التكنولوجية

إلى جانب التحولات السياسية والجغرافية، تُعد التكنولوجيا عاملاً رئيسيًا في صياغة العلاقات الدولية الحديثة. الأمن السيبراني، الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا الأقمار الصناعية

أصبحت عناصر أساسية في استراتيجيات القوى الكبرى. التنافس بين الولايات المتحدة والصين في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، مثل شبكات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي، يعكس تحول التنافس الدولي من ساحات المعارك التقليدية إلى ميادين الابتكار التكنولوجي.

التكنولوجيا، مع ذلك، لا تعمل فقط كأداة للتنافس، بل يمكنها أيضاً أن تكون عاملاً مساعداً على التعاون الدولي. فعلى سبيل المثال، تبرز قضايا مثل تغير المناخ وأمن الطاقة كمسائل عابرة للحدود تتطلب تعاوناً عالمياً. ومع ذلك، فإن التحولات الجيوسياسية كثيراً ما تعرقل هذا التعاون، حيث تتداخل المصالح الوطنية مع المصالح العالمية.

- التأثيرات الإقليمية على النظام الدولي

إن التحولات الجيوسياسية لا تؤثر فقط على الدول الكبرى، بل تمتد أيضاً إلى المناطق الإقليمية، مما يغير ديناميكيات التفاعل بين الدول. في الشرق الأوسط، على سبيل المثال، أدى التراجع الأمريكي النسبي إلى فتح المجال أمام روسيا والصين لتوسيع نفوذهما. كما أن تصاعد التوترات بين إيران ودول الخليج، والتحالفات الناشئة مثل الاتفاقيات الإبراهيمية، يعكس تغييرات كبيرة في ميزان القوى الإقليمي.

وفي منطقة آسيا-المحيط الهادئ، تزداد المنافسة بين الصين وحلفائها الإقليميين من جهة، والولايات المتحدة وشركائها من جهة أخرى. هذه المنافسة تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الإقليمي، خاصة في المناطق المتنازع عليها مثل بحر الصين الجنوبي وتايوان. أما في إفريقيا، فإن التحولات الجيوسياسية تؤدي إلى تنافس متزايد بين القوى العالمية والإقليمية على الموارد الطبيعية والأسواق الناشئة.

- تغير مفهوم السيادة والتعددية الدولية

مع تصاعد التحديات العالمية، مثل جائحة كورونا وتغير المناخ، بدأ مفهوم السيادة التقليدي يخضع لاختبار شديد. بينما تُصر بعض الدول على التمسك بالسيادة كركيزة أساسية للنظام الدولي، هناك دعوات متزايدة لتعزيز التعاون متعدد الأطراف لمواجهة التحديات العابرة للحدود.

ومع ذلك، فإن التحولات الجيوسياسية كثيراً ما تعيق هذا الاتجاه نحو التعددية، حيث تسعى القوى الكبرى إلى تعزيز مصالحها الوطنية على حساب الحلول التعاونية. على سبيل المثال، أثرت التوترات بين الولايات المتحدة والصين على قدرة المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، على التعامل بفعالية مع الأزمات العالمية.

الخلاصة، إن تأثير التحولات الجيوسياسية على العلاقات الدولية يتجلى في إعادة تشكيل موازين القوى، تطور التحالفات، والتنافس المتزايد في مجالات جديدة مثل التكنولوجيا. ومع تصاعد هذه التحولات، يبقى النظام الدولي في حالة من السيولة، مما يخلق فرصًا وتحديات في آنٍ واحد. المستقبل القريب سيعتمد إلى حد كبير على قدرة الدول الكبرى والإقليمية على التكيف مع هذا الواقع المتغير، والاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه التحولات، مع تقليل المخاطر الناتجة عنها.

ثالثاً: ما الذي يعنيه ذلك للشرق الأوسط ودول المنطقة؟

التحولات الجيوسياسية العالمية ليست مجرد ظواهر منفصلة عن الشرق الأوسط، بل إن تأثيرها يمتد بعمق إلى كل زوايا المنطقة، التي كانت ولا تزال واحدة من أكثر المناطق تأثيراً وتأثراً بالتغيرات في موازين القوى الدولية. فالشرق الأوسط، بحكم موقعه الاستراتيجي وثرواته الطبيعية وتركيبته الاجتماعية والسياسية المعقدة، يمثل نقطة محورية في صياغة السياسات الدولية، مما يجعل هذه التحولات ذات تداعيات مباشرة على دول المنطقة وشعوبها.

١. إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية

مع تغير النظام الدولي، يتجه الشرق الأوسط نحو إعادة صياغة تحالفاته التقليدية. تراجع الهيمنة الأمريكية النسبي في المنطقة، وصعود قوى أخرى مثل روسيا والصين، خلق فراغاً استراتيجياً دفع العديد من الدول إلى البحث عن شركاء جدد لتحقيق مصالحها. على سبيل المثال، توسعت العلاقات بين دول الخليج والصين في مجالات الطاقة والاستثمار، بينما عززت إيران علاقاتها مع روسيا في مواجهة الضغوط الغربية.

هذا التحول لا يقتصر فقط على القوى الكبرى، بل يشمل أيضاً العلاقات الإقليمية. تقارب السعودية وإيران، بوساطة صينية، يمثل تحولاً غير مسبوق في موازين القوى الإقليمية، مما قد يؤدي إلى تهدئة التوترات الطائفية والسياسية التي طالما زعزعت استقرار المنطقة. في الوقت نفسه، فإن التحالفات الجديدة، مثل اتفاقيات التطبيع بين بعض الدول العربية وإسرائيل، تسعى لتغيير قواعد اللعبة الجيوسياسية في المنطقة، ولكنها تُواجه مقاومة داخلية وخارجية.

٢. التحديات الاقتصادية والمنافسة على الموارد

التحولات الجيوسياسية تؤثر بشكل كبير على الاقتصاديات الإقليمية، خاصة تلك التي تعتمد على النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل. التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى المنافسة المتزايدة من مصادر الطاقة البديلة، يضع دول المنطقة المنتجة للنفط تحت ضغط لإعادة هيكلة اقتصادياتها وتنويع مصادر دخلها. هذا الاتجاه يمثل تحدياً كبيراً لدول مثل السعودية والإمارات، التي تسعى لتقليل اعتمادها على النفط من خلال رؤى اقتصادية طموحة مثل رؤية ٢٠٣٠.

في المقابل، فإن دولاً أخرى، مثل العراق وإيران، تواجه صعوبات أكبر بسبب ضعف البنية التحتية، والفساد، والعقوبات الدولية. هذا يجعل من الصعب عليها الاستفادة من مواردها الطبيعية أو جذب الاستثمارات الأجنبية الضرورية للنمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن المنافسة على الموارد مثل المياه والطاقة أصبحت أكثر حدة، مما يزيد من احتمالات النزاعات الإقليمية، خاصة في مناطق مثل حوض النيل والخليج.

٣. تعقيد النزاعات الإقليمية وتغير أولويات القوى الدولية

في ظل التحولات الجيوسياسية، قد تصبح النزاعات الإقليمية أكثر تعقيداً. فالتدخلات الخارجية التي كانت في السابق تركز على فرض حلول مباشرة أصبحت الآن تتسم بالتردد والتغير في الأولويات. على سبيل المثال، تُظهر الولايات المتحدة تراجعاً ملحوظاً في اهتمامها بالشرق الأوسط، مركزة بدلاً من ذلك على التنافس مع الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

هذا التراجع فتح الباب أمام قوى أخرى مثل روسيا، التي سعت لتعزيز نفوذها في سوريا وليبيا، والصين التي تسعى لتعزيز حضورها الاقتصادي والدبلوماسي من خلال مبادرة الحزام والطريق. ومع ذلك، فإن التدخلات الجديدة غالباً ما تأتي مصحوبة بمخاطر جديدة، مثل تزايد الاستقطاب الداخلي في الدول المتأثرة، وتعميق الانقسامات الطائفية والعرقية.

٤. تأثير الأزمات العالمية على الاستقرار الداخلي

الأزمات العالمية مثل تغير المناخ، الأمن الغذائي، والهجرة القسرية، تُلقي بظلالها على الشرق الأوسط بشكل خاص. فالدول الفقيرة أو التي تعاني من صراعات داخلية تجد نفسها غير قادرة على مواجهة تأثيرات هذه الأزمات. على سبيل المثال، تعاني سوريا واليمن من أزمات إنسانية متفاقمة بسبب الحروب والتغير المناخي، مما يؤدي إلى تفاقم معدلات الهجرة والنزوح الداخلي.

من جهة أخرى، فإن الدول الأكثر استقراراً تواجه تحديات من نوع آخر، حيث تسعى للحفاظ على توازنها الداخلي في مواجهة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن ارتفاع تكلفة المعيشة والبطالة. هذه الأزمات تُبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، ولكن التوترات الجيوسياسية تجعل من الصعب تحقيق هذا الهدف.

٥. فرص جديدة ودور المنطقة في النظام العالمي متعدد الأقطاب

رغم التحديات، فإن التحولات الجيوسياسية قد تفتح أيضاً آفاقاً جديدة لدول المنطقة. مع التحول نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، يمكن للشرق الأوسط أن يلعب دوراً أكثر فاعلية من خلال تبني سياسات مستقلة تسعى لتحقيق التوازن بين القوى الكبرى. على سبيل المثال، يمكن لدول مثل تركيا والإمارات أن تصبح مراكز إقليمية للتجارة والطاقة، بفضل موقعها الجغرافي والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الابتكارات التكنولوجية والتحول نحو الاقتصاد الرقمي يفتحان فرصاً جديدة للشباب والشركات الناشئة في المنطقة. ومع تعزيز التعليم والتدريب المهني، يمكن لدول الشرق الأوسط أن تستفيد من هذه التحولات لتصبح لاعباً أكثر تنافسية في الاقتصاد العالمي.

في الختام، يمثل الشرق الأوسط منطقة شديدة الحساسية للتحولات الجيوسياسية العالمية، حيث ترتبط مصائر دوله بالتحولات في موازين القوى على المستوى الدولي. ورغم التحديات الكبيرة التي تواجه المنطقة، فإن الفرص التي تتيحها هذه التحولات يمكن أن تُستغل لتحقيق التنمية والاستقرار، شريطة وجود رؤية استراتيجية واعية وقدرة على التكيف مع الواقع المتغير. يبقى السؤال المحوري: هل ستتمكن دول الشرق الأوسط من تجاوز خلافاتها الداخلية والاستفادة من التحولات الجيوسياسية لتعزيز مكانتها في النظام العالمي الجديد؟

في ظل التحولات الجيوسياسية التي تعيد تشكيل ملامح العلاقات الدولية، يبقى مستقبل الشرق الأوسط محكوماً بقدرة دوله على التكيف مع المتغيرات، والاستفادة من الفرص التي تتيحها التغيرات في النظام العالمي. إن الصراع بين التحديات والفرص سيظل السمة الأبرز للمنطقة، حيث ستواجه الدول خيارات معقدة بين تعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي أو الانخراط بشكل أعمق في التكتلات والتحالفات الدولية.

ورغم أن المصالح المتشابكة والتوترات الإقليمية تفرض قيوداً كبيرة على تحقيق الاستقرار، فإن الإرادة السياسية والإدارة الواعية للموارد، بالإضافة إلى استثمار التكنولوجيا والشباب، يمكن أن تحول هذه التحديات إلى فرص تنموية حقيقية. ومع بروز نظام عالمي متعدد الأقطاب، يملك الشرق الأوسط إمكانية لعب دور مركزي، ليس فقط كساحة صراع بين القوى الكبرى، بل كفاعل مستقل يسهم في صياغة مستقبل النظام الدولي.

لكن تحقيق هذا الطموح يتطلب رؤية شاملة واستراتيجية موحدة قادرة على تجاوز الانقسامات الداخلية، وتعزيز التعاون الإقليمي، ومعالجة القضايا الأساسية مثل الأمن الغذائي، الطاقة، والهجرة. المستقبل يحمل في طياته وعوداً بتغيرات كبرى، والسؤال يبقى: هل ستتمكن دول المنطقة من اغتنام هذه اللحظة التاريخية لبناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً؟

خاتمة الكتاب

في ختام هذا الكتاب، يتضح أن التحولات الروسية، سواء من خلال سياساتها الداخلية أو تدخلاتها الخارجية، لعبت دوراً محورياً في إعادة تشكيل المشهد السياسي في الشرق الأوسط. لقد أظهرت روسيا، منذ بداية تدخلها العسكري في سوريا عام ٢٠١٥، قدرة كبيرة على استخدام القوة العسكرية، والدبلوماسية البراغماتية، والتحالفات المؤقتة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة. وقد أتاح لها هذا التدخل استعادة مكانة مؤثرة على الساحة الدولية، بعد سنوات من التراجع الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفييتي.

لقد ساهمت هذه التحولات الروسية في تعميق حالة الاستقطاب في الشرق الأوسط، حيث وجدت دول المنطقة نفسها مضطرة للتعامل مع لاعب دولي جديد يملك أدوات ضغط قوية وقدرة على التأثير المباشر في مسارات الصراعات. ومع ذلك، فإن هذا التأثير لم يكن دائماً إيجابياً؛ فبينما نجحت روسيا في تعزيز وجودها العسكري والدبلوماسي، تسببت تدخلاتها في تفاقم بعض الصراعات وإطالة أمدها، مما جعل من الصعب تحقيق حلول مستدامة للأزمات الإقليمية.

- الدروس المستفادة من التجربة الروسية في الشرق الأوسط

من هذه التجربة، يمكن استخلاص عدد من الدروس التي تفتح المجال لمزيد من البحث والدراسة.

أولاً، أظهرت التجربة الروسية أهمية البراغماتية في صنع السياسات الخارجية، حيث ركزت روسيا على تحقيق مصالحها الاستراتيجية دون الالتزام بأيديولوجيات صارمة أو تحالفات طويلة الأمد.

ثانياً، أكدت التجربة على أن التدخلات العسكرية ليست حلاً نهائياً للأزمات، بل قد تؤدي إلى تعقيد المشهد السياسي والإنساني.

ثالثاً، كشفت التحولات الروسية عن محدودية تأثير القوى الكبرى في إدارة الصراعات الإقليمية، خاصة في ظل وجود أطراف محلية وإقليمية لها أجندات متضاربة.

- التوجهات المستقبلية للبحث والدراسة

مع استمرار التغيرات في النظام الدولي، هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الدراسات المعمقة حول الدور الروسي في الشرق الأوسط. ينبغي أن تركز الأبحاث المستقبلية على فهم ديناميكيات العلاقة بين روسيا ودول المنطقة، وتحليل أثر التحولات الجيوسياسية العالمية على الاستراتيجية الروسية. كما يجب دراسة تأثير التدخل الروسي على القضايا الكبرى مثل مكافحة الإرهاب، وإعادة الإعمار في الدول التي شهدت نزاعات، ودور موسكو في تشكيل توازنات القوى الإقليمية.

أخيراً، يبقى السؤال مفتوحاً حول مدى قدرة روسيا على الحفاظ على نفوذها في المنطقة وسط التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها داخلياً وخارجياً. هل ستظل روسيا

لاعباً محورياً في الشرق الأوسط، أم أن التحولات المقبلة في النظام الدولي ستدفعها إلى إعادة تقييم أولوياتها؟ الإجابة على هذا السؤال تتطلب مراقبة مستمرة وتقييماً معمقاً للتغيرات المستقبلية، ليس فقط في الشرق الأوسط، بل على مستوى النظام الدولي ككل.

بهذه الرؤية، يختتم هذا الكتاب، آملاً أن يكون قد قدم إسهاماً ملموساً في فهم التحولات الروسية وتأثيراتها المتعددة الأبعاد، وداعياً إلى مواصلة البحث والاستكشاف لفهم أعمق وأكثر شمولاً للمشهد السياسي الدولي.

الكلمة الأخيرة للباحث

إن الكلمة الأخيرة التي تُختتم بها هذه الدراسة ليست مجرد تلخيص أو تأكيد على النقاط الرئيسية التي تم تناولها، بل هي لحظة تأمل عميق تسعى لاستكشاف المعاني الأوسع لما تم تحليله ودراسته. إنها محاولة للربط بين الأحداث الراهنة والتوجهات المستقبلية، بين التفاصيل الدقيقة للتحولات الجيوسياسية وبين السياقات الكبرى التي تشكل النظام الدولي. ففي عالم يشهد تغيرات متسارعة، يصبح من الضروري أن نقف لحظة لتفكيك ما يحدث، لفهم ديناميكية العلاقات الدولية، وللتفكر في مستقبل البشرية في ظل هذه التغيرات.

إن العالم اليوم يشبه لوحة فسيفساء، تتداخل فيها المصالح والأيديولوجيات والأهداف. لم يعد بإمكان أي دولة أو قوة كبرى أن تدعي السيطرة الكاملة على النظام الدولي، كما كان الحال في الماضي. فالعالم اليوم يتحرك نحو نظام أكثر تعقيداً، نظام متعدد الأقطاب، حيث تبرز قوى جديدة على الساحة الدولية، بينما تكافح القوى التقليدية للحفاظ على مكانتها. في هذا السياق، يظهر الدور الروسي في الشرق الأوسط كنموذج يعكس هذه التحولات، حيث تسعى موسكو لاستعادة دورها كقوة عظمى، مستخدمة أدوات القوة الصلبة والناعمة لإعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة.

لكن، هل يمكننا فهم هذا التدخل بمعزل عن السياقات التاريخية التي سبقته؟ بالتأكيد لا. فالتاريخ يعلمنا أن كل تدخل أو تغيير سياسي هو نتيجة لتراكمات طويلة الأمد من الصراعات، المصالح، والأيديولوجيات. التدخل الروسي في الشرق الأوسط ليس مجرد حدث معزول، بل هو امتداد لصراع أوسع حول الهيمنة والنفوذ بين القوى الكبرى. هذا الصراع، الذي يمكن تتبعه إلى الحرب الباردة وما قبلها، يعكس رغبة الدول الكبرى في السيطرة على الموارد، تأمين المصالح، وفرض الرؤى الأيديولوجية على الآخرين.

في هذا الإطار، يظهر الشرق الأوسط كمنطقة محورية في هذا الصراع. فهي ليست مجرد منطقة غنية بالموارد الطبيعية أو موقع استراتيجي؛ بل هي أيضاً ملتقى الحضارات، ومسرحاً للتنافس بين الأيديولوجيات المختلفة. من هنا، فإن فهم التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة يتطلب منظوراً متعدد الأبعاد يأخذ بعين الاعتبار الجوانب السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية.

لكن هذه التحولات لا تحدث دون تكلفة. فقد دفعت شعوب المنطقة ثمناً باهظاً نتيجة التدخلات الخارجية والصراعات الداخلية. الملايين فقدوا منازلهم وأسرهم، فيما يعيش آخرون في ظل أنظمة سياسية غير مستقرة، تعاني من الفساد، القمع، وانعدام الفرص. هذه المآسي الإنسانية يجب أن تكون دائماً في صلب أي نقاش حول السياسة الدولية، لأنها تذكرنا بأن السياسات الكبرى ليست مجرد أرقام وإحصائيات، بل هي قرارات تؤثر على حياة البشر بشكل مباشر.

وهنا تبرز مسؤولية الباحثين والمفكرين. لا يمكننا الاكتفاء بوصف ما يحدث أو تحليل الأسباب والنتائج. بل يجب أن نطرح الأسئلة الكبرى: ما هي القيم التي يجب أن توجه العلاقات الدولية؟ كيف يمكننا بناء نظام عالمي أكثر عدلاً واستدامة؟ وكيف يمكننا ضمان أن يكون صوت الشعوب، وليس فقط القوى الكبرى، جزءاً من هذه الديناميكية العالمية؟

إن التحولات الجيوسياسية التي نشهدها اليوم تقدم فرصاً كما تفرض تحديات. فمن جهة، هناك إمكانية لبناء نظام عالمي أكثر تعددية، نظام يحترم التنوع الثقافي والسياسي، ويعمل على تحقيق التوازن بين القوى المختلفة. ومن جهة أخرى، هناك خطر الانزلاق نحو مزيد من الفوضى والصراعات، إذا استمرت الدول الكبرى في السعي لتحقيق مصالحها الضيقة على حساب الآخرين. هذه اللحظة من التاريخ تتطلب منا حكمة غير مسبوقة، واستعداداً للتعلم من أخطاء الماضي.

وفي نهاية المطاف، يجب أن نتذكر أن السياسة ليست مجرد لعبة للقوة والمصالح، بل هي أيضاً تعبير عن طموحات البشر وأحلامهم في العيش بكرامة وسلام. إن النظام الدولي ليس مجرد هيكل تنظيمي، بل هو انعكاس للعلاقات الإنسانية على المستوى الأوسع. ومن هنا، فإن بناء نظام دولي أفضل يتطلب منا إعادة التفكير في قيمنا وأولوياتنا، والتركيز على بناء جسور التفاهم والتعاون بدلاً من أسوار العداء والانقسام.

إن كلمتنا الأخيرة ليست حكماً نهائياً، بل هي دعوة للتفكر والعمل. فالمستقبل لم يُكتب بعد، وهو في أيدينا جميعاً. من خلال البحث، التفكير النقدي، والعمل الجماعي، يمكننا أن نصوغ عالماً يعكس أفضل ما في الإنسانية، عالماً يسوده العدل، السلام، والتضامن. هذه ليست مهمة سهلة، لكنها بالتأكيد تستحق المحاولة.

"القـوة الحقيقيـة لا تكمـن في السـيطرة، بـل في القـدرة عـلى التكيـف مـع التحـولات الجيوسياسية وصياغة تحالفات ذكية تضمن الاستقرار والنفوذ على المدى الطويل."

دراسات

في هذا الكتاب، يتم تناول الدور المتزايد لروسيا في منطقة الشرق الأوسط وتأثيره العميق على المشهد الجيوسياسي. انطلاقاً من التدخل العسكري في سوريا إلى تعزيز التحالفات مع قوى إقليمية مثل إيران وتركيا، يشكل هذا الكتاب دراسة شاملة للتحولات التي أحدثتها روسيا في المنطقة.

يقدم الكتاب تحليلاً معمقاً للاستراتيجيات الروسية وأهدافها، مع تسليط الضوء على كيفية إعادة رسم توازن القوى الإقليمية وتأثير ذلك على الأزمات السياسية المستمرة. إنه دراسة جيوسياسية متكاملة، تسعى لفهم الأبعاد الاقتصادية، العسكرية، والسياسية لهذه التحولات وآثارها المستقبلية على الشرق الأوسط.

التحولات الروسية

في الشرق الأوسط